محمد نور الدين



تركيا والربيع العربي

صعود العثمانية الجديدة وسقوطها





sharif mahmoud

sharif mahmoud

تركيا
والربيع العربي

محمد نورالدين

تركيا والربيع العربي

صعود العثمانية الجديدة وسقوطها



Turkey and the Arab Spring

The Rise and Fall of Neo Ottomanism

By: Mohammad Noureddine

First Published in December 2015

BEIRUT -- LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb

www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-617-1

الطبعة الأولى: كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو— علي الحاج حسن

المحتويات

إهداء

إلى روح أخي محمود

تقديم

في العام ٢٠٠٨ صدر لي كتاب «تركيا: الصيغة والدور» عن «رياض الريس للنشر»، وكان مرآة شاملة لحقبة «صعود» حزب «العدالة والتنمية»، عبر تعزيز الحريات في الداخل وإطلاق سياسة «صفر مشكلات» في الخارج. ومثّل العام ٢٠١٠ محطة فاصلة بين مرحلتين من سلطة حزب «العدالة والتنمية»: في الداخل، بعد التخلص من وصاية العسكر على الحياة السياسية في استفتاء ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، حيث كان بدء الانقلاب على «الصيغة» التركية التقليدية والدخول في مرحلة تمكين حكم الحزب الواحد والشخص الواحد، وفي الخارج، بعد بدء ما سمي بـ«الربيع العربي»، حيث كان الانقلاب على سياسة «صفر مشكلات» واستحالتها إلى «صفر علاقات».

ربما يكون توثيق مرحلة تركيا و«الربيع العربي» تأخر، لكن انفتاح مسار التطورات كان يحول دون اعتبار حدثٍ ما نهايةً لمرحلة وبدايةً لأخرى، فكان التأجيل تلو التأجيل، ومع ذلك لم تغب قراءة إرهاصات «الانقلاب التركي» عن النشر، فقد صدرت لي في بدايات الأزمة عن «مركز دراسات الوحدة العربية»، دراسةٌ ضمن سلسلة «أوراق عربية» بعنوان «الدور التركي تجاه المحيط العربي»، كما انعكست تلك القراءة في الكتاب الذي جمع بحوثَ ندوة

نظمها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» مع بداية «الربيع العربي»، بعنوان «العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل»، وكنت من منظميها والمشاركين فيها ببحث، كما كتبت مقدمة الكتاب. وعلى امتداد الحقبة الممتدة من العام ٢٠١٠ حتى اليوم، ترجمت قراءتي للأحداث في عشرات الدراسات والتقارير الاستراتيجية والمشاركات بمؤتمرات في أنقرة وإسطنبول والقاهرة والدوحة وبغداد وباكو وتونس والرباط والكويت وبيروت وغيرها، فضلاً عن أكثر من ألفي نص ومقالة منشورة في مجلات وصحف عربية وتركية.

الانتخابات النيابية التركية في السابع من حزيران/ يونيو ٢٠١٥ حسمت التردد في إصدار قراءة واسعة وشبه شاملة للفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى منتصف ٢٠١٥، على اعتبار أن نتائجها طوت مرحلة تفرد حزب «العدالة والتنمية» -بزعامة رجب طيب أردوغان- بالسلطة على امتداد ١٣ عاماً (من ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، كما إنها أوقفت سعي أردوغان ليكون، دستورياً ومن موقعه رئيساً للجمهورية، حاكماً مطلقاً، وفتحت مرحلة مختلفة من التشارك في السلطة مع أحزاب أخرى، وهذا يعني بعد ١٣ عاماً من الصعود المطرد، أن مرحلة العد العكسي لانحدار منظومة حزب «العدالة والتنمية» بدأت فعلياً، بعد أن لاحت إرهاصاتها في انتفاضة ««غيزي- تقسيم»» في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، وهو انحدار يطاول بنية الحزب وفلسفته، كما سياساته الداخلية والخارجية.

وتستحق حكاية تركيا مع مرحلة ما سمي بـ«الربيع العربي»، الذي تحول خريفاً دموياً لا مثيل له في التاريخ العربي والإسلامي، التوثيقَ والقراءة وأخذ العبر.

أما التوثيق والقراءة، فهو ما يحاول هذا الكتاب أن يقدمه للقارئ العربي بشكل أساسي، وتالياً غير العربي، التركي تحديداً. ولأن المرحلة كانت غنية جداً بالأحداث ومليئة بالمواقف، وكي لا يُسقَط عرضنا هنا أو قراءتنا إسقاطاً على أحداث سبقت خلال السنوات الأربع الماضية، فقد آثرنا ان نبقي المادة التي كتبناها، وكلها منشور في الصحافة حينها وهي غيض من فيض ما نشرناه، أمينةً لقراءتنا الحدث في لحظته بوقائعه وبمواقف المعنيين به، وحرصنا -خلا ما ندر- على التسلسل الزمني للنصوص، لتبقى الصورة أوضح لدى القارئ في ما يتعلق بنظرتنا إلى التطورات. ومثل هذا النهج في النشر يعكس -في رأينا- تحديا كبيرا لم نتردد في القبول به

في ضوء المتغيرات الدراماتيكية للأحداث التي كانت تتقلب حتى أحيانا خلال اليوم الواحد فكيف بالأسابيع والأشهر والسنوات. ومع ذلك فإن هذا التحدي في التأريخ الآني، نسبيا، وبالشكل الذي اتخذه، لا يغني بالتأكيد عن استكمال تأريخ هذه المرحلة في ما بعد، حين تتكشف كل التقارير والمراسلات والوثائق والأرشيفات.

أما أخذ العبر، فهو حاجة ملحة، لأن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين، ويحتاج العرب والمسلمون إلى مراجعات مفتوحة ومتكررة لكيفية تعاطيهم مع التطورات إثر انكشاف النوايا وتمظهر المشاريع وتقدم السيناريوات.

لا يريد هذا الكتاب، بنصوصه المتفرقة والكثيرة والمتنوعة المستقاة من فترة أربع سنوات كاملة ونصف السنة، أن يستفز أحداً أو أن يفتري على أحد، بل أردناه مرآة صادقة لما كان يجري،وأقرب الى شريط سينمائي تتوالى مشاهده تارة متصلة وتارة متقطعة، يسترجع عبره القارئ بكل فئاته ما كان يعتمل في العقل السياسي التركي، وخصوصاً لدى نخبة حزب «العدالة والتنمية» وقادته وما كان يعتمل من نقاشات وسجالات بين النخب التركية السياسية والفكرية والإعلامية وليرسم الكتاب فسيفساء غنية ومادة توثيقية وتحليلية لواحدة من أكثر مراحل التاريخ التركي حساسية واضطرابا ومغامرة.

من جانبنا، لم يكن الموقف من سياسات حزب «العدالة والتنمية» يستند إلى مزاجية ما، بل إلى معيار أو معايير محددة، وبمقدار اقتراب الحزب أو ابتعاده منها كنا نقترب منه أو نبتعد عنه،كما لم يكن هذا الموقف مرتبطاً، كما شاع وكُتب في الصحافة التركية عني وتنامى إلينا من أوساط رسمية، بحدث محدد هو بدء الأزمة في سورية وتحول الموقف التركي منها، وأن هذا التحول أفضى إلى تحول في موقفنا، وبالتالي من السياسات التركية.

معايير مقاربة السياسات التركية كانت واضحة جداً، فبمقدار ما كانت تركيا تقترب من فلسطين كنا نقول لها حسناً، وبمقدار ما كانت تتبع سياسات غربية- إسرائيلية تمس الأمن القومي العربي والإسلامي كنا نرفع لها البطاقة الصفراء أو الحمراء، وعندما كانت توغل في خطاب الفتنة المذهبية والعنصرية العرقية كان لا بد أن نحذّر وأن نواجه بالموقف والكلمة،



دفاعاً عن معايير الأخوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا سيما الجارة، خصوصاً أنها مجتمعات تختزن كمّاً هائلاً من الموروثات السلبية التي لا تحتاج إلى من ينفخ النار فيها. وندعو القارئ إلى ألا يتفاجأ من هذا الكم الكبير من المفردات والمصطلحات ذات الرائحة المذهبية أو العرقية التي يعج بها الكتاب، فهي في الأساس القاموس الذي يعج به خطاب حزب «العدالة والتنمية»، وما النصوص الواردة في الكتاب سوى مرآة لذلك المعجم الذي لهجت به النخبة الإسلامية «المعتدلة» للحزب وعُجن به المجتمع التركي ليكون شبيهها بالمجتمعات المسلمة الأخرى على رغم أكثر من ثمانين عاماً من التجربة العلمانية.

ومن مصادفات توقيت نشر هذا الكتاب أنه جاء بعدما أصدر أحمد سيفير، كبير مستشاري الرئيس التركي السابق عبدالله غول (٢٠٠٧-٢٠١٤) كتابه المسمى «١٢ عاماً مع عبدالله غول» في منتصف حزيران/ يونيو ٢٠١٥، وجاء فيه ما كان يؤكد، إن لم يكن كلَّ فغالبية، ما كنا نخاطب به قادة حزب «العدالة والتنمية»، من أن سورية والعراق ومصر وغيرها ليست ولايات عثمانية تابعة لإسطنبول حتى يمارسوا سياسات التدخل الفج في أحداثها. يقول سيفير إن غول، الذي اطلع على الكتاب وأذن بنشره بعد إجراء الانتخابات النيابية عام ٢٠١٥، كان ينتقد سياسات أردوغان (وكان رئيساً للحزب والحكومة) وأحمد داود أوغلو (وكان وزيراً للخارجية) تجاه سورية والعراق ومصر، وكان غول يقول إن أردوغان وداود أوغلو كانا يتصرفان كما لو أنهما رئيس حكومة ووزير خارجية سورية ومصر. وينقل سيفير أن غول قال ذلك في وجههما.

لم يكن غول يُظهر الخلاف معهما إلى العلن، لأنه كان سيصطدم بشخصية أردوغان المتشددة ولا يريد أن يلحق الأذى بوحدة سلطة حزب «العدالة والتنمية». كلمة حق قالها غول حينها وكشف عنها بعد خروجه من رئاسة الجمهورية، لكنها لم تكن مؤثرة في تغيير السياسات ولا تعفيه من مسؤولية كونه كان جزءاً أساسياً من السلطة وغطى العديد من سياساتها في الداخل والخارج.

لقد تعمدتُ نشر بعض نصوص تسبق الحقبة التي أتناولها، أي المرحلة التي سبقت مباشرة «الربيع العربي»، بشهر واحد فقط، وهي نصوص تؤكد ان نقد السياسات التركية لم يكن

مرتبطاً ببدء الأزمة السورية وما تحمله من تأويلات غير صحيحة، ولم يكن من أجل الدفاع عن أي شخص أو حاكم عربي أو إسلامي مهما علا، ولا عن أي نظام عربي أو إسلامي مهما كانت طبيعته، فكل هذه الأنظمة من دون استثناء، لم تنجح في إقامة دولة المواطَنة التي يتساوى فيها الجميع بمعزل من انتمائهم الديني والمذهبي والإتني والقبائلي والمناطقي والجهوي وما إلى ذلك. وكانت هذه النصوص،السابقة على «الربيع العربي»، تعكس أيضاً إرهاصات معينة تشير إلى ملامح تحولات في الموقف التركي، لكنها مؤشرات لم تكن غالبة على الكفة الأخرى، التي عكست إقامة علاقات استراتيجية مع كل دول المنطقة، من سورية إلى العراق، ومن إيران إلى السعودية، وصولاً إلى دول الخليج وشمال أفريقيا. كنا نرصد بعض المتغيرات السلبية على امتداد «الحقبة الذهبية» للعلاقات العربية- التركية (٢٠٠٣-٢٠١٠)، ولم نتردد في التحذير من هذه السلبيات، والنصوص المنشورة حينها شاهدة على ذلك، لكننا كنا نسعى لكي تبقى عند حدود معينة لا تؤثر في السعي إلى تعزيز علاقات الصداقة والتعاون والجهد الدؤوب لإخراج تركيا بالكامل من أن تكون في الطرف الآخر من المصالح العربية ومن السياسات المؤذية لوحدة الصف الإسلامي.

كانت أحداث «الربيع العربي» بمثابة «الكشف المبكر»، كما في لغة الطب، عن الأورام الخبيثة، فلم يمض وقت طويل على بدء الاضطرابات هنا وهناك، حتى كان الموقف التركي في توجهه المركزي هو الإطاحة بالأنظمة القائمة في تونس ومصر وسورية والعراق وليبيا، وذلك من أجل هدف مركزي واحد هو الهيمنة على المنطقة وفقاً لنزعة عثمانية- سلجوقية (عثماقية) جديدة.وهنا أقول انه كان لدي ميل لوضع مصطلح «العثماقية» بدلا من «العثمانية» في عنوان الكتاب.لكن احتمال ألا يصل مضمون المصطلح، في العنوان، بسهولة الى القاريء، دفعني الى التخلي عن الفكرة والاكتفاء بمصطلح «العثمانية».

لكن المشروع التركي بان على طرفي نقيض مع كل المكونات الدينية والمذهبية والإتنية الأخرى التي لا تنتمي إلى النزعة العرقية التركية والمذهبية الإخوانية في المنطقة، فكانت المحصلة في منتصف العام ٢٠١٥ «صفر علاقات» مع الجميع من دون استثناء، بعدما كانت «صفر مشكلات». ولعل الضربة الأقوى هي سقوط صورة «النموذج» التركي في الجمع بين الإسلام

والعلمانية والإسلام والديموقراطية، والذي أريد له أن يكون مثالاً يحتذى في المجتمعات المسلمة. بل كان أكثر ما يثير الانتباه في مرحلة «تركيا والربيع العربي»، انهيار نظرية أحمد داود أوغلو حول «العمق الاستراتيجي» بعد أقل من سبع سنوات على محاولة ترجمتها إلى حيز الواقع، وهو ما يضعها في خانة النظريات الأسرع انهياراً في تاريخ النظريات الاستراتيجية.

استخلاص العبر من هذه المرحلة ربما يكون المهمة الأصعب أمام الجميع، أمام الأتراك كما أمام العرب. وإذا كان من عبرة نستخلصها بدورنا، فهو أنه بمقدار ما تكون العلاقات بين الدول قائمة أولاً على الندية وثانياً على المصالح الوطنية الصارمة وثالثاً على عدم التدخل المطلق في الشؤون الداخلية للبلد الآخر، بمقدار ما تكون علاقات سليمة وصحيحة وبنّاءة. لكن هذا لا يكفي، فالبناء الاجتماعي والسياسي داخل كل بلد، ومنه تركيا والعرب، يحتاج بعد كل هذه الفتن والتوحشات والخراب وصعود العصبيات الدينية والمذهبية والعرقية، إلى إعادة نظر جريئة تجعل كل المواطنين سواسية بمعزل من انتمائهم الديني والمذهبي والعرقي والمناطقي والعشائري. خلا ذلك، فإن مجتمعاتنا ستكون جروحاً مفتوحة على نزيف مستمر إلى ما لا نهاية.

ختاما تحية إكبار الى كل الذين دافعوا أولا بالدم وثانيا بالقلم وثالثا بثبات الموقف السياسي، عن وحدة هذه الأرض وهويتها العروبية وخياراتها المقاومة ضد مشاريع التفتيت والمذهبة والعثمنة والتكفير والأسرلة. هذا الكتاب ليس سوى زهرة على أضرحة كل الشهداء والمظلومين وليؤكد ان السيف والقلم ركنا نضال واحد.

محمد نورالدين

صيف ٢٠١٥

١- ما قبل الربيع العربي

هل تخلت تركيا عن سياسة الحياد في العراق؟

ليس خافياً على أحد أن تركيا كانت تسعى إلى تعزيز حضور القوى المناهضة للكتلتين الشيعية والكردية في العراق. وتجمع المصادر التركية على ان الخارجية التركية كان لها دور مهم في تكتيل التركمان والقوى السنية والبعثيين تحت مظلة أياد علاوي في القائمة العراقية. كان الهدف الأساسي من ذلك إضعاف نفوذ القوى التي تدعم الفيديرالية في العراق، وخصوصاً في كركوك، حيث فازت لائحة علاوي في كركوك بغالبية الأصوات، في رسالة قوية ضد الفيديرالية، ومن هنا كان التعاطف التركي مثلاً مع السيد مقتدى الصدر المعارض لصيغة الفيديرالية في العراق.

ثابتة تركيا في منع تحوّل الفيديرالية تقسيماً فعلياً لم تَحُلْ دون تغيير نظرتها إلى الواقع العراقي، فبعدما خرجت أنقرة من المعادلة العراقية بعد الاحتلال الأميركي للعراق، سعت لاحقاً للعودة، وكلما كانت نهاية الوجود العسكري الأميركي خارج القواعد العسكرية تقترب كانت تركيا تتقدم لإيجاد موطئ قدم هناك، فكان التغيير الجذري -برأينا- بالانفتاح على المنطقة الشيعية، إن جاز التعبير، حين زار وزير الخارجية أحمد داود أوغلو البصرة وافتتح فيها قنصلية، وأيضاً من خلال خطوته التاريخية بزيارة أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق ولقائه للمرة الأولى رئيس الإقليم وزعيم الأكراد القوي مسعود البرزاني.

وكان هذا، على رغم كل التبريرات التركية، اعترافاً واقعياً بالفيديرالية العراقية بعدما كانت تركيا تعارضها بشدة.

ومن أهداف التحول التركي تجاه التوازنات العراقية، الهاجس الأمني تجاه مقاتلي «حزب «العمال الكردستاني»» في جبال قنديل وتعزيز الحصة الاقتصادية لتركيا في العراق، عبر الاستثمارات، ولا سيما في قطاع إعادة الإعمار والنفط، وأيضاً تشجيع العراقيين على اعتماد خطوط النفط والغاز التي ستمر في تركيا، ولا سيما مشروع نابوكو، وسعي تركيا للتحول ممراً أساسياً لتوزيع الطاقة إلى أوروبا.

ويبدو من الحركة التركية في الأشهر القليلة الماضية، أن تركيا باتت تتعامل مع عراقين: عراق العرب وعراق الأكراد، فالموفدون الأتراك لم ينقطعوا عن التواصل مع حكومة أربيل بشأن قضايا سياسية وأمنية واقتصادية، وفي مقدمها سبل حل المشكلة الكردية في تركيا، وعنوانها الأساسي الانفتاح الكردي من جانب الحكومة التركية، كما مسألة تواجد خمسة آلاف مقاتل من حزب «العمال الكردستاني» في منطقة جبل قنديل التابعة لإقليم كردستان.

ومع أن تركيا وقّعت مع العراق، ومع حكومة نوري المالكي بالذات، قبل سنة ونصف السنة اتفاقية مجلس التعاون الاستراتيجي، التي تلاها توقيع اتفاقيات بالعشرات، غير أن السلوك التركي في العراق عاد للّعب على وتر التناقضات العراقية.

وتُجمع الصحف التركية على أن وزير الخارجية أحمد داود أوغلو كان يريد إزاحة جلال طالباني من رئاسة الجمهورية، على قاعدة أن يكون الرئيس سنّياً عربياً وليس سنّياً كردياً. وهنا ربما يكون الأتراك ارتكبوا خطأ استراتيجياً، إذ إن بقاء كردي في الرئاسة العراقية هو من عوامل استمرار اللحمة والوحدة العراقية، بحيث تستمر الصلة الكردية بالوطن العراقي فلا يذهب الأكراد إلى اتجاهات انفصالية أكثر جذرية، ما يتعارض مع المصلحة القومية التركية وجهود حل المشكلة الكردية في تركيا في إطار وحدة التراب التركي.

كما أن سعي تركيا لمجيء أياد علاوي إلى رئاسة الحكومة، موقف يناهض اتجاهات التصويت لدى الغالبية الشيعية، التي حسمت خيارها مع المالكي والصدر وعمار الحكيم، الذين ائتلفوا

في كتلة واحدة. ومع أن الدستور العراقي لا يشير إلى طائفية الرئاسات، لكن موازين القوى على أرض الواقع لا تسمح بأن يكون رئيس الحكومة الشيعي من غير كتلة الائتلاف الوطني العراقي. يُعتبر موقف تركيا في هذا الاتجاه خطأً تكتيكياً يزرع الشكوك في صفوف القوى الشيعية، كما لدى إيران المؤيدة للمالكي، تجاه السياسة التركية في العراق.

وتفترض عودة تركيا إلى العراق احترامَ موازين القوى على الأرض، الذي يتطلب منها عدم الانحياز لطرف على حساب آخر، وهو ما دفع بغالبية المعلقين الأتراك إلى القول إن تركيا لم تحسن قراءة التوازنات الداخلية والإقليمية للعراق، فكانت من الخاسرين في معركة تشكيل الحكومة الجديدة، وكذلك رئاسة الجمهورية، فيما كان الجميع متفقين على سنّي، ومن الكتلة العلاوية، لرئاسة البرلمان.

«الصمت المطبق» -كما وصّفت صحيفة «ميلليت» التركية- الذي خيَّم على أنقرة بعد إعادة انتخاب الطالباني وإعادة تكليف المالكي، يعكسان فشلاً لسياسة الحياد والمسافة الواحدة التي كانت أحد عناوين السياسة الخارجية التركية. وليس أبداً من مصلحة تركيا حزب «العدالة والتنمية»، الساعية إلى دور فاعل في المنطقة، أن تظهر بمظهر من يمارس سياسة سنّية في العراق أو في لبنان، كما أشارت صحيفة «ميلليت». وبدورنا نضيف: ليس هذا من مصلحتها في العراق ولبنان فقط، بل في أي منطقة عربية أو إسلامية أو في المحيطات الإقليمية الأخرى لتركيا.

إن أساس النجاح في سياسة تركيا الخارجية في السنوات القليلة الماضية، وكما نعرفها شخصياً من الوزير داود أوغلو بالذات، أنها كانت على مسافة واحدة من الجميع، فحذارِ تغيير قواعد اللعبة، الذي يمكن أن يطيح كل المشروع التركي الجديد في المنطقة، فيما لا نريد له إلا المزيد من النجاح.

٢٠١٠/١١/١٥

هل انتهت سياسة «تصفير المشكلات»؟

حصل ما كان متوقعاً، ووافقت تركيا على المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي، كما وافقت، وهذا هو الأهم والأخطر، على نشر الدرع الصاروخي على أراضيها.

في النقطة الأولى، نجحت تركيا في حذف اسم إيران من وثيقة التهديدات الموجهة إلى دول حلف شمال الأطلسي، لكن المضمون يبقى واحداً، وقد عكسه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بقوله إنه «يجب أن نقول للقطّة إنها قطّة، وإن التهديد للحلف اسمه إيران». وستكون تركيا في المرحلة المقبلة أمام تحديات تطاول أسس سياستها الخارجية ما لم تتدارك العواقب وتبدد الشكوك التي يمكن أن تنشأ لدى جيرانها، ولا سيما إيران.

ومما نشر في بعض الصحف التركية، أن ساركوزي كان من أشد المعارضين لحذف اسم إيران، حيث حاولت تركيا استبدال إيران بمصطلح «الشرق الأوسط» من دون نجاح. وذكرت صحيفة «ميلليت» أن نقاشاً حاداً دار بين الرئيس التركي عبدالله غول وساركوزي، حيث خاطب غول نظيره الفرنسي قائلاً: «يجب أن تُخرج إيران من عقلك. النظام الدفاعي هو ضد الصواريخ البالستية وليس موجهاً ضد دولة بعينها. حيثما يأت التهديد يكن النظام ضده. اليوم

قد يكون ضد دولة وغداً ضد دولة أخرى. هناك أكثر من ثلاثين دولة تطور صواريخ بالستية، ولا يمكن ذكر واحدة دون أخرى. إن حلف شمال الأطلسي أيضاً هو حلف دفاعي، وليس هجومياً». وفي النتيجة أقنع الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس الحكومة البريطانية دافيد كاميرون، ساركوزي بوجهة نظر تركيا.

وفي دردشة مع الصحافيين الأتراك على هامش قمة لشبونة، قال غول: «لا نريد أن نعيش في منطقتنا عراقاً آخر»، وأضاف: «لا نريد في منطقتنا عراقاً ثانياً، فهل سنعيش اليوم ما عشناه في العراق في التسعينيات؟ نحن لا نريد ذلك. لا شك في أن الموضوع الإيراني يهمنا جداً. نحن لا نتحدث عن دول أميركا اللاتينية، نحن نتحدث عن جار لنا، نحن نتحدث عن منطقتنا نحن. وسواء كانت إيران سيئة أو جيدة، هي تهمنا. تذكّروا الذي عشناه مع العراق. حصلت هجرة، ظهر الفراغ الأمني، حصلت مشكلات اقتصادية، ولا نريد اليوم أن نعيش الأمر نفسه ثانية، لذا نحن نستخدم كل الطرق الديبلوماسية من أجل حل هذه القضية».

وميّز غول بين مسألتي الصواريخ البالستية التي تطورها إيران والمسألة النووية، وقال غول: «هما ليسا واحداً. موضوع الصواريخ لا يشكل مشكلة لمصالحنا الوطنية. نحن جار لإيران.، وإذا صارت هناك عداوة فلن يكونوا بحاجة للصواريخ، بل يمكنهم استهداف تركيا بمدفعية مداها خمسون كيلومتراً. المهم هو رؤوس الصواريخ. كل دولة تطور مفهومها للأمن، لكن المسألة النووية أمر آخر. اليوم لا يمكن أن نقول إن إيران تصنّع سلاحاً نووياً، وحتى وكالة الطاقة الذرية لا تقول ذلك، بل تدعو إيرانَ لتكون أكثر شفافية. تصنيع السلاح النووي شيء وتخصيب اليورانيوم لأهداف سلمية شيء آخر. ونحن دائماً نكرر القول إننا نريد منطقتنا والعالم خالين من السلاح النووي».

وأشار غول إلى أن «إيران تثق بتركيا، وهي أعطتنا شيكاً مفتوحاً في المسألة النووية». وحول ما إذا أصرت إيران على أن تكون تركيا لا جنيف مكاناً للمباحثات مع الدول الغربية، قال غول إن المهم مضمون المفاوضات وليس مكان انعقادها.

ونقلت الصحيفة أجواء النقاشات داخل اجتماع لشبونة، بقولها إن غول انتقد بشدة ساركوزي

وقادة الاتحاد الأوروبي قائلاً لهم إن «الاتحاد الأوروبي لم يلتزم تعهده، ونشأ عن ذلك أزمة ثقة بيننا ولم تعد لنا ثقة بكم، فعلى رغم تعهدكم لم تضمّونا إلى وكالة الدفاع الأوروبية ولا وقّعتم معنا الاتفاقية الأمنية، وهذا خلق أزمة ثقة».

واشتكى غول من عدم إشراك تركيا في قيادة نظام الدفاع والأمن الأوروبي، وقال ساخراً إن «تركيا حمت أوروبا ضد نصف البلدان الموجودة اليوم على الطاولة، ومع ذلك هي ليست شريكة في اتخاذ القرار الدفاعي الأوروبي، أليس ذلك مضحكاً؟».

ودافع غول عن مستوى العلاقات بين أنقرة وواشنطن، قائلاً إنها اليوم أفضل مما كانت عليه قبل عشرين سنة، لأن تركيا اليوم تعرف ماذا تريد. وقال إن الموقف المبدئي لتركيا هو الذي أعطى الاحترام لحلف شمال الأطلسي، ولو لم تكن تركيا اليوم موجودة لانتهت قمة لشبونة خلال عشر دقائق.

النجاح التركي في عدم تمرير اسم إيران في المفهوم الجديد لاستراتيجية الردع الأطلسية، قد لا يطمئن إيران، فهذه فرائي تينتش في صحيفة «حرييت» أشارت إلى كلام رئيس الحرس الثوري الإيراني عامر علي حاجي زاده، الذي قال إن بلاده ستطور نظام دفاع وطنياً في بعض مناطقها، كما أشارت إلى قوله إن «أي بلد تنطلق منه صواريخ ضد إيران ستتعامل معه على انه بلد معاد». وتقول تينتش إنه «إذا أخذنا كل ذلك في الاعتبار، فإن المرحلة الجديدة لحلف شمال الأطلسي مختلفة كلياً عن المرحلة السابقة. وهل حينها يمكن القول إن مهمة تركيا ستكون أكثر سهولة مما كانت عليه خلال الحرب الباردة؟».

أما الكاتب في «ميلليت» والمعارض سياسات حزب «العدالة والتنمية» قدري غورسيل، فيرى أن قرار تركيا الموافقة على نشر الدرع الصاروخي على أراضيها قرار واقعي لكنه يعكس إفلاس سياسة «تصفير المشكلات» التي انتهجها حزب «العدالة والتنمية» حتى الآن. وقال إنه حتى لو لم يكن حزب «العدالة والتنمية» مقتنعاً ضمناً بقرار الحكومة، غير أنه تصرف بشكل واقعي، وهو أنقذ نفسه من مساءلة الانحياز للشرق والمنطقة، وأظهر انه لم ينقطع عن المحور الغربي لكنه في الوقت ذاته كان ينكر سياسات «تصفير المشكلات» مع إيران تحديداً.

وقال غورسيل إن قادة حزب «العدالة والتنمية» كانوا يقولون إنه لا توجد مشكلة مع إيران، متسائلاً: «إذا كان هذا بالفعل، فلماذا وافقوا على نصب الدرع الصاروخي على الأراضي التركية؟»، وقال إنه «من المشروع أن يوجّه هذا السؤال إلى وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، أليس كذلك؟».

وكان موقف لافت من رئيس جمعية الإغاثة الإنسانية التي نظمت قافلة أسطول الحرية بولنت يلديريم، الذي انتقد بشدة موافقة تركيا على نظام الدرع الصاروخي، وقال إن «تركيا تعرضت لضغوط قوية في الآونة الأخيرة وكان عليها أن تختار بين سياسة تصفير المشكلات مع جيرانها أو أن تكون في مواجهة كل العالم الإسلامي وتكون بالتالي بيدقاً لحلف شمال الأطلسي. ونحن نتمنى أن تختار تركيا جيرانها».

٢٠١٠/١١/٢١

تركيا في لبنان: «لحظة التخلي»

الاهتمام التركي بلبنان في عهد حزب «العدالة والتنمية» طبيعي، فسياسة الانفتاح والتفاعل فالتكامل، وصولاً إلى إقامة مجالس للتعاون الاستراتيجي بين تركيا وكل من العراق وسورية وبناء علاقات جيدة مع إيران، لا يمكن أن تبقي «الساحة» اللبنانية استثناءً فيها وخارج الحراك التركي، خصوصاً أن الحدود البرية الوحيدة المفتوحة للبنان هي مع سورية، لذا تكررت الزيارات التركية إلى لبنان منذ العام ٢٠٠٤ على أعلى المستويات، وصولاً إلى إلغاء تأشيرات الدخول في مطلع العام ٢٠٠٩. ولم تكن زيارات هؤلاء المسؤولين تثير أي لغط أو حساسية، حيث كانوا يحاذرون إظهار أي ميل أو هوى تجاه طرف دون آخر.

كانوا يعرفون أنه إذا كان يمكن التحرك وفقاً للغريزة في «ساحات» عربية أو إسلامية أخرى، فإن الفسيفساء والرمال اللبنانية المتحركة تجعل الداخل إليها من دون تأنٍّ بالغ مفقوداً.

نجحت السياسة التركية حتى الآن في أن تزن بدقة خطواتها وتراعي هذه الحساسيات، وما كان يساعد على استمرار هذه الصورة أن أحداً من الأطراف اللبنانية نفسها لم يكن يجاهر بأنه دون غيره لتركيا، أو أن تركيا له دون غيره.

نجحت تركيا من خلال مساهماتها، في التوصل إلى حلول لأزمات إقليمية، بل دولية متعددة، بفضل وسطية دورها وحياديته. وحتى لو كان البعض في تركيا يختزن في داخله «عثمانية جديدة أو متجددة»، فإنه كان يدرك أن مجرد ارتداء مثل هذه العباءة يثير ليس فقط المجموعات المذهبية، بل أيضاً القومية والعربية والكردية والأرمنية والفارسية وغيرها، لذا كان القادة الأتراك يعاجلون فوراً إلى نفي أي تصريح أو موقف «عثماني» يُنسب اليهم، ويصفونه بـ«عدم الدقة».

تركيا تعي جيداً أن استثارة الماضي، مهما كانت أشكاله، هي بمثابة قميص من نار يحرق كل «المشروع» التركي، إذا جاز التعبير.

المشهد العام الذي رافق يومَيْ زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لبنان، أثار لغطاً ليس في الأوساط غير السنّية فحسب، بل حتى داخل الساحة السنّية، على ما نقل مراسل جريدة «السفير» في طرابلس، التي شهدت غضباً شعبياً من إسقاط متعمد للمدينة من جولة أردوغان الشمالية. هذا المشهد العام ذاته هو الذي جعل هذه الزيارة محطة مفصلية في طبيعة الدور التركي في لبنان، بل في العالم العربي والإسلامي أيضاً.

إن قوة الدور التركي في حياديته، ومحاولة البعض إضفاء صبغة معينة على الزيارة سيثير ليس فقط تساؤلات سائر اللبنانيين بل ربما «قلقاً» تركياً من التفسيرات التي تعطى للزيارة والتوجس من أن يكون الدور التركي الوسيط والحيادي من أولى ضحايا «الشكل» الذي اتخذته الزيارة.

وانتشرت خلال الزيارة مقولة أن زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أيضاً اتخذت الشكل نفسه لكن في أماكن أخرى ذات لون مذهبي مغاير، وهذا صحيح، لكن أحمدي نجاد لم يطرح نفسه يوماً وسيطاً، ولم يضع إيران أبداً في موقع الوسطية في الصراع العربي الإسرائيلي والمواجهة مع الغرب، بل هو يدعو حتى إلى إزالة إسرائيل.

الدور الوسيط هو أحد عناصر القوة التركية في عصرها الجديد، فتركيا تمارس وسطية حتى في الصراع العربي- الإسرائيلي، وإذا كانت أنقرة حزب «العدالة والتنمية» تطلق خطاباً داعماً للقضية الفلسطينية، إلا أنه خطاب يصطدم بسقوفٍ حدُّها الأدنى «الشرعية الدولية»، بما يعني

الاعتراف بوجود إسرائيل، فيما يمثل الحد الأقصى احتفاظ أنقرة بعلاقات بنيوية مع إسرائيل، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وثقافياً، وحتى اجتماعياً، على رغم كل الضجيج الذي «يقرقع» في سماء الأناضول والمنطقة. ويطرح تصريح أردوغان الأخير حول تطابق السياسة التركية في المنطقة مع سياسات الادارات الأميركية، علامات استفهام كبيرة، خصوصاً في ظل التواطؤ الأميركي مع إسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية وتعزيز سياسة الاستيطان في الضفة واستمرار الحصار على غزة والتهويد النهائي لمدينة القدس.

ومع أن تصريحات أردوغان بعد لقائه رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري تضع بلاده على مسافة واحدة من كل الأطراف، ستكون صورة تركيا ما قبل الزيارة غيرها ما بعدها.

ولعل أخطر ما نتج عن هذه الزيارة، إظهار تركيا إلى جانب فئة من اللبنانيين دون غيرهم. قد لا يكون هذا خطأً تركياً، لكن أنقرة تتحمل جانباً من «تظهير» هذه الصورة، ولن يكون من السهل عليها تعديل هذا «الانطباع»، خصوصاً أن «أكثر من انطباع» كان قد سبقه في المثال العراقي.

يحسن اللبنانيون منذ القدم استدراج الخارج إلى الداخل، لكن المسؤولية لا تقع على الرعايا بل على تلك الرؤية (التركية) التي غادرت في «لحظة تخلٍّ» عمقها الاستراتيجي لتجد نفسها أسيرة «الفهلوة» والزواريب البيروتية.

٢٠١٠/١١/٢٥

تركيا في «الفخ اللبناني»

يتراءى للمتابع زيارة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان لبنان، كما لو أن فخّاً نصب للزعيم التركي الكبير، الذي نظر إليه العرب على أنه «البدل عن ضائع» في زمن الخيبات والهزائم.

واللبنانيون الذين يحبون كل الخارج إلا بلدهم، يحبون استدراج الآخرين إلى فخاخهم وحساسياتهم وخلافاتهم و«مناقراتهم».

وإذا كانت زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد جنوب لبنان «طبيعية»، في سياق النهج الإيراني المعادي لإسرائيل والغرب وتأكيد حضور إيران على مقربة من الحدود الفلسطينية، فإن الشكل الذي تحوّلت فيه زيارة أردوغان حمل الكثير من المحاذير على الدور التركي وعلى حضور الزعيم التركي في الشارع العربي، ذلك أن تركيا منذ التحولات في سياستها الخارجية على يد حزب «العدالة والتنمية»، تحاول أن توازن علاقاتها مع كل جيرانها والقوى الدولية.

لقد كانت تركيا حتى العام ٢٠٠٢ جزءاً من المنظومة الغربية الإسرائيلية، وعندما طرح

وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو منذ العام ٢٠٠٢ سياسة «تعدد البعد» و«تصفير المشكلات»، انفتح عالياً وواسعاً على المحيط المشرقي، وأقام أفضل العلاقات مع الدول الإسلامية بكل تنوعاتها المذهبية. لكن أنقرة في الوقت ذاته لم تغادر موقعها الغربي- الإسرائيلي، وعلى الرغم من اعتراضها على السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، حاولت جاهدة توفير فرصة للتسوية بين العرب، سورية والفلسطينيين، وبين إسرائيل، كما احتفظت بعلاقات واسعة وقوية مع الدولة العبرية على رغم السقوف الأيديولوجية المرتفعة التي رفعتها أحياناً ضد إسرائيل.

ولم تستطع أنقرة أيضاً أن تخرج من قميص حلف شمال الأطلسي، فوافقت على نشر الدرع الصاروخي على أراضيها، على رغم ما يمثله من تهديد لإيران وما قد يولده من شكوك بين تركيا من جهة وإيران وسورية والعراق من جهة أخرى.

أما نجاح تركيا في علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي، فهو ناتج أساساً عن ابتعاد تركيا من النزعات المذهبية والعرقية في سياستها الخارجية، فاستطاعت بالتالي اكتساب مودة الجميع وثقتهم، من السعودية ومصر إلى إيران وسورية، وحتى إلى أكراد العراق.

وفي لبنان تحديداً، نجحت تركيا في البقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف، ولا سيما بين فريقي ٨ و١٤ آذار/ مارس، فاكتسبت دعم «حزب الله» اللبناني، الذي نظم احتفالاً حاشداً لم يقم في أي بلد عربي، تكريماً لشهداء أسطول الحرية الأتراك التسعة.

كسب الأتراك قلوب كل اللبنانيين وكل العالم الإسلامي، لكن اللبنانيين يفسدون في كل مناسبة للود قضية، وتعوّدوا أن يكونوا أبداً في خدمة الخارج، منذ أواخر عهد الدولة العثمانية، عندما احتمى الموارنة بفرنسا والدروز بإنكلترا والأرثوذكس بروسيا والسنّة بالباب العالي، فيما لم يكن للشيعة نفوذ وكانوا موضع غضب السلطنة من وقت لآخر.

واليوم، تذهب كل فئة من اللبنانيين إلى مرجعية خارجية، بل لم تتردد إحدى الفئات في السنوات الأولى للحرب الأهلية منذ العام ١٩٧٥ في الذهاب إلى إسرائيل لتكون مرجعيتها، فأوصلت لهم في العام ١٩٨٢ رئيساً للجمهورية على ظهر الدبابات الإسرائيلية ولم يتردد أحد الزعماء الموارنة الحاليين في الافتخار بتلك العلاقة مع العدو الإسرائيلي.

اليوم، عندما يطرح اللبنانيون زيارة أردوغان إلى لبنان كما لو أنها زيارة مضادة لزيارة أحمدي نجاد، فإنما يسيئون إلى الدور التركي وإلى حظوظ استمراره وسيطاً نزيهاً بين اللبنانيين وفي كل قضية لها بُعد مذهبي.

قد لا يكون الأتراك انتبهوا ملياً إلى الذهنية اللبنانية في التعامل مع الخارج واستدراجه ليكون طرفاً، لكن المحصلة أن صورة تركيا في الواقع اللبناني اهتزت، وبدا أردوغان كما لو أنه المضاد لأحمدي نجاد، وكما لو أن تركيا تأخذ جانباً دون آخر، وهذا لا يؤذي فقط حيادية الدور التركي بل يعطّله ويدخله متحف التاريخ.

إن وسطية الدور والحضور التركيين من أهم عوامل قوتها، وما حصل في لبنان عندما زار أردوغان مناطق كثيرة ومن لون معيّن دون غيرها، إنما كان يوقعه في المحظور. وكما يحتاج العرب والمسلمون إلى نصير مثل تركيا لكل قضاياهم، فإن تركيا تحتاج إلى تعاون كل العرب والمسلمين معها. وبقدر ما تنجح تركيا في أن تكون على مسافة واحدة من الجميع، يتقدم دورها وحضورها... والعكس هو الصحيح.

٢٠١٠/١١/٢٤

«العمق الاستراتيجي» ... من بيروت إلى جبل الكرمل!

لفتت المراقبين مبادرة تركيا بإرسال طائرات لمساعدة إسرائيل في إخماد الحرائق التي اندلعت في غابات جبل الكرمل شمال فلسطين المحتلة، وشكلت هذه المبادرة مفاجأة للمتتبعين بدقة مسار العلاقات التركية الإسرائيلية، ذلك أنه بعد الاعتداء على أسطول الحرية ومقتل تسعة أتراك مدنيين على يد الجنود الإسرائيليين، وصلت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب إلى ذروة توترها، حيث طلبت تركيا من إسرائيل الاعتذار عن الحادثة وتقديم التعويضات وتشكيل لجنة تحقيق دولية، وأتبعت مطالبها بسحب السفير التركي في تل أبيب.

ومنذ ذلك الحين، استمر الخطاب التركي الأيديولوجي منددا بإسرائيل، وآخرها ما أطلقه رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان من بيروت، بأنه لن يسكت على أي عدوان إسرائيلي على غزة أو لبنان.

لكن الخطوة التركية بمساعدة إسرائيل على حرائق جبل الكرمل أحاطتها مجموعة من التساؤلات وعلامات الاستفهام:

أولاً، صدور قرار إرسال طائرات لإخماد الحرائق، وفقاً لرئيس هيئة الطيران التركي

عثمان يلديريم، في الساعة الثانية والربع فجر الجمعة في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر، وكان الأمر بانطلاق الطائرات «فوراً إلى إسرائيل».

ثانياً، أن قرار إرسال الطائرات جاء نتيجة لاجتماع ترأسه أردوغان شخصياً، وتلته التعليمات إلى يلديريم.

والتساؤل هنا هو: هل يستدعي حريق في غابة بإسرائيل هذه الخطوة المستعجلة، وفي الثانية بعد منتصف الليل؟

لا يمكن تفسير ذلك إلا بأن أنقرة «محشورة» في الزاوية في علاقاتها مع إسرائيل، ولأسباب لا يمكن تعليلها بالقدر الكافي من الموضوعية.

ومع أن أردوغان تحدث عن أن تركيا لن تتخلى عن مطالبتها إسرائيل بالاعتذار والتعويض على حادثة أسطول الحرية، وأن العلاقات معها لن تعود إلى طبيعتها ما لم تلبِّ إسرائيل هذه الشروط وتنظّف الدماء التركية التي أريقت في عرض البحر المتوسط، فإن التبريرات الأيديولوجية لكل من أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو كانت مثيرة ومقلقة.

وفي وقت لا يزال «الدم في الشوارع»، كما يقول بابلو نيرودا في إحدى قصائده، وفي وقت لا تزال مياه المتوسط حمراء من دم الأتراك الزكية، يأتي رئيس الحكومة التركية ليقول إن المساعدات التركية إلى إسرائيل نابعة من نزعة تركيا الإنسانية والإسلامية، بل هو ساوى بين باكستان وهايتي وتشيلي وبين إسرائيل، وقال إنه يساعد هؤلاء جميعاً «بنفس الحساسية».

أما وزير الخارجية داود أوغلو، فقد اعتبر أن المساعدة التركية لإطفاء الحرائق في إسرائيل هي «دَين علينا تجاه كل الناس في المنطقة».

لا نريد أن نتوقف ملياً أمام هذا الخطاب التبريري للمساعدة التركية لإسرائيل، لكن من حق أطفال فلسطين وجنوب لبنان وصبرا وشاتيلا والجائعين والمحاصرين في غزة، أن يتساءلوا عن هذا المنطق تجاه عدو لم يعرف يوماً سوى الوحشية والبربرية والعنصرية في تعامله مع الفلسطينيين والعرب.

وماذا قدّمت إسرائيل للعرب والمسلمين سوى المجازر والطرد والتعذيب والاغتصابات والاحتلالات حتى نتحدث عن ردّ «الدَين» إليها؟

كما من حق أهالي ضحايا أسطول الحرية وكل الأتراك أن يسألوا المسؤولين عنهم عن سرّ هذه الإنسانية غير المبررة تجاه عدو لم يتردد لحظة في سفك دماء الأتراك وتعذيب الجرحى؟

في أسطول الحرية، تعرضت تركيا للمرة الأولى في تاريخها إلى عدوان خارجي مسلح على مدنييها، وسقط للمرة الأولى في تاريخها تسعة شهداء على يد قوة عسكرية خارجية، ومع ذلك لم تردّ أنقرة بما يتناسب مع حجم هذا العدوان، واكتفت بعد وقت بسحب سفيرها من تل أبيب، في حين أن ردة فعل العسكريين والعلمانيين عامي ١٩٥٦ و١٩٨٠ على عدوان السويس وضم القدس، كانت أكبر بكثير، وهي تخفيض مستوى العلاقات الديبلوماسية، إضافة إلى سحب السفير، على رغم أن الحدثين حينها لم يكونا يمسّان تركيا مباشرة.

المبادرة التركية تجاه إسرائيل في إخماد حرائق الكرمل لم تكن مبررة بأي شكل، ولا ندري لماذا كانت الحكومة التركية «محشورة» إلى هذه الدرجة لتقوم بهذه المبادرة.

ما يمكن استخلاصه أن الخطاب الأيديولوجي التركي تجاه القضية الفلسطينية يصطدم بسقف القدرة على ترجمته على أرض الواقع. خطاب أيديولوجي عال وعاجز تجاه غزة، فيما المساعدات الإنسانية العملية تذهب إلى جبل الكرمل.

لقد اخطأت أنقرة بمساعدتها في إخماد حرائق جبل الكرمل، في النقطة التي كانت مدخلها إلى المنطقة والشارع الإسلامي والعربي. وإذا كان «العمق الاستراتيجي» قد سقط في الشكل الذي اتخذته زيارة أردوغان إلى لبنان، فها هو يحترق الآن فوق جبال الكرمل.

٢٠١٠/١٢/٧

«كومنولث عثماني» بزعامة تركيا!

للمرة الأولى يؤكد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ما كان ينفيه دائماً من سعيه إلى عثمانية جديدة يكون لتركيا فيها الدور القائد.

فقد أحدثت المقابلة التي أجراها جاكسون دييل في صحيفة «الواشنطن بوست» الأميركية قبل عدة أيام، ضجةً في تركيا تقاطعت مع ما نقلته وثائق ««ويكيليكس»»، التي وصفت داود أوغلو بأنه يرى أنقرة مركزاً للعالم، وبأنه يحمل «خيالات العثمانية الجديدة الإسلامية».

فأثناء وجوده الأسبوع المنصرم في واشنطن، والذي صادف بدء نشر وثائق «ويكيليكس»، أخرج داود أوغلو للمرة الأولى بشكل واضح ما يعتمل في داخله من نظرة إلى الدور التي تتطلع تركيا للقيام به في المستقبل.

ويورد دييل أن داود أوغلو ذكّره بأن «بريطانيا أسست الكومنولث مع مستعمراتها السابقة»، ثم يضيف قائلاً ومتسائلاً: «فلماذا لا تكرر تركيا زعامتها في الأراضي العثمانية السابقة في البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى؟».



ويلاحظ أن داود أوغلو شمل أراضي آسيا الوسطى ضمن نطاق الزعامة التركية المستقبلية، على رغم أنها لم تكن تابعة للدولة العثمانية في أي وقت.

وكان الكاتب والوزير السابق في عهد طورغوت أوزال، حسن جلال غوزيل، أول من أشار إلى الكومنولث الإنكليزي كنموذج لتركيا في مقالة له العام ٢٠٠٨، عندما قال: «عندما نذكر دول الكومنولث ومدى أهميتها لبريطانيا، وعندما نتابع زيارات ملكة بريطانيا لهذه الدول، فإن أول ما يقفز إلى الذهن الإمبراطورية العثمانية، التي كانت دولة عالمية عظيمة أسستها أمتنا». ويتابع: «توجد اليوم ٤٥ دولة على الأراضي التي كانت تحت الحاكمية العثمانية، والجمهورية التركية الحالية هي الوريث الطبيعي والشرعي لهذه الإمبراطورية. بالطبع، شكل إدارة جمهوريتنا مختلف عن الدولة العثمانية، لكن يجب القبول بأننا ورثنا الميراث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للعثمانيين، ويجب أن نزيل من أذهاننا الأحكام الأيديولوجية المسبقة».

وتذكّر صحيفة «ميلليت» أن النطاق الجغرافي الذي يدعو إليه داود أوغلو يتطابق مع ما رسمه في العام ٢٠٠٩ الكاتب الأميركي توماس فريدمان في كتابه عن القرن الحادي والعشرين «من خريطة جغرافية تجعل تركيا بحلول العام ٢٠٥٠ زعيمة لهذه الجغرافيا العربية والبلقانية والقوقاز وآسيا الوسطى». ووصفت الصحيفة داود أوغلو بأنه «توأم توماس فريدمان».

ويكتب جونايت أولسيفير في صحيفة «حرييت» عن مقولة الكومنولث العثماني، مذكراً بأنها ليست خاصة فقط بأحمد داود أوغلو، بل كان أردوغان دعا من بيروت أثناء زيارته الأخيرة، إلى التشبه بالاتحاد الأوروبي وتأسيس شينغين عربي.

٢٠١٠/١٢/٩

لا تخطئ يا صديقي!

أعرف جيداً أن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو مسكون بالتاريخ ويلاحق أحدهما الآخر أينما أتيح ذلك.

وفي معظم اللقاءات مع داود أوغلو، التي كنت طرفاً ثنائياً أو واحداً من جماعة فيها، كان الحديث عن التاريخ والروابط المشتركة بين الشعوب السابقة للإمبراطورية يطغى على كلام الوزير التركي.

ميزة داود أوغلو أنه جاء إلى السياسة من الحياة الأكاديمية ومن العلوم السياسية ومن التاريخ، ولكن نادراً ما ينجح المثقف في الميدان السياسي محافظاً على نقائه أو موقفه الفكري السابق لدخوله الساحة السياسية.

لبنان مثلاً شاهد على عدد من المثقفين المبدعين الذين سرعان ما تحولوا إلى «بوق» لقوى سياسية معينة بدلاً من أن يثروا الحياة السياسية بدم جديد. والأمثلة الشبيهة كثيرة في معظم البلدان.

أحمد داود أوغلو ليس استثناء في هذا المجال، كتابه «العمق الاستراتيجي» صدر في

نيسان/ أبريل ٢٠٠١، وهو -إلى كتبه الأخرى- الدليل الأبرز على ما كان يفكر فيه، بحيث يمكن من يشاء أن يجد دليلاً لمحاسبته في حال انتهج استراتيجية أو سياسات تتعارض مع ما كان مقتنعاً به.

لم يخيب الرجل «الخطير جداً»، وفق وثائق «ويكيليكس»، أمل الداعين إلى أن ينسجم السياسي مع ما كان عليه عندما كان فقط «مثقفاً». داود أوغلو كان منسجما مع ذاته وأقنع حزب «العدالة والتنمية» بنظريته ونظرته إلى واقع تركيا ودورها ومكانتها في محيطها الإقليمي والعالم.

ونجح «السياسي» في أحمد داود أوغلو في ألاّ تكون حساباته ضيقة ومحدودة الأفق، فاندفع يسعى إلى أن تكون تركيا «مركز العالم»، لكن بدءاً من المحيط الإقليمي لتركيا أولاً.

نجح الرجل «البعيد النظر» في أن يصفّر مشكلات تركيا مع جيرانها، حتى في المشكلة الأرمنية أحدث اختراقاً غير مسبوق، ويا ليته مضى فيه إلى النهاية بدلاً من أن ينحني للضغوطات الأذربيجانية.

تصفير المشكلات استُتبع بإلغاء تأشيرات الدخول (الفيزا) بين تركيا والعديد من دول جوارها، مثل سورية ولبنان والأردن، ومن قبل، مع إيران، وجزئياً مع روسيا... وهكذا دواليك.

وسياسة «الحدود المفتوحة» في طريقها للاكتمال، مع الاتفاق على إقامة اتحاد جمركي مفتوح بين تركيا وسورية والأردن ولبنان، ليكون نواة لاتحاد أوسع قد يضم العراق وإيران وصولاً إلى دول الخليج العربية.

وعلى قاعدة «أربع دول بحكومة واحدة»، تمضي تركيا إلى إنشاء مجلس استراتيجي عالي المستوى بين هذه الدول.

سياسات تركيا الانفتاحية مع دول الجوار العربي والإسلامي رافقها انفتاح أيضاً على دول البلقان، بلغاريا واليونان وصربيا وكوسوفا والبوسنة وغيرها، وفي القوقاز «توأم» تركيا، أذربيجان، على رغم أن وثائق «ويكيليكس» أظهرت أن رئيسها إلهام علييف يكنّ عداء كبيراً لأنقرة.

سعي أحمد داود أوغلو إلى التقريب بين شعوب المنطقة هدف نبيل جداً ومطلوب ومرغوب جداً من جانب كل شعوب المنطقة الأصلية التي تواجه محنة التدخلات الخارجية والعدوانات الغربية- الإسرائيلية.

لكن ما ليس مرغوباً وليس مفهوماً، أن يدعو الوزير داود أوغلو إلى إقامة «كومنولث عثماني» يضم معظم الدول الحالية، من البلقان إلى الشرق الأوسط إلى القوقاز وآسيا الوسطى، فإلى هنا الفكرة جميلة، بما تعنيه من تضامن وتكتل، على غرار الاتحاد الأوروبي يستفيد منه الجميع وعلى قدم المساواة، لكن ما تبع فكرة إقامة الكومنولث، من قول داود أوغلو إن تركيا تسعى لتكون زعيمة لهذا الكومنولث، هو ما يثير الدهشة والاستغراب.

فالرجل المسكون بهاجس التاريخ، يجب أن يدرك جيداً أن النجاح في التقارب، وربما الوصول إلى التكامل بين مكوّنات ما كان إمبراطورية عثمانية، لا ينطلق من الرغبة أو الحنين لدى هذه الدول إلى أي عثمانية، لا قديمة ولا جديدة، بل لأنه يشكل مصلحة وطنية و«قومية»، إن جاز التعبير، لكل دول المنظومة العثمانية السابقة.

الجميع يريد الاستقرار والتنمية الاقتصادية والتسهيلات في التنقل والتنسيق في القضايا الكبرى والتعاون لدرء الأخطار الخارجية.

أما أن يكون مثل هذا التكتل أداة أو وسيلة لممارسة دور «الأفندي» أو «الباشا»، أي السيد، على «الرعايا» السابقين للسلطان الجديد، فهذا ما لا يمكن قبوله من دول كوّنت مساراً جديداً لها وبلورت هويات «سيّدة» لا تابعة، من البلقان إلى العالم العربي وإيران، وصولاً إلى الدول التركية في القوقاز وآسيا الوسطى.

إن استمرار ظهور نزعة «العثمانية الجديدة» في تركيا، منذ عهد طورغوت أوزال وصولاً إلى أحمد داود أوغلو، أمر يرسّخ انطباعَ أن «النزعة الإمبراطورية» خاصية تجري في شرايين شريحة كبيرة من النخب التركية، وهذا مدعاة قلق لكل جيران تركيا، وهي نزعة تختلف عن دعوة نجم الدين أربكان -مثلاً- إلى إقامة اتحاد إسلامي يضم دولاً كبيرة جداً لم تكن خاضعة للدولة العثمانية، مثل ماليزيا وأندونيسيا وإيران وباكستان، وفي مثله لا يوجد مكان لـ«زعامة» ما، بل

الجميع متساوون، وذلك بخلاف الدعوة إلى «كومنولث عثماني»، حيث القيادة جاهزة لـ... تركيا، وهنا الثغرة الأكبر والأخطر في مشروع الرجل «الخطير جداً»، فلا تخطئ يا صديقي أحمد داود أوغلو.

٢٠١٠/١٢/١٠

٢- تركيا و«الربيع العربي»

أربكان: «المجاهد» يترجل وأخيرا رحل «المجاهد».

رحل أمس (الأحد في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١) الزعيم التاريخي للحركة الإسلامية في تركيا نجم الدين أربكان، الذي شغل البلاد على امتداد نصف قرن. رحل عن عمر ناهز الخمسة وثمانين عاماً، بعد صراع مع المرض أقعده في السنوات الأخيرة لكنه لم يثنه عن أن يكون، على رغم شيخوخته، حاضراً في الحياة السياسية حتى وفاته.

وإذا كان أربكان أنهى حياته السياسية زعيماً لحزب متواضع لا تزيد نسبة مؤيديه عن الخمسة في المئة، فإنه يبقى أحد أبرز رموز التاريخ التركي الحديث في الخمسين سنة الماضية، منذ أن دخل معترك الحياة السياسية في نهاية الستينيات نائباً مستقلاً عن مدينة قونية، بعدما رفض زعيم حزب «العدالة» سليمان ديميريل ترشيحه عن الحزب، خوفاً من طموحات أربكان إلى منافسته، ومن ثم أسس أحزاباً إسلامية بمسميات مختلفة بلغ عددها خمسة.

توفي أربكان بعد قصور في القلب، هو الذي أصبح مقعداً منذ فترة ولا يستطيع السير إلا عبر الكرسي النقّال. وسيوارى الثرى في جامع محمد الفاتح، الأثير على قلبه، حيث سمى كبير أبنائه

«فاتح»، على اسم السلطان محمد الفاتح، بل كان أربكان البادئ بإقامة تقليد سنوي في إحياء معركة فتح إسطنبول في ٢٩ أيار من كل عام.

نجح أربكان في أن يؤطر الإسلاميين، أو «نواتهم الصلبة»، في أحزاب منظمة، فكان تأسيس حزب «النظام الوطني» عام ١٩٧٠ و«السلامة الوطني» عام ١٩٧٢، و«الرفاه» عام ١٩٨٣ ثم «الفضيلة» عام ١٩٩٩، فحزب «السعادة» في ما بعد.

ودخل أربكان التاريخ بوصفه أول إسلامي يترأس حكومة في تركيا في حزيران العام ١٩٩٦، بالائتلاف مع حزب «الطريق المستقيم» برئاسة طانسو تشيللر.

وكان أربكان شارك بفاعلية في الحياة السياسية التركية، بخلاف تجربة الحركات الإسلامية في العالم العربي، بل الإسلامي أيضاً.

وكان نائباً لرئيس الحكومة في ثلاث حكومات في السبعينيات، وكان له وزراء أساسيون فيها.

ودائماً ما كانت الأحزاب التي يؤسسها أربكان عرضة لحظر المحكمة الدستورية أو الانقلابات العسكرية، وفي كل مرة كان يؤسس حزباً بديلاً يواصل فيه معركته ضد التشدد العلماني غير المبرر.

وكان أربكان يوصف بالبراغماتية والاعتدال، لكنه لم يكن كذلك في عين نظام الوصاية العسكرية.

وإذا كانت «الطرق» الدينية الكثيرة في تركيا حفظت للإسلام الاجتماعي وجوده من اضطهاد متشددي العلمانيين، فإن أربكان أطلق جذوة الإسلام السياسي ليخوض تجارب المشاركة والتفاعل مع المجتمع، بخلاف ما كانت عليه أيضاً الحركات الإسلامية في العالم العربي، فكان أربكان رائداً في إقحام الحركة الإسلامية في الانتخابات البلدية والتشريعية وفي الحكومات.

وكانت ذروة نجاحاته في ربح حزب «الرفاه» الذي يرأسه، الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤، ولا سيما بلدية إسطنبول التي فاز بها رجب طيب أردوغان، وبلدية أنقرة التي فاز بها

مليح غوكتشيك المستمر برئاستها حتى الآن. واعتُبر العام ١٩٩٥ حاسماً بالنسبة إلى حزب «الرفاه»، عبر فوزه في الانتخابات النيابية، ليكون أربكان -كما أسلفنا- أول رئيس حكومة إسلامي في تركيا.

وانتهت تجربة أربكان في رئاسة الحكومة مع انقلاب مقنع، عبر قرارات «مجلس الأمن القومي» الشهيرة في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٧، التي اعتُبرت بداية نهاية حكومته في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٨. ومن مفارقات القدر أن أربكان توفي عشية الذكرى الرابعة عشرة لذلك الاجتماع الشهير.

وكان أربكان ثالثَ ثلاثة، مع بولنت أجاويد وسليمان ديميريل، تناوبوا على امتداد الحياة السياسية منذ العام ١٩٦٠ وحتى مطلع الألفية الثالثة، على الائتلاف أو على التنافس.

لكن المحطة الأبرز في حياة أربكان في نهاية حياته السياسية، كانت في «تمرد» المريدين على المرشد، عندما اختار الثلاثي «عبدالله غول- رجب طيب أردوغان- بولنت أرينتش» الخروج من عباءة أبيهم الروحي وتأسيس حزب جديد هو حزب «العدالة والتنمية» صيف العام ٢٠٠١ برئاسة أردوغان، منتهجين نمطاً جديداً أكثر مرونة من أربكان في تناول القضايا المختلفة، ونجحوا في ذلك أيما نجاح مع وصولهم إلى السلطة في نهاية ٢٠٠٢ حتى اليوم، كأول حزب ذي طابع إسلامي ينفرد بالسيطرة على البرلمان والحكومة ومن ثم رئاسة الجمهورية، ويُحدث انقلابات دستورية غير مسبوقة.

واتسمت العلاقات بين أربكان وكل من غول وأردوغان بالتوتر والحساسية في السنوات الأخيرة، حيث كان أربكان يتهمهما بتنفيذ «أجندا» أميركية في شرق أوسط كبير. لكن أردوغان وغول حرصا دائماً على عدم الدخول في سجالات مع أربكان، احتراماً لدوره في حياتهما السياسية ولدوره في تاريخ تركيا الحديث.

وانتشر صيت أربكان خارج تركيا، فكان واحداً من أبرز رموز الحركات الإسلامية في العالم وداعية لقيام اتحاد بين الدول الإسلامية، بما فيها عملة موحدة وجيش موحد ومجلس أمن إسلامي موحد، وهو المؤسس لمجموعة الدول الثماني الإسلامية.

وكان أربكان، ولو مقعداً والمرض ثقيلاً عليه، خارج السياسة مثل السمكة لا تحيا خارج الماء، فنفّذ انقلاباً داخل حزب «السعادة» قبل أشهر على رئيسه نعمان قورتولمش، وتولى بدلاً منه رئاسة الحزب، وأبى أن يموت إلا بصفة سياسية.

نعاه رجب طيب أردوغان من إسطنبول، حيث كان يشارك في أحد المؤتمرات، بالقول إن تركيا «فقدت شخصية قدمت إليها خدمات مهمة جداً، واحتلت مكانة مميزة في السياسة التركية، وكان رجلَ علم وسياسة، يتعلم ويعلّم دائماً، وشكّل بشخصه إنساناً وأستاذاً وزعيماً ونموذجاً جميلاً للأجيال الطالعة».

وتدفق زعماء تركيا إلى مركز حزب «السعادة» في أنقرة للتعازي، فيما زار الرئيس غول منزله قائلاً إن أربكان دمغ تاريخ تركيا الحديث بطابعه، وكان رجل دولة وسياسياً كبيراً. وأعلن غول أنه سيشارك في الجنازة التي ستنطلق غداً الثلثاء من باحة جامع الفاتح بإسطنبول، علماً أن الجنازة لن تكون رسمية، بناء على وصية أربكان. ووصف زعيم حزب «الشعب الجمهوري» كمال كيليتشدار أوغلو، أربكان بأنه إحدى شجرات الدلب الكبيرة في تاريخ تركيا.

رحمة الله عليك يا نجم الدين أربكان. سيحفظ الجميع لك أنك كنت الرائد حين لم يولد المريدون، وستفتقد تركيا برحيلك واحداً من أبرز الذين شكلوا هويتها الحالية، المتصالحة مع تاريخها وتراثها ومحيطها، حين أرادوا لها أن تكون ذيلاً في ركاب الإمبريالية الغربية بكل تفرعاتها.

٢٠١١/٢/٢٧

سورية و«الدروس» التركية

تقدم تركيا نفسها بصورة غير رسمية، نموذجاً للأنظمة العربية وبعض الأنظمة الإسلامية.

ومع أن الكلام على النموذج التركي تكرر في السنوات الأخيرة، فإنه شهد «تضخماً» غير مفهوم خلال الثورة المصرية وتسلّم الجيش المصري مقاليد السلطة لفترة انتقالية غالباً ما كانت تمتد لسنوات، وهو ما دفع الرئيس التركي عبدالله غول إلى زيارة القاهرة أولَ رئيس أجنبي يقدم النصائح للعسكر المصري بضرورة تسليم السلطة إلى المدنيين في أسرع وقت.

والدرس الثاني جاء على لسان وزير الخارجية أحمد داود أوغلو أثناء زيارته أول من أمس دمشق، التي قيل إنها تمحورت على كيفية استفادة سورية من التجربة التركية في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب في العام ١٩٤٦.

وقد أكد الصحافيان المرافقان لداود أوغلو، جنكيز تشاندار وعبدالحميد بالجي، أن القسم الأكبر من المباحثات بين الأسد وداود أوغلو (ساعتين من ثلاث) تحول «سيميناراً» (حلقة نقاش) حول التجربة التركية.

وإذا كانت انطباعات داود أوغلو، على ما ينقل الكاتبان، أن لقاء الأسد كان «خارقاً»، لشدة ارتياح الوزير التركي، فإن علامات استفهام وتساؤلات تطرح نفسها على هذا الصعيد، إذ ليس الأوان في الأساس لمثل هذا الترف الفكري، كما أن التجربة التركية تحتاج إلى الكثير من التطوير لتصبح نموذجاً قابلاً للاستفادة وليس للمحاكاة، خصوصاً في الحالة السورية، المتشابهة في خصوصياتها مع المجتمع التركي.

وهنا نفتح قوسين، استطراداً، لنقول إن هناك نقطتين تثيران الحساسيات في المجتمع السوري، وهما الحقوق الثقافية للأكراد والعلاقة بين السنّة والعلويين.

وهنا لا أدري أي دروس يمكن التجربة التركية أن تقدم تجاه قضية (الكردية) لا تزال تواجه بسياسات إنكار واسعة من الحكم، يتساوى في ذلك الإسلامي والعلماني، بحيث لا يمكن تسجيل فرق ملموس في نظرة حزب «العدالة والتنمية» عن نظرة سائر الأحزاب التي تعاقبت على تشكيل الحكومات قبل وصوله في العام ٢٠٠٢. وإذا كان من نموذج تستفيد منه سورية بشكل جدّي وجذري على صعيد الحقوق الثقافية، فهو التجربة العراقية خارج بُعدها التقسيمي الفيديرالي، غير الوارد أساساً في سورية لألف سبب وسبب.

ولا تقدم التجربة التركية أيضاً، نموذجاً ناجحاً في ما يتعلق بالعلاقة بين السنة والعلويين، على اعتبار أن العلويين الذين يقدرون في تركيا بـ١٥-٢٠ مليون نسمة، لا يزالون مجموعة غير معترف بهويتها المذهبية، على رغم أن النظام علماني أو يفترض أن يكون كذلك.

كما أن هناك العديد من المشكلات التي يمكن سورية أن تكون قدوة لتركيا فيها، وليس العكس، مثل قضية الحجاب، التي لم ينجح النموذج التركي بعدُ في حلّها، حيث يُمنع الحجاب في الجامعات وفي الدوائر الرسمية التركية، بينما هو مسموح به في سورية، بل سمح الآن بارتداء النقاب أيضاً.

وتبقى معضلة يمكن سورية بالفعل أن تستفيد لحلها من تركيا، وهي التعددية الحزبية، ولكن أيضاً بحدود معينة، إذ إن التجربة التركية التعددية التي بدأت في العام ١٩٤٦، لم تكتمل كجزئية ضمن نظام ديموقراطي فعلي، إلا بعد تقليص صلاحيات الجيش وإنهاء الوصاية

العسكرية بعد استفتاء ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، أي أنه لم تمض بعدُ سنةٌ على اكتمالها. واستغراق استكمال التحول الديموقراطي في تركيا هذا المقدار الطويل (أكثر من نصف قرن)، في ظل انقلابات وتحكُّم العسكر بالمسار السياسي، ربما يدفع بالسوريين إلى البحث عن خيارات تنسجم -افتراضاً- أكثر مع المرحلة الانتقالية التي تمر بها سورية اليوم.

لا أعتقد أن الكتّاب الأتراك يواجهون حقيقة أن زيارة داود أوغلو دُبّرت على عجل إثر امتعاض المسؤولين السوريين من مواقف معينة للديبلوماسية التركية، التي تواجه صعوبات في كيفية التعاطي مع حركة الشارع العربي.

ومع أن حرية إبداء الرأي حق للجميع، فإن سماح السلطات التركية لمراقب الإخوان المسلمين في تركيا بعقد مؤتمر صحافي في إسطنبول هاجم فيه النظام السوري، شكّل برأي أوساط سورية متابعة، «غلطةً» للديبلوماسية التركية تجاه سورية، البلد الذي قدم لتركيا كل شيء.

كما أن إشارة أردوغان إلى «إيجابية» أن تكون زوجة الرئيس الأسد العلوي سنيةً، كان لها وقع سيئ جداً لدى دمشق، التي تعتقد أن أنقرة تجاوزت الخطوط الحمر الحساسة في قضية لا يمكن التلاعب بها في سورية، التي تعتنق مبدأ أقرب إلى العلمانية منه إلى أي شيء آخر، وأن أنقرة بهذا الموقف تثير هواجس لا تصب في مصلحة العلاقات التركية السورية.

جاء داود أوغلو إلى دمشق بعدما أدركت الديبلوماسية التركية أن «جس النبض» لا يمكن قبوله من جانب دمشق، وبالتالي لا بد من التراجع عن الخطأ الكبير الذي ارتكب في شأن الحليف الاستراتيجي.

والأيام المقبلة كفيلة بتأمين صورة أكثر وضوحاً لكل الاحتمالات.

٢٠١١/٤/٧

تركيا وسورية: نهاية العمق الاستراتيجي

تعرضت العلاقات التركية السورية لنكسة قوية في الآونة الأخيرة يمكنها أن تعيد العلاقات بين البلدين إلى المربع الأول الذي كان قائماً ليس فقط قبل وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى السلطة عام ٢٠٠٢، بل إلى ما قبل بداية مشوار التحسن الأمني أساساً والسياسي بين دمشق وأنقرة بدءاً من نهاية العام ١٩٩٨.

والاهتزاز الأخير ليس مجرد محطة عابرة، بل يسجل بداية مرحلة جديدة وفقاً لقواعد مختلفة من غير الممكن رسم ملامحها منذ الآن.

لم يكن التقارب التركي السوري بعد وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى الحكم، مجردَ انعكاس لرؤية جديدة وضع أسسها أحمد داود أوغلو في كتابه الشهير «العمق الاستراتيجي» في العام ٢٠٠١، بل أيضاً محصلة تقاطع مصالح إقليمية ناتجة أساساً من التهديدات والتحديات التي شكلها غزو أميركا العراق، وأخطار الفتن المذهبية والعرقية والتقسيمية التي رافقته وانتهت إليه فعلياً، وأخطار وجود قوات الدولة الأعظم في العالم على حدود سورية وتركيا.

انطلقت تركيا في انفتاحها على سورية، في إطار انفتاحها على كل محيطاتها الإقليمية، من البلقان إلى القوقاز ومن روسيا إلى شمال أفريقيا، وفقاً لسياسة تعدد الأبعاد.

لكن في إطار هذه السياسة، أولت تركيا «العمق الاستراتيجي الجغرافي والتاريخي والحضاري» أهمية خاصة، والعنوان الأهم لهذا العمق هو العالم العربي.

وضمن المشرق العربي، كانت سورية تحتل مكان الصدارة في محاولة تركيا ترجمة استراتيجيتها الجديدة، خصوصاً أن لها مع سورية حدوداً تتجاوز الـ ٩٠٠ كيلومتر وتشكل البوابة «العربية» الوحيدة لتركيا إلى العالم العربي، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن بوابة العراق مع تركيا وفقاً لخريطة العراق الجديدة، لم تعد عربية، بل كردية.

تقاطعت المصالح فكانت التقاربات التدريجية بين أنقرة ودمشق، التي بدأت أيضاً تتخذ طابعاً شخصياً بين الرئيس السوري بشار الأسد والثلاثي التركي: عبدالله غول ورجب طيب أردوغان وأحمد داود أوغلو.

ولقد ساهمت تركيا في تخفيف الضغوط على سورية، التي باتت تستطيع تأمين خاصرتها الشمالية من التهديدات التركية التي تكررت سابقاً، كما وقفت تركيا إلى جانب سورية في ظل التهديدات ومحاولات العزل بعد غزو الأميركيين العراق وتهديدات كولن باول الشهيرة، كما بعد اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري وتوجيه أصابع الاتهام إلى سورية في هذا الموضوع.

فتحت سورية في المقابل أبوابها لتركيا بالجملة، وكان لذلك أهمية قصوى، بل حاسمة في إدخال «التركي» إلى كل بيت عربي. وأهمية سورية مضاعفة في هذه النقطة، حيث إن الأيديولوجيا البعثية التي تعكس النزعة القومية العربية المتشددة، والتي شن عليها داود أوغلو في كتابه هجوماً شديداً، تجاوزت موروثاتها السلبية ضد صورة تركيا العثمانية والأطلسية والمتحالفة مع إسرائيل، واتخذت مواقف جريئة لجهة «تبييض» صورة تركيا السابقة وبالتالي إدخالها كلَّ بيت عربي.

وبعدما كانت صورة تركيا لدى سورية ومعظم العرب على امتداد عقود القرن العشرين هي

«إخوة التراب»، بات كل المسلسلات التركية المدبلجة يتم باللهجة السورية دون غيرها، بعد نجاح «باب الحارة»، حيث يمكن القول إنه لو تمت دبلجة المسلسلات التركية بلهجة أخرى غير السورية، المصرية أو الخليجية على سبيل المثال، لما شهدت هذا النجاح الكبير (على رغم أن معظم هذه المسلسلات سطحي وسخيف ولا يستحق الاهتمام، فضلاً عن أنه لا يعكس الواقع التركي الحقيقي، باعتراف الأتراك أنفسهم).

لعب السوريون دوراً مهماً على كل الأصعدة، في «إعادة إنتاج» صورة تركيا الجديدة، ومنحوها بعد توقف عشر سنوات «شرف» أن تكون الوسيط في المفاوضات بين سورية وإسرائيل. وفي وقت كانت إسرائيل ترفض استئناف الوساطة التركية بعد عدوان غزة، كانت سورية ترفض أي وساطة غير الوساطة التركية.

ومع أن مشكلة المياه لم تحلّ بين البلدين، واستمرت سورية البلد الأكثر تضرراً من المشاريع التركية على الفرات تحديداً، اتبع السوريون استراتيجية عدم تحويل هذا الخلاف مشكلة، ولم يجعلوها مادة خلافية يحملونها إلى الجامعة العربية، كما كان يحدث سابقاً، بل إن الرئيس الأسد تجاوب في إحدى المرات، قبل فترة ليست ببعيدة، مع طلب من رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان وأعطى تركيا مياهاً إضافية من مياه العاصي، على رغم الحاجة السورية للمياه، ترجمةً لمرحلة الصداقة الجديدة.

حتى مسألة الإسكندرون، العزيزة على الفكر القومي العربي، خرجت نهائياً من تداول الأدبيات السورية، بل كان هناك اعتراف ضمني بـ«تركية اللواء السليب»، من خلال التوقيع على اتفاقيات تجارية تتضمن الإشارة إلى الحدود الدولية لتركيا المعترف بها دولياً من جانب الأمم المتحدة، والتي تضع «اللواء» ضمن حدود الجمهورية التركية.

وعلى الصعيد الأمني، تعاونت سورية إلى الحد الأقصى الممكن لملاحقة مقاتلي حزب «العمال الكردستاني»، ليس فقط داخل سورية بل حتى داخل لبنان.

كسرت سورية جدار العداء النفسي لصورة تركيا الموروثة، وأمكن تركيا أن تدخل إلى المنطقة العربية والوجدان العربي والثقافة العربية على حصان أبيض، بل مجنّح أيضاً.

وفي السياسة، كان النجاح التركي الأبرز في سياسات الانفتاح وفي ترجمة استراتيجية «العمق الاستراتيجي» هو مع سورية بالذات، وبات وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو يرى حلمه في منطقة إقليمية خالية من الحدود، التي وصفها مع أردوغان بالـ«مصطنعة» في الحالة السورية تحديداً. وما فشلت تركيا في تحقيقه مع الاتحاد الأوروبي جسدته على أرض الواقع مع سورية، من خلال إلغاء تأشيرات الدخول وفتح الحدود ورفع الحواجز الجمركية وإقامة مجلس تعاون استراتيجي أعلى، على رغم عدم التكافؤ بين إمكانات الاقتصاد التركي الكبيرة والاقتصاد السوري المتواضعة، في حين حالَ عدم التكافؤ بين اقتصادي تركيا والعراق دون إقرار اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين البلدين في البرلمان العراقي.

وكانت رغبة القيادة السورية في المضي قدماً بالتواصل مع دول الجوار، ولا سيما تركيا، تتقدم على أي اعتبارات أخرى، لكن مع بدء الثورات العربية ووصول حركات الاحتجاج إلى سورية، كان المشهد بين البلدين مختلفاً.

واجهت تركيا سابقاً ارتباكاً وازدواجية في المعايير مع الحراكات العربية السابقة، لكن سورية حالة مختلفة عن الجميع بالنسبة إلى تركيا، ليس فقط لأهميتها القصوى في نجاح إستراتيجية «العمق الاستراتيجي»، كما أشرنا أعلاه، وتباهي تركيا بها، بل أيضاً لأن البنية الاجتماعية المذهبية والإتنية لسورية مشابهة للبنية الموجودة في تركيا، بل أكثر من ذلك، أن تركيا تختزن من عوامل التفجير الداخلي وشدته أكثر من سورية، التي بالكاد مرت بحوادث محدودة كان لها طابع سياسي أكثر من أي شيء آخر، بل يفتخر السوريون بأن النزعة الوطنية لديهم تتقدم أي نزعة دينية أو مذهبية أو إتنية.

عندما بدأت الاضطرابات في سورية كانت المواقف التركية على النحو التالي:

١ - تركيا مع التغيير والإصلاح الذي تراه حتمياً.

٢ - التعامل بسلمية مع المتظاهرين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمفكرين وإلغاء حال الطوارئ وإقرار التعددية السياسية لتحقيق التحول الديموقراطي.

٣- الأفضل أن يكون التغيير بقيادة الأسد، وهذا وحده يمنع الانفجار الكبير ويحقق الاستقرار.

وفي هذا السياق، أرسلت تركيا وفوداً متتالية لتبحث مع الأسد كيفية تحقيق ذلك.

لا شك في أن الاحتجاجات والاضطرابات في سورية تعكس وجود أزمة وطنية كبرى يتطلب علاجها الكثير من الشجاعة والرؤية الاستشرافية، فلا يمكن الاستمرار بذهنية تقليدية ومؤسسات غير قادرة -ولو أرادت- على ترجمة الإصلاح واقعاً، لذا كانت المبادرة التركية في المساعدة، عبر إيفاد خبراء في التنمية والإصلاح وعلى أعلى المستويات، كما يتطلب ألا تكون المعالجة أمنية فقط، أو بالشعارات غير القابلة للتنفيذ، وبالتالي المراوحة المفتوحة عبر استمرار أسباب جانب من المشكلة.

لكن هذا لا يعفي تركيا، ولا يبرر لها مطلقاً مجموعة مواقف وسلوكيات أثارت علامات استفهام متعددة وأوصلت العلاقات بين البلدين إلى مرحلة من التوتر والاهتزاز، وإذا استمرت على المنوال ذاته فستعيد هذه العلاقات إلى نقطة الصفر، كما ذكرنا في مطلع هذه السطور.

لم تنتظر وسائل الإعلام التركية، المرئية منها والمكتوبة، اتضاح الموقف في سورية، وبادرت جميعها إلى حملة مفتوحة لا تزال مستمرة حتى الآن ضد الرئيس الأسد شخصياً، وإلى تصويره دكتاتوراً وسفاحاً يشبه معمر القذافي. وما يفاقم علامات الدهشة أن وسائل الإعلام القريبة جداً من حزب «العدالة والتنمية» مثل صحف «ستار» و«تركيا» و««يني شفق»، وتلك التابعة لرجل الدين التركي المتواجد في أميركا فتح الله غولين، حليف أردوغان الضمني في السلطة، مثل «زمان»، كانت منذ اللحظة الأولى الأكثرَ شراسة في الحملة، وبادر العديد من الكتّاب الإسلاميين الذين كانوا يدعون إلى وحدة تركيا وسورية، إلى تبنّي المواقف الأكثر تطرفاً في حملة التشويه غير المسبوقة ضد حكم الرئيس الأسد، في صورة من غير الممكن فهمها.

وبرر أردوغان اهتمامه المفتوح بالوضع في سورية باعتباره الشأن السوري «شأناً داخلياً» تركياً. ولكن إذا كان من حق تركيا أن تقلق بسبب وضع في دولة جارة، فهناك حدود للعلاقات بين الدول مهما بلغت الثقة بينها، وعليه فإن القلق التركي لا يبرِّر مطلقاً:

أ- المواقف التركية اليومية حول سورية ومن كل المسؤولين، بحيث باتت تتخذ طابع التدخل في الشأن الداخلي لسورية وبما يتجاوز غيرة الأخوّة والجيرة والصداقة، حيث كان يمكن أن يكون التواصل خلف الكواليس مع تمرير رسائل علنية من وقت لآخر، ولكن ليس بشكل يومي فاقع.

ب- نبرة المواقف الرسمية التركية، التي اتسمت بلغة استعلائية لا تليق بالعلاقة بين مسؤولين رسميين ولا حتى بين أصدقاء، وبدت تركيا كما لو أنها وصية على سورية، كما كانت وصية على مصر حسني مبارك وليبيا معمر القذافي. ولعل الشعور الوهمي بوجود فائض قوة لدى الأتراك هو الذي جعلهم يتصرفون على هذا الأساس، في حين يمكن بسهولة أمام الواقع التركي، عكس الوضع ليكون الأتراك هم الذين يتلقون «النصائح» و«الدروس» بشأن كيفية حل مشكلاتهم الإتنية والمذهبية المزمنة، وعمر هذه من عمر الجمهورية، بل إن بعضها من عمر السلطنة العثمانية. ويلفت هنا تحذير الصحافي التركي المعروف جنكيز تشاندار في صحيفة «راديكال» قبل أيام، من أنه إذا استمر حزب «العدالة والتنمية» في حمل ذهنية إنكار وجود قضية كردية في تركيا إلى ما بعد الانتخابات النيابية في ١٢ حزيران/ يونيو المقبل، «فإننا سنكون أمام تكرار المشهد اليمني والسوري في تركيا». ونلفت هنا من جانبنا إلى التزام المسؤولين الأتراك الصمت(!) إزاء خطوة دمشق منح الجنسية السورية لعشرات الآلاف من المواطنين الأكراد في سورية ممن لم يكونوا حصلوا عليها بعد.

ومع ذلك، كان يمكن كل هذه «الأخطاء» أن تبدو «صغيرة» أمام الأخطاء المثيرة و«العميقة»، ومنها استضافة تركيا المعارضة السورية، أولاً في المؤتمر الصحافي الشهير في إسطنبول لمراقب الإخوان المسلمين في سورية محمد رياض الشقفة، وثانياً في مؤتمر بإسطنبول أيضاً للمعارضة السورية مجتمعة. ويرى بعض المسؤولين الأتراك أن هذا يدخل في باب حرية الإعلام والكلمة في تركيا، كما بالنسبة إلى المعارضات العربية في لندن أو باريس. لكن يغيب عن بال الأتراك أن بريطانيا أو فرنسا ليستا جارتين مباشرتين لتركيا، والمعايير التي تحكم علاقات بريطانيا وفرنسا مع سورية ليست نفسها التي تحكم علاقات تركيا مع سورية.

ومثلت هذه الاستضافة كذلك «خطأ تكتيكياً» كانت له تداعيات تمس أسس العلاقات بين

البلدين، فكما تصنّف تركيا حزب «العمال الكردستاني» حزباً إرهابياً، كذلك تفعل سورية بالنسبة إلى حركة «الإخوان المسلمين».

شكّل الاحتضان التركي للمعارضة السورية وحركة «الإخوان المسلمين» مسّاً بحساسية سورية داخلية عميقة، وتدخلاً مباشراً بالشأن السوري الداخلي، يشبه على سبيل المثال أن تبادر سورية إلى استضافة مسؤولي حزب «العمال الكردستاني» في دمشق ليعلنوا مواقف معادية لتركيا، فما الذي كان سيكون عليه الموقف التركي حينها؟ لسنا في حاجة إلى إجابة، ففي العام ١٩٩٨ كادت تركيا تشن حرباً على سورية بسبب وجود عبدالله أوجالان فيها.

وتعدى «التلاعب» التركي بالتوازنات والحساسيات السورية الداخلية إلى الغمز العلني من قناة التمايز السني العلوي في سورية، عندما أشار أردوغان إلى أهمية «علوية» الأسد و«سنّية» زوجته، في حين اعتبرها السوريون إشارة غير بريئة وتحريضاً.

كما بات المسؤولون الأتراك يكررون كثيراً، وبشكل شبه يومي، التصريحات التي تبدي الخشية من الفتنة السنية- العلوية ومن تقسيم سورية وتفتيتها، كما ورد مراراً في تصريحات أردوغان، وآخرها تصريحه في مسقط رأسه «ريزه» السبت الماضي أثناء مهرجان انتخابي، حتى غدت هذه التحذيرات اليومية من الفتن والتقسيم تبدو كالحثّ على الوقوع فيها، في حين أن الأمور ليست مطروحة بهذا الشكل في سورية، لا من النظام ولا من المعارضة.

وكذلك كانت الإثارات الإعلامية التركية عن استكمال الاستعدادات على الحدود التركية السورية، ولا سيما في انطاكية وماردين، لمواجهة موجات نازحين محتملة من سورية، ولم يكن ثمة بعدُ أي مظاهر لمثل هذا الاحتمال، كما لو أنها تحريض للسوريين على النزوح لاستخدام النازحين ورقة ضد النظام في سورية وإظهاره بمظهر من لا يكتفي بقتل مواطنيه فقط، بل يهجّرهم أيضاً. وحتى الآن، وعلى رغم مضي أكثر من شهر ونصف على بدء الاضطرابات في سورية، لا تزال الخيم التي أعدها الهلال الأحمر التركي فارغة تنتظر من يرتادها.

لا شك في أن هناك مشكلة كبيرة في سورية تتعلق بضروة الإصلاح، لكن هذه المشكلة في النهاية تخص السوريين وحدهم، وهي شأن داخلي مهما كانت الظروف، فمبرَّرٌ ومشروعٌ الخوف من

اعتبار أردوغان الأزمة في سورية «شأناً داخلياً تركياً» ذريعةً للتدخل الفعلي في الشأن الداخلي السوري وليس للمساعدة في إيجاد حل موضوعي للأزمة، ما يفتح الباب أمام بدعة جديدة، بل قواعد جديدة تحكم العلاقات بين الدول لا يمكن تركيا أيضاً بموجبها الاعتراض على تدخل الآخرين في شؤونها إذا اعتبروا أن ما يجري فيها (تركيا) «شأن داخلي» لسورية مثلاً، أو العراق أو حكومة كردستان العراق واليونان وروسيا وإيران وبلغاريا وأرمينيا وجورجيا وقبرص اليونانية... وغيرها.

إن الذي يقرر مستقبل الشعب السوري في النهاية هم السوريون أنفسهم، وليس السفراء والقناصل، أو العواصم، القريبة منها والبعيدة.

كل هذا، من جهة أخرى، لا يبرر للأتراك أيضاً أن يتجاهلوا أن هناك «حيزاً» لهيبة الدولة، أيِّ دولة، في التعامل مع ما تعتبره خطراً عليها أو «مؤامرة».

وفي الحالة السورية، لا يخفى على الأتراك أن في جانب من حركات الاحتجاج في سورية استهدافاً للموقع والدور السوريين، المتمثلين في مواجهة إسرائيل ودعم حركات المقاومة في لبنان وفلسطين والتحالف مع إيران في المنطقة، ومعارضة سياسات الهيمنة والتدخلات الخارجية، لا سيما الأميركية.

وبالتالي، فإن المواقف التركية السلبية والمنتقدة للأسد والحاضنة لحركة «الإخوان المسلمين» والمهددة باتخاذ مواقف إذا تعذّر الإصلاح في سورية، تصب كلها في اتجاه إضعاف الدور السوري وموقع سورية الممانع، خصوصاً أن قسماً من أراضيها لا يزال تحت الاحتلال، من دون أن يعني هذا تشكيكاً بوطنية أي جهة سورية، مهما كانت انتماءاتها الإتنية أو المذهبية أو السياسية.

والخطورة الكبرى الأخرى على تركيا في هذا المجال، أنها تعرّض علاقاتها وكل استراتيجيتها «العميقة» للانكسار، وعلى كل الأصعدة، ليس فقط مع سورية بل مع كل المحور المذكور، من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد.

تواجه تركيا في الحالة السورية امتحاناً دقيقاً في سياستها الخارجية يختلف عن كل امتحاناتها

السابقة مع الدول العربية الأخرى، وتطرح المواقف التركية الملتبسة من سورية تساؤلات عن دوافعها، وتتعدد تفسيراتها، ومنها:

١ - أن تركيا تخشى بالفعل تفاقمَ الوضع في سورية وتحولَه حرباً أهلية ومذهبية وإتنية، ما يفتح باب تركيا على «جهنم» جديدة، لذلك تسعى إلى نزع فتيل الانفجار الكبير في سورية من خلال الإصلاح بقيادة الأسد، ضمانة لاستمرار الاستقرار ومنعاً لتأثير ذلك على الوضع في تركيا. ومن هذه الزاوية، ترى تركيا أن تكرار مواقفها وتحذيراتها وإملاءاتها، بل حتى استضافة المعارضة السورية، تأتي من باب الضغوط على النظام السوري للمباشرة الجدية في الإصلاح، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن.

ونشير هنا إلى أن أوساطاً في حزب «العدالة والتنمية» أعادت التعاطف مع الإخوان المسلمين وانتقاد تصدي النظام في سورية بالقوة للمتظاهرين، إلى حسابات داخلية تتعلق برغبة الحزب في كسب المزيد من أصوات التيارات الإسلامية المعادية لسورية والمتحالفة مع الإخوان المسلمين في الانتخابات النيابية التي ستجرى في ١٢ حزيران/ يونيو المقبل. وإذا كان في ذلك جانب من الصحة، ولا نفكر لحظة أنه كذلك، فإنه يعكس من دون شك «خفّة» في مقاربة قضية حساسة مثل العلاقة مع سورية وتعريضها للخطر من أجل حفنة أصوات من الناخبين.

٢ - التفسير الثاني أن تركيا في مواقفها المتتابعة والضاغطة، ولا سيما مواقف الإعلام الإسلامي المقرب من حزب «العدالة والتنمية» فيها، لن تكون منغلقة على التعاون مع أي نظام بديل قد ينشأ في سورية حالَ سقوط النظام الحالي، كما أن احتضانها حركة «الإخوان المسلمين» والتشهير اليومي في وسائل الإعلام الإسلامية بـ«السلوك الدموي» للنظام السوري، قد يفضي إلى الاعتقاد باستعداد تركيا، بل دعمها نظاماً بديلاً يكون الإخوان المسلمون فيه الركيزة الأساسية، وهذا برأينا يشكل خطراً على مجمل سياسة تركيا في المنطقة والعالم الإسلامي، إذ سواء سقط النظام السوري أو لا، فإن صورة تركيا الحيادية تجاه كل الأطراف السياسية والمذهبية في العالم العربي والإسلامي ستنكسر، بل ستفتح التفسيرات على وجود «أجندا سرية» لدى حزب «العدالة والتنمية» أساسها «عثمانية جديدة» ذات بُعد مذهبي عَكَسَه سلوك تركي ملتبس في العراق، والآن تجاه سورية، وهذا ينعكس سلباً على مجمل الحضور والدور التركي

الذي كانت الحيادية أساس قوته. أما في حال سقوط النظام السوري وعدم قدرة المعارضة السورية على إقامة نظام بديل ودخول سورية مرحلة الفوضى والفتنة، فإن مصالح تركيا ودورها وحضورها ستصبح في خبر كان. وفي جميع الحالات، فإن تركيا، وخلاف ما يتوهم بعض الرؤوس الحامية فيها، ستكون الخاسرة.

٣- أما التفسير الثالث، وقد لا يكون الأخير، للمواقف التركية السلبية من سورية، فهو وقوع راسمي السياسة الخارجية في تركيا في «حسابات ورهانات غير دقيقة» حول كيفية التعاطي مع الأحداث العربية عموماً والسورية خصوصاً. ولعل وهم فائض القوة هو واحد من السلوكيات غير الواقعية التي ما كان أحد يتوقع أن يسقط فيها مهندسو السياسة الخارجية التركية.

إن أخطر ما يمكن أن تسفر عنه هذه «الاخطاء العميقة»، أو نخشى أن تكون أسفرت عنه فعلاً حتى الآن، هو الانكسار في العلاقة الاستراتيجية بين أنقرة ودمشق (وحلفائها)، والتي تطلبت جهوداً استثنائية لبنائها، واحتمالات العودة إلى مرحلة الشكوك وانعدام الثقة والتوترات التي كانت سائدة قبل عشر سنوات.

لا يمكن تجاهل أو التعامي عن أن صورة تركيا السابقة، التي كانت في خط تصاعدي وإيجابي منذ ثماني سنوات حتى الآن، قد أصابتها تشوّهات وندوب، كما أن هذه الأخطاء نهشت من قوة الدور التركي وحضوره، وما عاد ممكناً القول إن قواعد اللعبة بين تركيا والمنطقة ستبقى على حالها، ولم تعد الأسس التي قامت عليها الشراكة التركية- السورية صالحة للمرحلة المقبلة مهما كانت نتائج التطورات في سورية.

من المؤسف فعلاً أن يسقط مبدأ «المسافة الواحدة» من الجميع في أول امتحان جدي للسياسة الخارجية التركية، وألاّ تصمد نظرية «العمق الاستراتيجي» أكثر من سنوات معدودة، كأن التاريخ لا يريد أن تستقيم العلاقات العربية- التركية عشية الذكرى المئوية لانهيارها، والتي بدأت شرارتها بالسياسات والممارسات و«الأخطاء العميقة» لجمعية «الاتحاد والترقي» بدءاً من العام ١٩١١.

١٧ /٥/ ٢٠١١

خطاب «إمبراطوري» في قونية

بعد ساعات على مهاتفة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان الرئيسَ السوري بشار الأسد لإعلان دعمه استمرار العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، أطلق وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو سلسلة من المواقف اللافتة عكست قلق تركيا على الوضع في سورية وشعورها بأن الوقت بات مستنفداً أمام الإصلاح، وإن أظهر أن الأتراك لم يقطعوا الأمل بعدُ بإمكان لجوء الأسد إلى «علاج بالصدمة» لتجنيب تركيا أيضاً الضغوط الغربية الشديدة عليها لاتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه النظام في سورية.

ففي حوار تلفزيوني، قال داود أوغلو إنه لا يعلم ما إذا كان الشعب السوري لا يزال يحب الرئيس الأسد أم لا، داعياً إلى أن يقود السوريون بأنفسهم عملية التغيير!.

وقال داود أوغلو في برنامج «اللعبة الكبرى» الذي يقدمه الكاتبان إبراهيم قره غول وحسني محلي في محطة «تي في نت»، إن الاستقرار في سورية مسألة مهمة جداً لتركيا، والذي يجري في سورية يؤثر في تركيا وإسرائيل والأردن والعراق ولبنان. وقال إن تركيا تعرض حول ما يجري في سورية «موقفاً أخلاقياً»، مضيفاً: «قلنا للأسد إننا سنقدم له كل أنواع الدعم في



موضوع التغيير، وتقاسمنا معه كل شيء، وأعربنا له عن القلق بالقول إننا مثل أي سوري، قلقون على مستقبل سورية ونريد بذل كل الجهود، ومثل أي سوري أقول يجب أن نقود نحن (أي السوريون) هذا التغيير».

وقال داود أوغلو إن الأسد ليس من جيل زين العابدين بن علي وحسني مبارك ومعمر القذافي، مضيفاً أنه «زعيم محبوب من شعبه، ولو نُظِّمت انتخابات حرة في الدول التي حدثت فيها ثورات لما نجح زعماؤها ولنجح الأسد، لأن الوضع في سورية مختلف». لكن داود أوغلو أضاف: «أما اليوم، فلا أعرف النتيجة لو حدثت الانتخابات في سورية. أقول ذلك بكل صداقة. ولو قوربت الإصلاحات بشكل سليم قبل عام من الآن لكانت سورية اليوم بلداً نموذجاً، أما اليوم فلا يوجد حتى مناخ لانتخابات حرة، بل هناك توتر، والوقت يُستنفد».

وقال داود أوغلو: «إن ما يعطينا أملاً هو أن الأسد قال لرئيس حكومتنا إنه مصمم على إجراء الإصلاح. اليوم وليس غداً هو وقت التحرك، ويجب وضع روزنامة للإصلاح بأسرع وقت. نحن نتوق إلى سورية كهذه، ولو قال (الأسد) إننا سوف نتجاوب مع مطالب الشعب السوري فلن يعدّ ذلك ضعفاً». وقال داود أوغلو إن على رأس أولويات السياسة الخارجية التركية الوضع في سورية، لأن أي تطور سلبي هناك يؤثر في تركيا.

وفي مهرجان انتخابي في قونية حيث يترشح، قال داود أوغلو إن تركيا في طريقها لتكون دولة عالمية. وقال إن تركيا لم تعد دولة تتابع أخبار الآخرين بل الآخرون يتتبعون أخبار تركيا، وقال: «اننا في مرحلة العودة إلى تاريخنا، ولن يستطيع أحد منعنا من العودة إليه»، وقال: «إن وقع أقدام الدولة الزعيمة في المرحلة المقبلة قادم، وسيكون عَلَمنا ذو الهلال والنجمة رمزاً للجميع». وأضاف: «تركيا ستقف على أقدامها بإمكاناتها، وستكون دولة قائدة للعالم. إنها وقع أقدام الدولة العالمية، وسيسمع كل واحد هذه الأصوات، وسيرى ذلك كل من لا يريد أن يرى، وسنعمل على أن يسمع الجميع في العالم صوتنا، وعندها لن نستمع إلى أحد، بل الآخرون سيستمعون إلينا».

على صعيد آخر، وفي وقت تستعد المعارضة السورية لبدء مؤتمرها في مدينة أنتاليا، كانت مدينة

إسطنبول تحتضن مؤتمراً للمعارضة الليبية، ولقبيلة «ورفلة» تحديداً، حضره ١١٠ من زعماء القبيلة الأكبر في ليبيا، التي تعد مليوناً ونصف المليون نسمة، والتي ينتمي إليها محمود جبريل رئيس المجلس الانتقالي الليبي.

يقول عبدالله كنشيل منسق المؤتمر، إن اختيار إسطنبول مكاناً لانعقاده جاء بسبب مواقف تركيا الداعمة للثورة. وتوقع المؤتمرون أن يشارك ممثلون عن الخارجية التركية في الجلسة الختامية للمؤتمر.

٢٠١١/٥/٢٩

«الإنذار الأخير»!

بدت تركيا في الساعات الماضية على أهبة الاستعداد للمبادرة إلى عمل نوعي في علاقاتها مع النظام السوري في ضوء المواقف الحادة غير المسبوقة التي عبّر عنها رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان تجاه سورية واعتبرتها صحيفة «"يني شفق"» المقربة من حزب «العدالة والتنمية»، «الإنذارَ الأخير». وإذ كرر أردوغان القول إن سورية شأن داخلي تركي، قال إن «صبر تركيا بلغ لحظاته الأخيرة»، وأضاف أن تركيا «يتحتم عليها أن تقوم بما يجب القيام به»، معلناً أنه سيوفد وزير خارجيته أحمد داود أوغلو إلى دمشق ليبني على نتائجها الموقف التركي النهائي.

وأدلى أردوغان بمواقفه الجديدة غير المسبوقة أثناء حفل إفطار أقامه اتحاد الطلبة القومي التركي في منطقة تشمبرلي طاش في إسطنبول وحضره رئيس بلدية إسطنبول قادر طوباش ومحافظها حسين موتلو ووزير التربية عمر دينتشر ومسؤولون من حزب «العدالة والتنمية».

وحشد أردوغان في كلمته الرمضانية كل الأدوات الممكنة للتشهير بالنظام السوري، من أشعار تركية وأمثال عربية وشعائر رمضانية، ولا سيما تجاه ما جرى في حماة الأسبوع الماضي.

استهل أردوغان كلمته بالقول إنه يقف دائماً ضد الظلم أينما كان، وقال: «كفى أن تعيش منطقتنا مآسي»، وذكّر بقصيدة للشاعر التركي الراحل جهيد ظريف أوغلو حول حماة قبل ثلاثين عاماً، حيث «كان البلبل يغرّد حين ضُرب في عنقه»، وقال إنه «بعد ثلاثين عاماً، أيُّ ضمير وعقل يقبل أن تعيش هذه المدينة الجريحة في سورية، التي نقول إنها شقيقة، الآلام ذاتها، وفي بداية رمضان المبارك؟ هل هناك كلمة تقال للعالم والإنسانية؟ وكم يمكن من الأيام لحكم أن يستمر خلف الأقفاص الحديدية؟».

وأشار أردوغان إلى مَثَل عربي يقول: «من دَقّ دُقّ»، أي من مارس شيئاً يجب أن يتوقع مثله، في إشارة إلى عمليات القتل في حماة وغيرها من المدن السورية. وقال: «إن عالمنا يعيش مرحلة كهذه، والعبرة جميلة لمن يعتبر ومؤذية جداً لمن لا يعتبر. إن ما يجري حولنا يعني لنا أشياء كثيرة».

وخاطب أردوغان الأسد من دون أن يسميه قائلاً: «عندما تطلقون الرصاص على شعبكم فمن تفرحون؟ نعم، نحن يتحتم علينا أن نسأل هذه الأسئلة، ولقد صبرنا كثيراً، وبلغنا اللحظات الأخيرة من الصبر». وأضاف أنه سيرسل لذلك وزير الخارجية أحمد داود أوغلو يوم الثلثاء المقبل إلى سورية، وأنه سيحمل رسائل حازمة، وفي ضوء الجواب سوف تتحدد معالم المرحلة المقبلة.

وقال: «إننا نرى سورية مسألة تركية داخلية. حدودنا معها ٨٥٠ كلم، ولنا أواصر قربى وتاريخ وثقافة، ولذلك لن نسمح بأن نبقى متفرجين على ما يحدث، بل على العكس، يتحتم أن نسمع أصوات الذين هناك ونشعر معهم ونقوم بما يجب القيام به. لم أكن أريد أن أقول ما قلته على مائدة إفطار وفي مناسبة دينية، ولكني أعرف أحاسيسكم وأحاسيس أمتنا».

الجدير بالذكر أن تصريحات أردوغان الجديدة هذه صدرت بعد اجتماعات مع القيادة العسكرية الجديدة للتباحث في عمليات حزب «العمال الكردستاني» والوضع في سورية. وقد هدّدت أنقرة أكثر من مرة بأنها لا تستطيع أن تقف في مواجهة المجتمع الدولي في حال اتخاذ أي قرارات ضد سورية، وترافق ذلك مع أنباء عن عزم تركيا على التدخل عسكرياً في سورية لإقامة حزام أمني يحول دون امتداد أي فوضى إلى الداخل التركي ونشوء جيوب كردية داخل سورية على المدى المتوسط، على غرار شمال العراق.

الجدير بالذكر أن الوزير داود أوغلو لم يقم بزيارة دمشق في أوائل تموز الماضي بعدما كانت مدرجة في جدول زياراته الخارجية إلى القاهرة والرياض وطهران، وكانت العلاقات بين تركيا وسورية قد انقلبت رأساً على عقب بعد بدء الأحداث في سورية واتخاذ تركيا موقفاً طرفاً في الصراع الداخلي السوري، من خلال تنظيم واحتضان اجتماعات المعارضة السورية في تركيا. وكان وزير الخارجية السوري وليد المعلم صرح سابقاً بأنه يرفض «دروس» تركيا وتدخلها في الشأن السوري الداخلي، وأنه كما لتركيا قدرة التأثير وراء الحدود، فإن لسورية أيضاً القدرة ذاتها. ويتوقف مطلعون عند مغزى أن يأتي وزير الخارجية التركي حاملاً إنذارات حفلت بها المواقف التركية سابقاً، ما لم يكن يحمل تهديداً واضحاً بالتدخل العسكري المباشر، الأمر الذي سينعكس سلباً على مجمل المنطقة، ومنها تركيا؟

٢٠١١/٨/٧

استحضار لغة الحرب

حظيت زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى دمشق أمس الثلاثاء باهتمام كبير من جانب الإعلام التركي، الذي أجمع على أن المسؤول التركي حمل رسالة شديدة اللهجة هي بمثابة الفرصة الأخيرة أمام الرئيس السوري بشار الأسد للمبادرة إلى إصلاح جدي وعميق ونهائي.

وجاء في تقرير لصحيفة «ميلليت»، أن رسالة داود أوغلو إلى الأسد مفادها: «لقد بذلنا جهداً كبيراً ليكون الإصلاح أولوية بقيادتكم، ومن دون دماء وفي إطار سلمي، لكن منذ ستة أشهر وأنتم تتلاعبون بنا. لقد وصل صبرنا إلى نقطته الأخيرة، وعليكم أن تقولوا كلمتكم الأخيرة بصراحة. إذا لم تتخلوا عن مواجهة الناس بالعنف وتنسحبوا من المدن فسنتخلى عن دعمنا إياكم. بادروا إلى الإصلاح وانتقلوا إلى الديموقراطية وأجروا انتخابات عامة».

وأشارت الصحيفة إلى استعدادات تركية عسكرية على الحدود السورية، خصوصاً مع تسريب أنباء عن أن مقاتلين من حزب «العمال الكردستاني» يتسللون إلى الأراضي التركية لناحية غازي عينتاب ولواء الإسكندرون.

وقالت الصحيفة إن لواءين عسكريين تركيين يتمركزان قرب الحدود السورية استعداداً لأي أوامر يمكن أن تصدر عن القيادة العسكرية، حيث يتمركز الجيش الثاني المسؤول عن الحدود السورية.

وقالت الصحيفة إن الاجتماع الأمني الذي عقده أردوغان مع القادة العسكريين والأمنيين درس احتمال إنشاء حزام أمني داخل الأراضي السورية في مواجهة أي موجات تدفق جديدة للاجئين إلى تركيا، وتدارس مدى مساهمة تركيا في أي تدخل محتمل ضد سورية، وتصريحات الناطقة الإعلامية باسم الرئاسة السورية بثينة شعبان، حول أن رد سورية سيكون أكثر حزماً إذا كانت الرسالة التركية «حازمة».

وفي حديث لصحيفة يابانية، قال الرئيس التركي عبدالله غول إن الرئيس السوري بشار الأسد أضاع فرصة الإصلاح في سورية.

وبدوره شجع نائب رئيس الحكومة بولنت أرينتش، المجتمعَ الدولي على القيام بشيء ما ضد سورية، قائلاً إن هذا أمر طبيعي. وأشاد أرينتش بموقف الولايات المتحدة والغرب من سورية، قائلاً إنه بالفعل «لا يمكنهم البقاء مكتوفي الأيدي».

وقال غول إن بلاده ليست نموذجاً لأحد، فلكل دولة ظروفها، لكن يمكن تركيا أن تكون مصدر إلهام، فهي دولة قوية عسكرياً ومسلمة وديموقراطية وذات اقتصاد ناهض. وقال إن حزب البعث لا يمكن أن يستمر في سياساته الأوتوقراطية، وإن القيادة السورية كان عندها فرصة للحل لم تستفد منها.

وفي صحيفة «ميلليت»، رفض الكاتب ديريا سازاك مقولة أردوغان حول أن «المسألة السورية شأن داخلي تركي»، وأنه «لا يمكننا البقاء ساكتين على ما يحدث»، وأن «صبرنا بلغ لحظاته الأخيرة» قائلاً: «هذه التصريحات تحمل حدة لم تحملها تصريحات أردوغان ضد إسرائيل، وهي تصريحات تستحضر لغة الحرب التي استخدمت ضد سورية في خريف ١٩٩٨ لطرد عبد الله أوجالان من الأراضي السورية». وتساءل سازاك: «هل التصرفات القاسية للنظام السوري التي تستدعي تدخلا دولياً، مبرر لتكون المسألة السورية شأناً داخلياً تركيا؟ إذا كنا

نريد حل «مشكلة داخلية» فعلاً فيجب أن تكون الأولوية للمسألة الكردية. سورية تعيش مأساة إنسانية، لكنها بالنسبة إلى تركيا «مسألة خارجية». إن أي عملية عسكرية ضد بلد مجاور يتطلب قراراً من البرلمان، ويجب ألا ننسى مذكرة الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣».

٢٠١١/٨/٩

لقاء الأسد - داود أوغلو:
دروس وإملاءات وتهديد بالقطيعة

كشفت الصحف التركية أمس الأربعاء، عن جوانب مما جرى في الاجتماع المطول بين وزير الخارجية التركي والقيادة السورية، وركّزت وسائل الإعلام على أن داود أوغلو «أوصل الرسالة»، المتمثلة في ضرورة وقف العنف واتخاذ إجراءات إصلاحية «خلال أيام».

من الواضح أن داود أوغلو حرص على إبقاء ما جرى خلال اللقاء طي الكتمان، كما أن المصادر السورية لم تفصح عن كثير من هذا اللقاء.

وعنونت الصحف التركية صفحاتها الأولى على النحو التالي: نصيحة الست ساعات («حرييت»)، بقيت أيام لا شهور («صباح»)، الإصلاح حالاً («راديكال»)، تحذير مهم إلى الاسد: كل يوم يمر مهم جداً («ميلليت»)، قلناها بصراحة وننتظر لنرى («ستار»)، أوصلنا الرسالة إلى الأسد وننتظر («تركيا»)، أوصلنا رسالة تركيا («يني شفق»)، الأمن أولاً ثم الإصلاح لا يستقيم («زمان»).

وعكست الصحف المناخ المتوتر الذي صادف بداية الزيارة، من خلال «العيب البروتوكولي» المتمثل باستقبال داود أوغلو على المطار من قبل نائب وزير الخارجية وليس وزير الخارجية وليد المعلم. وقالت الصحف إن الإشارة الأولى إلى بدء تراجع مناخ الاحتقان هو مبادرة الأسد إلى تهنئة داود أوغلو بانتخابه للمرة الأولى نائباً في البرلمان التركي، وهنا باشر داود أوغلو أولى «دروسه» بالحديث عن النظام البرلماني في تركيا وكيف أنه من الصعب في تركيا أن تقوم بمهماتك وزيراً بشكل جيد من دون أن تكون نائباً.

وتنقل صحيفة «راديكال» أن داود أوغلو قال للأسد إنه «إذا عملت على ضمان الأمن أولاً ثم الإصلاح، فإن الإصلاح لن يتحقق أبداً. الإصلاح يجب أن تقوم به ليس خلال أشهر أو أسابيع، بل خلال أيام. الوقت أمامك ضيق، ولم نعد نستطيع تحمل الانتظار. الخيار الوحيد هو نظام التعددية الحزبية». وحين قال الأسد لداود أوغلو إننا نقوم بعمليات ضد المسلحين وليس ضد الشعب، أجابه داود أوغلو: «هل ثلاثمئة مسلح يمكن أن ينجحوا في العبث باستقرار هذه السورية العظيمة؟».

وهنا اقترح داود أوغلو على الأسد أن يعزل المسلحين عن الشعب وأن يشكل تنظيماً خاصاً بالشرطة، وقال له إن الغرب، كما تركيا، لن يصمتا عن مسألة حقوق الإنسان، مضيفاً: «يجب أن تكسب ثقة الشعب، في الديموقراطيات الأساس هو أن يثق الشعب بالنظام وليس بالأشخاص، ويجب أن تؤسس هذا النظام بإصلاحات عاجلة». ونقل عن داود أوغلو قوله للأسد إنه إذا لم تتوقف عمليات القتل ضد المدنيين فإن العلاقات التركية السورية ستواجه قطيعة، ورد الأسد بالقول إنه لا يمكن إظهار الشفقة تجاه المحتجين، الذين وصفهم بالإرهابيين.

وسخّف داود أوغلو مقولة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، بقوله للأسد إنه لم يعد لها معنى في عالم اليوم، وأضاف: «نحن لا نريد التدخل في شؤونكم الداخلية، لكن عليكم أنتم أولاً أن تقنعوا شعبكم في مسألة الانتقال إلى الديموقراطية».

وانكب محللون نفسيون على «تحليل» الصورة التي وزعت عن لقاء الأسد - داود أوغلو، فنسبت صحيفة «ميلليبيت» إلى أحد المحللين قولَه إن الصورة تعكس جليداً في لغة التواصل

بين الرجلين، وإن جسدي الرجلين كانا هناك لكن روحيهما كانتا في مكان آخر. وقال المحللون إن الرئيس الأسد كان متجهماً ومشدود الأعصاب وكانت رجلاه ثابتتين وإحداهما ملتصقة جداً بالأخرى، وأشبه بقنبلة جاهزة للانفجار في أي لحظة، وكان كل منهما يصغي إلى الآخر لمجرد الإصغاء وليس لشيء آخر.

ووصف الباحث أفق أولو طاش زيارة داود أوغلو بأنها لا تختلف عن مثيلاتها السابقة، وقال: «نحن نعمل للإصلاح في سورية لكن لجهودنا حدوداً. الأسد يشعر بثقة بأن سلطته لن تهتز، وأن المعارضة في وضع متشرذم، وأن الظروف الدولية غير ملائمة لتدخل دولي».

أما الباحث حسن قوني، فيقول إن قلق تركيا الأساسي هو أن يحصل حكم ذاتي للأكراد في سورية كما حصل في العراق. والقلق الثاني هو تصاعد التوتر المذهبي السني الشيعي في المنطقة، وعلى تركيا أن تجد للأسد طريقاً للخروج من الأزمة. واعتبر قوني أن تركيا تشكل سياساتها تبعاً للموقف الغربي.

٢٠١١/٨/١٠

سياسة القرود الثلاثة

أطلقت المعارضة التركية أوسع حملة انتقاد لسياسة تركيا الخارجية تجاه سورية، وكان منطلقَها كلامُ رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان في إفطار السبت الماضي، الذي شن فيه حملة قاسية على النظام في سورية وأعلن خلاله أن صبر تركيا شارف على لحظاته الأخيرة.

وكانت ردة فعل زعيم حزب «الشعب الجمهوري» كمال كيليتشدار أوغلو، بمثابة مطالعة شاملة فنّد فيها أخطاء السياسة الخارجية التركية، وتجاه سورية على وجه التحديد.

أشار كيليتشدار أوغلو أولاً إلى أن شعوب الشرق تحتاج إلى ديموقراطية وحريات أكثر، وهذا لا تردد فيه، وعلى تركيا أن تساهم في هذا المسار.

لكن زعيم المعارضة اعتبر أن سياسة تصفير المشكلات التي حملها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو فشلت، ولا سيما مع سورية. وقال: «لقد ألغيت التأشيرات مع سورية، وذهب رئيس الحكومة إلى سورية وقوبل بحماس كبير هناك، بل وضع حجر أساس لسدّ، كما أعلن البَلَدان أخوّتهما. لكن القوى الغربية دخلت على الخط، وكانت النتيجة تخريب العلاقات، وأصبحت

سورية عدوّنا الأكبر. وهنا أريد أن أشير إلى حاجة شعوب المنطقة إلى الحريات والديموقراطية، لكن يجب ألا يعني ذلك التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين».

وأضاف: «السياسة الخارجية شأن جدّي إلى الحد الذي لا يجب أن تكون أداة لسياسات داخلية، وهي تحتاج إلى صبر وتأن، وتتطلب ألا تكون تركيا دمية للقوى المهيمنة. لكن مع الأسف وصلنا إلى مرحلة أصبحنا في وضع الناطق الرسمي في الشرق الأوسط للقوى المهيمنة». وإذ أشار كيليتشدار أوغلو إلى أن علاقات تركيا مع كل دول المنطقة لحقها الضرر، قال إن سورية ليست دولة هامشية في العالم العربي، بل بلد مفتاح، وأي اضطراب وصدام في سورية ينعكس على تركيا، التي عليها أن ترى ذلك وتتحرك على هذا الأساس، «السياسة الخارجية لا تتأسس على الرومانسية، بل على المصالح المتبادلة. غداً تتغير مصالح الدول المهيمنة ويهرعون إلى سورية، أما الشعب السوري، فسينظر إلينا بريبة، بينما يجب ترسيخ حسن الجوار معه. يجب أن نكون أكثر دقة وحساسية في علاقاتنا مع سورية».

وحول نفاد صبر أردوغان من سورية، قال كيليتشدار أوغلو: «كل يوم يأتينا الشهداء مثل المطر، ورئيس حكومتنا يتعاطى تجاه قضايانا الداخلية مثل القرود الثلاثة، التي لا تسمع ولا ترى ولا تتكلم. نعرف جيداً مأساة العراق وتلك التي في ليبيا، ونحن كنا أداة لتقسيمها. لقد ذهب وزير خارجيتنا إلى ليبيا واجتمع في بنغازي بقادة المعارضة وشارك في مهرجاناتها. لو أن وزير خارجية دولة أجنبية جاء غداً إلى تركيا وفعل الشيء نفسه، فما الذي سيقوله رئيس الوزراء؟ هل عنده جواب على ذلك؟».

وقال: «الآلاف من المسلمين يُقتلون في المياه الباردة للبحر المتوسط ولا أحد يقدم لهم يد العون، فيغرقون ويموتون. من هو المسؤول؟ إنه رجب طيب أردوغان، الذي أعطى الإذن لحلف شمال الأطلسي للتدخل في ليبيا. في العراق قتل الآلاف من الأبرياء ولم يخرج أحد ويقول إن «العراق شأن داخلي لتركيا». لماذا لم يقولوا ذلك؟ تأملوا جيداً، حيث كل المعلومات تعطى إلى الولايات المتحدة. لمن تعطى المعلومات في تركيا؟ أنتم (أردوغان) لا تعطونها للشعب بل للقوى المهيمنة. إنكم تتحركون وفقاً لتعليماتهم. تقولون إننا بلد مستقل لكن من الواضح أنكم لا تتبعون سياسة خارجية مستقلة، بل سياسة القوى المهيمنة».

وحذّر كيليتشدار أوغلو من أنه إذا انتقلت شرارة الأحداث في سورية إلى تركيا، فإن المسؤول عنها سيكون سلطة حزب «العدالة والتنمية». وقال إنه ضد أن يذهب داود أوغلو إلى دمشق لحمل رسائل الولايات المتحدة.

وأضاف أن المشكلة ليست في أن تنقل تركيا آراءها إلى السوريين، بل في أنها تقوم بدور المتدخل. وقال: «يقول (أردوغان) إن صبره قارب لحظاته الأخيرة. إذا نفد الصبر فما الذي سيفعله؟ هل سيتدخل عسكرياً في سورية؟ وتبعاً لأي ذريعة نفد صبر رئيس الحكومة؟ نحن يجب أن نعرف أيضاً».

على الصعيد ذاته، قال فاروق لوغ أوغلو السفير السابق لتركيا في واشنطن ونائب أضنة عن حزب «الشعب الجمهوري»، إن تركيا يجب أن تعارض أي تدخل عسكري في سورية. وأضاف أن الأسباب التي حدت بتركيا إلى تهديد سورية بالحرب عام ١٩٩٨ بشأن عبدالله أوجالان مختلفة كلياً عن الوضع الراهن. وقال إن سياسة أنقرة المتذبذبة تجاه دمشق وإدارة الظهر لها غير مفهومة. وقال إن أي تحرك تركي يجب ألا يكون وفق مصالح الدول الأخرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، بل وفق المصالح التركية.

وقال إن على تركيا أن تعارض أي احتمال لتدخل عسكري دولي في سورية، وأن تذهب إلى العواصم المعنية لتقول لهم ذلك، لأن أي تدخل في سورية لن تقتصر نتائجه عليها. ويجب ألا نغفل العلاقات الوثيقة بين إيران وسورية، والعلاقات الإيرانية الإسرائيلية، والسورية الإسرائيلية، وأي تدخل في سورية قد يفتح الباب لصدامات إقليمية واسعة. تركيا يجب ألا تكون داخل أي تدخل، بل يجب أن تعارض أي تدخل، وما نتج عن التدخل العسكري في ليبيا يجب أن يكون ماثلاً أمام أنقرة، بحيث لا تكون شريكاً في هذا السلوك».

ورأى لوغ أوغلو أن تركيا يجب ألاّ تكون طرفاً في الصراع الداخلي السوري، بل أن تقوم بدور الوسيط بين النظام والمعارضة وفي إقامة حوار بينهما.

٢٠١١/٨/١٢

فائض الإخفاق

أطلق أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركية، تحذيره الأخير إلى سورية، وبات الجميع ينتظر ما ستقوم به حكومة حزب «العدالة والتنمية» على صعيد العلاقات مع «الشقيقة» التي كانت استراتيجية قبل أشهر عديدة، خصوصاً أن المهلة المعطاة إلى الرئيس السوري بشار الأسد تكاد تنقضي، وهي إن لم تكن أياماً، كما قال داود أوغلو نفسه بعد عودته من لقاء الأسد، فهي أسبوعان، على ما حدّد رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان.

تطور الموقف التركي خلال الأيام الماضية صعوداً، ولم تتجرأ حتى إدارة أوباما على بلوغ السقف الذي رسمه صاحب نظرية «تصفير المشكلات»: «إن لم تتوقف العمليات العسكرية ضد المدنيين فلا كلام بعد الآن».

يعني أن الوزير، الذي نَعَتْ صحيفة «الفايننشل تايمز» أول من أمس الثلثاء نظريتَه في تصفير المشكلات، أو أيَّ مسؤول تركي آخر لن يعود إلى محادثة الأسد ولا وزير خارجيته وليد المعلم ولا أيٍّ من المسؤولين السوريين. لا يحتمل التصريح أي معنى آخر، وهذا في اللغة الديبلوماسية يعني اللجوء إلى خيارات أخرى قال مسؤول تركي «رفيع المستوى» لم يتجرأ على ذكر اسمه،

بلا تردد إن من بينها التدخل العسكري «لغايات إنسانية»، وهذا وفق داود أوغلو لا يعتبر تدخلاً في الشأن الداخلي للدول الأخرى!.

الاستعداد التركي للتدخل العسكري في سورية لم يمر مرور الكلام حتى لدى الكتّاب المؤيدين لحزب «العدالة والتنمية» وللسياسات الأميركية والإسرائيلية في المنطقة. كلهم، من سامي كوهين وإبراهيم قره غول وعلي بولاتش وعاكف إيمري وفكرت بيلا وسميح أيديز وآخرين، يحذرون منذ أيام من أن التورط التركي في حرب مع سورية ستكون الحرب مع إيران جزءاً منه، وهو ما سيكسر ثابتة في العلاقات مع إيران عمرها من عمر اتفاقية قصر شيرين في العام ١٦٣٩، والتي رسمت الحدود بين العثمانيين والصفويين، والمستمرة حتى الآن.

تخلو لهجة المسؤولين الأتراك هذه الايام من أي لغة ديبلوماسية، وهو ما يتناقض مع كل الطروحات التي حملتها نظرية العمق الاستراتيجي التي توجب علاقات جيدة مع الجيران قبل البعيدين. وإذا كان حزب «العدالة والتنمية» امتلأ بوهم فائض القوة في الأسابيع الأولى من الثورات العربية، إلى حد مطالبة أردوغان الرئيس المصري السابق حسني مبارك بالتنحي، فإن «فائض الإخفاق» في السياسة المتبعة تجاه سورية، ولا سيما في الشهرين الأخيرين، يدفع القيادة التركية إلى اتباع سياسة الهروب إلى الأمام وتصعيد المواقف النارية خلال أيام معدودة فقط، مرة على لسان أردوغان وأخرى على لسان داود أوغلو وثالثة على لسان مسؤول رفيع مجهول الاسم، بدلاً من اعتماد مراجعة نقدية لمجمل السياسة الخارجية تجاه الجار السوري ومن معه من تيارات ودول إقليمية.

لا يمكن أحداً أن يفسر هذه العصبية في المواقف التركية تجاه سورية سوى بأنها نتيجة فشل الرهان على تطورات دراماتيكية لم تتحقق، ومنها إسقاط النظام بسرعة، كما حصل في تونس ومصر. وبدلاً من سياسات متوازنة، اختارت أنقرة الاعتماد على معارضة سورية لم تثبت بعد حضورها، فلعبت بورقة خاسرة منذ البداية. ولم تنفع حتى الاحتماءات بالمواقف الإقليمية والغربية، ولا سيما الأميركية، لتبرير الهروب إلى الأمام.

كانت تركيا أثناء الحرب الباردة لاعباً أساسياً في الشرق الأوسط، من خلال أحلاف إقليمية

وبين الدول، ومارست من خلال هذه الأحلاف سياسات الضغوط على العالم العربي، ولا سيما حركات المد القومي الناصري فيه، لكن لم يُذكر يوماً أنها اتصلت أو نسقت أو استضافت أو دعمت طرفاً محلياً في دولة عربية ضد أطراف أخرى.

الخطأ الكبير في سياسات حكومة حزب «العدالة والتنمية» أنها تحولت طرفاً في الصراعات الداخلية لهذه الدولة أو تلك، فدعت إلى إشراك حركات الإخوان المسلمين في السلطة في مصر وتونس وسورية، ودعت إلى تنحي هذا الرئيس أو ذاك، ودعت مرة إلى أن يتخلص الأسد من بعض أقربائه، ولا سيما أخيه ماهر، واحتضنت المعارضة السورية في أكثر من مؤتمر بإسطنبول، وسعت إلى عدم وصول جلال طالباني إلى الرئاسة العراقية ونوري المالكي إلى رئاسة الحكومة، وتحكمت بسلوك رئيس البرلمان العراقي... وما شابَهَ، والأمثلة كثيرة.

إذا كانت تركيا تريد أن تكون لاعباً مؤسساً في نظام إقليمي وعالمي جديد، وذات دور مؤثر في المنطقة، فهذا لا يستقيم مع استعداء محور بكامله في المنطقة العربية والإسلامية، ولا بإعطاء الدروس تارة لمصر وأخرى لتونس وثالثة لسورية.

إن ما فعلته السياسة التركية أخيراً نَسَفَ أي فرصة لتكون تركيا لاعباً إقليمياً مؤثراً إيجاباً، وليس من طريق الاصطفافات التي لا توصل إلى أي دور إيجابي.

إن بناء الثقة بين أنقرة ودول الجوار كان من أهم النجاحات في السنوات الأخيرة، لكن ما فعلته تركيا أخيراً أنها انتقلت من سياسة تصفير المشكلات إلى سياسة «تصفير الثقة»، وبناء الثقة من جديد غير ممكن بسهولة، بل يحتاج إلى عقود.

إن دعوتنا القيادة التركية إلى التحلي بالعقلانية ومراجعة حساباتها هي دعوة صادقة، لأن المخطط الغربي لا يريد لشعوب المنطقة أن تتعاون وتتلاقى، وأي حرب تركية على سورية لن تجعل تركيا بمنأى من شراراتها الإقليمية، التي ستُدخل المنطقة -ومنها تركيا- في حروب داحس والغبراء، وهذا سيطيح بكل ما أنجزته تركيا في المجال الاقتصادي ويعرِّض الكيان التركي إلى أخطار التقسيم، لا سيما أن المشكلة الكردية مشتعلة، وها هو أردوغان يهدد الأكراد بدفع ثمن غال، محدداً ما بعد عيد الفطر مهلة لبدء

شن اجتياح عسكري جوي على جبال قنديل في شمال العراق قد يتطور إلى اجتياح بري.

إن ثمن فشل الرهان على تحولات سورية لا يبرر أن تدفع تركيا ثمناً أكبر لفشل الإخفاق. والمسؤولون الأتراك الذين تعودوا التوسط في المشكلات البينية بين الدول والمشكلات الداخلية، كان عليهم أن ينأوا بأنفسهم عن زجها في التفاصيل الداخلية لكل بلد، فإزاحة مبارك ليست مسؤولية واشنطن ولا أنقرة، والإصلاح في سورية ليس مسؤولية واشنطن ولا إيران ولا تركيا، وعندما سقطت بغداد بيد الأميركيين كتبتُ أنه يوم أسود، ليس لسقوط صدام حسين بل لأن سقوطه لم يتم على أيدي الشعب العراقي، وبالتالي سيذهب العراق إلى الفتنة والتقسيم.

الشعب السوري بحاجة إلى الحرية والديموقراطية والإصلاح ومشاركة أطيافه كلها في السلطة، لكن ذلك لا يمكن أن يتم بكبسة زر، بل يحتاج إلى خطوات متدرجة، حتى لا يتحول عراقاً آخر وسودان آخر، فغياب الثقافة الديموقراطية عن الشعوب العربية مآله الوحيد انتخابات حرة تفرز برلمانات طائفية وتقسيمات، كما حصل في العراق. إن تغيير الذهنية، كما يقول أردوغان نفسه، هو الأهم، وهو استغرق في تركيا تسع سنوات قبل أن ينجح في كفّ يد العسكر عن الشأن السياسي، فهل يقبل لو أن أحداً طالبه بالتنحي بعد سنتين أو خمس على وصوله إلى السلطة لأنه لم ينجح في هذا الأمر حينها؟ وهل يقبل أن يسائله أحد لماذا فشل حتى الآن في حل قضية الحجاب؟ وهل يقبل مطالبته بالتنحي لأنه فشل حتى الآن في حل المشكلة الكردية، فضلاً عن العلوية؟

وانطلاقاً من كلام لكمال كيليتشدار أوغلو زعيم حزب «الشعب الجمهوري» المعارض، نقول: ماذا لو ارتأى وزير خارجية العراق هوشيار زيباري زيارة ديار بكر، ودعا أردوغان إلى وقف سياسة إنكار الحقوق القومية للأكراد الأتراك؟

من حق كل مواطن سوري أن يكون شريكاً في الحياة السياسية، ومن حق كل كردي مثلاً في سورية أن تكون له ليس الجنسية فحسب، فهذا تحصيل حاصل، بل مدرسته وجامعته ومطبعته وتلفزيونه، وباللغة الكردية إلى جانب اللغة العربية. من حق كل مواطن أن يكون مواطناً بكل

معنى الكلمة، بمعزل عن دينه ومذهبه وإتنيته. من هنا، كان يمكن القيادة التركية أن تدخل من الباب العريض خارج التهديدات والإملاءات وتحديد المهل، وربما لاحقاً الغزو العسكري. كان يمكن تركيا أن تتدخل لدى المعارضة السورية لتقنعها بالجلوس إلى النظام في سورية، وأن تقنع القيادة السورية بالجلوس إلى المعارضة لتشكيل طاولة حوار وطني، وإذا فشلت في مسعاها لا تذهب إلى القول إن سورية شأن داخلي تركي لتبرر تدخلاتها في الشأن الداخلي السوري، أو أن تتحرك بأجندا غربية وفقاً لكل تصريحات المعارضة التركية.

من حق كل تركي وكل حريص على كون تركيا جزءاً إيجابياً من هذه المنطقة، أن يتساءل: تركيا إلى أين؟ والمسؤولية التاريخية تفرض على القادة الأتراك أن يخلدوا إلى بعض التأمل وإجراء نقد ذاتي ومراجعة لمكامن الخطأ، لأن المكابرة لا تحجب صورة الثمن الباهظ الذي بدأت تركيا تدفعه.

٢٠١١/٨/١٧

رسمياً: «الدرع الصاروخي» في تركيا

أكدت تركيا ما شاع قبل أسابيع، أن نظام الإنذار المبكر التابع للدرع الصاروخي سوف يتم نصبه في الأراضي التركية. وجاء التأكيد على لسان وزارة الخارجية التركية ذاتها، عندما أجاب الناطق باسمها سلجوق أونال على سؤال بهذا الخصوص.

وقال أونال إنه في نهاية عملية مشاورات شاملة شارك فيها أعضاء الحلف، بما فيهم تركيا، وافق حلف شمال الأطلسي في قمة لشبونة العام الماضي على مفهوم الاستراتيجية الجديدة للحلف. وتهدف هذه العقيدة إلى ضمان أمن الحلف في مواجهة التهديدات، اعتماداً على التكنولوجيا المتطورة المتلائمة مع شروط العصر.

وأضاف أونال أنه «في هذا الإطار، تقرر تطوير نظام دفاع ضد تهديدات الصواريخ البالستية. وقد أعطت تركيا دعمها منذ اللحظة الأولى للجهود المبذولة لتطبيق القرار». وقال إنه بصفة تركيا ركيزة من ركائز الحلف، وبناء على توجيهات الحكومة، فقد تقرر نشر نظام الإنذار المبكر التابع لنظام الدرع الصاروخي على الاراضي التركية.

وقال أونال إن هذه الخطوة ستعزز قدرة حلف شمال الأطلسي الدفاعية، كما ستقوي نظام الدفاع الوطني التركي.

وبذلك تؤكد تركيا رسمياً، وللمرة الأولى، جميع الشائعات والتسريبات التي كانت تنشر في وسائل الإعلام التركية وتلتزم الحكومة الصمت تجاهها.

ويأتي تأكيد نشر نظام الدرع الصاروخي على الأراضي التركية في مناطق لم يكشف عنها، في ظل تقارب تركي- شمال أطلسي قوي، من خلال مشاركة تركيا في عمليات الحلف ضد قوات الزعيم الليبي السابق معمر القذافي، حيث لعبت دوراً مسانداً، جوياً وبحرياً، للعمليات كما من خلال الدور القيادي لقاعدة إزمير الأطلسية، كذلك من خلال تقديم تغطية إسلامية لعمليات كان وزير الداخلية الفرنسي السابق وصفها بالصليبية.

ويأتي تأكيد الخارجية التركية نشرَ نظام الدرع الصاروخي، في لحظة سياسية إقليمية ودولية حساسة، حيث يسود الفتور العلاقات التركية الإيرانية، بسبب المسألة السورية، فضلاً عن التوتر غير المسبوق في العلاقات التركية السورية، خصوصاً أن نظام الدرع الصاروخي موجّه في الأساس ضد إيران وسورية والدول المعارضة للسياسات الغربية والإسرائيلية في المنطقة.

كذلك جاء التأكيد بعد تهديدات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بضرب إيران عسكرياً إذا أصرت على الاستمرار في برنامجها النووي، معتمداً في تهديده على حلف شمال الأطلسي، الذي بات يغري بعد إطاحته القذافي، الدولَ الغربية بتكرار استخدامه أو التهديد به لابتزاز خصومها.

وسوف تعطي الموافقة التركية إشارة سلبية جداً تجاه محيطها الإقليمي المباشر، ما سينعكس مزيداً من التوتر مع جيرانها الجنوبيين، فضلاً عن روسيا، التي كان نظام الدرع الصاروخي في الأصل يستهدفها، قبل أن تضاف إليها سورية وإيران، وبالتالي إعطاء دور مركزي لتركيا في هذا النظام.

والمفارقة في الموافقة التركية على الدرع الصاروخي، أنها جاءت بعد تسريب مضمون تقرير بالمر



حول الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، الذي لم يحمّل إسرائيل مسؤولية، وبرر فعلتها في المياه الدولية، ولم يطلب منها الاعتذار، بدلاً مما كان رئيس الحكومة التركية ووزير خارجيته يتوقعانه من أن يكافئ الغرب تركيا على انسجامها مع سياساته في الأشهر الأخيرة، بحيث يحفظ تقرير بالمر لهما ماء الوجه تجاه الرأي العام التركي، الذي كان ينتظر من حكومته ردة فعل أقوى تتناسب مع دماء الأتراك التسعة وحجم العدوان الذي حصل.

٢٠١١/٨/٢

التحميل المذهبي للموقف السياسي

لم يكن أحد أن يتوقع أن تنبعث «الحملة المذهبية» التي شنّها رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان على خصمه زعيم حزب «الشعب الجمهوري» كمال كيليتشدار أوغلو أثناء الحملة الانتخابية في الربيع الماضي من جديد، انطلاقاً من التوتر التركي- الإسرائيلي الأخير.

فبعد صدور تقرير بالمر، الذي اعتُبر انتصاراً لإسرائيل، اتهم كيليتشدار أوغلو أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو، بأنهما سبّبا لتركيا الهزيمة الأثقل في تاريخها بعدما شرّع تقرير بالمر حصار غزة.

وردّ أردوغان على خصمه بالقول إن إسرائيل لن تجد أفضل من كيليتشدار أوغلو محامياً، فيما قال داود أوغلو إنه «لو حذفنا اسم كيليتشدار أوغلو عن تصريحاته لظننا أنها تصريحات مسؤولين إسرائيليين».

وعاد كيليتشدار أوغلو إلى الرد بدوره على أردوغان متسائلاً: «من الذي يقوم بالمحاماة عن إسرائيل، نحن أم الذين نصبوا الدرع الصاروخي لحماية أمن إسرائيل؟ نحن أم الذي تلقى جائزة الشجاعة من اللوبي اليهودي في أميركا؟».

وجاءت زيارة أحد مسؤولي حزب «الشعب الجمهوري»، عثمان فاروق لوغ أوغلو، إلى سورية ولقاؤه مسؤولين سوريين، ليصبا الزيت على النار ويطلقا ضد حزب «الشعب الجمهوري» حملة مذهبية ترجمها نائب حزب «العدالة والتنمية» حسين تشيليك بتصريحات جوبهت باستنكار واسع.

فقد وصف تشيليك حزب «الشعب الجمهوري» بأنه «حزب البعث التركي»، وقال إنه «توجد علاقات قربى جينية بين حزب «الشعب الجمهوري» والأنظمة البعثية في العالم العربي». ثم وجه سؤالاً إلى كمال كيليتشدار أوغلو: «لماذا تدافعون عن حزب البعث في سورية؟ وبصراحة تأتي إلى عقلي افكار سيئة. حزب البعث يتكئ على كتلة (علوية) تقدر بـ١٥ في المئة من الشعب السوري. هل يا ترى السيد كيليتشدار أوغلو ينصّب نفسه مدافعاً عن سورية نتيجة للروابط المذهبية؟ هذا ما ورد على عقلي. إذا كان يقوم بذلك فعلاً، فهذا أمر لا يغتفر».

وجاءت ردود الفعل الأولية على تشيليك من رئيس كتلة حزب «الشعب الجمهوري» في البرلمان محرم إينجه، الذي قال إنه «إذا كان تشيليك يقول هذا، فهل يعني أن تركيا تقوم بحماية إسرائيل من صواريخ إيران بسبب الروابط الإيمانية السرية المشتركة بينهما؟». وقال إن الذين شرّعوا حصار إسرائيل غزة يلقون بوحلهم على حزب «الشعب الجمهوري». وتساءل إينجه عما جرى حتى تنتقل العلاقة بين تركيا وسورية من اجتماع مشترك للحكومتين إلى حملة على البعث، ومن «أخي» الأسد إلى تخريب هذه الأخوّة؟ وقال: «السؤال الأساسي هو ممن تلقى حزب «العدالة والتنمية» التعليمات حتى يخرّب هذه الأخوّة؟».

وفي بيان مكتوب للنائبة صباحات أق كيراز عن حزب «الشعب الجمهوري»، قالت إنها تشعر بالخجل من اللهجة التي استخدمها تشيليك في حديثه عن علاقات مذهبية تربط بين حزب «الشعب الجمهوري» وحزب البعث. وتساءلت: «هل يمكن أن نحدد العلاقة بين حكومة حزب «العدالة والتنمية» وخالد مشعل بأنها نتيجة الهوية المذهبية المشتركة؟ وهل تحددون علاقاتكم مع العالم العربي على أساس هوية المعتقد؟». واتهمت أق كيراز حزب «العدالة والتنمية» بأنه «يتخفى باللباس الديني عند كل محطة يتعرض فيها للحرج. ولم يبق في هذا

الوقت فارق بينه وبين الذين يرفعون القرآن الكريم على رؤوس الحراب. بالأمس استثمروا الدين في الانتخابات واليوم يوسعون هذا في مجال السياسة الخارجية».

كما دعا زعيم حزب «الحركة القومية» دولت باهتشلي، أردوغان بإعادة جائزة الشجاعة التي كان اللوبي اليهودي في الولايات منحه إياها سابقاً.

٢٠١١/٩/٩

هكذا تكلم داود أوغلو

أطلق وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو سلسلة من المواقف الحادة و«الرسائل النارية» التي تصل إلى حد «التهديد المبطن»، تجاه الرئيس السوري بشار الأسد، ولم يوفر في انتقاداته إيران وأمين عام «حزب الله» في لبنان السيد حسن نصرالله، وكان حاسماً بقوله إن تركيا هي جزء من المعسكر الغربي.

وجاءت مواقف داود أوغلو خلال لقاء خاص دعا إليه اثنا عشر كاتباً وصحافياً تركياً في إسطنبول منتصف ليل الخميس الجمعة واستمر حتى الفجر.

وأجمع بعض الصحافيين من الذين شاركوا في الاجتماع، أن الهدف الأساس منه لم يكن شرح السياسات الخارجية التركية التي عرض لها، بل الرد على الانتقادات الواسعة التي بدأت توجه إلى سياسة تركيا الخارجية وانضم إليها أخيراً العديد من الكتّاب الإسلاميين البارزين.

ولم يستهل الوزير التركي اللقاء، على جاري عادته، بتقديم عرض للتطورات والمواقف الأخيرة، بل بادر الصحافيين بالقول: «هذه المرة لن أقوم بتقديم للقاء. أريد أن أستمع إليكم».

وبخلاف اللقاءات الدورية السابقة التي كان داود أوغلو يدعو إليها حوالى ٣٠-٤٠ صحافياً، كان عدد المدعوين هذه المرة محدوداً باثني عشر فقط، مع التشديد على عدم تسريب القسم الأول من الحوار إلى الإعلام.

ومما نشرته الصحف التركية، فقد أعرب داود أوغلو عن أسفه لانتهاء علاقات الثقة بين سورية وتركيا، وقال إن ما يعزّيه أنه استنفد كل الوسائل كي يعود الرئيس السوري بشار الأسد عن «أخطائه»، وقال: «إن قلبي مرتاح».

وروى داود أوغلو مراحل لقاءاته ويأسه من الأسد بالقول: «التقيت الأسد هذا العام ثلاث مرات في دمشق، الأولى في كانون الثاني، وقد لمست رغبة في الإصلاح لدى الأسد بنسبة ٦٠ في المئة. اللقاء الثاني في السادس من نيسان، واستمر ثلاث ساعات، وكان لقاء حاداً، وقد لمست رغبة في الإصلاح بنسبة أربعين في المئة. وبعد هذا اللقاء لاحظت طغيان هاجس الأمن على الأسد. أما آخر زيارة، فكانت في التاسع من آب، واستمر اللقاء ست ساعات ونصف الساعة. وفي هذا اللقاء قال الأسد إنه سيسحب القوات من حماة بعد أربعة أيام، فرفضت وطلبت منه أن يسحبها فوراً، وأن يعطي السفير التركي في دمشق إذناً للذهاب إلى هناك والتأكد من ذلك. وقبِل الأسد الاقتراح بصعوبة».

وطلب داود أوغلو في ذلك اللقاء تحديد تواريخ محددة للانتخابات وتعديل الدستور والاستفتاء وإلغاء المادة الثامنة من الدستور وما شابَهَ، واقترح داود أوغلو أن يضع البرلمان المنتخب الدستور الجديد.

وهنا سأل الأسد الوزير التركي: «وما الذي سيكون عليه وضع الأقليات؟»، فأجابه داود أوغلو بإمكان وضع مواد في الدستور تحمي حقوق الأقليات.

ويذكر داود أوغلو أنه قال في اللقاء للأسد: «لا تجبرنا على الاختيار بينك وبين الشعب السوري. إذا اضطررنا للاختيار فسنختار من دون تردد الشعب السوري وسنتركك».

وقال داود أوغلو إنه فكر حينها بوضع خريطة طريق للحل بعدما انسحب الجيش السوري

من حماة وذهب إليها السفير التركي، لكنه تخلى عن الفكرة بعدما وجد أنه بعد يومين فقط عاد الأسد إلى سيرته القديمة وبدأ يهاجم مدناً أخرى، ومنذ تلك اللحظة فقدت تركيا ثقتها بالأسد وحسمت خيارها إلى جانب الشعب.

وأضاف: «لقد قلنا كل شيء يمكن قوله، وفعلنا كل ما يمكن فعله، وانتظرنا بما فيه الكفاية. نحن أناس من المنطقة أيضاً، ولنا في سورية أقارب ومعارف كثيرون، وكدولة كل شيء يهمنا، واستخباراتنا قوية جداً، ونقوم بسياسة مبدئية، ونحن إلى جانب الشعوب في الشرق الأوسط وليس الأنظمة، ولتركيا مسؤوليات خاصة لن نهرب منها».

وقال داود أوغلو إن قلق تركيا الأكبر هو من صدام مذهبي وإتني بين المجموعات السورية، وإن الرئيس السوري يلعب بهذه الورقة التي هي ورقته الأخيرة. وقال إن تركيا تسعى مع المجموعات السورية الإتنية للحؤول دون ذلك، وهي التقت بالفعل ممثلين عن الدروز والسنة والنصيريين (الاسم الذي يطلقه الأتراك على علويي سورية ليميزوا بينهم وبين علويي تركيا غير العرب).

واتهم داود أوغلو دمشق بقيادة دعاية سوداء ضد تركيا لكي تضع تركيا في موقف حرج وصعب، قائلاً إن تركيا تتابع بالتفصيل هذه الدعايات.

وقال إن سورية لا تختصر جيران تركيا، حيث إنه ستنعقد في الشهر المقبل اجتماعات مجالس استراتيجية بين تركيا وكل من العراق واليونان وبلغاريا وأوكرانيا. وقال إن العلاقات أيضاً مع إسرائيل لم تنقطع تماماً. وقد صبرت تركيا ١٥ شهراً، وفي كل مرة كنا نصل إلى حل ثم يتراجع عنه الإسرائيليون.

وحول العقوبات التي كان سيعلنها رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان من الإسكندرون ضد سورية، قال داود أوغلو إن العقوبة الأكبر التي تلقتها سورية هي خسارة صداقة تركيا. وقال إن العقوبات التي ستعلن لن تطاول الشعب السوري، بل هدفها النظام، تاركاً الإعلان عن تفاصيلها إلى أردوغان.

وقال داود أوغلو إن الأزمة في سورية امتحان صعب جداً للنظام الدولي وللجيران، وإذ أعرب داود أوغلو عن قلقه من احتمال صدام مذهبي يشمل كل المدن السورية، ومن حرب أهلية، قال إنه «من الممكن أن نشهد انقلاباً داخل السلطة».

وقال إن تركيا فضّلت أن ينعقد اجتماع المعارضة في إسطنبول بدلاً من أن ينعقد خارجها، حتى «لا نكرر خطأ العراق عندما لم نستضف اجتماعات المعارضة العراقية» التي ذهبت إلى لندن بدلاً من إسطنبول.

وبعد أن قال إن «موقفنا مبدئي من الوضع في سورية»، قال: «لو أردنا إسقاط النظام في سورية لفعلنا ذلك في العام ٢٠٠٥، في أكثر اللحظات صعوبة للأسد، وكان بإمكاننا ذلك». وقال داود أوغلو إن الدعم الذي تقدمه إيران لنظام البعث ألحق بصورة إيران الضرر، معطياً مثالاً على ذلك بقوله: «قبل سنتين كانت صور (السيد حسن) نصرالله في كل بيت في حلب، الآن الناس تكرهه».

ويقول داود أوغلو إن سر ارتفاع نفوذ تركيا يأتي من ثلاثة أسباب: الديموقراطية المتنامية، الاقتصاد الصاعد ومعارضة الأخطاء في السياسة الإسرائيلية.

واختصر داود أوغلو موقف تركيا في الفترة الأخيرة من التطورات العربية بالقول: «تركيا أخذت مكانها في المعسكر الغربي لكن بطريقة موضوعية».

وفي حوار تلفزيوني مع قناة «د» التركية، نفى داود أوغلو أن تكون في نية تركيا إقامة منطقة عازلة في سورية، ولكنه قال إن الشعب السوري سيقوم بما يتوجب عليه.

وكانت نقطة الالتباس الأساسية التي استدعت رداً من وزارة الخارجية على مقدم البرنامج محمد علي بيراند، هي ما إذا كانت تركيا ستقوم بتدخل عسكري ضد سورية.

وعنون بيراند مقالته في اليوم التالي متسائلاً: «هل من تدخل عسكري ضد سورية؟»، وفيها أن قول أردوغان إن تركيا لن تبقى متفرجة، والعطف عليه بالنية بإجراء مناورات عسكرية على الحدود مع سورية، ليس له معنى سوى أن تركيا تتحضر لتدخل عسكري ضد سورية.



ويقول بيراند إنه خرج من الحوار مع داود أوغلو بانطباع أن «اندلاع الحرب لن يكون على شكل تدخل عسكري، بل على أن الأسد لن يبقى في موقعه». وقال بيراند إن انطباعه من الحوار أيضاً هو أن قلق تركيا من صدام مذهبي ومن موجة هجرة لاجئين سوريين كبيرة يستدعي إجراءات عسكرية بهدف منع حصول هذه الموجة.

٢٠١١/١٠/٩

المضرب الأميركي والكرة التركية والجوزة السورية

إسطنبول - بالكاد تجد من بين الأتراك الذين التقيناهم خلال مؤتمر «منتدى إسطنبول» يومي الثلثاء والأربعاء الماضيين، من يدافع عن سياسة تركيا السورية، أو حتى الإقليمية، والقلة التي دافعت مرتبطة عضوياً بمؤسسات حزب «العدالة والتنمية».

الامتعاض كان أكبر مما توقعناه، والسؤال الذي يرتفع على ألسنة الجميع هو: لماذا كانت تركيا تجاه سورية مَلَكيةً أكثر من الملك؟ ولماذا ترتفع حدة تصريحات مسؤوليها، ومنها أخيراً ما خاطب به رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان نواب حزبه؟ مع كل يوم يمر، وعندما ننظر إلى المشهد على الأرض، نجد أن تركيا تفقد أوراقها وتأثيرها، لا لشيء إلا لأنها ارتضت القيام بدور غير مفهوم وغير مبرر ويتعارض بالكامل مع كل الشعارات التي طرحتها في سياسة «صفر مشكلات»، التي تحولت -بتعبير رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة حسين باغجي- «صِرف مشكلات»، أي مشكلات في كل مكان. والكلمتان «صفر» و«صِرف» مستخدمتان في اللغة التركية بمعنييهما في العربية ذاتيهما.

تواجه تركيا مشكلات تحف بها، وأسئلة تبدأ ولا تنتهي، ومع ذلك ليس من يصغي في الدوائر

الحاكمة للانتقادات والتحذيرات التي يوجهها «الأقربون» قبل «الأبعدين».

هناك ما يشبه الإجماع في الداخل التركي على أن مشكلة تركيا الأساسية اليوم أنها تقوم بأدوار أكبر من قدرتها من دون أن تقوم بحسابات لكل مرحلة.

«محور الديموقراطية» الذي أعلن عنه وزير الخارجية أحمد داود أوغلو مع مصر، يعني انتقال زمام المبادرة من أنقرة إلى القاهرة، سواء في ملف المصالحة الفلسطينية أو صفقة تبادل الاسرى بين حماس وإسرائيل. والسؤال اليوم في المبادرة التي تقوم بها جامعة الدول العربية ومقرها القاهرة، والحوار المفترض بين النظام في سورية والمعارضة، والذي سيكون على الأرجح في القاهرة: أين تركيا من كل هذا المشهد؟ أليست غائبة وتستدرك نفسها بالجلوس كشاهد فقط بعدما كانت الرائدة في المبادرة؟ ألم تكن قادرة قبل غيرها وفي وقت مبكر من اندلاع الاحتجاجات في سورية، على طرح مبادرة واقعية، بحكم علاقاتها الجيدة مع الرئيس بشار الأسد والمعارضة في الوقت ذاته؟ أم أنها عادت تعيش في الماضي وفي أحداث حماة وفي أن بشار هو ابن أبيه؟ وهل ينجح مثل هذا الخطاب «السلفي»، بالمعنى السياسي وغير السياسي، في تحقيق أهداف تركيا التي تطلُّع على الآخرين نموذجاً للدولة السائرة إلى الحداثة والتنمية؟ أم أنها استُدرجت إلى ملعب الآخرين فتحولت لاعباً يتحرك كما يوجهه مدرب الفريق أو الكابتن، الذي هو غالباً الولايات المتحدة؟ هل أخطأت تركيا في الحسابات والرهانات أم أنها وقعت في فخ، حيث بدلاً من أن تضاعف قوتها الإقليمية بدت منعزلة في سياساتها السورية تحديداً، إلى درجة أن قطر، تلك الإمارة الصغيرة، كانت قادرة على فعل ما لم تستطع تركيا القيام به؟

يؤكد وزير الخارجية التركي السابق والأول في عهد حزب «العدالة والتنمية» في نهاية العام ٢٠٠٢ ومطلع العام ٢٠٠٣ ياشار ياقيش، أن تركيا لم تفهم جيداً تعقيدات الوضع السوري الداخلي والإقليمي، فذهبت بعيداً في مواقفها، بحيث لم تحفظ خط الرجعة. وهي أخطأت الفهم وأسلوب التعامل، كما أخطأت في إملاء سياسة المهل، وأيضاً في أنها أرادت مصادرة أدوار القوى والدول الأخرى، مثل مصر والسعودية وسورية، بحيث تبقى اللاعب الوحيد في الميدان، فكان أن خرجت منه بخفي حنين.

وفي العودة إلى كلام الباحث حسين باغجي، فإنه يرى أن المشكلة هي في عدم إدراك الفرق بين التنظير والممارسة، حيث إن صفة «الأكاديمي» في شخصية وزير الخارجية أحمد داود أوغلو كانت تتيح له مروحة من كبيرة من الافتراضات والتهويمات والسيناريوات، ولا أحد يحاسب، وعندما تحوّل إلى السياسة كانت الأمور مختلفة، وكان لا بد أن يواجه الواقع بكل تناقضاته وصراعاته. ويعطي باغجي تفسيراً خطيراً للمواقف التركية الأخيرة، بالقول إنها ليست ناتجة عن أخطاء بل لأن تركيا غيّرت موقعها فتغير موقفها، إذ مع ضعف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بسبب الأزمة المالية وغيرها، كان خيارهما توكيل تركيا بما لا يقدران هما عليه، وهو ما قبلته تركيا فصارت جزءاً من السياسات الغربية في المنطقة، وفعلت تركيا ذلك بالطبع لحسابات تعتقد أنها تفيدها. ويقول باغجي إن القبول التركي كان مرتبطاً بهدفين، الأول تخفيف الانتقادات الأوروبية لتركيا، وهو ما يساهم في تعزيز فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، والثاني كسب واشنطن في معركة تركيا ضد حزب «العمال الكردستاني»، ولا يرتبط هذا التحول بالربيع العربي. ويقول إن الغرب يستخدم تركيا أداة في سياساته في الاتجاه الذي يريده، ويشبّه تركيا بطابة (كرة) التنس، حيث اللاعب الأميركي يمسك بالمضرب و«يطجطج» الطابة على المضرب، في تصعيد تدريجي إلى أعلى، ومن ثم يقذف بقوة بالطابة إلى الهدف الذي يريده. وسورية كانت أحد الأهداف الأساسية في إطار استخدام الغرب الطابة التركية.

ولا تبتعد الكاتبة المشاكسة نوراي ميرت عن نظرة باغيش إلى الأمور، فتقول إن حزب «العدالة والتنمية» لا يريد أن يفرط بإنجازه الأكبر أمام المواطن التركي، وهو النمو الاقتصادي، الذي أساسه العلاقات الاقتصادية مع أوروبا والغرب، ولذلك هو ينسجم معهما في سياساته، وترجم ذلك عبر سياسات متماهية بالكامل مع الغرب في ليبيا وسورية.

وتحذر نوراي من تصاعد نبرة الخطاب القومي المحافظ المتشدد لحزب «العدالة والتنمية»، ما يتعارض مع سياسات تصفير المشكلات وإقامة علاقات حسنة مع الجوار، وتقول إن واشنطن تريد صداماً تركياً مع سورية وإيران، وهي تضغط على تركيا لإثارة ردود فعل إيرانية حول مسائل مثل نشر الدرع الصاروخي. وترى الباحثة أن الإيرانيين كانوا أعقل من الأتراك عندما

رفضوا أن يتورطوا في دعم حزب «العمال الكردستاني»، لأنهم لا يريدون تخريب العلاقات مع تركيا وفق الأجندا الأميركية.

وترى الباحثة أن تصعيد حزب «العمال الكردستاني» عملياته جاء لاستغلال التوترات الإقليمية لتحصيل مكاسب للأكراد في الداخل التركي، وليس بالضرورة نتيجة تحريض خارجي، خصوصاً أن أخطار مثل هذا الدعم على الدول المحيطة بتركيا، ولا سيما سورية، كبيرة.

ولا تجد الباحثة أي واقعية في الرهان على الورقة العلوية لإضعاف تركيا من الداخل، لأن الهم العلوي التركي الأساسي ليس سورية أو غيرها، بل كيفية الحفاظ على النظام العلماني الذي هو ضمانتهم. وتورد الباحثة رقماً لافتاً، وهو أن غالبية الجعفريين (الاسم الذي يطلق في تركيا على الشيعة الاثني عشرية) لم يصوّتوا لحزب «العدالة والتنمية»، على رغم مشاركة رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان للمرة الأولى السنة الماضية في مراسم العاشر من محرّم في إسطنبول، بل صوّتوا لحزب «الشعب الجمهوري» العلماني وحزب «الحركة القومية» المتشدد.

ويرى الكاتب المعروف محمد علي بيراند، أنه تبين لتركيا بعد أسابيع على بدء الأحداث في سورية، أن الرئيس بشار الأسد كان جوزة قاسية وصلبة أكثر مما كانت تعتقد تركيا. ويقول إن سياسات التخويف التركية من الوضع في سورية ومن الصدام المذهبي وموجات الهجرة، لم يكن لها أساس ولا يمكن فهمها، وبان أن سورية ليست لقمة سائغة سهلة على البلع. ويقول إن أنقرة إما أخطأت في سياستها السورية أو أنها لم تعد قادرة على القيام بخطوة تراجعية فوجدت نفسها في المأزق.

وينفي بولنت أراس مدير مركز الدراسات الاستراتيجية (سام) التابع لوزارة الخارجية، والذي يدور في فلك حزب «العدالة والتنمية»، أن يكون في نيّة تركيا القيام بأي عمل عسكري ضد سورية بمفردها، ويقول إن ذلك مرتبط بصدور قرار إما عن الأمم المتحدة أو عن حلف شمال الأطلسي، وهو ما لا يُرى في المستقبل المنظور. وقال إن الحديث عن تدريب تركيا مجموعات من الجيش السوري وتسهيل الحماية له، لا أساس له، وما نشرته الـ«نيويورك تايمز» بهذا الصدد يدخل في باب «خبريّات» سائقي الشاحنات العابرة للحدود!.

أوزديم صانبيرك العضو التركي في لجنة بالمر التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في العدوان على أسطول الحرية، كشف لنا عن بعض التفاصيل والملابسات المتعلقة بالتقرير، أن إسرائيل هي من سربت التقرير إلى صحيفة الـ«نيويورك تايمز»، وهو لم يوقَّع من تركيا، لأنه لم يكن في الأصل نهائياً بل مجرد مسوّدة كانت تخضع للتعديل والإضافة وما إلى ذلك. وعلى رغم أن التقرير لم يطلب من إسرائيل الاعتذار من تركيا، ويعتبر الحصار على غزة مشروعاً، يقلل صانبيرك من أهمية ذلك، لأنه غير موقّع، كما أنه لا قوة قانونية دولية له، إذ إنه تقرير «لجنة خاصة» شكّلها بان كي مون ولم يدرج التقرير في وثائق الأمم المتحدة، أي كأنه غير موجود. ويقول إنه ليس التقرير النهائي، فهناك أكثر من صيغة كانت تُبحث.

ومع ذلك، يرى صانبيرك أن التقرير حتى في الصيغة التي سربت إلى الـ«نيويورك تايمز» يضمن إدانة لسلوك الجنود الإسرائيليين وطريقة استخدامهم المفرط للقوة، لكن تركيا لم تستفد من هذه التفصيلات لرفع دعاوى والتشهير بإسرائيل.

٢٠١١/١١/٢

لماذا لم يسقط النظام في سورية؟

أدلى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بمواقف جديدة ومثيرة متعددة حول الوضع في سورية، وذلك على هامش اجتماعات حلف شمال الأطلسي في بروكسل.

ورأى الوزير التركي في حوار مع صحيفة «حرييت»، أن الحديث عن تدخل عسكري خارجي في سورية مجرد شائعات، وأن الثقة التي اكتسبها حلف شمال الأطلسي من الحرب على ليبيا لا تعني تكرارها في سورية، حيث لا تساند تركيا ولا فرنسا هذه الفكرة، كما أن الانسحاب الأميركي من العراق عامل آخر في عدم ترجيح هذا الخيار.

ويقول داود أوغلو إن تغيير النظام في سورية سيكون عبر الديناميات الداخلية، بحيث لا يتطلب أي تدخل خارجي، لكنه قال إنه إذا كان الأمر يتطلب تدخل «عنصر خارجي»، فتمكن الإشارة إلى الجامعة العربية وليس إلى الاتحاد الأوروبي. وهنا لا يرى داود أوغلو الجامعة العربية ولا تركيا «عنصراً خارجياً» بل «أفراداً في العائلة الواسعة».

وقال إن الخيار العسكري يتطلب قراراً من الأمم المتحدة، وهو ما تعارضه روسيا، التي تقف



أيضاً بشدة ضد أي تدخل أطلسي. وقال إن إبعاد روسيا عن النظام في سورية مهم لتقريب نهايته، وإنه يتحادث في هذا الأمر مع روسيا، التي كان هو وراء تشجيعها على الجلوس مع المعارضة السورية.

وقال إن من أهم أسباب استمرار النظام عدم تخلي البورجوازية التجارية في دمشق وحلب عنه، وإن العقوبات الاقتصادية سوف تسرّع في قطع العلاقة بين الطرفين. كما أن هناك سبباً آخر، هو أن الأقلية المسيحية تقف إلى جانب الأقلية العلوية.

وقال إن العامل المسيحي هو من العوامل المؤثرة في طريقة تعاطي الغرب مع سورية. وإذ أشار إلى أهمية اتخاذ مواقف تحول دون صدامات مذهبية، قال إن تركيا ستكون ضمانة أمن المسيحيين في سورية، وسوف تقْدِم في وقت قريب على خطوة محددة في هذا الإطار.

وحول فكرة المنطقة العازلة، قال الوزير التركي إنه مطلب للمعارضة السورية وليس مطلباً تركياً.

وقال إنه إذا أقيمت منطقة عازلة فسوف يلجأ إليها السنّة، وحينها سوف ينفرد النظام -بهذه الحجة- بالمنطقة الواقعة غرب خط حلب وحماه وحمص، التي تمتد إلى البحر المتوسط، كمنطقة علوية، وهذا سيفتح الباب أمام تقسيم جغرافي لسورية على أساس مذهبي.

ويعتقد داود أوغلو أن عدد القتلى في سورية لا يقل عن عشرة آلاف، وليس أربعة آلاف. وقال إنه كلما شعر النظام بقصر عمره كلما ازداد إجرامه، وكلما تم تقصير عمر النظام يتراجع خطر التقسيم في سورية.

ويعرب داود أوغلو عن «راحة ضمير» لأنه بذل كل ما بوسعه، هو ورئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ورئيس الجمهورية عبدالله غول، من أجل حث الرئيس السوري على الإصلاح لكنه لم يستجب لكل هذه النصائح.

٢٠١١/١٢/٩

عاشوراء إسطنبول.. بلا أردوغان

في مثل هذه الأيام من العام الماضي، سجل رجب طيب أردوغان سابقة، عندما شارك كأول رئيس حكومة تركية في احتفالات عاشوراء التي نظمها الوقف الإسلامي الجعفري في إسطنبول.

وجاءت صورة احتفالات الإثنين بيوم العاشر من محرم معاكسةً، حيث تمثّل حزب «العدالة والتنمية» بصورة ضعيفة في المراسم، فيما غاب أردوغان، الذي لم يكن حضوره بديهياً في الأساس، مكتفياً ببرقية إلى الاحتفال، لا سيما أنه يمر بفترة نقاهة في منزله إثر العملية الجراحية التي أجريت له قبل أسبوعين في القولون.

لم تكن الثورات والاحتجاجات العربية السنة الماضية بدأت، ولم يكن التحسس من سياسات أنقرة الغربية كبر، بل بعد بدء الثورة في البحرين كان لأردوغان موقف لافت، بتحذيره من «كربلاء جديدة» هناك، أعقبته زيارة إلى النجف ومرقد الإمام علي. لكن «الانفتاح الشيعي» وقف عند هذا الحد، والتزمت أنقرة بعد ذلك صمتاً مطبقاً إزاء ما يجري في البحرين، فيما لم تتوقف «ماكينة» المواقف عن العمل تجاه الوضع في سورية، على رغم الانتقادات الواسعة التي ووجهت بها السياسة التركية من جانب إيران والعراق وآخرين.

وها هو الانتقاد يكتمل بالأمس في إسطنبول، ومن إحدى ضواحيها الفقيرة، منطقة «حلقه لي»، حيث التواجد الشيعي الأكثف في تركيا. حضر الآخرون بقياداتهم العليا: زعيم حزب «الشعب الجمهوري» كمال كيليتشدار أوغلو، زعيم حزب «السعادة» (حزب الراحل نجم الدين أربكان) مصطفى قامالاق، أبرز القادة العلويين، ولا سيما رئيس وقف «جمع» عزالدين دوغان، وحجة الإسلام مصطفى مرسل ممثلاً مرشد الثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي، ووفود أجنبية أخرى. ولكن لفت حضور رئيس الشؤون الدينية (ديانت) الشيخ محمد غورميز للمرة الأولى، وهو أعلى موقع ديني سنّي في البلاد.

وتميز الاحتفال، الذي شارك فيه عشرات الآلاف من الشيعة، بالهجوم الكبير الذي شنّه الشيخ صلاح الدين أوزغوندوز رئيس الوقف الشيعي الجعفري، الذي يُعتبر زعيم الطائفة الشيعية في تركيا (والتي يقدّر بعض الإحصاءات عددها بمليونين أو أكثر)، على سياسات أردوغان الأطلسية وسياسات بعض الدول الإسلامية، ولا سيما الخليجية منها.

وفي كلمته أمام الحشود، قال قامالاق إن جرح كربلاء لن يختم أبداً، وقال: «بالأمس قتل يزيد الإمام الحسين، واليوم يواصل اليزيديون سفك الدماء».

وتحدث كيليتشدار أوغلو عن مأساة كربلاء قائلاً إن هذا الألم لن يخمد، وسوف يبقى على الدوام. وإذ اعتبر مأساة كربلاء التي ارتكبها يزيد بدايةَ الفتنة بين المسلمين، دعا إلى عدم التفرقة بين المسلمين، محيِّياً في ختام كلمته «الإمام الحسين وأهل البيت وكل محبيهم».

وفي كلمته أمام الحشود، طالب أوزغوندوز الحكومةَ بتنفيذ وعود سابقة لها بجعل يوم عاشوراء عطلة رسمية. وطالب بعدم نسيان أي طائفة من الذكر في الدستور الجديد في حال أشير إلى الجماعات الدينية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجماعات الإتنية في حال تقرر إدراج أسمائها في الدستور. ودعا الجمهورية التركية إلى عدم التمييز بين أبنائها والنظر اليهم جميعاً بعين المساواة.

وحدد ثلاثة مطالب من الدولة: العدالة في التمثيل والتوزيع، المساواة في الفرص وأمام القوانين، الحرية في التعبير عن الفكر وتعلم المعتقدات الموجودة في البلد.

وانتقد أوزغوندوز الدولة لأنها لا تساوي بين أتباع الديانات والمذاهب والإتنيات في وظائف الدولة وتوفير الإنماء المتوازن لكل المناطق، ودعا إلى إعادة النظر في الوجود القانوني لرئاسة الشؤون الدينية (التي تمثل السنّة) بطريقة لا تلغيها ولكن تجعل تقديم الخدمات لكل الطوائف والمذاهب بصورة عادلة ممكناً.

وانتقد إخلال الدولة بوعودها بشأن إدخال معلومات عن الطائفة الشيعية في الكتب المدرسية، وقال إن محطات التلفزة الرسمية لا تولي اهتماماً بالطائفة الشيعية، داعياً إلى تلافي هذه النواقص وملمّحاً إلى مسؤولية رئاسة الشؤون الدينية عن هذا التجاهل.

وفي الشق السياسي لكلمته، قال أوزغوندوز إن المنطقة مِرْجَلٌ يغلي، وإن السياسات الأميركية في أفغانستان والعراق وليبيا حولت المنطقة خراباً، والديموقراطية التي ادعت أميركا أنها ستأتي بها لم تكن سوى دماً ودموعاً وفقراً. «اليوم يتحدثون عن جلب الديموقراطية إلى سورية، فيما هم في اليمن والبحرين يدعمون الحاكمين».

وقال إن الشعب في البحرين واليمن يتظاهر أعزل من السلاح، ومع ذلك ارتكبوا في حقه المجازر، ولم يشر أحد إلى ذلك، فيما أقاموا الدنيا ولم يقعدوها حول الوضع في سورية، على رغم أن غالبية الشعب السوري تدعم النظام. وقال إن أصل المؤامرة هو معاقبة النظام السوري على مواقفه ضد الصهيونية والإمبريالية ودعمه حركات المقاومة.

وقال إنه مقابل الصمت تجاه إسرائيل وجرائمها تخرج اليوم الأمم المتحدة والجامعة العربية لتكونا لعبة بيد أميركا من أجل محاصرة النظام في سورية، وكل ذلك من أجل إراحة إسرائيل.

وانتقد أوزغوندوز سياسات أحمد داود أوغلو قائلاً: «ما شأن تركيا بقرارات جامعة الدول العربية؟ داعياً إياه إلى إعادة النظر باستراتيجية العمق الاستراتيجي وتحويل خسائر تركيا مكاسب. وقال: «أي مكاسب من تعريض وحدة الأمة التركية ووحدة جغرافيتها إلى الخطر؟ يجب أن تفكر تركيا ملياً بذلك. ووزارة الخارجية عندها كل المعلومات لكي تفكر بشكل سليم». وقال إن «الإمبريالية تريد تحويل سورية ساحة حرب، فهل تركيا إلى جانب

الإمبرياليين أم ضدهم؟ هل سنكون إلى جانب الظالمين أم المظلومين؟»، ودعا تركيا وإيران إلى العمل معاً لحل المشكلات في البحرين واليمن وسورية.

وتطرق الشيخ صلاح الدين أوزغوندوز إلى قضية الدرع الصاروخي في تركيا قائلاً: «يعلم الجميع أنه أنشئ لخدمة أمن إسرائيل وضمانه»، وقال إن «الحكومة بقيادة رجب طيب أردوغان لم تعط تفسيراً يطمئن المواطنين، ولا نريد أن نصدّق أن أردوغان يخدم الصهيونية». وقال: «يحق لنا كمواطنين انتظار مثل هذا البيان». ووصف النظام في سورية بأنه «النظام الحر» في العالم العربي.

٢٠١١/١٢/٨

«الإحياء الشيعي» سقط و«الإحياء السني» بدأ!

أطلق وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو مواقف في غاية الإثارة والخطورة حول العلاقات بين السنة والشيعة والوضع في سورية والمنطقة والعلاقات مع إيران.

وإذ وجّه شبه اتهام مباشر إلى إيران بأنها وراء التحركات في سورية والعراق ولبنان، اعتبر أن الإحياء الشيعي انتهى قبل عشرين عاماً، فيما يبدأ الإحياء السنّي في الدول التي تشهد ثورات عربية، كما عبر عن قلقه من مقاومة السلطة السياسية التغيير في لبنان والعراق، فضلاً عن سورية!.

وقد عكست الصحف التركية، ولا سيما صحيفتا «زمان» و«يني شفق»» المواليتان لحكومة حزب «العدالة والتنمية»، يومي السبت والأحد، مواقف داود أوغلو هذه أمام الصحافيين الأتراك الذين رافقوه في زيارته إيران.

اعتبر داود أوغلو أن العلاقات التركية الإيرانية تمر في واحدة من أفضل مراحلها، حيث التقى نظيره الإيراني ست مرات خلال أربعة أشهر فقط، وأن أول زيارة خارجية له في العام الجديد كانت إلى إيران. وقال إن خطر الصدام بين «الدرع الشيعي» و«البلوك السني» يجب أن يتحول

فرصة للحل، وإن تركيا إيران قادرتان على ذلك، فهما لو كانتا اليوم ما كانتا عليه قبل عشر سنوات لدخلتا حرباً بينهما. واعتبر أن الصراع في سورية ليس ذا طابع مذهبي، بل يهدف إلى إحلال الديموقراطية.

وقيَّمَ داود أوغلو زيارة رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية تركيا، بأنها دليل على أن «طريق فلسطين تمر في تركيا»، وهو تقييم يأتي على غرار تصريحات القادة الفلسطينيين في لبنان سابقاً، أن طريق فلسطين تمر في جونية أو عينطورة... أو غيرهما، علماً أن كلام داود أوغلو عن فلسطين يأتي في وقت اتهم رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيا تركيا بالمتاجرة بدماء الجزائريين، وأن الأتراك شركاء مع فرنسا في قتل الجزائريين.

وقال داود أوغلو إنه يراد للمنطقة أن تدخل حرباً باردة بتجذير الخلاف السني- الشيعي، وإن تركيا في المبدأ ضد هذا التوجه، ولا تريد أن تتجه الأمور في سورية إلى توترات مذهبية وإتنية، لكن مثل هذا الخطر قائم. وقال: «إننا نرى انتفاضة الشعب لأسباب ديموقراطية لا مذهبية».

ورأى داود أوغلو أن العراق يتجه إلى ما تسير عليه سورية من توترات على أساس مذهبي. وقال إن الزعماء الذين اختارهم الشعب هم الذين يجب أن يحددوا مستقبل العراق، وليس البدء بتصفيات على أساس أحكام مسبقة، في إشارة إلى ملاحقة طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي من جانب القضاء العراقي.

وأشار داود أوغلو إلى الوضع في لبنان، فقال إنه شبيه بالعراق، إذ يوجد فرق بين اللوحة التي خرجت من الانتخابات وبين خيارات السلطة السياسية: «نحن نريد أن تكون خيارات الشعب هي الأساس وليس الخيارات المذهبية والعرقية».

وصنّف داود أوغلو العرب في الشرق الأوسط ثلاث مجموعات، الأولى تضم تونس وليبيا والمغرب ومصر، حيث تعيش تغييراً في اتجاه الديموقراطية.

والثانية تضم سورية والعراق ولبنان، حيث «نحن أمام مشكلة عدم التوجه إلى التغيير وقلقون بشكل جدي من هذا».

أما المجموعة الثالثة، ولها شروطها الخاصة، فهي دول غنية وتضم دول الخليج، ولتركيا معها علاقات استراتيجية، يقول داود أوغلو.

أما المجموعة الأولى، فيقول داود أوغلو إنه أعطى التعليمات لكل الوزارات بأن تقدم لها كل ما يمكن تقديمه من دعم. وحول المجموعة الثانية، قال إن تركيا تسعى إلى عدم تحول الصراع صداماً مذهبياً أو إتنياً، وإلى أن تنعكس إرادة الشعب في السلطة السياسية. وقال: «من المهم أن تتشكل السلطة السياسية في العراق ولبنان وفقاً لنتائج الانتخابات. وفي سورية قلقنا كبير. ومن الضروري ألا يتحول خط «العراق- لبنان- سورية» مجموعةَ أزمة. الاستقرار في العراق مهم جداً».

ونقلت صحيفتا «زمان» و«يني شفق» قول داود أوغلو إن زيارته إيران كانت رسالة علنية وواضحة بضرورة أن تعيد إيران النظر بسياساتها في المنطقة، وقولَه للمسؤولين الإيرانيين إن المنطقة تشهد تغييراً كبيراً، وهذا في وجه منه إيجابي، مثل انتخابات حرة من مصر إلى المغرب، حيث انتصر التيار القادم من تقليد سني- إسلامي وديموقرطي، وأنه خاطب الإيرانيين قائلاً: «إذا ظهر أن إيران هي التي تقف خلف الصدامات المذهبية في سورية ولبنان والعراق فماذا ستفعلون؟ وكيف ستقيمون علاقات مع جبهة سنية تقف في وجهكم؟ السنّة سوف يتكتلون ضدكم. عليكم إجراء حسابات بهذا الصدد».

وصنّف داود أوغلو حركات الإحياء الإسلامي في الثلاثين سنة الأخيرة ثلاثاً: «الأولى جاءت مع الثورة الإسلامية في إيران ومع حركات الجهاد في أفغانستان، وقد خلقت حماساً ضد القوتين العظميين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، لكن صراع الجهاديين بعضهم مع بعض بعد انسحاب السوفيات من أفغانستان من جهة، والحرب العراقية الإيرانية ووقوف الثورة الإسلامية في إيران متفرجة إزاء مجازر حماه، أنهى هذه المرحلة من الإحياء الإسلامي بخيبة أمل كبيرة.

المرحلة الثانية من الإحياء جاءت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. وهذه الموجة أيضاً انتهت بالسقوط مع الأحداث التي شهدتها الجزائر واحتلال العراق الكويت وظهور القاعدة وأحداث ١١ أيلول.

أما اليوم، فإن المنطقة تعيش، مع الثورات التي تشهدها، المرحلة الثالثة من الإحياء الإسلامي».

وقال إنه «ليس ربيعاً عربياً بل ربيع إقليمي»، وهنا «إما أن تحمل هذه الموجة المنطقة لتكون ديموقراطية وتشكل جغرافيا متصالِحة مع شعوبها في ظل الحرية والرفاهية، وإما أن تؤدي تطورات العراق وسورية إلى حرب باردة إقليمية. ونحن لا نريد لهذه الموجة أن تنتهي إلى خيبة أمل، وأن تغرق الدول في صراعات بينها، وأن نكون أمام مشهد أكثر كارثية من الحرب العراقية الإيرانية. وسيكون لإيران بالخيارات التي ستعتمدها، تأثير إما في الاتجاه السلبي أو الإيجابي. سوف توضع أسس المئة عام المقبلة، وعلى كل طرف أن يحدد موقفه تبعاً لذلك».

٨ /١/ ٢٠١٢

الدرع الصاروخي في تركيا:
أطلسي الشكل أميركي القيادة

كشفت صحيفة «حرييت» التركية عن جوانب جديدة من وظيفة الدرع الصاروخي الذي نُصب في منطقة ملاطية بتركيا وآليات عمله.

وذكرت الصحيفة في عددها أمس الخميس، نقلاً عن مسؤول رفيع المستوى في وزارة الدفاع الأميركية، أن تركيا سوف تكون هي مرجعية الدرع الموجود فيها، فيما ستكون العمليات والصيانة من مهمات مسؤولين أميركيين.

ومع أن الرادار في تركيا في الأساس هو جزء من نظام الدرع الصاروخي الأطلسي، غير أن الحلف لم يدخل بعد على خط الرادار. وسوف توضع خطة نقل المسؤولية في هذا الشأن إلى الحلف أثناء اجتماعه في أيار المقبل، من دون تحديد تاريخ للاجتماع.

وسوف يتم تقاسم المعلومات التي يرصدها رادار كوريجيك في ملاطية مع قاعدتين أميركيتين، واحدة في رامستين بألمانيا، وثانية في روتا بإسبانيا. وسوف يبدأ مسؤولون أطلسيون العمل أيضاً

في قيادة قاعدة رامستين، وخارج ذلك ليس ثمة أي مشاركة أو تأثير للأطلسي في العمليات التي ينفذها رادار كوريجيك التركي.

وتبلغ تكلفة العناصر البرية والبحرية المرتبطة برادار ملاطية حوالى ١٥٠- ٢٠٠ مليون دولار، وتكلفة العمليات السنوية حوالى أربعين مليون دولار. وسوف يدار الرادار من جانب ثلاثين فنياً أميركيا، عشرة منهم عسكريون والبقية من المدنيين. وسوف تغطي واشنطن هذه التكاليف.

وتقول الصحيفة التركية إنه يوجد في العالم أربعة رادارات من الطراز الموجود في ملاطية (وهي TPY-X-٢)، اثنان قيد العمل في كل من إسرائيل واليابان، وثالث قيد التجربة في هاواي، والرابع في ملاطية بتركيا.

ويرصد الرادار الصواريخ إثر انطلاقها من قواعدها، وتقوم القواعد في رامستاين وروتا بتحديد الموقع الأفضل للبطاريات المضادة للصواريخ، وتعطي لها الأوامر باعتراض الصواريخ المنطلقة.

يعتبر رادار (TPY-X-٢) من أكثر الرادارات تطوراً في العالم، وهو بحجم شاحنة كبيرة، ويمكنه أن يرصد أصغر الأشياء في الجو، وتنتجه شركة «رايتون»، وهو يقع اليوم في بنية الجيش الأميركي الأساسية في أوروبا.

وتعتبر تركيا المسؤولة عن أمن الرادار الموجود على أراضيها وحمايته. وسوف تدفع واشنطن لتركيا تعويضات عن استخدام المنطقة التي يوجد فيها الرادار، والتي تقول الصحيفة إنه يستهدف أساساً الصواريخ الإيرانية والروسية، وإن رادار ملاطية لا يوجد له حتى الآن نظام دفاع صاروخي للحماية، لذا هو غير محمي حتى الآن من أي استهداف إيراني أو روسي -وفق الصحيفة-.

٢٢ /٣/ ٢٠١٢

مطاردات السلطة والقلم

في الثاني عشر من آذار الجاري، أطلق القضاء التركي سراح الصحافيين نديم شينير وأحمد شيك، اللذين كانا اعتقلا قبل ذلك بـ٣٧٥ يوما بتهمة الانتماء إلى منظمة «أرغينيكون» وبالتالي دعم الإرهاب. ولقد شكلت هذه القضية إرباكاً كبيراً لتركيا في المحافل الدولية وحرجاً لحكومة رجب طيب أردوغان، الذي لم يتردد في الدفاع عن القضاء التركي. لكن تعليق الرئيس التركي عبدالله غول على إطلاق سراح شيك وشينير كان معبّراً عن المأزق الذي كانت فيه صورة تركيا، عندما قال إن «القرار الذي اتخذته المحكمة في النهاية ساهم بصورة كبيرة جداً في تحسين صورة تركيا. ونحن مسرورون جداً».

كلام الرئيس التركي يُظهر كما لو أن الحكومة أو الدولة عموماً لم تكن راضية عن مجريات اعتقال شينير وشيك والعشرات من زملائهم الصحافيين.

لكن المدقق في مجريات الإصلاح في الداخل التركي، يلحظ أنه باستثناء بعض «الجيوب»، فإن القضاء التركي لم يعد تلك الأداة المعهودة ضد الإسلاميين، بل أصبح جزءاً من المناخ الجديد الذي يتحكم به حزب «العدالة والتنمية».

وإذا كانت تركيا تعتبر سابقاً جنة الأحزاب المحظورة والمعتقلين السياسيين، فإنها تحوّلت في السنتين الأخيرتين ساحة واسعة لاعتقالات الصحافيين والأكاديميين والمفكرين بتهمة الانتماء إلى منظمات إرهابية. ولا يعني إطلاق شينير وشيك إغلاق هذا الملف بقدر ما يفترض أن يكون مشجعاً لاستكمال الدعوات إلى الإصلاح السياسي.

وتتصل قضية المعتقلين الصحافيين تحديداً بمحاولات الانقلاب على الحكومة، والتي كان تورط فيها جنرالات متقاعدون وفي الخدمة من جهة، وفي الحركة الكردية من جهة أخرى، وفي الحالتين يتصل الموضوع بالحريات السياسية.

في خطاب قبل أسبوعين، قال أردوغان إن المعتقلين الذين يحملون بطاقات صحافية لا يتجاوزون الخمسة، فيما تشير مصادر أخرى كردية ويسارية، إلى أنهم بالعشرات، لا سيما أن الكثير من العاملين في الوسط الصحافي لا يحملون بالضرورة بطاقة صحافية.

لكن للموضوع جانباً آخر، وهو مقدرة رئيس الحكومة على تحمل النقد.

لقد بات شائعاً وسائداً أن أردوغان يضيق صدره بالنقد من أي جهة أتى، بل من «ميزات» أردوغان أنه لا يتحمل السكوت على النقد ويرد على منتقديه علناً.

على سبيل المثال، انتقدت الكاتبة الصحافية المعروفة والأستاذة الجامعية نوراي ميرت في ربيع ٢٠١١، أردوغان على موقفه من المسألة الكردية، فكان أن وصفها بالجبن في مهرجان انتخابي في الهواء الطلق. و«الجبن» هو المعنى المضاد لـ«الشجاعة» التي يعنيها اسم عائلتها «ميرت».

ولم يتوقف الأمر عند هذا، بل ضغطت إدارة الصحيفة («ميلليت») على ميرت فتوقفت عن الكتابة في الصحيفة. وفي الإطار ذاته كان طرد الأستاذ الجامعي محمد ألتان من صحيفة «صباح»، وكذلك الضغوط والتهديدات التي تلقتها الكاتبة إيجيه تيميل كوران بسبب الموقف من المسألتين الكردية والأرمنية، فتم عزلها من برنامج تلفزيوني كانت تقدمه ومن الصحيفة التي تكتب فيها.

وقبل فترة قصيرة، انتقد العديد من الكتّاب الصحافيين مسألة الغارة على القرويين الأكراد في

أولوديريه، التي ذهب ضحيتها ٣٥ قروياً كردياً، وكذلك وظيفة القوات التركية في أفغانستان بعد مقتل ١٢ تركياً في سقوط طائرتهم الهليكوبتر أخيراً، فشنّ أردوغان هجوماً على الصحافيين الذين انتقدوه قائلاً: «وهل تعلمون أكثر من الاستخبارات التركية؟».

وبرز في إطار التجاذبات، المقالات المتتالية التي كان يكتبها الكاتب البارز حسن جمال في صحيفة «ميلليت»)طُرد منها لاحقاً). وأخيراً (٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٢) كتب جمال منتقداً أردوغان، أنه «لا يستطيع الكلام من دون أن يرفع صوته وهو لا يضبط نفسه، وهذا لا يليق برئيس حكومة». ويضيف جمال: «لو نزلت إلى هذا المستوى فلن أستطيع أن أدافع عن نفسي، الآن وفي المستقبل».

ويقول جمال إن «مقاربة المشكلة الكردية لم تتغير. تغير رؤساء حكومات لكن الدم استمر ينزف. واليوم تستمر دموع الأمهات تذرف. وارتفع الخطاب القومي لأردوغان وعاد بالذاكرة إلى خطابات التسعينيات، حيث ساد صوت «المعركة ضد الإرهاب» دون غيره».

وقال جمال إن المسؤولية تقع على السلطة السياسية، أي رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان. وقال: «في الديموقراطيات تقسيم العمل بسيط: أنت تدير البلاد ونحن ننتقد. هكذا بكل بساطة». وأضاف أن «اسم الأنظمة التي ترفض المحاسبة ليس الديموقراطية، ولا يمكن أن تكون كذلك».

اسم آخر هو أربيل توشالب. صحافي في صحيفة «جمهورييت» انتقل إلى صحيفة «بركون» وانتقد في إحدى مقالاته أردوغان، فلم يتحمل رئيس الحكومة ورفع دعوى تعويض ضده أمام المحكمة التركية. وبعد المماطلة، رفع أربيل دعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ودفع أردوغان بحججه في المحكمة قائلاً إن الحريات حق من حقوق الصحافي، لكن لذلك حدوداً، لكن المحكمة الأوروبية اتخذت قراراً في ٢١ شباط/ فبراير الماضي قالت فيه إن احترام الحريات له أولوية على احترام الشخصيات، ورفضت بالتالي دفاع أردوغان أمامها وقضت بأن تدفع تركيا تعويضاً معنوياً إلى أربيل توشالب بقيمة خمسة آلاف يورو.

لم تعد المسألة حريات صحافية فقط بل تعدتها إلى الهيمنة على السلطة القضائية.

مثال ذلك قضية مجزرة سيواس في تموز/ يوليو ١٩٩٣، حيث قتل متشددون إسلاميون ٣٣ مفكراً وكاتباً غالبيتهم من العلويين، حرقاً في فندق ماديماك بسيواس. وقبل أيام قضت المحكمة بسقوط القضية بمرور الزمن، وكان ذلك فضيحة قضائية، وما لبث أردوغان أن استدرك جزئياً بالقول إن الزمن سقط عن بعض المتهمين وليس كلهم.

وتساءل الجميع: لماذا لم تقم المحكمة بما عليها كل تلك السنوات الماضية للفصل في القضية؟

مثال آخر هو قضية مقتل الصحافي الأرمني المعروف هرانت دينك، الذي كان أبرز وجه أرمني في تركيا. دينك قتل عام ٢٠٠٧، وقضت المحكمة أخيراً بأن قاتله ارتكب جريمته لأسباب فردية ولم تكن وراءه أي منظمة، مبرئة الجريمة من بُعدها السياسي، في محاكمة واكبتها شبهات كثيرة. واعتبر الكاتبان المعروفان جنكيز تشاندار ومحمد علي بيراند، قرار المحكمة «مجزرة ضد العدالة»، وأن «دينك قُتل مرة ثانية».

جريمتا دينك الأصلية والقضائية تجمع السياسة إلى الحريات الصحافية، فيما كانت ردة فعل أردوغان ضعيفة جداً واكتفى قائلاً: «خيراً إن شاء الله».

نعود إلى حسن جمال، الذي لفت انتباهه أنه للمرة الأولى لم تكن ثمة في الأوساط الإسلامية أي ردة فعل تجاه قرارات القضاء حول مجزرة سيواس وقضية هرانت دينك والمجازر ضد الأكراد. يقول جمال إن «هذا يعني أنك تستطيع أن تحرق العلوي وتقتل الأرمني والكردي وتفلت من أي عقاب». أما المؤرخ المعروف تانر أقشام، فدعا الأوساط الإسلامية لكي تعلن تصفية الحساب مع التاريخ.

ولم توفر الملاحقات الأكاديميين، فالبروفسورة والأستاذة الجامعية بشرى أرسلانلي تحاكم بتهمة الانتماء إلى منظمة «أرغينيكون»، وطلب القضاء لها السجن ٢٢ سنة. أيضاً الناشر والناشط الثقافي والباحث في حقوق الإنسان والأقليات وصاحب المؤلفات العديدة راغب زارا كولو، طلب له القضاء السجن بالتهمة نفسها ١٥ عاماً.

تقارير المنظمات الدولية المعنية بالحريات الإعلامية تتوالى حول المضايقات التي تتعرض لها

حرية التعبير في تركيا، وما كان مرفوضاً في عهد «الوصاية العسكرية» لن يكون مقبولاً في عهد يطرح نفسه نموذجاً للديموقراطية والعلمانية. وما يظهر حتى الآن أن المنطق الإلغائي الذي كان يحكم سابقاً النظرة إلى العديد من القضايا السياسية، لا يزال مسيطراً، بل أكثر من ذلك، فهو الذي يحرك نظرة حزب «العدالة والتنمية» إلى السلطة.

٢٧ /٣/ ٢٠١٢

الخطبة العثمانية

وحدهم السلاطين العثمانيون كان بإمكانهم أن يصولوا ويجولوا على امتداد ثلاث قارات كانوا أسيادها لفترة طويلة، ووحدهم كان بإمكانهم أن يتعاطوا باستعلاء مع قادة العالم الآخرين، لكنّ من استمع إلى تلك المطالعة الأشبه بالـ«مانيفستو الشيوعي» لتغيير العالم، التي تلاها وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو أمام البرلمان التركي الجمعة (٢٧ نيسان/ ابريل ٢٠١٢)، لن يكون مخطئاً إذا ما أسبغ على الوزير «المتطلع» صفات تتجاوز حتى تلك التي كان السلاطين العثمانيون يلصقونها بشخوصهم ويتجاوز حجمُها -كما يذكر مؤرخو الفترة العثمانية- عدة صفحات.

مطالعة مهندس السياسة الخارجية التركية ومحركها تستحق التوقف طويلاً عندها من الجميع، سياسيين ومحللين ومؤرخين وخبراء استراتيجيين وحتى باحثين في العلوم الاجتماعية وما يتصل بالنفس البشرية.

صال داود أوغلو وجال في جميع قضايا المنطقة، حاملاً على كتفيه مسؤولية إنقاذ المنطقة، وحتى البشرية، معتبراً أن تركيا خلقت لهذه «المهمة» التي (تركيا) وصفها رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان قبل مدة بأنها «دولة عالمية».

يستكمل داود أوغلو ما كان بدأه قبل سنوات. كل المنطقة تغيرت وهو لم يتغير قيد أنملة في تطلعه إلى تركيا «عظيمة» وإلى أن يولد الشرق الأوسط الجديد على شاكلة تركيا. كيف لا وهي التي ستحدد فكره وملامحه ومستقبله، وهي التي ستكون طليعته، وهي التي ستقوده إلى نظام سلام إقليمي جديد؟

لقد تكلم داود أوغلو، كما يقول «ممتازير توركينيه» الكاتب الإسلامي المرموق في صحيفة «زمان» والمنتقد سياسات حزب «العدالة والتنمية»: «كوزير خارجية الدولية العَلِيّة في عز عظمتها، وعلى ظهره قفطان زهري اللون مرصّع باللؤلؤ، مستحضراً «الرابطة العثمانية» وواعداً بإحيائها».

لكن المرء لا يحتاج إلى كثير جهد لكي يتبين ذلك التفاوتَ الكبير بين الأوهام التي يرنو إليها داود أوغلو وبين الوقائع، ولا إلى عبقرية استثنائية ليدرك حجم التناقض بين الشعارات التي طرحها أمام النواب الأتراك وبين الممارسة الفعلية داخل تركيا قبل خارجها.

ولم تفت الوزير، العاشق حتى الثمالة للعظمة العثمانية، أن يكيل لمعارضي سياسته من النواب والأتراك تهماً مهينة، ليس أقلها أنهم «عاجزون» عن فهم سياسته الخارجية.

ماذا قال أحمد داود أوغلو في «مانيفستو» السياسة الخارجية التركية:

* سوف نقود، كتركيا، موجة التغيير في الشرق الأوسط، وسنستمر في أن نكون طليعة موجة التغيير هذه. إن تركيا لن تكون فقط دولة صديقة وشقيقة لمجتمعات الشرق الأوسط، بل أيضاً صاحبة فكر جديد يحدد مستقبله، وبلداً هو طليعة النظام الإقليمي الجديد. وهنا قمنا بما تتطلبه هذه المهمة، وسنواصل القيام بذلك. وأنصح منتقدي هذه السياسة بأن ينزلوا إلى الشوارع في القاهرة وتونس وطرابلس وبيروت والقدس، ويسألوا الناس هناك بمَ يفكرون تجاه السياسة الخارجية التركية بالنسبة إلى سورية، وحتى قبل أن يُسألوا سيجيبون بأنهم ينظرون بتقدير وفخر إلى هذه السياسة.

* إن إدراك المفهوم الجديد لهذه السياسة لا يكون باحتضان الأنظمة التسلطية، بل باحتضان

الشعوب الشقيقة في الشرق الأوسط. وسنواصل محاولة البقاء ضمير الإنسانية وشعوب المنطقة، كما سنواصل حماية مصالحنا الوطنية، لأن ما نريده لتركيا الجديدة من طموحات هو ما نريده للشرق الأوسط الجديد.

* نحن نريد للشرق الأوسط الجديد نظام سلام جديداً لا يتكئ على الفروقات الإتنية والمذهبية، بل الأخوّة. وسنعمل إلى أن يتأسس نظام السلام هذا، وليقل الآخرون ما يقولون، فستكون تركيا رائدة نظام السلام هذا والناطقة باسمه.

* في نهاية هذه العملية التي تشهد هدم جدران الستاتيكو، فإن التغييرات الجذرية في مفهوم الدولة والسلطة والجغرافيا البشرية وتأسيس نظام سلام جديد، أمر لا مفر منه. وقد بان أن السلطات التي لا تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية، بل من امتلاكها القوة إلى زوال. ودفق التاريخ واضح، فالأنظمة التي لا تستجيب لتطلعات شعبها في الحرية والعدالة والمساواة سوف تتغير عاجلاً أم آجلاً أو تنهار. إن ادعاء أن مطالب الشعب مؤامرة من الخارج هو إهانة لشعوب المنطقة وظلم، ويأتي بمعنى القول للشعوب «أنتم لم تبدأوا هذه العملية بإرادتكم وبالتالي لا يمكن أن تقودوها».

* تتم التضحية بالحرية والعدالة والأكثرية باسم الحفاظ على الستاتيكو. ومفهوم السياسة الذي يرى الآخر خصماً بسبب انتمائه الإتني والمذهبي موجود، وإذا توحّد هذا المفهوم مع السياسات المتكئة على عامل القوة والمصالح الجيوبوليتيكية، فإنه لا مفر من بدء مرحلة من الصدامات والفوضى تُدخل المنطقة دائرة خطر أكبر بكثير مما شهدناه حتى الآن. وفي حال تحقق هذا السيناريو فلن يخرج منها رابحاً أي بلد ومجتمع ومذهب.

* إن هدفنا الأساس من السياسة التي نتبعها تجاه المنطقة في مرحلة التغيير الاستثنائية التي تشهدها، هي منع حصول مثل هذا السيناريو. ونحن لسنا إلى جانب تسلط الأقليات، بل إلى جانب الشعوب التي تريد أن تكون صاحبة مستقبلها. ونحن ضد أي مفهوم يضحي بالحق عبر القوة ويقدم المصالح على القيم. ونحن نرفض أي نوع من الاستقطاب المتكئ على رابطة الدم والعرق والدين، كما نرفض السياسات ذات الأساس الإتني والمذهبي. نحن نرى أن

التنوع الإتني والمذهبي في هذه المنطقة هو غنى لها، ونداقع عن مفهوم للسياسة قائم على أساس القيم العالمية والديموقراطية، ونرفض بالكامل أي مقاربة تعمل على حل قضايا منطقتنا من طريق الصدام. ونحن نتحرك بفلسفة أساسها القيم العالمية القائمة على العدالة والحق والعقل والمنطق. إن الإنسانية هي هدفنا الأساس.

* إن السبب الأول للمأساة التي تشهدها سورية هي بالذات النظام الموجود في سورية، هي بالذات «ذهنية البعث» الشمولية التي تستخدم الدبابات والمدافع والرشاشات ضد الناس العزل الذين ينزلون إلى الساحات. إن شعار حزب «العدالة والتنمية» وسلطة حزب «العدالة والتنمية» هي الصراخ ضد الظلم، وإن النظام السوري بحربه مع شعبه أخذ المنطقة إلى حالة من تهديد الاستقرار والأمن والسلام الإقليمي. إن استمرار النظام برفض تلبية تطلعات الشعب السوري يشكل مناخاً من الفوضى والصدام يحاصر المنطقة كلها.

* إن هدفنا الأساس هو اتباع سياسة متوازنة بين القيم العالمية والمصالح الوطنية، كما أن هدفنا الثاني هو تشكيل حزام من السلام والاستقرار والرفاهية في جوار تركيا. والسلام في سورية غير ممكن مع نظام البعث، بل بتأسيس بنية تأخذ شرعيتها من الشعب. ومن أجل هذا الهدف، ليس من دولة بذلت جهداً كالذي بذلته تركيا، فلم يبق حجر لم نحركه، ولا وسيلة ديبلوماسية إلا توجهنا إليها، ولا حل إلا وبحثنا عنه. لقد بذلنا كل ما في استطاعتنا، وتوجهنا حتى قبل الثورات العربية بالنصح للأسد بإجراء الإصلاحات، لكنه لم يُجِبْ إلا بسفك الدم والدموع، وعندما بانت لنا استحالة الاستمرار في ذلك اتخذنا موقفاً يليق بنا.

* إن تركيا بلد مركزي في المنطقة، ولسنا دمية بيد الغرب. قراراتنا لا نأخذها من الخارج بل من عنوان واضح: أنقرة وسلطة حزب «العدالة والتنمية». لن نكون يوماً جزءاً من سياسات ليست أنقرة منشأها، وأي كلام متصل بسورية سيكون في أنقرة وإسطنبول وحيث نكون، وأي خطوة تتعلق بسورية سنكون داخلها، ولا بديل من ذلك. إن الاهتمام بسورية ليس خياراً، بل حتمية، وإذا لم نهتم بهذه القضية فسنكون في المستقبل أمام مشكلات أكبر بكثير. والذين يدافعون عن الانقلابات العسكرية في تركيا هم الذين يدافعون عن تسلط الأقليات في المنطقة.

انطلاقاً من هذه المطالعة الشاملة، والتي تحمل الكثير من الادعاءات، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

* أن كلام داود أوغلو عن أن تركيا ستكون صاحبة الشرق الأوسط الجديد وقائدته والناطقة باسمه، يطرح تساؤلات كثيرة عن طريقة تعاطيها مع قضايا المنطقة ويضعها في موقع الساعي إلى التغيير وفقاً لما تراه هي وحدها، وهذا يتعارض مع سياسات الكثير من دول المنطقة وميول الكثير من شعوبها، ما سيجعلها في صدام مع هذه الدول والشعوب، التي ستنظر بعين الخشية من سياسات تركية محتملة خارج الحدود ربما تتضمن استخدام القوة العسكرية ودعم أطراف داخلية في دول أخرى، سياسياً وعسكرياً، كما تفعل تركيا اليوم بالفعل في سورية والعراق وإيران.

* أن مثل هذا الادعاء الكبير بقيادة المنطقة سوف يستجرّ حساسيات إتنية ومذهبية لا تقتصر على دول الجوار الجغرافي المباشر لتركيا، بل أيضاً على دول وشعوب إقليمية وازنة، مثل مصر والسعودية وغيرها، وهذا سيتعارض مع رغبة تركيا في إقامة نظام إقليمي من العدل والسلام والاستقرار، بل هذا التطلع ربما يجر إلى حروب بين المجتمعات الإسلامية.

* أن ادعاء قيادة المنطقة سيؤكد صورة انطبعت في أذهان كثيرين في الأشهر الأخيرة عن تركيا، أنها تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وصولاً إلى الدعم المسلح كما في سورية، والتحريض السياسي والمذهبي كما في العراق.

* وهنا سؤال كبير: هل ستتخذ تركيا المواقف ذاتها تجاه الحالات المشابهة لسورية؟ لماذا لم تتخذ موقفاً من الدكتاتوريات والأنظمة الاستبدادية التي تتعاون معها لإسقاط النظام السوري؟ أم أن القضية فقط تتصل بـ «ذهنية البعث» ولا تنسحب على رفاق المال والاستثمارات؟

* من الواضح أن سورية باتت تشكل عقدة موضوعية ونفسية للقادة الأتراك وعقبة أمام إقامة ما يسعون إليه من نظام إقليمي جديد، وحبذا لو يتقبل المسؤولون في حزب «العدالة والتنمية» ولو مرة واحدة، أن معركة إقامة نظام إقليمي جديد عبر الساحة السورية تفرض إسقاط توازنات تاريخية، وحتى مذهبية، على مستوى المنطقة، وهذا أمر غير ممكن المضي فيه من دون خسائر ضخمة ستطاول تداعياتها تركيا قبل غيرها.

* تحدث داود أوغلو كما لو أنه لا يزال يعيش مرحلة تصفير المشكلات التي دُفنت منذ الأسابيع الأولى لقيام الحراكات العربية. إن إقامة نظام إقليمي جديد لا تكون بالإكراه والتهديد بتغيير الأنظمة، وتركيا لم تنجز بعض المكاسب سابقاً إلا لأنها اتفقت مع قوى مختلفة عنها، وهي عندما تسعى اليوم لممارسة سياسات معادية لهذه القوى، ولا سيما إيران وسورية والعراق، فعن أي نظام إقليمي يتحدث داود أوغلو؟

* يقول داود أوغلو إن المفاهيم التي ينطلق منها في السياسة الخارجية لا تنطلق من أساس إتني أو مذهبي، ويكرر الإشارة إلى تسلط الأقليات، وهو يقصد بالطبع العلويين في سورية. وبهذا المنطق، لا ينطلق داود أوغلو من معايير موحدة، فإذا كان المعيار «تسلط الأقليات» فلماذا لا «يناضل» ضد بعض الأقليات الحاكمة في بعض الدول العربية؟ أم أن هناك أقليات بسمنة وأخرى بزيت؟ ثم ماذا عن تسلط الأكثريات؟ ولا سيما في تركيا ومعظم دول العالم الإسلامي؟ أليس حرمان الأكراد في تركيا منذ ثمانين عاماً من حقوقهم وإنكار هويتهم والتعامل معهم بالقوة ظلماً وتسلطاً، أموراً تتعارض مع الأسس التي عرضها داود أوغلو من أن لا مشروعية لنظام يعتمد على القوة ولا يلبي مطالب شعبه؟ ولماذا لا تعترف سلطة حزب «العدالة والتنمية»، ما دامت حريصة وتنطلق من منطلقات غير مذهبية، بالهوية العلوية في تركيا وتعطي ١٥- ٢٠ مليون علوي الحق في أن يكون لهم ولو محافظ واحد من أصل ٨١ محافظاً كلهم من مذهب واحد؟ وكيف يمكن تركيا أن تنصّب نفسها محامياً عن البشرية ومدافعة عن قيمها، عندما لا يرى رئيس حكومتها في الحضارة البيزنطية سوى أنها حضارة سوداء؟ وكيف يمكن رئيس حكومتها أن يصف قتل النظام الصيني مئتين من الأويغور في شمال غربي الصين قبل سنوات قليلة بـ«نوع من الإبادة» ولا يعتبر «المجزرة- الإبادة» العثمانية ضد الأرمن في العام ١٩١٥ إبادة وقد ذهب ضحيتها مليون ونصف المليون أرمني؟

إن من لا يستطيع أن يتصالح مع شعبه وقضايا أقلياته الإتنية والمذهبية والدينية، والذي لا يستطيع، بل لا يريد أن يقيم نظاماً داخلياً أساسه الحق والعدل والمساواة والحرية بعيداً من الانتماء الإتني والمذهبي، لا يستطيع أن يقنع أحداً بأنه يريد نظاماً إقليمياً غير قائم على أساس الإتنية والمذهبية.

* سواء كانت تركيا دمية بيد الغرب أم لا، فإن نفي هذا الواقع لا يعود مهماً عندما يقول علي باباجان وزير الاقتصاد التركي -ومن واشنطن بالذات قبل يومين- وكل المسؤولين الأتراك الآخرين، إن سياسات أنقرة وواشنطن متطابقة في معظم القضايا الأساسية. وهذا التصريح أخطر من أن تتهم تركيا بأنها دمية للغرب، فمفهوم الدمية يعني أنها عاجزة أو مرغمة على التجاوب مع سياسات الغرب، حتى إذا حانت فرصة خرجت من هذه السياسات. أما أن تتشكل سياساتها بإرادتها وتكون في الوقت ذاته متطابقة مع الغرب، فهذا يحمل أخطاراً على شعوب المنطقة ومستقبلها أكبر بكثير من أن تتهم بالدمية، ويعني أنها هي التي تريد الدرع الصاروخي ضد إيران وترى فيها الخطر لا في غيرها. إن قيادة المنطقة التي تريدها تركيا هي ذاتها التي أرادها لها نائب الرئيس الأميركي جو بايدن قبل يومين، من أن على تركيا أن تُظهر زعامتها للمنطقة.

* أن تحديد الأهداف بدقة ورفع سقف الطموحات أمر إيجابي، لكن تحديدها بطريقة غير قابلة للترجمة على أرض الواقع وتتجاوز القدرة على تحقيقها هو عين الخطر، لأنها تجعل الحركة السياسية في الهواء وليس على الأرض. وكلام داود أوغلو أن تركيا بذلت كل شيء من أجل حل الوضع في سورية من دون نتيجة هو اعتراف بأنها غير قادرة على التغيير لأنها لا تملك الإمكانات والقدرة على ذلك، وهو ما أدخل فعلاً سياستها إزاء سورية في مأزق فعلي لم تعد تعرف كيفية الخروج منه إلا بالمزيد من المكابرة والاستعلاء والتوتر ودعم المعارضة المسلحة.

* لقد فشلت سياسة العمق الاستراتيجي وانهارت سياسة تصفير المشكلات وبات من الضروري الاعتراف بأن خطأ استراتيجياً حصل في كل النظرية والبناء الفكري اللذين حكما السياسة الخارجية التركية.

٢٩/ ٤/ ٢٠١٢

الانتصار البعيد

لم يأت رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان بأي جديد خلال زيارته مخيم كيليس للاجئين السوريين في تركيا، فقد كرر العبارات العاطفية وتلك المعادية للرئيس السوري بشار الأسد من دون أن يحدد ملامح جديدة للسياسة التركية تجاه سورية.

وتفقد أردوغان مع زوجته أمينة وبعض الوزراء، المخيم المؤلف من بيوت جاهزة، والتقط العديد من الصور وهو يحتضن أطفالاً سوريين. وقد رفع العديد من اللاجئين نسخاً من القرآن الكريم ويافطات مثل: «ليستمر الاستقرار، لتكبر تركيا» وسط تحليق مروحيات الهليكوبتر، بعد أن سمعت أصوات رصاص من الجانب السوري من الحدود.

خاطب أردوغان الجموع من فوق حافلة، وإلى جانبه وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، قائلاً: «اعلموا جيداً أن الظلم ليس دائماً وأبدياً، وأن الظالمين الذين قاموا بقتل الأبرياء والنساء والأطفال عاقبهم التاريخ، وكم من الفراعين والنهاريد والدكتاتوريين دفعوا ثمن ظلمهم وغادروا هذا العالم بعد أن تركوا لطخة سوداء لن تمحى خلفهم. وإن شاء الله عاجلاً أو آجلاً سوف يدفع الذين ظلموا إخوتي السوريين ثمن هذا الظلم أمام الأمة». وأضاف: «بشار يريق

الدم يومياً، وآهات المظلومين من إخوتي السوريين لن تبقى من دون رد. نحن إلى جانب الشعب السوري ولسنا أبداً إلى جانب سلطة بشار، فضلاً عن أنه لا يمكن أن نكون إلى جانب نظام يواجه شعبه بالدبابات والمدافع. إنكم في كل يوم يمر تكونون أقوى، وانتصاركم ليس بعيداً. همنا واحد، وهو وقف إراقة الدم اليوم قبل الغد. نحن نفصل بين الشعب والنظام، وسنكون معكم دائماً، ويجب ألا تسقطوا في اليأس».

وذكر أردوغان أنه افتتح ٣٥ صفّاً لتعليم اللاجئين، حيث يواظب ٨٠٥ طلاب على التعلم. وقال إنه سوف يستمر في مساعدة اللاجئين إلى أن يعودوا إلى بلادهم.

ويوجد في مخيم البيوت الجاهزة في كيليس ٩٦٣٣ لاجئاً سوريةً، وأقيم ألفا بيت جاهز هناك تتسع لاثني عشر ألف شخص.

وقبل الذهاب إلى كيليس، تحدث أردوغان أمام مؤتمر في مدينة غازي عينتاب بمشاركة سبعة وزراء، عن سياسة تركيا تجاه سورية، منتقداً معارضي هذه السياسة في تركيا.

قال أردوغان: «إن سياسة تصفير المشكلات لا تعني أن تبقى متفرجاً تجاه الأحداث، أو أن تحني رأسك للظلم». وكان رئيس حزب «الشعب الجمهوري» المعارض كمال كيليتشدار أوغلو انتقد سياسة أردوغان تجاه سورية قائلاً: «أيُّ شأن لنا في سورية؟ نقول إننا نريد إحلال الديموقراطية هناك. عندما لا تستطيع إحلال الديموقراطية في الداخل فلا تستطيع أن تنقلها إلى الخارج».

في هذا الوقت، دعت النائب الكردية ليلى زانا إلى اعتماد نظام الفيديرالية العثمانية في تركيا، على غرار ما كان قائماً إبان الدولة العثمانية، وذلك لحل المشكلة الكردية اليوم. وقالت في حوار مع صحيفة «روداو» الكردية في أربيل بشمال العراق، إن المشكلة الكردية لا تحل ببث البرامج التلفزيونية. وقالت إن إطلاق سراح النواب المعتقلين لن يحل أي مشكلة، إذ يوجد ١٣٠ ألف كردي في السجون التركية. وقالت إنه إذا لم تحل المشكلة الكردية فستنتقل لتكون دولية، مطالبة بإطلاق سراح عبدالله أوجالان زعيم حزب «العمال الكردستاني».

٢٠١٢/٥/٧

مسؤولية تركيا عن مخطوفي أعزاز

ليس من قبيل الصدفة أن يتقدم حزب «الشعب الجمهوري» المعارض باستجواب أمام البرلمان للحكومة يحمّل فيها سياسات وزير الخارجية داود أوغلو ما تتعرض له تركيا من أخطار على أمنها القومي، في الوقت الذي ظهرت قضية خطف الزوار اللبنانيين إلى العتبات المقدسة وأسرهم من جانب الجيش السوري الحر قرب مدينة حلب السورية.

لا يمكن أيّ عاقل أن يفصل بين سلوكيات حكومة حزب «العدالة والتنمية» تجاه الأزمة السورية والمنطقة عموماً، وبين أزمة الرهائن اللبنانيين. ومع أنه لم تعرف بعد الأسباب الحقيقية وراء اختطاف اللبنانيين الأحد عشر، فإن مسؤولية تركيا ومن معها من قوى ودول عن هذه الحادثة لا تحتمل أيّ لبس لأسباب، منها:

١- أن الجهة الخاطفة لا يمكن أن تكون فصيلاً آخر غير الجيش السوري الحر، حيث لم يسمع أحد من قبل بوجود فصائل أخرى. ومن طريقة الخطف وملابساتها لا يحتمل أن تكون «القاعدة» وراء العملية.

٢- أن الخطف تم بعد مرور حافلة الركاب في الأراضي التركية والتأكد من أسماء الجميع، وبالتالي فإن احتمال أن تكون عملية الخطف ورصد الحافلة تمّا على الأراضي التركية وبتعاون من أجهزة الأمن التركية كبير، بمعزل عمن أصدر الأوامر.

٣- إذا كان بعض الدول «البعيدة» من الحدود التركية- السورية يقف وراء الخطف، وهو أمر وارد، فإن التعاون التركي اللوجستي والاستخباراتي كان أكثر من ضرورة لنجاح العملية. وهنا يلفت تأكيد المسؤولين الأتراك أن المخطوفين في صحة جيدة، ما يعني أنهم على اطلاع كامل على وضعهم، وبالتالي أنهم على تواصل مع الجهة الخاطفة.

٤- أن قيادة الجيش السوري الحر موجودة منذ لحظة تأسيسه على الأراضي التركية، وقادته يقيمون هناك في معكسر خاص مغلق، يديرون منه عملياتهم في سورية وغير سورية، وليس سرّاً أن تركيا تدرّب عناصر هذا الجيش وتسهل لهم التسلل إلى الأراضي السورية، وبالتالي فإن لها السلطة المطلقة على الجيش السوري الحر وليس فقط احتضانه.

٥- أن الارتباك التركي في التعاطي مع أزمة الرهائن كان واضحاً، من خلال إبلاغ المسؤولين اللبنانيين بدايةً بوصول المخطوفين الأراضي التركية ومن ثم نفي ذلك. كذلك يلفت النظر عدم خروج المسؤولين الأتراك بأي تصريح علني حول القضية، على رغم خطورتها البالغة وتداعياتها، فالتراجع عن خبر وصول المخطوفين الأراضي التركية يطرح علامات استفهام عن السبب، خصوصاً أن الاستخبارات التركية، كما يقول وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، قوية جداً وتعرف جيداً ماذا يجري في سورية، فكيف إذا كان الأمر على مقربة أو حتى عند الحدود التركية؟ وما يؤكد ذلك أنه من المستحيل أن يرسل الرئيس سعد الحريري طائرة لنقل المخطوفين وفقاً لاتصالات مع المسؤولين الأتراك، لو لم يكن هؤلاء على علم يقيني بأن المخطوفين باتوا في الأراضي التركية، وبالتالي يُستنتَج أن أمراً سياسياً مفاجئاً طرأ وحال دون استمرار تركيا في إنهاء القضية وتصريحها رسمياً بأن المخطوفين لم يدخلوا الأراضي التركية، في تناقض مع اعتداد الأتراك بقوة استخباراتهم، أو أن أنقرة بدّلت موقفها، أو أن القوى البعيدة تضغط على أنقرة لمنع الإسراع في إطلاق سراح المخطوفين، وأنها استجابت للضغوط

بهدف معرفة المدى الذي سيذهب إليه الطرف اللبناني، أو لترجمة أهداف الخطف توتيراً في لبنان وغير لبنان.

٦- أن مسؤولية تركيا، حاضنة الجيش السوري الحر والمجلس الوطني السوري، كاملةٌ عن وضع الرهائن اللبنانيين، وكان ينبغي مهما كانت ملابسات الخطف وظروفه وأسبابه، أن تلقي تركيا بثقلها لإنهاء القضية بأسرع وقت، وهي للأسباب السابقة قادرة على ذلك، لأنها تعرف أنها قضية حساسة جداً سياسياً ومذهبياً، فضلاً عن بعدها الأخلاقي والإنساني بخطف أناس عزل وأبرياء.

إن ارتباك الموقف التركي وضبابيته انعكسا سلباً على صورتها، المتأذية أصلاً في الأشهر الأخيرة، وبمقدار ما تأخرت تركيا في الضغط لإنهاء القضية ساهمت في خلق أوضاع أكثر توتراً في المنطقة وفي لبنان، وهو ما لا أعتقد أنه يصب في مصلحتها في أكثر من مستوى وقضية ومكان.

لقد فوتت تركيا، كعادتها في الأشهر الأخيرة، فرصة أخرى لفتح باب التواصل مع القوى المناقضة لسياساتها، سواء في لبنان أو في المنطقة، وهي تؤكد يوماً بعد يوم أن سياسات التوتير، لا التصفير، هي التي باتت تحكم نظرتها إلى الوضع في المنطقة. وبمعزل عما تحمله الساعات المقبلة من مفاجآت، فإن طريقة متابعة سلطة حزب «العدالة والتنمية» مسألة المخطوفين حتى الآن، ألحق بتركيا المزيد من الأذى. أما إذا ازدادت القضية تعقيداً، فإن أحداً لا يمكنه التنبؤ بتداعياتها، كما لو أن تركيا لم تعد تجيد سوى حصد الخسائر، فيما ترفض الربح حتى لو جاءها على طبق من فضة.

٢٧ /٥/ ٢٠١٢

---

* فجر الجمعة ٩ أغسطس/ آب ٢٠١٣، أي بعد سنة وشهرين من عملية الخطف، قام مسلحون مجهولون باختطاف اثنين من أفراد طاقم طائرة تابعة للخطوط الجوية التركية في بيروت بعد اعتراض حافلة كانت تقل طاقم الطائرة التركية إلى مطار بيروت الدولي من أحد الفنادق. والطياران هما مراد آقبينار ومساعده مراد آقجا. وتبنت مجموعة أطلقت على نفسها اسم «زوار الإمام الرضا» عملية الخطف. وفي رسالة وجهتها إلى الأتراك، قالت المجموعة «أمان ربّي أمان.. بيرجع زوار بيطلع قبطان». وبعد شهرين وعشرة أيام فقط، في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، تم إطلاق سراح الطيارين التركيين بعد عملية تبادل مع مخطوفي أعزاز اللبنانيين التسعة!

الثورة الإسلامية في تركيا؟

دخلت تركيا منذ مدة في نقاش لا يتوقف حول ازدياد النزعة الدينية في سلوك النظام الرسمي الذي يسيطر عليه حزب «العدالة والتنمية»، وبدأت هذه السجالات مع قول أردوغان سابقاً إن على الدولة أن تنشئ جيلاً متديناً ومحافظاً. واعتُبر هذا الموقف انتهاكاً خطيراً لمبدأ العلمنة الذي لا يزال يحكم الدولة في الدستور والقوانين، نظرياً على الأقل.

وقبل أسابيع، فُتح باب نقاش جديد حول تغيير بنية التعليم وتوزيع مراحل التعليم إلى ثلاث، كل منها من أربع سنوات. ويتيح هذا النظام لمن ينهي المرحلة الأولى من أربع سنوات فقط بعدما كان ذلك ممنوعاً قبل مرور تسع سنوات من التعليم الإلزامي، أن ينتقل إلى معاهد «إمام خطيب»، ما اعتُبر تعزيزاً للتوجهات الدينية في المجتمع. كما باتت مناهج التعليم الجديدة دينية أكثر، مع إدخال مواد تتعلق بحياة النبي محمد وتدريس القرآن.

وآخر عنوان حظي بالنقاش كان معارضة أردوغان الإجهاض، كما الولادة القيصرية. وفُسّر موقف أردوغان حول الإجهاض بأنه جاء انطلاقاً من موقف ديني وإن غلّفه بقوله إنه يحدّ من النسل. وانضمت رئاسة الشؤون الدينية إلى السجال، بإعلان أن الإجهاض في الإسلام

جريمة، مؤيِّدة موقف أردوغان، ما فتح على رئيس الشؤون الدينية نار العلمانيين، الذين اعتبروا موقفه انتهاكاً للعلمانية والقانون المتعلق بعمله، الذي يمنعه من إبداء مواقف سياسية.

وفي خضم هذا النقاش، لفتت الساحة السياسية في تركيا المواقف التي عبّر عنها الباحث التركي المعروف في جامعة بوغازجي الشهيرة، فاروق بيرتيك، الذي قدم في حوار مع صحيفة «وطن» على حلقتين، مطالعةً حول ما تشهده تركيا من تحولات فكرية واجتماعية، مختصِراً المشهد بأنه» ثورة إسلامية محافظة».

يقول بيرتيك إن حزب «العدالة والتنمية» كان يقول في السابق إنه لن يتدخل في نمط الحياة الشخصية للناس، لكنه نكث بوعده وبات يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، واليوم إذ يتدخل في كيفية تعامل المرأة مع ولادة أبنائها، فهو سيتدخل غداً في كيفية التعاطي مع رأسها، وعندما ستتعرض للزكام في الشتاء سوف يقول إن سبب ذلك هو عدم تغطية الرأس، وبالتالي سيدعوها إلى التحجب.

ويقول إن تركيا تعيش موجة راديكالية من التحول أكبر حتى من تلك التي كانت في روسيا السوفياتية. السلطة تتدخل في الخصوصيات، وهي من أكثر الدول تدخلاً في الرقابة على أجهزة الإنترنت، وهي الدولة الثانية في العالم بعد الصين في الرقابة على الإنترنت وأكثر الدول اعتقالاً للناس.

ويتابع بيرتيك أن السلطة في تركيا تحوّلت «نادياً للمحجبات»، بحيث بات كل من يريد أن يحصل على موقع وزوجته غير محجبة لا يستطيع ذلك، وهذا لم يحدث حتى في عهد عدنان مندريس، الذي قاد حركة إحياء إسلامي في الخمسينيات. ويضيف بيرتيك أن رئيس الحكومة كان يلقى دعماً في سنواته الأولى، لكنه في الأعوام الأخيرة بات مختلفاً، وبدأت إجراءاته تخيف الجميع، لا سيما تصاعد نفوذ البوليس في حياة الناس، ولم يعد أحد يعرف نهاية ذلك.

ويرى بيرتيك أن سياسات أردوغان الداخلية في هذا الاتجاه قسّمت تركيا قسمين متعادلين، لكل منهما خمسون في المئة. ويقول إن كل التدابير، ومنها نظام المراحل التعليمية، جاءت بشكل فجائي وكأنها سقطت من عَلٍ، ومن دون تمهيد أو نقاش مستفيض. وقال إنه حتى في الأنظمة

السلطانية لم يكن الباديشاه على هذا القدر من التفرد بالرأي، ولم يقل يوماً «القرار لي وحدي». لكن تركيا اليوم لا تعيش حتى الباديشاهية، بل تعيش تحت النير، تعيش فترة فرعون لن يقبله المسلمون. إن أهم خاصية للإسلام أنه دين المشورة الدائمة، أما الآن فلم يبق شيء من هذا. ويقول بيرتيك إن ما عجز عنه نظام «الاتحاد والترقي» في نهاية الدولة العثمانية، من جعل الموظفين والمؤسسات كلها تابعة لهم، ينجح فيه اليوم حزب «العدالة والتنمية».

وقال إن قول أردوغان في القاهرة إن العلمانية تعني أن الدولة تقع على مسافة واحدة من كل الأديان، ليس كافياً، بل كان عليه أن يقول إن العلمانية تعني الفصل بين الدين والدولة، وهو ما ليس متحققاً الآن في تركيا.

ويتابع بيرتيك قائلاً إن نظام توزيع مراحل التعليم الجديد سوف يجعل المعاهد الدينية تشكل ٣٥ في المئة من النظام التعليمي في تركيا بعد ثلاث سنوات.

وقال إن السلطة تخلق «نزعة دينية محاربة» إلى جانبها، ورأى أنها نزعة تترجَم في السياسة الداخلية كما في السياسة الخارجية والنظام الحقوقي، وتركيا تعيش اليوم ثورة بهذا الخصوص. وأعطى بيرتيك هذه الثورة اسم «الثورة الإسلامية المحافظة»، وهي تعني أن تركيا تسير لتكون بلداً آسيوياً، بينما كان التاريخ العثماني توجه من الشرق إلى الغرب وأوروبا، «منذ السلطان محمد الفاتح ونحن نذهب ونتوجه إلى أوروبا، واليوم يحصل العكس. تركيا تغيّر ساعتها».

واعتبر بيرتيك أن ما تعيشه تركيا هو «جاهلية ما قبل النبي محمد. تركيا اليوم بيد ناس جاهلين. مثلاً وزير الصحية يقول إنه يسمح بالإجهاض حتى الأسابيع الأربعة الأولى من الزواج. إنه جاهل، لأن الجنين لا يتكون قبل مرور أربعة أسابيع. يوجد جاهلون في مراكز القرار».

ويقول بيرتيك إن «حزب العدالة، قياساً إلى ما قبل خمس سنوات، هو اليوم أكثر تشدداً. الأكاديميون في السجن، الصحافيون في السجن، العسكريون في السجن... والسيناريو ذاته متواصل، والأميركيون هم واضعوه».

٢٠١٢/٦/٦

من يلعب بالنار ... سورية أم تركيا؟

وصف العديد من الصحف التركية الموالية لحزب «العدالة والتنمية» في عناوينها الرئيسية، إسقاط سورية المقاتلة التركية «أف-٤» بأنه «لعب بالنار»، وكانت في ذلك تحذر من خطورة الحادث على العلاقات بين البلدين وفي المنطقة.

ولكن، على رغم النبرة العالية لبعض هذه الصحف وبعض تصريحات قادة حزب «العدالة والتنمية»، ولا سيما رئيسه رجب طيب أردوغان وتعهده بـ«رد حازم»، ونائب رئيسه عمر تشيليك الذي وصف الحادث بـ«العدوان» وبأن العلاقات بين البلدين دخلت «مرحلة جديدة»، فإنه يمكن استنتاج أن الخطاب التركي تجاه سورية بعد هذه الحادثة لن يتعدى الضجيج الإعلامي.

وفي هذا الإطار، يمكن تسجيل المعطيات والمؤشرات والاستنتاجات التالية:

١- لقد ثبت أن الطائرة التركية انتهكت المجال الجوي السوري فوق المياه الإقليمية، واعترف بذلك أعلى مسؤول تركي، هو رئيس الجمهورية عبدالله غول. وبمعزل عن تبريرات

الانتهاك، فإن الجو المتوتر بين سورية وتركيا لا يسمح بالتباطؤ أو التردد في التعامل مع مثل هذه الحالات. ولا يمكن أن نتجاهل أنه في ذروة شهر العسل التركي- السوري، استخدمت الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي التركي ذهاباً وإياباً لضرب منشآت دير الزور، وأفرغت في طريق العودة بعضاً من حمولات خزانات الوقود فوق الأراضي التركية، لذا من الطبيعي أن تتعامل سورية بحزم مع الأخطار التي تتهددها، خصوصاً أن تركيا هي إحدى أكثر القواعد تهديداً للنظام السوري، حيث تحتضن تركيا قيادة الجيش السوري الحر وعناصره والمعارضة السورية السياسية.

لن نذهب إلى حد القول إن دمشق مارست عملية «ثأرية» ضد تركيا لدعمها المجموعات المسلحة في سورية بشتى الوسائل، لكن هذا لا يعفينا من التساؤل عما كانت تفعله الطائرة التركية في الأجواء السورية. والمسؤولية في النهاية تقع على عاتق الحكومة التركية، التي في ظل منسوب التوتر العالي مع سورية كان يفترض بها أن تمارس أعلى درجات الاحتياط لمنع أي احتكاك مع سورية وعدم الوقوع في مثل هذا الخطأ الذي قد يكلفها كثيراً.

٢- كان اعتراف غول بانتهاك المجال الجوي السوري مؤشراً مهماً إلى أن تركيا لن تبادر إلى الردّ، لأنها تفتقد الحجة القانونية. وإضافة إلى تصريح مسؤول «رفيع المستوى» لصحيفة «ميلليبيت»، من «أننا لن نذهب إلى الحرب، لكن إسقاط طائرة دولة أخرى انتهاك خطير»، فإن مؤشرات عدم الرد التركي متعددة، ومنها أن رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان لا يستطيع التفرد بخطوة على مستوى حرب مع سورية يتخوف منها الأتراك قبل غيرهم، وهو يعرف جيداً أن كل سياساته، وسلطته كذلك، على المحك في ما لو ذهب منفرداً إلى مغامرة عسكرية وغير عسكرية مع سورية، لذلك أراد تغطية قرار الذهاب إلى الحرب أو التزام الهدوء عبر دعوة زعماء المعارضة جميعاً إلى اجتماع معه، لتوريط القوى السياسية التركية الأخرى معه في أي مغامرة جديدة، وهذا مستبعد، نظراً إلى أن زعماء القوى السياسية التركية جميعاً يعارضون سياسته السورية، بدءاً من زعيم حزب «الشعب الجمهوري» كمال كيليتشدار أوغلو، إلى زعيم حزب «الحركة القومية» دولت باهتشلي، والأكراد بطبيعة الحال، وهؤلاء بعد ثبوت انتهاك الطائرة التركية المجال

الجوي السوري لا يمكن أن يدعموا أردوغان. وفي تقديري أنه حتى لو لم يكن هناك انتهاك، فإن قادة المعارضة ليسوا مستعدين لتبييض صفحة أردوغان السورية، الذي لم يوفر فرصة إلا وحاول إنهاك خصومه في الداخل قبل أعدائه في الخارج. وزعماء المعارضة التركية يدركون أن أردوغان في موقف العاجز عن التحرك ضد سورية مباشرة، بعد أن اخطأت الديبلوماسية التركية في التعاطي مع الأزمة في دولة مجاورة، مهما حاولت أنقرة أن تصوّر تأثيراتها في الداخل التركي. والأزمة السورية تؤثر في تركيا فعلياً فقط عندما تضع تركيا نفسها، وهو ما حصل، في موقع الطرف في الأزمة وليس عندما تنأى بنفسها وتسعى لرأب الصدع بين أفرقاء الأزمة الداخليين.

لذلك، لن يكون أردوغان قادراً على القيام بأي عمل جاد ضد سورية في ظل افتقاده دعم المعارضة والإجماع الوطني. ولا تريد تركيا تكرار غزو قبرص عام ١٩٧٤، عندما خاضت حرباً بمفردها عانت منها الكثير على الساحة الدولية، ولا تزال. وأردوغان إذ يعرف ذلك، فالأرجح أنه دعا إلى اجتماع مع قادة المعارضة لكي يوفر مخرجاً لنفسه، لعدم قدرته على الرد على سورية.

٣- يدرك أردوغان أن الأزمة السورية لم تعد محلية بعد كل التطورات التي حصلت، وإسقاط الطائرة يحمل من الدلالات ما يمنع تركيا من القيام بأي خطوة لها تداعياتها على الساحة الدولية. لم يكن «اصطياد» الطائرة التركية بصاروخ روسي، كما قيل، أمراً عابراً، خصوصاً بعد ما أشيع عن أن روسيا نصبت أخيراً شبكة رادارات في منطقة كسب السورية رداً على نشر الدرع الصاروخي الأطلسي في ملاطية التركية. إن الدعم الروسي الكامل لسورية في المرحلة الحالية وفي حادثة إسقاط الطائرة، رسالة قوية جداً إلى أن روسيا لن تتهاون مع أي محاولة لإسقاط النظام السوري، ولو أدى ذلك إلى حرب مع تركيا. وتنقل صحيفة «صباح» عن أوساط استخباراتية تركية، قولها إنه يجب التوقف عند تجديد روسيا نظام الدفاع الجوي السوري الموجود عند سواحل اللاذقية قبل ثلاثة أشهر. وسورية، تقول هذه الأوساط، لا يمكن أن تواجه تركيا بمفردها، ولا تريد ذلك، لذا تجب إعارة الاهتمام إلى عامل الدعم الروسي لنظام الأسد. ويجب على تركيا، بدلاً من اللجوء إلى خطوة

متهورة مضادة لإسقاط الطائرة، مثل ضرب الدفاعات الجوية السورية، أن تحلل بهدوء قضية إسقاط الطائرة.

٤- ويرتبط إسقاط الطائرة هذا مباشرة بحادثة هرب الطيار السوري حسن مرعي الحمادي بطائرة روسية من طراز «ميغ -٢١» إلى الأردن، بحيث جاء إسقاط الطائرة التركية رداً مباشراً وسريعاً على ذلك، في «رسالة» روسية وسورية مفادها أن محاولة المس بالجيش السوري والإيهام بالقدرة على التغلغل داخله وتفكيكه، أو حتى محاولة القيام بانقلاب ضد الرئيس بشار الأسد، هي لعبة لن تمر.

٥- لقد لفت كثيراً في الداخل التركي حديث رئيس الأركان التركي نجدت أوزيل قبل يوم واحد فقط من إسقاط الطائرة، أن الجيش التركي لا يمكنه القيام بعملية عسكرية ضد حزب «العمال الكردستاني» في جبال قنديل شمال العراق من دون موافقة الولايات المتحدة. ولولا حادثة الطائرة لكان هذا التصريح موضع سجال واسع في تركيا، لجهة ظهور تركيا بمظهر الذي يأخذ اذناً من واشنطن في قضايا السياسة الخارجية. وإذا كانت «مشكلة قنديل» الواضحة جداً والمحدودة في الزمان والمكان تحتاج إلى اذن من واشنطن، فكيف بحادثة الطائرة التي يمكن أن تتسبب بحرب إقليمية وعالمية؟

الولايات المتحدة كانت معتدلة جداً منذ اللحظة الأولى للحادثة، ومن الواضح أن إدارة باراك أوباما ليست في وارد الدخول في أي حرب إقليمية عبر البوابة السورية، وقد أبلغ أوباما أردوغان في لقاء بينهما في المكسيك قبل أيام، ضرورة عدم اتخاذ أي خطوة قبل انتخابات الرئاسة الأميركية، كما أن واشنطن دخلت في عملية بحث عن أطر للتفاهم مع روسيا لإيجاد حل للأزمة السورية، وبالتالي فإن تركيا في ظل المعارضة الأميركية لن تبادر إلى أي خطوة أحادية تجاه سورية.

٦- ولفت في هذا السياق أيضاً، أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، الذي تحول في الأزمة السورية ناطقاً باسم جبهة الصقور، دعا إلى التعقل في معالجة ذيول إسقاط الطائرة

السورية، في رسالة مفادها أن ما يسمى بالمجتمع الدولي ليس في وارد تحمل أي هجوم تركي على سورية.

٧- يكرر المسؤولون الأتراك، وآخرهم مسؤول العلاقات الخارجية ونائب رئيس حزب «العدالة والتنمية» عمر تشيليك، أن إسقاط الطائرة السورية عدوان على حلف شمال الأطلسي ودول المنطقة والشرعية الدولية. وفي ظل غياب إرادة لدى حلف شمال الأطلسي للتدخل في سورية، فإن الإشارة المتكررة إلى الأطلسي تعني أن تركيا ستلتزم بقرار الحلف، الذي لا يزال ينأى بنفسه عن التدخل العسكري، خصوصاً أن الانتهاك التركي للمجال الجوي السوري كان واضحاً وثابتاً.

٨- وصف الرئيس غول الحادثة بأنها تنم عن «نية سيئة»، وكذلك فعل عمر تشيليك، لأنه كان على سورية أن توجه إنذاراً في البداية فإذا لم تلتزم الطائرة بالإنذار أسقطت. ويعطي البعض داخل تركيا مثالاً على ضرورة الإنذار المسبق، ما يحصل دائماً بين تركيا واليونان في سماء بحر إيجه من انتهاكات متبادلة بين طائرات بلديهما، لكن هذه المقارنة غير دقيقة، إذ إنه ليست بين اليونان وتركيا حالة حرب، كما أن تركيا واليونان لا تدعمان بالمال والسلاح والتدريب المجموعات المعارضة لكلٍّ في بلد الآخر. ومع أنه لا توجد حالة حرب رسمية بين سورية وتركيا، فإن الحالة موجودة بصورة غير رسمية، أو لنَقُلْ توجد حرب بالوساطة، والتدخل التركي في الشأن السوري لم يسبق له مثيل. يقول ديريا سازاق في صحيفة «ميلليت» أمس الأحد، إن «الضغوطات التركية على سورية ارتبطت بحلم «العثمانية الجديدة»، والعلاقات بين البلدين وصلت إلى نقطة العداوة بعدما كانت أنموذجاً، وفي ظل هذه العداوة أمكن سورية إسقاط الطائرة التركية من دون الحاجة إلى توجيه إنذار». ويتساءل: «هل من المصادفة أن يكون يوم إسقاط الطائرة هو يوم الكشف عن تسليح «سي آي إيه» الجيشَ السوري الحر؟». ويستوضح كوراي تشالشقان في «راديكال»: «لماذا تذهب طائرة على ارتفاع منخفض لاستطلاع أراضي بلد آخر هو تحت التهديد بتغيير نظامه؟».

لقد كان من الطبيعي، وفق المثل الشائع «كثرة الدقّ تفك اللحام»، أن ينتج عن التوتر المتصاعد

في العلاقات التركية السورية مثل هذه الحادثة، وربما أخطر من ذلك. وعسى أن تعتبر تركيا أن هذا الكم الهائل من الضغوطات على النظام في سورية ومن التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر، والسعي غير المسبوق والمستهجن إلى تغيير النظام في دمشق، غير مقبول. وفي وقت لم يمر يوم دون أي يطلق المسؤولون الأتراك أبشع الصفات والنعوت على الأسد ونظامه، كان المسؤولون السوريون يتجنبون الرد بالمستوى والنبرة ذاتها.

وبعد هذا كله يحق لنا التساؤل: من يلعب بالنار: سورية أم تركيا؟

٢٤ /٦/ ٢٠١٢

لصوص التاريخ

حمَل رئيس الحكومة التركية في خطبته أمام نواب حزب «العدالة والتنمية» على الصحافة التركية، متهماً الكتّاب بأنهم «مأجورون» يكتبون عن المنطقة من دون معرفة، ولو كانوا يعرفون الواقع والتاريخ لثبت لهم أن سياسة حزب «العدالة والتنمية» الخارجية صحيحة.

لكن الاتهام الأخطر الذي وجهه أردوغان، والذي لم تعكسه وسائل الإعلام الخارجية، هو ذلك الذي يحمّل العرب مسؤولية ضياع فلسطين والقدس في الحرب العالمية الأولى، ملمحاً بذلك إلى مسؤولية الثورة العربية الكبرى عن انهيار الدولة العثمانية، بتعاون قادتها مع الإنكليز والفرنسيين لدحر الجيش العثماني من المنطقة.

وفي وقت كان أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو يقولان في المسألة الأرمنية إنها يجب أن تُترك للمؤرخين، وإنها ليست اختصاص السياسيين، نصّب أردوغان نفسه مؤرخاً، محمّلاً العرب بصورة مباشرة مسؤولية انهيار الدولة العثمانية، عندما قال إن مسؤوليهم آنذاك «باعوا القدس بتعاونهم مع الأجنبي». وبالعودة إلى التاريخ، فإن رمز تلك المرحلة كان الشريف حسين شريف مكة، الذي أعلن الثورة العربية الكبرى ضد الدولة العثمانية دفاعاً عن الهوية

العربية التي رفض عثمانيو «الاتحاد والترقي» العنصريون الاعتراف بها، فكانت الثورة، التي سجلت بداية التاريخ السياسي للقومية العربية على رغم غدر الإنكليز والفرنسيين بها. وقد وقع رئيس الحكومة التركية في أخطاء تاريخية، هو الذي اتهم الآخرين بعدم معرفة هذا التاريخ. ولم يفت أردوغان أن يوسع بيكار العودة إلى الماضي، بإشارته -كعادته- إلى التاريخ السلجوقي والعثماني ومحاولة تنسيب زعماء الدولة الأيوبية، من نورالدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي، إلى هذا التاريخ الذي لا علاقة للسلاجقة ولا للعثمانيين به.

قال أردوغان إن «تاريخ الأمة التركية لم يبدأ في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٣، يوم إعلان الجمهورية، بل إن هذا التاريخ امتداد لما سبقه. وقال إنه «قبل تسعة قرون، كان بطل من الأناضول يخوض معركة مكلفة لحماية دمشق والقدس. إنه السلطان السجوقي كيليتش أرسلان، الذي بدأ في أزنيق معركة قهر الجيوش المعادية التي كانت تتقدم إلى القدس ودمشق. كان كيليتش أرسلان يرى في القدس ودمشق شرفه وكرامته». وفي محاولة لتبرير التدخل التركي الحالي في الشأن السوري وإعطائه عمقاً تاريخياً، قال أردوغان إن «أرسلان كان يعمل ليحافظ، من الأناضول وأزنيق، على أمن القدس ودمشق». وتحدث أردوغان عن ملحمة نورالدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي من أجل تحرير القدس ودمشق، وقال: «بالنسبة إلينا، كانت دمشق في العهد السلجوقي والعثماني مدينة مقدسة، مثل القدس ومكة والمدينة المنورة. إن إسطنبول ودمشق مدينتان شقيقتان، تاريخهما وقدرهما ومستقبلهما مثل تاريخ العرب والأتراك والأكراد، واحد. إن الحدود التي رُسمت بين سورية وتركيا لن تكفي لتكون عقبة أمام أخوّة الشعبين التركي والسوري، ووجود سلطة مستبدة على رأس سورية لن يكفي لتفجير الأخوّة القديمة قدم التاريخ بين الشعبين السوري والتركي». واتهم أردوغان منتقدي سياسته بأنهم » يفتقرون إلى معرفة التاريخ والسلف. ولو عرفوا ذلك لم يكونوا لينتقدوا السياسة الصحيحة لحزب «العدالة» والتنمية تجاه سورية».

لكن أردوغان غرف من التاريخ لتعميم الهجوم على العرب وليس على سورية فقط، ليدّعي أن العرب كانوا سبب ضياع القدس، فقال: «كما أن اللصوص الذين باعوا روحهم والقدس من أجل حفنة من الذهب قبل مئة عام، لم يكونوا يمثلون إخوتنا العرب، فإن السلطة في

سورية اليوم لا تمثل أبداً أبداً إخوتنا السوريين». وفي تلميح إلى إيران والشيعة، قال أردوغان إن «الإمام علي بن ابي طالب يقول إن الساكت عن الحق شيطان أخرس، ونحن لا ننظر إلى البعض في المنطقة الذين يدعمون المجازر في سورية، نحن دولة كبيرة ترفع صوتها في وجه الظلم وتقول: أنا موجودة، من دون النظر إلى حساب المصالح وإلى اليمين والشمال». وقال: «سيتواصل دعمنا للشعب السوري إلى أن يتحرر من الظلم والمجازر ومن الدكتاتور والعصابة الملطخةِ أيديها بالدم».

من جهة ثانية، ألقى خطاب أردوغان بظلاله على معظم كتابات الصحف التركية، التي أجمعت على أن كلام أردوغان عن «التهديد» الذي تشكله سورية، يعني اعتبارها رسمياً عدواً، بعد أن خرجت من هذه الصفة في وثيقة الأمن القومي التركي عام ٢٠٠٥.

وفي مقالة في «ميلليت» بعنوان «سورية رسمياً عدو لتركيا»، كتب المعلق البارز سامي كوهين قائلاً: «خطاب رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان أمس، اعتبر سورية عنصر تهديد للأمن القومي التركي، بعدما كانت إلى ما قبل سنتين فقط شريكاً استراتيجياً، وهذا التطور مهم، من زاوية ليس فقط العلاقات بين البلدين بل الاستراتيجيا الإقليمية».

وقال كوهين: «لم يتطرق أردوغان عندما تحدث عن قواعد اشتباك جديدة، إلى تفاصيل خريطة الطريق العسكرية، لكنه ترك الباب مفتوحاً أمام شروط أي تدخل عسكري محتمل في المستقبل».

ويتابع كوهين: «المهم الآن مدى تأثير الموقف التركي الجديد، كما موقف حلف شمال الأطلسي على الأسد. حتى الآن لا يزال الأسد يأخذ بخفة التحذيرات الخارجية بسبب اعتماده على الدعم الروسي وأنه لا تدخل عسكرياً للأطلسي أو الأمم المتحدة. لكن تركيا اليوم مستعدة لترجمة «خطط التحرك» والانتقال للعمل على الأرض، فهل سيأخذ الأسد بخفة أيضاً خطاب أردوغان حول هذا الموضوع؟».

وفي سياق متصل، حذّرت الهيئات الاقتصادية من تأثيرات التوتر التركي السوري على الوضع الاقتصادي لتركيا. وكتبت صحيفة «يني شفق» المقربة من حزب «العدالة والتنمية»، أن

«التطورات الأخيرة تقلق رجال الأعمال. إنهم يحذّرون من نشوب الحرب مع سورية، وهم يقولون إن الحرب لا تعالج الأزمة الاقتصادية، ونحن راضون عن الخسائر في الاقتصاد لكن المهم ألا تراق الدماء وأن تعثر السياسة على حل». وتتابع الصحيفة قائلة إن «نشوب أي حرب بين تركيا وسورية سيمزق كل الهالة التركية لدى العالم الإسلامي وفي الشرق الأوسط. الربيع العربي تحول شتاءً لنا وللعرب، وسنرتمي كلنا من جديد في حضن الولايات المتحدة والغرب، وسيتراجع الاقتصاد التركي مئة سنة إلى الوراء».

٢٧ /٦/ ٢٠١٢

سورية عدو ... كردستان عدو!

لم تعد كردستان الكبرى خيالاً، بل باتت واقعاً، وإنْ متدرجاً. وبعد كردستان العراق ها هي كردستان سورية تطل برأسها من وسط المعاناة السورية المستمرة منذ سنة ونصف، فيما كردستان تركيا ملتهبة منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ وتشكل الخاصرة الرخوة لوحدة الأراضي التركية.

وبعد شمال العراق، ولدت لتركيا مشكلة في شمال سورية، ولطالما رفعت أنقرة الصوت معارِضةً تقسيم العراق والفيديرالية الكردية وكل ما يتصل بالشأن الكردي في شمال العراق. لكن التطورات جاءت بخلاف ما ترغبه أنقرة، فانقسم العراق، ونشأت الفيديرالية الكردية، بل باتت لدى أنقرة هي المخاطب في العراق بدلاً من حكومة بغداد، التي تريد أنقرة إسقاطها أمس قبل اليوم.

ولطالما قلنا إن تركيا لن تتدخل بمفردها في سورية إلا في حالة واحدة، وهي نشوء ما تعتقده خطراً عليها من كيان كردي على حدودها مع سورية.

بالأمس أطلق أردوغان أقوى تحذيراته، التي تدل على نية جدية في التدخل في سورية، بعد الأنباء المتواترة عن سيطرة حزب «العمال الكردستاني» عبر فرعه السوري حزب «الاتحاد الديموقراطي»، على معظم المناطق الكردية في سورية. ومن الواضح أن أي خريطة جديدة لسورية لن تعيد شمال سورية إلى ما كان عليه من قبل، أي تعيده جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية، وسوف تتراوح خيارات الشمال المستقبلية في أي سورية جديدة، بين الاستقلال الكامل أو الالتحاق بكردستان العراق أو نيل الحكم الذاتي الموسع أو الفيديرالية، سواء كان الحكم بيد النظام الحالي أو بيد المعارضة.

وقد عرضت صحيفة «ميلليت» صوراً من استعراضات وتدريبات العناصر المسلحة التابعة لحزب «العمال الكردستاني» في شمال سورية، والتي باتت تشكل «جيشاً» كردياً تحت لواء «المجلس الشعبي الكردي» تتمركز عناصره في عدة مناطق كردية في سورية، منها عين العرب (كوباني) وعفرين وجندريس والعامودي وديريكي هامكو والدربيسية ورأس العين، وهي مناطق مواجهة لماردين وجيلان بينار في تركيا. كما تضغط هذه القوات على السلطات السورية لتسليمها مدينة القامشلي.

ويقوم الجيش الكردي بعملية تسليح شاملة للشبان والشابات الأكراد في هذه المناطق.

كما عرضت صحيفة «ستار» تقريراً لرئاسة الأركان التركية قُدم إلى رئاسة الحكومة التركية، يشير إلى سيطرة حزب «العمال الكردستاني» على كل المنطقة الكردية في سورية، وإلى أن مقاتلي الحزب يمنعون أي سيارة لا تحمل ما يدل على أنها تابعة للحزب من التحرك بين حلب وعفرين. ويعدد التقرير لعمليات التسلل التي قام بها الحزب من سورية إلى تركيا منذ مطلع العام الحالي، وفيه أن الوضع الحالي هو نتيجة اتفاق بين النظام السوري وحزب «العمال الكردستاني»، ما يشكل انتهاكاً لاتفاقية أضنة.

وفي هذا الوقت، لا يبدو أن القوات التي أرسلها مسعود البرزاني إلى شمال سورية على خلاف مع عناصر حزب «العمال الكردستاني»، ويقول (البرزاني) إن معظم هؤلاء أكراد سوريون.

يقول صالح مسلم، أحد رئيسي حزب الوحدة الديموقراطي، إن أكراد سورية «لا يريدون

دولة مستقلة ولا فيديرالية، بل حكماً ذاتياً ضمن الأراضي السورية يعترف لهم بكل الحقوق الثقافية والسياسية، وهو ما نسميه الحكم الذاتي الديموقراطي لغرب كردستان».

التحركات الكردية لحزب «العمال الكردستاني» أثارت استنفاراً في أنقرة، التي أرسلت فرقاً عسكرية إلى حدودها مع سورية وأغلقت معابرها تحضيراً لإجراءات لا يستبعد المراقبون أن تكون تدخلاً عسكرياً في شمال سورية أو مطاردات ساخنة للحؤول دون تحول شمال سورية جبالَ قنديل ثانية لتركيا.

وجاء التعبير الأقوى عن ذلك على لسان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، الذي قال إنه «لن يكون مقبولاً أن تتشكل بنية كردية في شمال سورية، وهو ما يعطينا الحق بالتدخل، ولسنا في وضع من يقول نعم لمثل هذه البنية».

وفي البرنامج التلفزيوني «بلا رقيب» على » قناة ٢٤» التركية، قال أردوغان إن «الأسد فقد سلطته على شمال سورية وكثير من مناطق سورية. وللأسف بدأت وسائل الإعلام تتحدث عن إنشاء دولة كردستان في المناطق التي يخليها الجيش السوري. ولكن تركيا لن تتسامح مع أي بنية للأكراد هناك، وقد تحدثت مع البرزاني لمواجهة هذا الأمر».

وقال إن أي خطوة تشكل تهديداً لأمن تركيا تمنح تركيا الحق بالتدخل. وقال إنه سيرسل وزير خارجيته أحمد داود أوغلو قريباً إلى البرزاني ليتداول معه خريطة طريق للتحرك، خصوصاً أن الوضع وصل إلى نقطة مختلفة جداً.

وقال إن «المطاردة الساخنة قد تكون مطروحة أمام تركيا، وهذا من حقنا، وهو ما نقوم به من وقت لآخر في شمال العراق، ولا تستطيع الحكومة العراقية أن تقول إن هذا ليس من حقنا».

وقال أردوغان إن «النظام في سورية اليوم بالنسبة إلينا عدو». وعزف أردوغان على الوتر السنّي في شمال سورية، بالقول إن «البنية الجديدة في شمال سورية تقلق تركيا، خصوصاً أن منطقة حلب تحديداً فيها عرب وأتراك، وهم سنّة، كذلك غالبية الأكراد هناك سنّة، وهذه البنية بالطبع إذا تعرضت للتهديد من الإرهاب فهذا سيضع على عاتقنا مهمة جديدة، لأنه

سيُدخل بلدنا في أخطار جديدة، ونحن لن نسكت على ذلك، وبالتأكيد سنقوم بعمل مقابل».

ورفض أردوغان أي تقسيم لسورية، لأنه سيجر إلى صدامات مذهبية. واعتبر أن المعارضة السورية تتخذ خطواتها النهائية للمرحلة المقبلة، وأن النظام فقد السيطرة على الأرض.

٢٦ /٧/ ٢٠١٢

تركيا المتخبطة في سياسات مذهبية وعرقية

لم تعش تركيا حالة مذهبية وعرقية مثل التي تعيشها الآن. هذا ليس افتراء بل حالة يشهد عليها كل المحللين الأتراك.

وإذا كانت الأزمة السورية كشفت عن بعض المستور في العلاقات البينية بين مكونات المجتمع التركي، فإن السياسات التي حملها حزب «العدالة والتنمية» اتكأت على أيديولوجيا انفجرت مضامينها مع بداية ما يسمى بـ«الربيع العربي»، الذي يكاد يتحول، إن لم يكن تحوّل بالفعل، إلى حالة مذهبية فرضت تحالفاً بين قوى عربية بعينها دون غيرها، والتحقت بها تركيا.

وما يقال عن العرب قد يكون طبيعياً، لكن تركيا في الأساس بلد علماني، وكما يقول دينيز بايكال الرئيس السابق لحزب «الشعب الجمهوري»، فإن العلمانية لا تتعلق بالداخل التركي فقط، بل يجب أن تطبق أيضاً على السياسة الخارجية.

لا يخطئ محلل تركي واحد، حتى القريبين من حزب «العدالة والتنمية»، في أن تركيا انتهجت سياسات مذهبية في سياساتها الخارجية. وتركيا بقدر ما تبتعد من أوروبا بقدر ما تقترب من

مستنقع العالم الإسلامي والشرق أوسطي المثقل بالحساسيات والصدامات المذهبية والإتنية.

وبعد الإنجازات على جبهة الاتحاد الأوروبي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، انكفأ التقدم على الطريق الأوروبي وانهمكت تركيا بمحيطها الإسلامي. ثماني سنوات وعلاقات حكومة رجب طيب أردوغان مع الاتحاد الأوروبي تراوح مكانها. لم تتغير قاعدة التعامل التركي مع الأوروبيين. العلمانيون استخدموا الشعار الأوروبي لقمع الإسلاميين، وإسلاميو حزب «العدالة والتنمية» يستخدمون الشعار الأوروبي للقضاء على نفوذ العسكر، وفي النتيجة لم يكن الاتحاد الأوروبي يوماً هدفاً جدياً للأتراك بعلمانييهم وإسلامييهم، بل مجرد أداة لتصفية حسابات محلية. ومن يرد الدخول إلى الاتحاد الأوروبي لا يصف الحضارة البيزنطية بأنها سوداء، كما فعل أردوغان في القاهرة. ولا يضير الأوروبيين شيء في ذلك، فهم في الأساس لا يريدون تركيا عضواً كامل العضوية.

الوجه «الإصلاحي» لتركيا، حزب «العدالة والتنمية»، انكشف بعد فترة قصيرة: المزيد من تديين المجتمع على حساب العلمنة، والمزيد من النزعة العرقية على حساب العيش المشترك مع الأكراد، والمزيد من النزعة المذهبية على حساب اللحمة مع العلويين.

بعد زلزال «فان» في الشتاء المنصرم، اضطر العديد من الشبان الأكراد إلى الهجرة غرباً، فقصدوا بلدة إيميت في محافظة كوتاهية للعمل في ورشات بناء، لكنهم تعرضوا من وقت لآخر للمضايقة في الشوارع وفي ورشات البناء، وفي النهاية اضطروا إلى المغادرة. يقول علي طوبوز في صحيفة «راديكال»، إن المنطق العرقي انتصر، «غادر الأكراد فارتاح الوضع».

لم تختلف مقاربة إسلاميي حزب «العدالة والتنمية» في مقاربة المشكلة الإتنية الكردية عن الحكومات السابقة، تحوّلت النزعة الكردية إلى فوبيا لدى حكومة أردوغان، ووزير خارجيته منهمك بالتدقيق بالخرائط الإتنية والمذهبية في سورية، وبطبيعة الحال هم انهمكوا أكثر في التدقيق بخريطة تركيا الإتنية والمذهبية، شأنهم شأن كل القادة الأتراك منذ العام ١٩٢٣ وحتى اليوم.

في نهاية الأسبوع الماضي وقعت حادثة في بلدة سورغي في محافظة ملاطية. إنه شهر رمضان

وطبل رمضان. الحادثة هي أن المسحراتي في البلدة توقف أمام بيت علوي- كردي وبدأ يقرع الطبل وينادي «انهضوا إلى السحور»، وما كان من أفراد العائلة إلا أن طلبوا من المسحراتي عدم قرع الطبل لأنهم لا يصومون، وعندها بدأت المشكلة: في اليوم الثاني، تجمعت مجموعة من الشبان تقدر بستين فرداً أمام البيت العلوي- الكردي وبدأت ترشقه بالحجارة، وبعضها من الحجم الكبير، ويصرخون بأعلى صوتهم: «الموت للعلويين، الموت للأكراد»، و«لا مكان لكم هنا، ارحلوا وإلا سنقتلكم». وتكررت الحادثة في اليوم الثاني.

ردة فعل المسؤولين الرسميين كانت أنها حادثة فردية لا تستحق الاهتمام، لكنها في حقيقة الأمر ليست كذلك، وهي تتكرر أمام بيوت العلويين، كما ترسل التهديدات لهم بأن يصوموا وإلا سيواجهون الموت.

تقول مهوش إيفين في صحيفة «ميلليت»، إن المشكلة في أن مثل هؤلاء الأشخاص يتغذون من السياسات السنية للسلطة، إذ لم يجر تحقيق في القضية ولا أي شيء آخر، وهو ما يشجع على تكرار الحوادث من منطلق مذهبي.

صاحبة المنزل العلوي- الكردي صوّرت بكاميرا الهاتف الخليوي المعتدين وأعطت التسجيل للشرطة، لكن أحداً لم يتحرك ولم يفتح أي تحقيق.

حادثة الطبل في سورغي استمرار لحادثة التأشير بالدهان على بيوت العلويين قبل أشهر في مدينة آدي يمان.

أيضاً في الأسبوع الماضي، أصدر القضاء التركي قراراً بمنع إعطاء جمعية علوية ترخيصاً لأن نظامها الداخلي ينص على أنها ستعمل على الاهتمام بإنشاء «بيوت جمع»، أي مراكز عبادة العلويين المقابلة للجامع عند المسلمين والكنيسة عند المسيحيين. والحجة أن الدولة التركية لا تعترف إلا بالجامع مكاناً للعبادة فيما الاعتراف بالكنيسة أو الكنيس منصوص عليه في معاهدة دولية، هي لوزان.

العلويون هم مجموعة يتراوح عددها في تركيا من ١٥ إلى ٢٠ مليوناً، وحتى لو كانوا عشرة ملايين،

أو حتى خمسة أو أقل، أو كانوا هم أو غيرهم من المذاهب، فإن لهم الحق في بلد نظامه علماني، أو حتى ديني، أن تكون لهم مراكز عبادة معترف بها وفق معتقداتهم وليس وفق ما يريد الآخرون لهم أن يؤمنوا ويعتقدوا.

يقول سادات أرغين في صحيفة «حرييت»، إن النزعة المذهبية المتنامية في تركيا تتغذى أيضاً من تصريحات قادة حزب «العدالة والتنمية»، حيث اتهم حسين تشيليك، نائب رئيس حزب «العدالة والتنمية» سابقاً، كمال كيليتشدار أوغلو زعيم حزب «الشعب الجمهوري» بأنه يؤيد النظام السوري من منطلقات علوية. وأردوغان نفسه تحدّى كمال كيليتشدار أوغلو أن يعلن عن حقيقة موقفه المؤيد للنظام في سورية، في إشارة إلى أنه ينطلق من منطلق مذهبي علوي، علماً أن حزب «الشعب الجمهوري» لا يؤيد النظام في سورية ولكنه يريد إبعاد نار الفوضى والفتنة من أن تمتد إلى الداخل التركي عبر نأي تركيا بنفسها عن أن تكون طرفاً في الأحداث السورية.

دينيز بايكال الرئيس السابق لحزب «الشعب الجمهوري»، كان في حديث لصحيفة «ميلليت» واضحاً في تشخيص مشكلة السياسة الخارجية التركية، وقال إن «الأحداث في سورية جزء من مشهد عام يجري في العراق وتونس ومصر وليبيا، لكن لسورية خصوصيتها المختلفة، ففيها يوجد بُعد روسي وإيراني». وقال إنه «لا يمكن فهم حالة الحرب الأهلية في سورية بالديناميات الداخلية فقط أو أنها معركة من أجل الديموقراطية والحريات، فمن الواضح أن العامل الخارجي ضغط على الزر هناك».

وقال إن «سورية تشهد حرباً مذهبية تحولت تركيا طرفاً فيها، كما تحولت السياسة الخارجية التركية مذهبية بالكامل، وهذا أمر خطير جداً، لأن تركيا بمثل هذه السياسة المذهبية لا يمكنها تلافي خطر انتقال الأحداث إلى داخلها. والمسؤول عن هذه السياسة الانفعالية اثنان: رجب طيب أردوغان وأحمد داود أوغلو. في حين أن مبدأ العلمانية يجب أن يطبق أيضاً على السياسة الخارجية».

نموذج آخر للرابط الأيديولوجي بالسياسة الخارجية، قول أردوغان قبل أيام: «يسألونني لماذا أهتم بسورية إلى هذا الحد؟ الجواب عندي بسيط، وهو أننا بقية الدولة العلية العثمانية

وأحفاد السلاجقة وأحفاد العثمانيين». وبدورنا نسأل: ما العلاقة بين أن تكون سليل العثمانيين أو السلاجقة وبين الاهتمام بسورية أو العراق أو إيران أو غيرها من الدول والقضايا؟ ألا يختزن هذا الجواب ويكثف كل الطموحات التركية للسيطرة وتزعُّم المنطقة استمراراً للنزعة العثمانية؟ نعم، فليخرج أحد ويبرر لنا هذا الربط بين سورية والسلاجقة والعثمانيين.

يقول حسن جمال في صحيفة «ميلليت»: «من ليس متصالحاً مع مكوناته الداخلية لا يمكن أن يكون متصالحاً مع الخارج، لا في سورية ولا في غيرها». الأمر نفسه يقوله سميح إيديز: «لم نكن لننتظر كثيراً لنشهد إفلاس سياسة «صفر مشكلات». لا مكان لصفر مشكلات مع من ليس متصالحاً مع شعبه. من ١٩ تموز/ يوليو بدأ أكراد سورية السيطرة على مناطقهم ليظهر حكم ذاتي للأكراد في ما هو «شمال عراق ثان لتركيا». تركيا لن تسمح لهذه البنية أن تظهر، لكن نظاماً (تركياً) له مشكلات جدية مع أكراده لا يمكن أن يتبع سياسة «صفر مشكلات» مع جيرانه».

وينهي الكاتب: «مع عمق استراتيجي من دون أكراد نصل إلى الفراغ. ونظام له مشكلات مع شعبه لا يمكنه أن يقود موجة التغيير في الشرق الأوسط ولا أن يكون طليعتها. أولاً يجب أن تطبق سياسة «صفر مشكلات» مع الأكراد والعلويين والعلمانيين، وبعدها تكون مع الجيران. لتعش صفر مشكلات».

وبالعودة إلى مهوش إيفين، فإنها تنهي مقالتها السابقة الذكر بالقول:

«لقد تحوّلت عبارات الأخوة «العلوية- السنية»، و«التركية- الكردية» كلمات جوفاء. والحكومة تتصرف مثل الفيل الذي يدخل دكان الزجاجيات فيطيح بكل شيء».

بعد كل هذا يتهم داود أوغلو منتقدي سياسته الخارجية والداخلية بأن «ليس في رأسهم ذرة عقل»، فهل يمكن أحداً أن يصدّق فعلاً هذا الاتهام؟

١ /٨/ ٢٠١٢

فأر الحقول وعصا أوباما

كرر نائب رئيس حزب «العدالة والتنمية» عمر تشيليك التهديد بأن خيار التدخل العسكري التركي في سورية مطروح على الطاولة، فيما أثارت زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إقليم كردستان وكذا مدينة كركوك، علامات استفهام متعددة خصوصاً أن زيارته كركوك من دون إذن بغداد وانتهاكه السيادة العراقية جاءا بعد يوم واحد فقط من انتهاك مسؤولين تركيين السيادة السورية، ففي حوار مع محطة «أن تي في» التركية، قال تشيليك إن أنقرة ضد أي واقع جديد للأكراد في سورية، وهي ترى أن تمركز حزب «العمال الكردستاني» هناك تهديد لتركيا. وقال إن «وجوداً فعلياً لحزب «العمال الكردستاني» هناك يضع على الطاولة خيار التدخل العسكري».

وقال تشيليك: «إن إقامة مناطق عازلة تفتح المجال أمام الرئيس السوري بشار الأسد لبدء تنفيذ الخطة باء، وهي تفتيت سورية على أساس مذهبي وإتني، بحيث تكون دولة للعلويين وأخرى للأكراد وثالثة للعرب السنة، وهو أمر مضر بالمنطقة كلاً، ولذلك تقف تركيا ضد المنطقة العازلة ومع الممرات الإنسانية».

وربط العديد من التحليلات بين تراجع نفوذ تركيا وتعاظم تأثير رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني. يقول عثمان قوروتورك الممثل التركي الخاص السابق في العراق، إن «الأكراد يقولون دائماً إن كركوك تابعة لكردستان العراق وإنها يجب أن تكون مرتبطة بها، لكنّ كركوك تاريخياً وجغرافياً لم تكن عائدة للأكراد، بل للعراق، ويجب أن تكون لكل العراق، ولقد أقنعنا حتى الأمم المتحدة بذلك». ويضيف أنه «بعد محادثات داود أوغلو مع البرزاني ومن دون القيام باتصال مع الحكومة المركزية، هل يعني الذهاب إلى كركوك أن الإذن قد جاء من البرزاني؟»، ويتابع أن «داود أوغلو ذهب للقيام باتصالات على أراضي دولة أجنبية، فعلى أساس أي سلطة ذهب إلى هناك؟ هل على أساس سلطة البرزاني؟».

أما حسين بازارجي، الخبير في العلاقات الدولية، فتوقف عند شكل الزيارة التي قام بها داود أوغلو إلى كركوك، فقال إن «اتفاقية فيينا التي تنظم العلاقات الديبلوماسية بين الدول تلحظ القيام بتواصل بين وزراء الخارجية، والعلاقات الديبلوماسية تدار من جانب وزراء الخارجية». وقال إن «لقاء داود أوغلو مع البرزاني ليس عادياً»، مضيفاً أنه «في الدول الفيديرالية الحكومة المركزية هي المخاطب، إلا إذا كان في الدستور ما ينص على أن للحكومة الفيديرالية حقَّ تأسيس علاقات ديبلوماسية مع الخارج»، مذكّراً بتصريح للحكومة العراقية أن لها أن تعتقل الزائر الذي لا ينال إذناً. وقال إن داود أوغلو ذهب بعيداً في ذلك، وإنه «لا يمكن القيام بزيارة قرصنة كهذه».

في هذا الوقت واصلت المعارضة انتقادها السياسة الخارجية لتركيا، ولا سيما تجاه سورية.

وقال دولت باهتشلي رئيس حزب «الحركة القومية»، إنّ «هَرَعَ وزير الخارجية إلى البرزاني خطأ ديبلوماسي صفّر هيبة تركيا»، ودعا إلى أن تشكل تركيا حزاماً أمنياً داخل سورية على امتداد الحدود مع تركيا، لمنع تشكيل أي كيان كردي.

لكن الهجوم الأعنف كان من جانب رئيس حزب «الشعب الجمهوري» كمال كيليتشدار أوغلو، الذي وصف داود أوغلو بأنه «وزير الخارجية التركي الأقل اتزاناً في تاريخ تركيا»، مضيفاً: «لقد بدأ بصفر مشكلات وانتهى إلى مشهد كله مشكلات مع الجميع».

وانتقد كيليتشدار أوغلو لقاءات داود أوغلو مع البرزاني، قائلاً إنه ليس ضد هذه اللقاءات،

«لكنْ ما الذي قدمه البرزاني إلى تركيا؟». وقال إن «وزير الخارجية يغضب للنقد، ولكن ليقلْ لنا أين نجح؟ هل في سورية، أم العراق، أم إيران، أم الدرع الصاروخي في ملاطية، أم في حقول التنقيب عن النفط والغاز مع قبرص اليونانية؟ كلها فشل تلو فشل، وتحتها توقيع أحمد داود أوغلو، وآخِرُ فشل هو زيارته كركوك من دون إذن الحكومة المركزية في بغداد». وقال إن «السياسة الخارجية التركية خرجت من أن تكون سياسة وطنية وتحولت أداة بيد القوى الخارجية، وصارت تركيا مَلَكيةً أكثر من الملك»، مضيفاً أن «سياسة تركيا باتت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. لقد عرفنا لماذا أسقطت الطائرة، لكن لم نعرف بعد كيف أسقطت. لقد تعرضت تركيا لخسارة ثقة دول المنطقة بها، وتراجعت صورتها». وكرر القول إن «تركيا أصبحت مثل فأر الحقول الذي يمر ويترك وراءه ممراً فارغاً من الخراب».

وتطرق كيليتشدار أوغلو إلى الصورة التي نشرها البيت الأبيض بالذات للرئيس الأميركي باراك أوباما وهو يرد على مكالمة هاتفية من رئيس الحكومة التركية رجب أردوغان حاملاً (أوباما) بيده اليسرى سماعة التلفون وباليمنى عصا لعبة البيسبول. وقد أثارت الصورة تعليقات واسعة ومتهكمة في الصحف التركية، وفُسّرت بأنها تهديد لتركيا بألا تفعل أي شيء من دون موافقة أميركا تجاه سورية، فتساءل كيليتشدار أوغلو عن موقف أردوغان من هذه الصورة، وقال: «إنها إهانة لتركيا. كان يمكن أوباما أن يضع بجانبه ليس عصا فقط، بل أيضاً أكياساً فارغة» (في إشارة إلى تلبيس جنود أميركيين عام ٢٠٠٣ رؤوس جنود أتراك في السليمانية بالعراق أكياساً فارغة). وقال كيليتشدار أوغلو إن أوباما يقول لأردوغان: «لا تذهب بعيداً، وإلا فالعصا جاهزة».

على صعيد آخر، انتهت اجتماعات الشورى العسكرية العليا التي استمرت ثلاثة أيام، إلى قرارات بتصفية الجنرالات العلمانيين المعارضين حكومة حزب «العدالة والتنمية»، ومعظمهم مسجونون الآن بتهم التآمر لقلب الحكومة في أوقات سابقة. وقد تمت الإحالة المبكرة على التقاعد لـ٥٥ جنرالاً برتب عالية مختلفة، في ما سمي بـ«التصفية الكبرى»، ٣٧ منهم معتقلون في السجن. ونتيجة للشواغر الكبيرة المستجدة، يُتوقع أن يتولى جيل جديد من الجنرالات الموالين بالكامل لحزب «العدالة والتنمية» المواقع العالية.

٢٠١٢/٨/٥

أردوغان وكربلاء: محاولة لقلب المفاهيم

لم يمر وصف أردوغان ما يجري في سورية بكربلاء، مرور الكرام في الداخل التركي، فارتفعت أصوات قادة علويين وكتّاب آخرين مفندة كلام أردوغان، الذي يحاول أن يقلب الصورة ويحول الجلاد ضحيةً والضحية جلاداً.

وكلام أردوغان أمام «مؤتمر الإحياء العربي والسلام في الشرق الأوسط: رؤى المسيحيين والمسلمين» الذي انعقد في إسطنبول قبل أيام، لا ينفصل عن نهج دأب عليه وقادة حزب «العدالة والتنمية»، وهو الحفر في الحساسيات التاريخية والمذهبية، كما حدث مثلاً عندما وصف أردوغان نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية بأنه «يزيد»، وعندما اعتبر وزير الخارجية أحمد داود أوغلو أن الإحياء الشيعي سقط والإحياء السني بدأ، ومثل تذكير أردوغان تكراراً في حملته الانتخابية بالانتماء العلوي لخصمه كمال كيليتشدار أوغلو، واتهامه على الدوام مع قادة في حزب «العدالة والتنمية»، حزبَ «الشعب الجمهوري» المعارض بأنه يدعم بشار الأسد من منطلق مذهبي. ومع أن تركيا العثمانية والجمهورية لم تخلُ يوماً من الحساسيات المذهبية بين السنة والعلويين، التي غالبا ما تطورت إلى مذابح ضد العلويين، فقد كان لافتاً إلى حد

الاستهجان، أن يركّز أردوغان في تصريحاته وخطبه، ولا سيما أمام الجماهير، على الإرث السلجوقي والعثماني، وأن يذكُر بالتحديد أشخاصاً يعتبرهم العلويون رمزاً لمن ظلمهم وأعمل المجازر في حقهم، مثل السلطان سليم الأول وابنه السلطان سليمان القانوني.

لذلك لم يكن تشبيه أردوغان ما يجري في سورية بكربلاء محاولةً للتشهير بالرئيس السوري ومن يقف معه اليوم فحسب، بمقدار ما أراد من ورائه تنظيف العقول والأذهان من الصورة التي علقت بها وزعزعة المسلّمات التي يعترف بها المسيحي قبل المسلم، وهي أن الظلم رمزه يزيد ومعاوية، والمظلومية رمزها الحسين. أما من يقول إن أردوغان اعتبر أيضاً ما يجري في البحرين كربلاء، فنرد بأنه كان تصريحاً يتيماً أقرب إلى زلة لسان، بل كان بمثابة «ذر الرماد» في العيون تمهيداً لتبرير كل ما سيدلي به لاحقاً ضد النظام في سورية ومؤيديه.

ونتساءل: لماذا غاب أي موقف تركي منتقد للبحرين على مدى سنة ونصف السنة فيما لم تتوقف في الوقت ذاته ماكنة التصعيد المذهبي يومياً ضد سورية؟ إن محاولة إعادة تركيب الصورة وقلب المفاهيم بما يتعارض مع مجرى التاريخ وثوابته، لن تنجح في محو واقع أن تركيا العلمانية والديموقراطية والمتطلعة إلى أوروبا باتت من الماضي، وأن تركيا الجديدة ليست سوى استنساخ لسياسات استئصالية عثمانية وسلجوقية، مذهبية وإتنية، داخلية وإقليمية برعاية غربية، كما يُجمع على ذلك معظم المحللين والكتاب الأتراك، بمن فيهم مقربون من حزب «العدالة والتنمية».

كمال بلبل رئيس جمعية بير سلطان عبدال الثقافية العلوية، وهي من أبرز التنظيمات العلوية في تركيا، رد على أردوغان قائلاً إن «كربلاء الأصلية هي التي تحدث في تركيا»، مضيفاً أن «الإمام الحسين يمثل المظلومين فيما أردوغان يمثل معاوية»، واصفاً تشبيه أردوغان ما يجري في سورية بكربلاء بأنه «مضحك».

وذكر بلبل أنه في كل يوم يمر توضع إشارات على بيوت العلويين، وقال إنه «إذا كان من كربلاء في سورية، فهي التي خلقها أردوغان مع الولايات المتحدة الأميركية»، مضيفاً أن «التحالف التركي- الأميركي هو يزيد، وأردوغان هو معاوية، والعمل على تطبيق سياسات عثمانية لن يجلب السلام لسورية».

وفي صحيفة «غونيش»، اتهم الكاتب العلوي البارز رضا زيليوت، أردوغان بأنه «يحاول أن يبرئ خط يزيد- معاوية ويضعه في موضع المظلوم والمغدور»، وذكّر بما يقوم به معارضو النظام في سورية «من التكبير قبل أن يقدموا على ذبح المدنيين ورميهم من على سطوح المباني»، وقال إن «الجيش السوري الحر ليس سوى جيش معاوية، وما قام به قاطعو الرؤوس من الجيش السوري الحر هو نفسه الذي قام به يزيد في كربلاء».

وأشار زيليوت إلى ما قام به الجيش التركي من الإصرار على الصلاة على أوزكان أتشلي، وهو جندي علوي قتل في المعارك مع حزب «العمال الكردستاني»، وفق الطقوس السنية وفي جامع سني بعد أن صلي عليه في بيت الجمع العلوي وفقاً للتقاليد العلوية، وقال: «لقد عملوا على تسنينه بعد موته بعدما فشلوا في تسنينه وهو حي». وقال: «لم يحضر أحد من نواب المنطقة (توقات) ومن حزب «العدالة والتنمية» ومن القادة العسكريين والمحافظ الصلاة في بيت الجمع، فيما شاركوا في الصلاة التي أقيمت في الجامع، وهذا يدل على أن ضباط الجيش التركي باتوا يتلقون أوامرهم من ملالي القرون الوسطى، وهو ما يتعارض مع مبادئ الجمهورية»، وقال: «إذا أردتم أن تبحثوا عن كربلاء فيجب أن تبحثوا عنها في هذه الذهنية التي تفرق بين المذاهب الإسلامية».

وقال كنعان آقبينار رئيس جمعية «إحياء التراث الثقافي لحاجي بكتاش»، إن من هو شريك للولايات المتحدة في إراقة دم المسلمين وفي الظلم، والذي يتبع سياسات تمييزية في تركيا، لا يحق له أن يتحدث عن كربلاء»، مضيفاً أن «رئيس حكومة لا يحترم المعتقدات الدينية المختلفة في تركيا ويحتقر قيم العلويين وينكر وجود بيوت الجمع (مراكز عبادة العلويين) لا يمكن أن يكون كلامه موضع اعتبار»، وقال إن «الشعب لا يجب أن ينخدع بمن أعلن الحرب على سورية». وحول كربلاء، علق آقبينار قائلاً إن «إجبار الطلاب العلويين في المدارس على أن يدرسوا دروس الدين السنية هو كربلاء، وإراقة الدم كل يوم وقوافل التوابيت كل يوم هي كربلاء، والاعتداءات (ضد العلويين) في سيواس وتشوروم ومراش وملاطية هي كربلاء، وكذلك كل الأحداث التي لا يريدون لأحد أن يراها هي كربلاء».

وقال النائب الكردي ألتان تان، إن «على أردوغان أن ينظر أولاً إلى داخل تركيا والمجازر

التي تعم كردستان تركيا، ويجب على علماء الدين ألا يبقوا ساكتين». ووصف تان أردوغان بأنه «النسخة الجديدة من القوميين الكماليين»، ودعا علماء الدين إلى الخروج ضد ممارسات أردوغان.

وكتب أحمد كيكيتش في صحيفة «يني مساج» قائلاً إن «أردوغان في كلامه عن كربلاء سورية إنما حاول أن يرسي الوضع في سورية على أساس مذهبي»، وقال إن «أردوغان أعلن الشيعة في المنطقة تقسيمين، وفي الواقع إما أنه لا يعرف شيئاً، أو أنه يمارس التحريف والتضليل». ويقول إن «كربلاء هي ثورة الحق على الباطل، وما يجري في سورية هو معركة ضد حركات الاحتلال الأميركي ومن معها»، وأضاف أن «أهل البيت هم رمز الوحدة في الإسلام، وهم أعمدة المعركة ضد الاحتلالات، وكربلاء معركة ضد الانحراف. واليوم أنصار الاحتلال هم أتباع يزيد، والمقاومون ضد الاحتلال هم في صفّ الحسين».

١٠ /٩/ ٢٠١٢

الرؤية (العثمانية) الخالدة

شن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو هجوماً على مؤيدي الرئيس السوري بشار الأسد، وقال إن «الحجج التي يستخدمها الأسد يستخدمها معارضو سياسة تركيا في الداخل ضد الحكومة، ومن ذلك أن تركيا تتبع سياسة عثمانية ومذهبية»، وأضاف في حوار مطول مع صحيفة «حرييت»، أنه «التكتيك ذاته الذي كان يتبعه أنصار ميلوسوفيتش في صربيا. وكما اعتذر مؤيدو ميلوسوفيتش لاحقاً عن تأييدهم له، فاليوم سوف يشعر مؤيدو الأسد في المستقبل بالخجل أمام التاريخ وأمام الشعب السوري».

وقال إن «كمال كيليتشدار أوغلو يقوم اليوم بما قام به دنيز بايكال سابقاً تجاه ميلوسوفيتش، وبسبب القرابة الأيديولوجية مع الأسد، يقف كيليتشدار أوغلو إلى جانبه».

ونفى داود أوغلو أن تكون سياسة تركيا مذهبية، وتساءل: «أليس زين العابدين بن علي وحسني مبارك ومعمر القذافي سنّة؟ وعندما اغتيل رفيق الحريري السنّي واتُّهمت سورية، ألم نطوّر علاقتنا مع سورية؟ ولو كنّا نتبع سياسة سنية لساندنا حينها الإخوان المسلمين. وهل كان الأسد حينها سنّياً وأصبح الآن علويا؟ لقد طوّرنا علاقاتنا معه ونحن نعرف عن وعي كامل أنه علوي».

وقال إن وراء كل هذه الدعايات بشار الأسد، ولحقته المعارضة التركية وقسم من الإعلام الدولي. مضيفاً أن ثقافة حزب «العدالة والتنمية» ليست ثقافة سنّية. هم يريدون بهذه الدعاية تمزيق الحزب والحكومة وتعطيل مفاهيم «العمق الاستراتيجي» وسياسة «صفر مشكلات» مع الجيران. إنهم يريدون تمزيق السياسة الخارجية الناجحة للحكومة التركية عبر التركيز على هذا المفهوم. كل الكتابات تصب في هذا الهدف».

وقال إن سياسة العمق الاستراتيجي ليست خاصة به، بل بكل الحكومة التركية، «وهناك محاولات لشخصنة هذه السياسة وتحميلي إياها مباشرة»، وقال إنه «من غير الممكن أن ينال أي شخص، سواء كان أكاديمياً أو وزيراً، مديحاً من الجميع، فعندها إما يكون يمارس الرياء أو منتمياً لنظام شمولي. أنا لا أنتظر أن يمدحني الجميع، وأتقبل النقد، بل أرفع السماعة وأتحدث مع بعض الكتّاب الذين ينتقدونني».

وقال إن «العديد من هؤلاء ليس واضحاً ماذا يريدون. اتهمونا بالعداء لأميركا عندما دافعنا عن إيران، واتهمونا بالسنّية عندما انتقدنا بشار الأسد، وعندما تخربت علاقاتنا مع إسرائيل قالوا إننا أصبحنا شرق أوسطيين، وعندما نصبنا الدرع الصاروخي قالوا اننا نحمي الأمن القومي الإسرائيلي»، وتابع: «كل هذه الانتقادات موجهة، وتهدف إلى إعلان إفلاس السياسة الخارجية التركية، ومصدرها واحد، وهي لم تأت مصادفة، بل تعدت الانتقاد إلى محاولة الاحتقار، ولم يخفوا سعادتهم عندما أعلنوا أن سياسة تصفير المشكلات انتهت بعد بدء الأزمة السورية. هؤلاء نياتهم ليست حميدة». وقال إنه «توجد أوركسترا هدفها تعميم ذهنية انهيار السياسة الخارجية التركية. وأنا أقول لقائد هذه الأوركسترا إنك لن تستطيع أن ترعبنا».

وقال إنه مذ كان طالباً في الجامعة وفي ذهنه حلم أن تكون تركيا مستقلة تماماً وعظيمة، وأن يتأسس نظام مساواة وعدل في العالم ضد الاستعمار والظلم. وقال إنه مقتنع «بأن الذين يخرجون ضد السياسة الخارجية التركية يريدون ممارسة تأثير نفسي لهدم هذه الرؤية، ولكن لن نترك هذه الرؤية التي يصفونها بالعثمانية الجديدة، وهذا الحلمَ وهذا التوقَ. لو لم يكن لدى مارتن لوثر كينغ رؤية لما كان باراك أوباما الآن رئيساً. لا يجب أن ننفصل عن هذه الأحلام،

لكي نترك للجيلين المقبلين تركيا قوية ومحترمة. أما الذين يشككون ويسألون عما تريده تركيا، فيهدفون إلى أن تكون منغلقة على نفسها في عصر التكنولوجيا».

وقال إن من يتهمونه بالعثمانية الجديدة مخطئون، وإن «تركيا سعت لحل النزاعات بين البوسنة وصربيا، وبين سورية وإسرائيل، وبين إيران والغرب، وذهبنا إلى الصومال وميانمار، وكل ذلك بذهنية رؤية تريد المساواة والعدالة. وإذا كان البعض يصف هذه الرؤية بالعثمانية الجديدة فهذا يلزمهم هم وليس أنا. من ينتقدنا اليوم يريد منا أن ننهي هذا النظام وهذه الذهنية ونقول: لقد أخطأنا».

وقال إن وزير خارجية تركيا في الخمسينيات فاتن رشدي زورلو «تعرَّض للهجمة التي أتعرض لها اليوم ذاتها، واضطر إلى أن يدفع غالياً ثمن دفاعه عن الديموقراطية (أعدم بعد انقلاب ١٩٦٠). ونحن إذ خرجنا على هذه الطريق فإنما خرجنا ونحن مستعدون لدفع الثمن».

ونفى أن يكون في نيته الاستقالة، «ولم أفكر بها يوماً، وفي الأساس كنت كبير مستشاري رئيس الحكومة ولم أكن أريد أن أكون وزيراً للخارجية، لكن رئيس الحكومة دعاني إلى ذلك، ولن يخيفنا أحد بهذه الاتهامات».

وقال إنه يريد أن تكون لتركيا نهضة ثقافية تجمع بين فضيلة الشرق وعقلانية الغرب، وأن تكون تركيا قوة عالمية مؤثرة في المجال الدولي وكلمتها مسموعة.

واعترض داود أوغلو على استخدام تعبير الإسلام المعتدل، وتساءل: «هل يوجد في أميركا مسيحية معتدلة وأخرى غير معتدلة؟ وهل في إسرائيل يهودية معتدلة وأخرى راديكالية؟ فلماذا يجب استخدام هذا المصطلح في ما خص الدول الإسلامية؟».

وقال إن «مجتمعات الأكراد والأتراك والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.. في حاجة إلى تجديد نفسها، ويمكن أن تكون تركيا مركز هذا التجديد».

وحول تأثير الوضع في سورية على تركيا، ولا سيما احتمال إقامة حكم ذاتي للأكراد في سورية، قال داود أوغلو إن «الشعب السوري يأتي إلى برلمان يمثل الجميع ويتخذ قراراً. وفي تركيا

الجميع ممثلون في لجنة الدستور الجديد بالتساوي، على رغم الفارق في الحجم في البرلمان، وهناك يمكن أن يطرحوا كل هواجسهم. في بلدان أخرى يمكن أن تنسد الأبواب، ولكن في تركيا وفي ظل كل الأبواب المفتوحة، لا يليق بأي سياسي أن يلجأ إلى استخدام السلاح».

١٧ /٩/ ٢٠١٢

سنكسر ظهر «الهلال الشيعي»!

أدلى محمد رياض الشقفة زعيم جماعة «الإخوان المسلمين» في سورية بتصريحات غير مسبوقة، وشن هجوماً عنيفاً على الشيعة في المنطقة، متوعداً بكسر العمود الفقري لما سماه «الهلال الشيعي».

جاءت مواقف الشقفة في حوار مع صحيفة «جمهورييت» التركية، وأجرى الحوار الصحافي أوتكو تشاكير أوزير، وهو نفسه الذي أجرى الحوار الشهير في مطلع تموز/ يوليو ٢٠١٢ مع الرئيس السوري بشار الأسد.

وقال الشقفة إن الأسد لم يعد يسيطر على ٧٥ في المئة من الأرض، وإذا أعطيت المعارضة صواريخ أرض جو فلن يصمد الأسد أكثر من شهر. وقال إن قرار إسقاط الأسد نهائي ولكن العالم ساكت يتفرج، وهذا أمر محزن.

ونفى أن يكون للإخوان المسلمين الثقل في المجلس الوطني، مؤكداً أن فيه من كل التيارات. ورفض نشوء كيان كردي في سورية، لأن الأكراد في شمال سورية قلة والمنطقة مختلطة، والأكراد

لا يشكلون أكثر من خمسة بالمئة من مجموع السكان هناك. واعتبر أن الانتقادات الموجهة إلى المجلس الوطني هدفها خدمة نظام الأسد، معترفاً بأن نفوذ المجلس داخل سورية ضعيف.

وقال إن سورية لن تذهب إلى التقسيم إذا ذهب الأسد، بل ستشكل حكومة انتقالية تجري انتخابات عامة خلال سنة.

وعن تأثيرات سقوط الأسد، قال الشقفة إن «النظام أقام تحالفاً مع إيران و«حزب الله» اللبناني، وشارك الأسد حتى في التحالف الشيعي الذي ظهر في العراق بعد سقوط صدام، وشكلوا الهلال الشيعي. عندما ينهار نظام الأسد سينهار هذا المخطط، وسوف نكسر العمود الفقري للهلال الشيعي. نحن لسنا ضد الشيعة، بل ضد سياسات تخويف الأقليات التي يطبقها الأسد بالتعاون مع إيران والعراق».

وقال إن الأسد هو الذي يخلق الاضطرابات بين السنة والعلويين في هاتاي (الإسكندرون) داخل تركيا عبر عملائه، والهدف حرف الأنظار عما يجري في سورية، وهم يريدون الشيء نفسه في لبنان والعراق.

وكشف الشقفة عن أن الإخوان المسلمين لم يكونوا منزعجين من تقارب أردوغان وداود أوغلو مع الأسد، لأنهم كانوا يثقون بأردوغان الذي كان يحميهم، بل كان يطرح ملف الإخوان المسلمين في الاجتماعات مع الأسد. وقال إن تركيا أمنت لهم حماية وسلامة لم تؤمنها أي دولة أخرى.

وقال إنه معجب بالنموذج التركي و«نحن نريد هذا النموذج».

وقال «كنا ننتظر سابقاً من تركيا إقامة منطقة عازلة والتدخل في سورية، لكن المجتمع الدولي عارض ذلك. واليوم نريد إقامة منطقة حظر طيران على كل سورية، ليس من جانب تركيا فقط بل عبر المجتمع الدولي».

١٨ /٩/ ٢٠١٢

مشعل يبايع أردوغان «زعيماً للعالم الإسلامي»!

على طريقة باراك أوباما وسعد الحريري، خلع رجب طيب أردوغان سترته وفك أزرار كمّي قميصه مشمّراً إياهما، وخرج على حضور المؤتمر الرابع الاستثنائي لحزب «العدالة والتنمية» بصورة «الزعيم الإسلامي»، من خلال عادته الأثيرة في تعداد أسماء دول ومدن على امتداد الجغرافيا التركية والإسلامية، كما من خلال مبايعة خالد مشعل إياه زعيماً للأمة الإسلامية! ومع أن أردوغان تشبّه بالحريري، لكن الفارق هو أن القميص الذي ارتداه أردوغان كان مصنوعاً من الفولاذ المضاد للرصاص الذي يرتدي مثله عادة أوباما، وثمنه اثنا عشر ألف دولار بالتمام والكمال.

حيّا أردوغان، بعدما أبكى الحضور بأبيات للشاعر التركي الإسلامي سزائي قراقوتش، نيقوسيا ومقدونيا وسراييفو والقاهرة والقوقاز ورام الله ونابلس والقدس والسليمانية وبغداد ومكة والمدينة المنورة، ووصف في سياق سلامه على مدن سورية، مثل دمشق وحلب والرقة وإدلب وغيرها، المعارضين السوريين بأنهم «أبطال» في «حرب الاستقلال»، فيما لم يشر إلى أي مدينة إيرانية في سياق تعداده الأثير.

جال أردوغان على مدى ساعتين ونصف الساعة، في مسار التاريخ التركي والعثماني، ولم يستثن كعادته تحية السلطان محمد الفاتح والسلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني.

وإذ عدد أردوغان أسماء الضيوف الأجانب، وكانوا إجمالاً قليلي العدد، ومن بينهم الرئيس اللبناني السابق أمين الجميل، فقد حظي خالد مشعل لدى ذكر اسمه بالتصفيق الأكبر، في ظل غياب الرئيس الفلسطيني محمود عباس. ويفتح هذا على ملاحظة أنه باستثناء وجود مسعود البرزاني، فإن الطابع «الإخواني» غلب على الحضور الإسلامي، مثل الرئيس المصري محمد مرسي وخالد مشعل وراشد الغنوشي، مع ملاحظة غياب أي شخصية شيعية بارزة، رسمية كانت أو غير رسمية، علماً أن العديد من المسؤولين الشيعة في المنطقة، ومنهم لبنان، كانت وُجّهت إليهم الدعوة للحضور من دون أن يلبّوها. وكان نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية، رفض المشاركة احتجاجاً على إعلان أردوغان حماية طارق الهاشمي المحكوم بالإعدام، الذي حرص أردوغان في كلمته على مناداته بصفته الرسمية، أي «نائب رئيس الجمهوية العراقية»، بل أفرد له كلمة أمام المؤتمر، في استفزاز واضح للمالكي.

انعقد المؤتمر، الذي كاد يتحول «حفلة فنية»، عندما استمع الجمهور إلى أغنية من كلمات الشاعر عاشق فايسيل بعنوان «نحن في طريق طويل ودقيق»، وارتاح خلالها أردوغان لخمس دقائق عن الكلام تحت شعار «أمة عظيمة، قوة عظيمة، الهدف ٢٠٢٣» (الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية). لكن الطموح الأردوغاني لم يتوقف عند العام ٢٠٢٣، بل قال إن الهدف هو العام ٢٠٧١ (الذكرى الألف لمعركة ملاذكرد التي انتصر فيها السلاجقة بقيادة ألب أرسلان على البيزنطيين وأسروا إمبراطورهم، ما فتح الأناضول أمام السيطرة السلجوقية)، داعياً إلى وحدة «شجرة الدلب التركية» من السلاجقة والعثمانيين إلى الجمهورية.

ومع أنه أشار إلى أتاتورك لكنه ركّز على جميع قادة الحركة الإسلامية في تركيا، من عدنان مندريس إلى طورغوت أوزال. ولم ينس أردوغان ذكر نجم الدين أربكان، على رغم خلافه معه، في محاولة لكسب قاعدة الأخير.

غابت المعارضة التركية عن المؤتمر، كما غابت الحركة القومية، لأنها ترفض دعوة البرزاني.

غاب حزب «الشعب الجمهوري» احتجاجاً على منع العديد من الصحف من تغطية المؤتمر.

جال أردوغان في كل الموضوعات من دون أن يقدم أي جديد عما هو معروف، وخلت كلماته من أي مبادرة أو موقف جديدين. اتهم العلمانيين في تركيا بأنهم دمّروا الإسلام وانتهكوا مقدساته، وحزب «الشعب الجمهوري» بأنه في أساس كل الانقلابات العسكرية، وقال إن عهد الانقلابات انطوى إلى الأبد، وهاجم حزب «العمال الكردستاني» قائلاً إن هؤلاء الأكراد لا يمكن أن يكونوا أحفاد صلاح الدين الأيوبي محرر القدس.

أما سورية، فلم يسهب أردوغان في الحديث عنها، بخلاف المتوقع، لكنه قال إن تركيا ستواصل دعم المعارضة السورية لوجستياً، واستقبال اللاجئين، واصفاً نظام الرئيس السوري بشار الأسد بأنه قاتل لشعبه. ودعا أردوغان إيران وروسيا والصين إلى إعادة النظر بمواقفها مما يجري في سورية.

وأحال أردوغان السعي لكسر الحصار على غزة إلى الرئيس المصري الجديد محمد مرسي، متمنياً أن يتحقق ذلك بجهوده، وقال إنه ما لم تعتذر إسرائيل عن حادثة مرمرة لن تعود العلاقات التركية معها أبداً.

وقال إنه في وقت يعاقَب الغرب على معاداة السامية فمن غير المقبول أن تتحكم فيه الفوبيا الإسلامية ويُعمد إلى احتقار الإسلام باسم الحرية. وقال إنه أيضاً لا يمكن قبول منع المحجبات من ارتداء الحجاب في ألمانيا.

وعرض أردوغان لإنجازات حكومته الاقتصادية.

ولفت غياب موضوع الاتحاد الأوروبي كهدف استراتيجي لتركيا من خطاب أردوغان. وخلا المستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر، غاب الأوروبيون عن المؤتمر، مقابل حضور قوي للإرث العثماني والإسلامي والسلجوقي. غابت أوروبا وحضر الإرث الديني، حتى قول أردوغان إنه «خرج إلى السياسة لابساً كفناً أبيض»، الذي أتبعه بالقول: «.. مثلما لبس السلطان السلجوقي ألب أرسلان كفنه»!.



وبعد الظهر، ألقى ضيوف أجانب كلمات أمام المؤتمر، منهم رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، الذي بايع أردوغان زعيماً ليس على تركيا فقط بل على العالم الإسلاميّ! وأعلن الشكر لتركيا على دعمها فلسطين، كما أعلن دعمه المعارضة في سورية حتى النهاية. وأعرب عن أمله في أن يلتقي بالإخوة الأتراك في القدس.

وكرر الرئيس المصري محمد مرسي دعم مطالب الشعب السوري والشعب الفلسطيني، مشيراً إلى المصالح المشتركة لمصر وتركيا.

جدد المؤتمر، كما كان متوقعاً، البيعة لأردوغان، وأدخل ٢١ عضواً جديداً في اللجنة المركزية للحزب، منهم نعمان قورتولمش وسليمان صويلو وعثمان جان وغيرهما. ولفت من الأعضاء الذين لم يجدَّد لهم، على رغم أن بعضهم من مؤسسي الحزب، الصحافية عائشة بوهيرلير والمسؤول عن شؤون الاتحاد الأوروبي إيغيمين باغيش وكورشاد توزمين وإدريس نعيم شاهين وزير الداخلية. وهي المرة الأخيرة التي سيكون فيها أردوغان رئيساً للحزب وللحكومة، حيث ينص النظام الداخلي على عدم البقاء في الموقع ذاته أكثر من ثلاث مرات متتالية. ويمكن في الواقع تعديل النظام، لكن أردوغان يخطط ليذهب إلى رئاسة الجمهورية عام ٢٠١٤، وسيبقى فيها خمس سنوات، ومن بعدها سيجدد لنفسه خمس سنوات أخرى ليحتفل زعيماً للجمهورية بالذكرى المئوية لتأسيسها. هذا ما يخطط له أردوغان، وليس مهماً عندها من سيكون رئيساً للحزب والحكومة ما دام هو موجوداً في الساحة السياسية، التي يستمد قوته فيها ليس من صلاحيات رئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية، بل من كونه فرض نظام «الزعيم الأوحد» على الحزب، على غرار أتاتورك وعصمت إينونو.

انتهى المؤتمر الرابع الكبير لحزب «العدالة والتنمية» إلى مجموعة من الدلالات.

يكاد هناك إجماع على أنه لم يعد مهماً من يكون في قيادة حزب «العدالة والتنمية» للمرحلة المقبلة، ولا من يكون في رئاسة الحكومة، ما دام أردوغان سيكون رئيساً للجمهورية عام ٢٠١٤ بعد أن يكون كرّس تبعية الحزب الكاملة له.

برزت الثنائية الإسلامية- التركية في أساس مشروع أردوغان حتى العام ٢٠٧١، في مصادرة

مبكرة للأجيال المقبلة وما تريده لتركيا، علما أن مجرد الإشارة إلى موقعة ملاذكرد في العام ١٠٧١ يستفز الأكراد، الذين قضى السلاجقة والسلطان ألب ارسلان، الذي تمثل به أردوغان، على دويلاتهم التي كانت قائمة في شمال كردستان، قبل أن ينتقل إلى محاربة الروم، وهي إشارة تفرغ استعداد أردوغان للانفتاح على الأكراد من أي جدّية.

وإذا كان من ملاحظة مركزية، فهي غياب الاتحاد الأوروبي ولو بكلمة واحدة عن خطاب أردوغان، ما يطرح علامات استفهام، بل يؤكد أن الرغبة في تزعم العالم الإسلامي وليس عضوية الاتحاد الأوروبي هي الهدف المركزي لأردوغان وفريق عمله.

وفي هذا الإطار، تحول مؤتمر حزب «العدالة والتنمية» إلى مؤتمر للإخوان المسلمين في العالم الإسلامي، مع حضور أبرز قياداتهم من مصر وتونس وفلسطين. ويؤخذ على خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، ترجمة عدائه للنظام السوري مبايعةً لتركيا زعيمة للعالم الإسلامي، أو على الأقل أحد زعماء هذا العالم. هذه التركيا هي نفسها العضو في حلف شمال الأطلسي والمتحالفة مع الولايات المتحدة والغرب، الذين هم في أصل بلاء النكبة الفلسطينية والداعمون الأساسيون للمشروع الصهيوني، وهذه التركيا هي نفسها التي لها علاقات اقتصادية تزداد ازدهاراً مع إسرائيل، وهي التي نصبت الدرع الصاروخي ضد بلد إسلامي هو إيران، ويحمي الأمن القومي الإسرائيلي، وحتى عندما انتقد أردوغان في خطابه إسرائيل لم يشر إلى الاحتلال الاسرئيلي ولا إلى المستوطنات ولا إلى تهويد القدس، بل جل ما أعلنه أنه لن يطبّع العلاقات مع إسرائيل إلا بعد اعتذارها. ولو افترضنا أن إسرائيل اعتذرت وعادت العلاقات إلى طبيعتها بين تركيا وإسرائيل، فما الذي سيكون عليه موقف خالد مشعل وحركة «حماس» بالعموم؟ إن العداء للنظام السوري كان يجب ألا يبرر لمشعل أن يبايع أردوغان، زعيم «هذه التركيا»، زعيماً للعالم الإسلامي، فهذه المبايعة تثير من القلق والخوف من فتن جديدة في العالم الإسلامي أكثر مما تثير من التأييد، في ظل الاصطفاف التركي الحالي لطرف ضد آخر. ويعرف مشعل أكثر من غيره، أن إشارته إلى خيار المقاومة كسبيل وحيد لتحرير الأرض لا تقع موقعاً حسناً لدى أنقرة حزب «العدالة والتنمية» التي تعترف بإسرائيل، والمنتقدة دائماً إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على المستوطنات الإسرائيلية. ألم ترد

كل هذه الحقائق على ذهن مشعل وهو يستعد لإلقاء خطابه؟ أم أن الأمور باتت أخطر من ذلك، وهو أن حركة «حماس» على أبواب مرحلة جديدة من التغيرات، انسجاماً مع ما يسمى بـ«الربيع العربي»؟

صحيفة «طرف» توقفت عند «مانيفستو» أردوغان، فقالت: «لقد كانت واضحة الإشارات إلى النزعة القومية- الإسلامية في خطاب أردوغان أمام مؤتمر حزب «العدالة والتنمية». أشار أردوغان كثيراً إلى السلطان ألب أرسلان الذي انتصر على البيزنطيين عام ١٠٧١، ووضع نصب عينيه هدف العام ٢٠٧١، الذكرى الألف لمعركة ملاذكرد، واستذكر حرفياً عبارات السلطان ألب أرسلان وجيشه القوي الذي لا يقهر، وأشعار قراقوتش ومحمد عارف وغيرهما، حيث يولد الأبطال مع أذان الفجر ويموتون مع أذان المغرب، مستلهماً من التاريخ ما يوجّه به شباب حزب «العدالة والتنمية»... كانت خطبة أردوغان الطويلة أمام المؤتمر «مانيفستو» بإشارات إسلامية- تركية، «مانيفستو» ولد فأراً وجهه نحو الشرق».

وكتبت صحيفة «حرييت»: «المهم في مؤتمر حزب «العدالة والتنمية» ليس خطاب أردوغان، بل تشكيلة اللجنة المركزية الجديدة للحزب التي تحدد النخب القيادية الجديدة. لقد حدد أردوغان شكل القيادة التي ستخلفه، لكن هذه القيادة لا تختلف عن سابقتها: مروحة واسعة، من أقصى اليمين إلى القسم المحافظ. ولماذا يغيّر أردوغان؟ إنه يربح الانتخابات واحدة تلو أخرى، وسيكون الزعيم القوي في قصر الرئاسة. يريد الحفاظ على نظام موجود من دون تغييره. لكن ألا يلفت أن أردوغان لم يتلفظ باسم عبدالله غول ولا مرة واحدة؟».

وتطرق سميح إيديز في مقالة له في صحيفة «ميلليت»، إلى توجهات أردوغان المشرقية فقال: «لا جديد في خطاب أردوغان أمام المؤتمر الرابع لحزب «العدالة والتنمية». كرر ما هو معروف عن سورية وإسرائيل. لكن من المثير أنه لم يتلفظ بكلمة الاتحاد الأوروبي مرة واحدة، وعندما مر اسما فرنسا وألمانيا في كلمته كانا من باب انتقادهما في موضوع الإسلاموفوبيا. لم يحضر زعماء أوروبيون المؤتمر، إما لأنهم لم يُدعُوا أو لأنهم دُعُوا ولم يلبوا الدعوة، ولكن لن يغيب عن انتباه الأوروبيين أن أردوغان لم يتحدث عن معايير

أوروبية لتركيا، بل عن معايير إسلامية، مع انعكاس «الروح الجهادية» لأردوغان بوجود خالد مشعل في المؤتمر.

لا يعني كل هذا إضعاف روابط تركيا بالأطلسي، لكن الضرورات الدولية هي التي تبقي هذه الروابط، فيما الهوى في مكان آخر».

٢٠١٢/٩/٣٠

تغيير الخريطة المذهبية في لواء الإسكندرون؟

شكلت التظاهرة الحاشدة التي نظمها العلويون في أنقرة الأحد (٧ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٢) محطة بارزة في مسيرة العلويين لانتزاع الاعتراف بحقوقهم وهويتهم. وجاءت التظاهرة في لحظة سياسية داخلية يحاول فيها رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان أن يحشد الدعم لسياساته الداخلية والخارجية بعد المؤتمر الرابع لحزب «العدالة والتنمية» قبل عشرة أيام، وبعد محاولته «الاستيلاء» على قصيدة لأحد الشعراء العلويين وعنوانها «نحن في طريق طويل ودقيق»، وردّ العلويين عليه بإنشاد القصيدة، التي صارت أغنية، بشكل جماعي خلال التظاهرة في إطار الصراع المفتوح على الرموز عند كل منعطف.

وعكست التظاهرة أن المطالب التي رفعها العلويون ليست جديدة، بل تعود إلى عقود خلت، ولم يحققها علمانيو الحكم ولا إسلاميوه. وفي طليعة هذه المطالب الاعتراف ببيوت الجمع مراكزَ عبادةٍ، وإلغاء تدريس مواد دينية إضافية في المدارس، ما يعكس رغبة من الحكومة الإسلامية في تنشئة الجيل الجديد وفي سن صغيرة على أسس دينية تبعاً للمذهب الحنفي مع تجاهل المذهب العلوي، على رغم أن العلويين يشكلون ما لا يقل عن ١٥ - ٢٠ مليوناً من مجموع السكان البالغ عددهم ٧٣ مليوناً.

لكن التظاهرة عكست كذلك التصعيد في النبرة المذهبية في تركيا منذ سنة ونصف حتى الآن، ولا سيما في بُعدها الخارجي، حيث أبدى العلويون رفضهم الحرب ضد سورية، معتبرين الشعب السوري شقيقاً. وقال صلاح الدين أوزيل رئيس الاتحاد البكتاشي العلوي، إن على أردوغان أن يعتذر عما يسببه للعلويين، وأضاف أن أردوغان «لا يستطيع حل أي مشكلة لها علاقة بالديموقراطية في تركيا، ومن ثم يتحدث عن إقامة الديموقراطية في سورية. هذا مضحك حتى للغربان. نحن العلويين لا نريد الحرب مع سورية ولا إيران ولا اليونان ولا أي دولة أخرى، كما أن مواطنينا، إلى أي مذهب انتموا، لا يريدون مثل هذه الحرب».

وفي صلة بهذا المناخ المذهبي، كشفت الباحثة التركية شيناي أوزدين عن أن دراسات وتحقيقات قامت بها، أظهرت ملامح خطة حكومية تهدف إلى تخويف العلويين وتهجيرهم من منطقة هاتاي (الإسكندرون)، وذلك من خلال سلوكيات قسم من اللاجئين السوريين الذي يقيمون في معسكرات بالمنطقة، ذلك أن معظم اللاجئين السوريين هم من المذهب السني ويقومون بفرز بين السنة والعلويين، كما في المستشفيات كذلك على الأرض، وهم يبثون الذعر في قلب العلويين الأتراك، ما يدفع هؤلاء إلى الانزواء، بل ربما الانتقال إلى أماكن أخرى.

وكشفت الباحثة عن وجود مخطط لتجنيس بعض اللاجئين السوريين السنّة لإحداث نوع من التوازن مع علويي الإسكندرون الذين يشكلون الغالبية، والذين تظاهروا أكثر من مرة رافعين صور الرئيس السوري بشار الأسد والأعلام السورية. تقول الباحثة إن حكومة أردوغان منحت سابقاً الجنسية التركية للعديد من الأفغان في منطقة الإسكندرون، وهي تعدّ الآن لتجنيس سوريين.

٢٠١٢/١٠/٨

«النموذج» التركي: أن تكون زرادشتياً!

تتراكم النقاط التي تضعف صورة حزب «العدالة والتنمية». والنموذج الذي أراده قادته مثالاً للعالم العربي والإسلامي يكاد يترنح ويلفظ أنفاسه الأخيرة.

القاموس المذهبي لقادة «النموذج» يكاد يشكل مرجعية لمعظم التيارات المتشددة في العالم الإسلامي.

ويتناوب زعيما النموذج، رجب طيب أردوغان وأحمد داود أوغلو، على تعميم الفائدة، فمن اليمن لم يستطع وزير خارجية «النموذج» أن يرى من جريمة اغتيال اللواء وسام الحسن سوى بعد مذهبي، عندما قال بلغة جازمة، إن الاغتيال «سيثير ردة فعل غير عادية لدى السنّة». الرد السريع جاءه من صحيفة «ميلليت»، حيث قال أحد كتّابها، قدري غورسيل، إنه «من الملفت أن داود أوغلو لم يجد سوى «السنّة» كمثال، بدلاً من استخدام لغة محايدة، مثل أن «اغتيال الحسن يمكن أن يخرّب الوضع في لبنان». ويتساءل غورسيل عما إذا كلام داود أوغلو يعكس رغبة وتمنيات أكثر منها وقائع. وترك الإجابة على ذلك لتقدير القارئ.

قبل كلام داود أوغلو بيومين فقط، ومن إيلازيغ في جنوب شرقي تركيا، حيث الغالبية كردية وعلوية، كان رئيس حكومة «النموذج» يكرر القاموس الإلغائي للآخرين، عندما شن هجوماً على أتباع الديانة الزرادشتية، متهماً مسلحي حزب «العمال الكردستاني» بأنهم زرادشتيون، محوّلاً الانتماء لهذا المعتقد تهمة توجب محاربته، متناسياً أن أحد أهم عناصر «النموذج» هي العلمانية.

قال أردوغان أمام جموع الناس عن حزب «العمال الكردستاني»: «هؤلاء لا علاقة لهم بالجراح. مكان الإرهابيين واضح. هؤلاء زرادشتيون. إنهم يكشفون عن أنفسهم. إنهم يتحدثون عن اليزيديين. انظروا ماذا يفعلون وأي طقوس يمارسون».

لم يمر كلام أردوغان مرور الكرام، بل حفلت الصحف بعشرات المقالات التي تدين أردوغان وتتهمه بالتمييز بين الناس على أساس المعتقد والمذهب.

تقول مهوش إيفين في «ميلليت» إنه «ليس هناك حاجة لتكرار أن ما كان يشكو منه حزب «العدالة والتنمية» سابقاً من تمييز ضد الآخرين على أساس مذهبي هو نفسه بات يمارسه». وتذكّر الكاتبة بالعديد من مواقف أردوغان التمييزية ضد أتباع الديانات والمعتقدات الأخرى، منها مثلاً أنه في العام ٢٠١١ استهزأ بنواب أكراد دعوا إلى السماح بالحجاب في البرلمان، فرد عليهم أردوغان قائلاً: «هل يعقل أن يهتم مَن دينُه الزرادشتية بهذا الأمر؟». وتقول الكاتبة إنه من الواضح أن هذه المواقف تعكس «ذهنية لا تعترف بحق الحياة لكل من ليس سنّياً ومتديناً وتركياً، وهي ذهنية تحكم تركيا الآن. بالأمس وصفوا الأرمن بالإرهاب واليوم يصفون الزرادشتية بذلك، ودائماً كان يوجد كلام مشابه عن اليونانيين والعلويين».

يعبّر النموذج التركي عن ترنّحه أيضاً في مجال حرية التعبير والصحافة.

«لجنة حماية الصحافيين» الأميركية التي تضم صحافيين معروفين، مثل كريستين أمانابور وطوم بروكوي وأريانا هافينغتون، نشرت تقريراً عن حرية الصحافة في العالم احتلت تركيا فيه المرتبة الأولى من حيث تقييد حرية الصحافة واعتقال الصحافيين لأسباب مهنية صرف. يورد التقرير أن هناك ٧٦ صحافياً معتقلاً في تركيا، بينهم ٦١ لأسباب صحافية.

ويذكر التقرير أن النتائج جاءت بعد دراسة دقيقة ومطولة لكل اسم معتقل على حدة، ويقول إن رئيس الحكومة أردوغان مارس ضغوطاً علنية على الصحافيين، كما فتح دعاوى ضد كثيرين منهم.

وهذا التقرير يذكّر بحملة الاعتقالات الواسعة جداً التي تقوم بها الحكومة ضد كل من يدعم حزب «العمال الكردستاني» في المجتمعين المدنيين التركي والكردي، وقد وصل العدد إلى أكثر من ثمانية آلاف معتقل، والبعض يذكر أن هناك ٢٨٠٠ طالب جامعي في المعتقلات، فضلاً عن رؤساء بلديات ومحامين وفنانين وغيرهم، وكل ذلك بهدف تجفيف البيئة المدنية الحاضنة للأكراد وقياداتهم.

وفي حوار مع صحيفة «طرف»، قالت منسقة مركز أعمال السياسات الأوروبية بجامعة بيلغي التركية، سينيم آيدين دوزغيت، إن «تركيا بنظر الأوروبيين ليست بلداً ديموقراطياً، ومعايير الديموقراطية تتراجع، وروابط أنقرة مع أوروبا تضعف، والآن تركيا البلد الأول في العالم في انتهاك حرية التعبير، وفي العام ٢٠١١ فقط كانت هناك ٨٧٠٢ دعوى ضد تركيا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في حين أن الدولة الثانية هي فرنسا بمئة دعوى فقط». وتقول دوزغيت إن حزب «العدالة والتنمية» لا يقوم بالإصلاح، وإن قام فجزئياً وبما يتناسب مع مصالحه. وتضيف أن «تركيا في مناخ كهذا لا يمكن أن تكون نموذجاً في الشرق الأوسط، وكل الدارسات تشير إلى أن تركيا حين تتقدم على الطريق الأوروبي يمكن أن تكون نموذجاً».

السبت الماضي تقاطر العلويون الأتراك من ١٤ دولة أوروبية وتظاهروا بعشرات الآلاف أمام المجلس الأوروبي في ستراسبورغ بفرنسا. تظاهرة العلويين كانت دفاعاً عن الهوية العلوية التي لم يعترف بها «النموذج» التركي بعد. وفي نهاية التظاهرة قدّم المتظاهرون إلى رئيس الحكومة جائزتين: الأولى عبارة عن لوحة سوداء ترمز إلى عدم التسامح الذي يبديه أردوغان تجاه العلويين. والجائزة الثانية عبارة عن قنينة بلون أحمر ترمز إلى الدم الذي يتهمون أردوغان بإراقته في سورية.

أخيراً وليس آخراً، ينتقد الكاتب التركي الإسلامي البارز علي بولاتش، في صحيفة «زمان»

الإسلامية، المنحى العنفي الذي يمارسه نموذج حزب «العدالة والتنمية» بدعمه المعارضة المسلحة في سورية. ويقول: «لقد وصلت الحركة الإسلامية في تركيا نفسها وفي إيران وفي مصر وتونس، بفضل المقاومة السلمية للاستبداد، فلماذا لم يطبق حزب «العدالة والتنمية» ذلك على سورية وعمل هناك على سلوك النهج العنفي؟».

لقد علّق الكثيرون آمالاً على النموذج الإسلامي في تركيا ليكون مثالاً يقتدى أو يستلهم في المنطقة، لكن خيبة الأمل كانت لا شك كبيرة جداً. والمشكلة أن أصحاب «النموذج» لا يريدون الاعتراف بفشلهم، ما يزيد من خيبة الأمل ومن الأخطار على تركيا نفسها.

٢٠١٢/١٠/٢٢

حوار مع صالح مسلم: الحكم الذاتي هدفنا

بيروت- يواجه الأكراد مشكلات جدية وخطيرة في معظم الدول التي يعيشون فيها. وإذا كانت المشكلة الكردية في تركيا هي الأقدم والأخطر، فإن الحركة الكردية في العراق كانت السباقة إلى تحقيق إنجاز تاريخي في الاعتراف بهويتها، وصولاً إلى أقصى ما تطمح إليه في ظل الظروف الراهنة، وهي الفيديرالية، أو «الدولة الناقصة» إلا من إعلانها رسمياً. أما في سورية، فإنه حتى إلى أحداث القامشلي قبل سنوات، والتي عُرفت بانتفاضة القامشلي، فإن الحركة الكردية كانت ضعيفة وغير فاعلة، ومرد ذلك في الدرجة الأولى إلى قلة عدد الأكراد في سورية، الذي لا يتجاوز المليون ونصف المليون، إلى مليونين على أبعد تقدير، إضافة إلى عدم اتصالهم في منطقة متجانسة، كما هي حالهم في العراق وتركيا، حيث تخترق مناطقهم تجمعات عربية وتركمانية. ويرى رئيس حزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي السوري، صالح مسلم محمد، في حوارنا معه، أن سياسة التعريب التي اتبعت على مدى العقود الماضية أثرت على صفاء المنطقة الكردية، وهي السياسات ذاتها التي مارستها بغداد أيضاً على امتداد عقود تجاه شمال العراق.

ولكن بعد بدء الأزمة في سورية، توجّهت الأنظار إلى دور الأكراد في المشهد السوري

ومدى تأثيره في مجريات الأحداث. غير أن نقطة التحول البارزة كانت في النصف الثاني من تموز/ يوليو ٢٠١٢، عندما ظهرت فجأة في وسائل الإعلام المختلفة صور لمقاتلين من حزب «الاتحاد الديموقراطي» وهم يسيطرون على عدة مدن كردية في شمال سورية يُرفع فيها العلم الكردي المعروف وصور زعيم حزب «العمال الكردستاني» عبدالله أوجالان. عندها بات أمام الجميع سيناريو مختلف عن المرحلة السابقة: لقد بدأ عملياً عهد الأكراد في سورية. الملفت أن ردة الفعل الأولى كانت من تركيا، التي هددت بعد هذا التطور للمرة الأولى بدخول سورية عسكرياً لمنع نشوء وضع يهدد الأمن القومي التركي، على ما صرّح كل المسؤولين الأتراك. التهديد التركي هذا، الذي لم يصدر من قبلُ على رغم تفاقم الأزمة السورية، يشير إلى أن عاملاً جديداً دخل على خط المعادلة السورية والإقليمية.

اتهمت أنقرة فوراً دمشق بأنها تواطأت مع حزب «العمال الكردستاني» لنشر قوات كردية هناك. لكن صالح مسلم ينفي أي ارتباط تنظيمي بحزب «العمال الكردستاني»، ويؤكد أنهما تنظيمان منفصلان وإن كان حزب «الاتحاد الديموقراطي» يتبنى «الفكر الأوجالاني». يقول مسلم إن أفراد حزبه إضافة إلى بعض القوى الكردية الصغيرة الأخرى، عملوا مع تراجع سيطرة النظام على حماية المناطق الكردية من سعي المعارضة السورية إلى بسط نفوذها فيها. ويحمّل مسلم تركيا مسؤولية كل المحاولات التي جرت لاستبعاد حزبه من كل الأطر التي كان يُعمل على إنشائها للمعارضة السورية، ومنها المجلس الوطني الذي نشأ في إسطنبول. يقول مسلم إن تركيا أمُّ المشكلات، والأتراك وضعوا خطاً أحمر على مشاركة حزبه في المجلس الوطني ومن ثم الائتلاف الوطني الذي تشكل في الدوحة، والذي كان برأيه «قص جوانح» غريبة لتركيا، لأنها فشلت في إنجاز ما طالبتها به واشنطن في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما نشر الإسلام المعتدل، فإذا بالمنطقة تعج بالمنظمات الأصولية.

ويتوقف صالح مسلم عند المعارك الدائرة منذ أسابيع في منطقة رأس العين (يطلق عليها الأكراد اسم سري كانه)، ويقول إن هذه المعارك تدخل في إطار استراتيجية تركية لاحتلال «روجافا»، أي غربي كردستان، وهي المنطقة الكردية من سورية، بواسطة مسلحي المعارضة السورية الذين يتلقون تدريبهم في تركيا وينطلقون من مدينة جيلان بينار. يقول مسلم إن

مدينة رأس العين مختلطة، نصفها من الأكراد ونصفها من العرب. وقد عملت المعارضة على السيطرة على القسم العربي من المدينة بعد اشتباكات مع عناصر النظام. ومن ثم كان اتفاق على التهدئة وعدم محاولة التقدم إلى القسم الكردي، لكن المعارضة أخلّت بالاتفاق وأرادت طرد الأكراد منها، فواجهتهم عناصر حزب «الاتحاد الديموقراطي»، والمعارك حتى الآن متواصلة من دون نجاح المعارضة في التقدم إلى القسم الكردي من المدينة. ومنطقة رأس العين ذات أهمية لتركيا، لأنها تقع مباشرة على الحدود التركية، وسقوطها يعني فتح الطريق أمام إسقاط مناطق كردية أخرى، وصولاً إلى السيطرة على كل كردستان سورية. ويقول مسلم إن تركيا لن تتوقف عن محاولة إسقاط المناطق الكردية واحدة تلو الأخرى، ومن وقت لآخر، من أجل هدف أساسي هو تشكيل شريط حدودي بعمق عشرة كيلومترات داخل سورية على امتداد الحدود مع تركيا يكون تحت سيطرتها ونفوذها. ولن يحول دون ذلك سوى دفاع الأكراد عن أنفسهم أو إنهاء الأزمة في سورية بسرعة. لكن صالح مسلم يبدو واثقاً من أن هذا المخطط لن ينجح، لأن الأكراد مصممون على الدفاع عن أنفسهم وسيحوّلون، كما صرّح سابقاً، المنطقة مقبرة للأتراك وحلفائهم. ومسلم غير مقتنع وغير متفائل بنتائج المفاوضات الجارية بين أوجالان والدولة التركية، لأنه مع وجود حزب «العدالة والتنمية» ورجب طيب أردوغان لا يمكن التوصل إلى أي اتفاق، لأن العقلية الإنكارية متجذرة لدى قادة تركيا. ولا يريد أردوغان من هذه المفاوضات سوى استمرار التلاعب بالمسألة الكردية وتقطيع الوقت، معتمداً على أن حلف شمال الأطلسي لن يضحي بتقسيم تركيا. وهنا، يرى مسلم أن السبب الأساس الذي حال دون التدخل العسكري التركي في سورية هو أن تركيا بلد أطلسي، وأي هجوم منها يعني أنه هجوم أطلسي، وسيواجه من روسيا على هذا الأساس، الأمر الذي بات خارج الحسابات. أما السبب الذي حال دون تدخل عسكري خارجي حتى الآن في سورية، فهو أن الغرب وإسرائيل يخشيان ردة الفعل السورية، خصوصاً إذا لامست الخطوط الحمر الكيماوية المحملة على رؤوس صواريخ جاهزة للانطلاق في أي لحظة، والتي تطاول كل إسرائيل، وهو ما لا يمكن إسرائيل والغرب أن يتحملاه.

وعن وجود تفاهمات مع النظام السوري حول الوضع في شمال سورية، ينفي صالح مسلم وجود أي تواصل مع النظام منذ اندلاع الأزمة. وقال إنه باستثناء القامشلي، فإنه لا وجود

فعلياً للنظام في المناطق الكردية، كما أن التواصل السياسي كذلك مقطوع منذ بدء الأزمة ولا يزال مقطوعاً حتى الآن، إذ إن حزب «الاتحاد الديموقراطي»، الذي يمثل برأي مسلم الأكثرية الساحقة من أكراد سورية، هو جزء من معارضة الداخل الممثلة في «هيئة التنسيق الوطنية» التي يرئسها حسن عبد العظيم. وقد شارك الحزب في مؤتمر المعارضة الأخير في جنيف برئاسة هيثم المناع. ويرى مسلم أن الفيتوات التي توضع على حزبه من بعض الدول والقوى العربية، بل حتى الكردية، في شمال العراق، هي في الأساس بضغط من تركيا. وبما أن حزب «الاتحاد الديموقراطي» عضو في هيئة التنسيق، فإنه يؤيد حصول تغيير سلمي وديموقراطي في النظام، ومن دون تدخل خارجي. ولكنه يرى أن أي مؤتمر للحوار وأي اتفاقية للتسوية في سورية يجب أن يحظيا بضمانات دولية من كل القوى الكبرى والإقليمية، وإلا فلا معنى لأي اتفاقية تبرم مع النظام.

يحدد صالح مسلم مطالب الأكراد السوريين بأنها أيُّ صيغة تضمن أن يعبّر الإنسان الكردي عن نفسه بحرية وكرامة. وتجسيد ذلك هو في إدارة ذاتية لشؤونه ضمن الوطن السوري بمعزل من أي تسمية يمكن أن تتخذها هذه الصيغة. هو لا يحصرها بتسمية محددة، فيديرالية أو حكم ذاتي أو إدارة ذاتية، فالمهم أن يُعترف بالهوية الكردية في الدستور، وأن تتحقق الهوية الثقافية في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام، وكذلك في تشكيل شرطة محلية خاصة بهم، وإمكان الدفاع الذاتي عن النفس، من دون أن يعتبر ذلك بمثابة تشكيل جيش. ولا يريد مسلم أن تكون هناك حدود جغرافية لمنطقة الإدارة الذاتية، بخلاف ما هو عليه الوضع في العراق.

٢٠١٣/١/ ٣١

هل يمر التاريخ فعلاً بأنقرة؟

جدد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو نظرته الكونية في اعتباره «التاريخ يمر بأنقرة». كلام داود أوغلو جاء في إطار المؤتمر العام الخامس للسفراء الأتراك في الخارج منذ وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى السلطة في العام ٢٠٠٢.

وانعقد المؤتمر في فندق «الماريوت» في أنقرة، وشارك فيه أكثر من ١٥٠ سفيراً تركياً في العالم، وانعقد تحت شعار «الديبلوماسية الإنسانية». وقال داود أوغلو إنه بمقدار ما هو مهم امتلاك تركيا جيشاً قوياً، فإنه من المهم بالدرجة ذاتها اتباع سياسة خارجية قائمة على إيلاء الأهداف الإنسانية أولوية.

وتحدث داود أوغلو أمام المؤتمر قائلاً إن السياسة الخارجية التركية بدلاً من الانغلاق على ذاتها أمام الدفق السريع للتاريخ قررت أن تدير هذا الدفق. وقال إن سياسة الانتظار والمحافظة على ما هو موجود تعني عدم وجود إرادة، وأضاف: «إننا نبادر إلى كل مخاطرة ولكن لا نقبل عدم وجود إرادة. القوى العالمية تعرف أن التاريخ يمر بأنقرة، وكل من يدخل في مجازفة في العلاقة مع أنقرة يدرك أنه يدخل في مصاعب في سياساته الإقليمية».

ودعا داود أوغلو السفراء الأتراك إلى ألاّ يكونوا سلبيين، بل فاعلين في حركتهم. «يمكن أن ترتكبوا أخطاء ولكنني أنا أتحمل مسؤوليتها».

من جهة أخرى، حذّرت صحيفة «أقشام» التركية من المنحى الذي تتخذه عملية التسلح التركية نتيجةَ تعاونها مع حلف شمال الأطلسي، متسائلة عما تعد له أنقرة من خطط.

وقالت الصحيفة إن البداية كانت مع نصب رادارات الدرع الصاروخي في ملاطية عبر الولايات المتحدة، قبل أن تنتقل إدارته إلى حلف شمال الأطلسي.

ومع ارتفاع نسبة الأخطار من الوضع في سورية، توجهت أنقرة إلى الحلف من أجل نشر صواريخ «باتريوت»، حيث نشرت منه ست بطاريات، كما جاءت طائرات «أواكس» للإنذار المبكر إلى تركيا.

وقالت الصحيفة إن تركيا لم تكتف بالتحشيدات البرية، بل انتقلت إلى التحشيد البحري، إذ قررت الولايات المتحدة تزويد أنقرة هبةً عبارة عن فرقاطتين جديدتين، وعلقت رئاسة الأركان التركية أهمية على هاتين الفرقاطتين اللتين جاءتا نتيجة مفاوضات استمرت سنتين.

وتقول مصادر في الخارجية التركية للصحيفة، إنه يجب أن يقابَل تزوُّد تركيا بعناصر القوة على أنه أمر طبيعي، لكونها الحليف الأهم والأكثر فاعلية للولايات المتحدة في المنطقة، كما أنها شريكة استراتيجية لها في حلف شمال الأطلسي.

وإلى الفرقاطتين، ينتظر أن تزوّد الولايات المتحدة تركيا بصواريخ «سيدوندير ٢»، حيث وافقت واشنطن على بيع تركيا ١١٧ رأساً منها بقيمة ١٤٠ مليون دولار، وهي صواريخ جو- جو ذات فاعلية كبيرة وتحملها طائرات «أف- ١٦». ولفتت مصادر في وزارة الخارجية التركية، إلى أن قراري تزويد الفرقاطتين وبيع الصواريخ مرّا في الكونغرس من دون أي معارضة.

وقالت الصحيفة إن تركيا تتحضر في العام ٢٠١٣ للتزود بنظام درع صاروخي جديد، وقالت إن مجموعة من شركات الصناعة العسكرية تتنافس لبيع أنقرة هذا النظام، ومنها الولايات المتحدة وروسيا والصين وإيطاليا وفرنسا. وكان يتوقع أن ينشر هذا النظام في العام

٢٠١٥، لكن التطورات في سورية سرّعت قرار أنقرة بنشره على الحدود السورية حتى نهاية العام ٢٠١٣، وكلفته المالية ٤ مليارات دولار.

كذلك تخطو تركيا خطوات على طريق تعزيز صناعتها العسكرية الوطنية، من إنتاج هليكوبتر محلية وإطلاق قمر صناعي وإنتاج دبابة محلية. وتعتزم تركيا أن تصل قدراتها البحرية إلى مستويات عالمية، عبر إطلاق مشروع إنتاج حاملة طائرات وطنية، ولجنة الصناعة الدفاعية هي في طور تحديد اسم الشركة التي ستنتج هذه الحاملة، التي ستتسع لـ١٢ طائرة وكلفتها ٣ مليارات دولار.

٣ /١/ ٢٠١٣

تركيا والرد على إسرائيل؟

أطلق وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو مواقف مثيرة تجاه الغارة الإسرائيلية على مركز للبحوث العلمية في سورية، ففي طريق عودته جواً من بلغراد، تحدث إلى الصحافيين الأتراك المرافقين قائلاً: «نحن لا نعلم حتى الآن حقيقة ما جرى، لكننا لن نبقى متفرجين وساكتين على أي اعتداء تقوم به إسرائيل على أي بلد مسلم». ثم استتبع ذلك بهجوم على النظام السوري لعدم رده على العملية الإسرائيلية، بقوله: «كيف يمكن الجيش السوري، الذي يهاجِم بالطائرات من الجو وبالدبابات والمدافع من البر منذ ٢٢ شهراً شعباً أعزل بريئاً، ألاّ يرد بالمثل على الغارة الإسرائيلية؟ لماذا لم يرم النظام حجراً واحداً على إسرائيل التي تنتهك كرامة البلد بتحليق طائراتها فوق قصر الأسد. لماذا لا يقوم الأسد بشيء ضد إسرائيل فيما يعطي أوامره بقصف حلب بصواريخ سكود؟ على سورية أن تقوم برد تقوم به أي دولة تتعرض للعدوان، ويجب أن تقوم بالرد».

وتساءل داود أوغلو: «هل هناك اتفاقية سرية بين إسرائيل والأسد؟ لماذا تأسس الجيش السوري؟ ألحماية البلاد والشعب ضد اعتداءات كهذه وحماية المجال الجوي، أم بالعكس،

لتدمير شعبه بالدبابات والطائرات والمدافع؟ نظام الأسد يمارس الاستغلال فقط. القوة التي تستخدم ضد النساء والأطفال العُزّل لماذا لا يستخدمها ضد إسرائيل التي يراها عدواً منذ تأسيسها حتى الآن».

يذكّر كلام داود أوغلو هذا بكلام سابق لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان العام الفائت، حول الجيش السوري ولماذا لم يطلق قذيفة واحدة على الجولان.

ولا شك في أن تصريحات أردوغان وداود أوغلو تطرح العديد من الأسئلة:

١- عندما تكلم أردوغان عن موقف الجيش السوري في الجولان كان يعكس جهلاً بمسيرة هذا الجيش على امتداد الصراع مع العدو الصهيوني منذ حرب ١٩٧٣، مروراً بدعمه المقاومة وعدم التنازل عن الحقوق السورية.

٢- أن تركيا عندما أجرت مناورات عسكرية مشتركة مع الجيش السوري قبل سنوات قليلة، عندما كانت العلاقات تمر في شهر عسلها، لم يكن لديها أي ملاحظات سلبية على عمل الجيش السوري.

٣- أن كلام داود أوغلو عن ضرورة أن ترد سورية، يتناقض بالكامل مع موقف رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان بعد إسقاط سورية طائرة تركية فوق المياه الإقليمية السورية في نهاية حزيران الماضي، والذي اعتبر فيه الدعوات لرد تركي استدراجاً إلى فخ لن تقع فيه تركيا. فلماذا يعتبر أردوغان هذا استدراجاً ولا يترك للحكومة السورية اتخاذ حق الرد في المكان والزمان الذي يتناسب مع تقديراتها؟

٤- كيف يمكن وزيرَ الخارجية التركي أن يطالب بالرد على الغارة الإسرائيلية على سورية ولم تفعل بلاده ذلك عندما شنّت إسرائيل غارة جوية قبل أشهر على السودان؟ وكيف يستقيم كلام الوزير التركي عن أن تركيا لن تقف متفرجة ضد أي عدوان على بلد إسلامي، مع مشاركة تركيا البنيوية بعمليات حلف شمال الأطلسي في العالم، وكلها ضد دول إسلامية، وأمام عدم النبس ببنت شفة على غارات الطائرات الأميركية على المدنيين في باكستان وأفغانستان؟

٥- وبالطبع، فإن الجميع فور سماع تعليق داود أوغلو تبادرت إلى أذهانهم طريقة الرد التركي على مقتل تسعة أتراك في المياه الدولية في عدوان إسرائيلي موصوف على سفينة مرمرة ضمن أسطول الحرية في ٣١ أيار ٢٠١٠، فماذا فعلت حكومة حزب «العدالة والتنمية»، وكان داود أوغلو وزيراً للخارجية، للرد على العدوان؟ وهذا بات غير خافٍ حتى على المواطن التركي العادي، حيث امتلأت مواقع التواصل الاجتماعي التركية بتعليقات القراء على كلام داود أوغلو والتهكم على هذه الحمية التي لم تجلب لتركيا حتى اعتذاراً من إسرائيل.

٥- أن التشكيك بموقف سورية من العدو الإسرائيلي هو جزء من خطة تهدف إلى تهشيم كل الرموز والدول والقوى في المنطقة التي تعادي إسرائيل وتقف الآن موقفاً متعارضاً مع السياسات الغربية لتركيا في المنطقة، والتي كانت سبباً في إفشال الخطط التركية الداعمة للمعارضة المسلحة من أجل هدف وحيد: إسقاط النظام، مقدمةً لإسقاط المنظومة الإقليمية والدولية التي ينتمي اليها. وفي هذا المجال تقف العلاقات التركية مع إسرائيل عقبة أمام أي حجة لإظهار تركيا تقف على طرف نقيض مع إسرائيل، حيث إن علاقاتها معها مستمرة وبقوة، ديبلوماسياً وعسكرياً وأمنياً واستخباراتياً واقتصادياً، حيث ازداد ولم يتراجع حجم التبادل الاقتصادي بين البلدين بعد حادثة مرمرة، من مليارين ونصف المليار دولارعام ٢٠٠٩ إلى أربعة مليارات دولار العام ٢٠١١.

٦- ولا تخفى العلاقة بين نصب رادار الدرع الصاروخي والباتريوت في تركيا عن اللعبة الإقليمية التي يؤكدها جميع الخبراء. وقبل يومين نشرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» تصريحاً للخبير الإسرائيلي في الشأن السوري والأستاذ في الجامعة العبرية في القدس موشي ماعوز، أنه يمكن أن يكون حصل تنسيق بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية بشأن الغارة الإسرائيلية على سورية، علماً أن مواقع إسرائيلية كتبت أن بطاريات صواريخ الباتريوت في تركيا وُضعت أثناء الغارة الإسرائيلية في حالة تأهب، وأن الغارة تمت بعدما أُعلن أن ترتيبات نشر الصواريخ وجهوزيتها للعمل في تركيا قد اكتملت.

٢٠١/٢/٣

.. ليس ربيعاً

قال أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، إن الربيع العربي كان شبيهاً بالمشروطية الثانية في تركيا عام ١٩٠٨، حيث كان المهم إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني مهما كان الثمن، وما جرى بعد ذلك معلوم. وأضاف أن القوى القومية والإسلامية والإتنية المختلفة اجتمعت على إسقاط عبدالحميد من دون خطة لاحقة ووسط انقسامات كبيرة، وبعد ذلك بدأ الصدام بينها، وهذا ما حصل مثلاً في مصر، فالمهم كان إسقاط حسني مبارك، ومن قبله زين العابدين بن علي، فيما لم تكن هناك برامج ولا زعامات، واليوم مصر وتونس تعيشان قلاقل كبيرة، بل حتى تم التداول في مصر بإمكان القيام بانقلاب عسكري. ربما يمكن الحديث عن ربيع عربي لكن بعد مرور ولايتين من البرلمان. وقال إن ما حدث ليس ربيعاً، بل خريف الدكتاتوريين. وقال إن الجولة الأولى جاءت لصالح الإسلاميين لأنهم كانوا الأكثر تنظيماً من الآخرين. ورفض إحسان أوغلو الخلط بين الدين والسياسة ودعا إلى عدم استخدام أحدهما لمصالح الآخر وإلا كانت كارثة. وقال إنه ليس من فتنة شيعية- سنية على مستوى البنية التحتية، بل أناس موجودون في الزعامة يريدون توظيفها. أسوأ شيء أن تتمأسس البنية الطائفية، فالفرنسيون مثلاً رسّخوا في لبنان ما كان قائماً في عهد العثمانيين،

والأميركيون فعلوا الأمر نفسه في العراق، وهذ ظلم كبير. وقال إن التطرف لا قاعدة واسعة له في العالم الإسلامي، والناس في تونس ومصر وليبيا ثاروا من أجل الحرية والكرامة والخبز ولم يرفعوا شعارات ضد إسرائيل وأميركا والغرب.

وقال إحسان أوغلو إنه لا خطر من صدام مذهبي في سورية، فالنظام كما المعارضة معهما أطياف مذهبية متعددة، مستبعداً حدوث تقسيم في سورية، لأنه سيفتح أبواب جهنم، وسينتقل إلى كل الدول في المنطقة. ودعم إحسان أوغلو مبادرة معاذ الخطيب، رئيس ما يسمى بـ«الائتلاف الوطني السوري»، من أجل وقف العنف والبدء بحوار سلمي لحل الأزمة. ويجب الضغط على كل الأطراف لقبول الحوار، لأنه لا مخرج سواه. ويجب الاعتراف بفرصة أخرى للأخضر الإبراهيمي واستئناف البحث من حيث وصل. ورأى أكمل الدين إحسان أوغلو خطراً في محاولة الحركات الراديكالية الإسلامية ملء الفراغ في حالة الفوضى الراهنة، وقال إنه أمر غير مقبول، والأكثر مدعاة للأسف أنهم يقومون بذلك باسم الدين. في حين أن ما يقومون به غير مشروع، وإذا وافقتَ على ما يقومون به فإنك تقدم لهم السلاح الأكبر.

من جهة أخرى، وصف «فاتح»، ابن الزعيم الراحل نجم الدين أربكان، ما يجري في الشرق الأوسط بأنه تنفيذ لمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي بدأ بتقسيم العراق ومن ثم السودان. وانتقد أربكان رئيس الوزراء التركي رجيب طيب أردوغان، قائلاً إنه سيجلب إلى تركيا الكارثة مع مجموع الدَّيْن الذي وصل إلى ٥٥٠ مليار دولار. وقال إن نشر الدرع الصاروخي وصواريخ الباتريوت يهدف إلى إدخال تركيا في حروب مع جيرانها المسلمين في سورية والعراق وإيران، مضيفاً: «كما أسسوا بالأمس قوة المطرقة للعراق، يَنْصِبون اليوم الباتريوت للدول الجارة خدمة للمخططات الصهيونية».

١١ /٢/ ٢٠١٣

التاريخ والجغرافيا السياسية

قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في حوار مع صحيفة «ميلliيت»، إن انفجار معبر جيلفي غوزي قد يراد منه جر تركيا إلى سورية، وقد يكون تحريضاً من النظام السوري، لكن كل الاحتمالات مطروحة حول المنفّذ والأهداف. هناك معبر لأهداف إنسانية، والهجوم قد يكون لمصلحة أطراف متعددة، ولا يمكن القطع منذ الآن بما حصل. وقال: «إن ما يحزننا أن كل الانتقادات وجهت إلى الحكومة ولي، فالأسد مثلاً ليس مسؤولاً، والإرهاب ليس مسؤولاً، بل الحكومة التي فتحت مخيمات للاجئين!! هل يعقل هذا؟». وقال إنه «ليس مجرد حدث حصل على الحدود، انظر يوجد بجانبنا حرب أهلية، نحن نعمل على أن تؤثر الحرب علينا بحدها الأدنى. وفي الأيام المقبلة لن نكون حديقة ورد بلا أشواك. لكن معيار نجاح إدارة أي دولة هي أن تربّي الأزهار وسط الأشواك. كم من المشكلات مَنعْنا في أسبوع واحد؟ كم من الليالي مرت من دون أن ننام ؟ لكننا سنواصل طريقنا بخطوات واثقة من دون أن نجر تركيا إلى الحرب».

وقال داود أوغلو إن «من أهداف من قاموا بالتفجير عند معبر جيلفي غوزي هو توريط تركيا في سورية، ونحن سنقوم بما يتطلب لكي لا تنعكس الأحداث على الداخل التركي». مضيفاً أنه «يجب

في المسألة السورية ألا نسمح لإسرائيل بأن تستغلها، وألا يكون أي اعتداء إسرائيلي على سورية حجة للنظام السوري أن يواصل قمع شعبه»، رافضاً اتهام المعارضة التركية بمسؤولية الحكومة عن العنف في تركيا. وفي محاولة لتهدئة ردة الفعل الأميركية والإسرائيلية، قال إنه عندما تحدث عن عدم رد الأسد على الغارة الإسرائيلية على سورية ولو بحجر، فإنه كان يقصد أن يظهر ردة فعل على ما يقوم به الجيش السوري ضد شعبه: «لسنا محرّضين أبداً على الحروب. إنهم لم يستطيعوا أن يفهموا ذلك». وقال إنه تنقصه المعلومات الدقيقة عما إذا كان الانفجار يستهدف وفداً من المعارضة السورية.

وعرض داود أوغلو إلى دور تركيا في كل الملفات الإقليمية والدولية، قائلاً: «إنها موجودة في كل الملفات، أحياناً بصورة قوية وأحياناً بصورة أقل، لكن هل كان لباكستان وأفغانستان أن تتحادثا من دون تركيا؟ هل يمكن أن تبحث مشكلات فلسطين وجورجيا والبوسنة ومصر والعراق وسورية وإيران وليبيا والربيع العربي من دون مشاركة تركيا؟ إن تركيا لاعب في البلقان والشرق الأوسط، وهي في الوقت ذاته عضو في الأطلسي ومرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي وشريكة استراتيجية للاتحاد الأفريقي».

وقال إن «المفاوضات مع أوجالان مهمة، وفي وقت نهتم بأكراد العراق وسورية، كيف لا نهتم بأكرادنا؟ ولماذا كردستان العراق هي الأكثر تقدماً في المنطقة؟ السبب مجاورتها لتركيا».

وقال إن «المنطقة تشهد إعادة بناء بعدما عجز البناء القديم عن الصمود. التاريخ اليوم يتمرد على الجغرافيا السياسية. الشعوب تنتفض رافضة الجدران بينها». وانتقد الكتّاب الذين يدافعون عن الديموقراطية وفي الوقت ذاته يدافعون عن الدكتاتورية في دمشق. وإذ قال بضرورة الحفاظ على الحدود السياسية لدول المنطقة، قال إنه «يجب تجاوزها وتحقيق الارتباط على الصعيد الاقتصادي والثقافي. ولماذا الذي فعلته أوروبا بينها لا يتكرر في مناطق أخرى؟ فضلاً عن أن تجربة العيش المشترك والتاريخ المشترك هي هنا أكبر من أوروبا».

ورفض داود أوغلو القول إن هناك أزمة بين تركيا وأميركا حول سورية، «أسس النظرة واحدة لكن الخلاف هو على كيفية إدارة الأزمة». وقال: «إنهم يقولون إنه لا توجد جهة مخاطبة واحدة في المعارضة (السورية)، ولكنهم لا يتيحون لها العمل والتطور داخل الساحة السورية. لماذا لم

يفعلوا ذلك في حالة مالي وفي العراق؟ هذا لا يمكن تفسيره بالنوايا الحسنة». وانتقد داود أوغلو رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، متهماً إياه بأنه فشل في سياساته على كل الأصعدة، حيث لا يمكن القول إن هناك ديموقراطية في العراق.

وتطرق داود أوغلو في الحوار إلى مسألة استقالة البابا بينيديكتوس السادس عشر، قائلاً إنه حدث جدّي للغاية. وقال إنه اتصل مرتين بسفير تركيا في الفاتيكان، «إذ إنه من دون فهم ما يحدث في البابوية لا يمكن أن تضع التطورات في أوروبا في نصابها. اليوم يوجد كاردينالالان في المقدمة، والاثنان إيطاليان. كاردينال ميلان له شخصية ثقافية بارزة، فيما الثاني له جانب ديني أكبر، بسبب كونه مسؤولاً عن الكنائس الشرقية. أيضاً يتم الحديث عن انتخاب بابا من أفريقيا، وإذا حصل هذا فإنه إشارة مهمة».

وفي صحيفة «راديكال»، كتب المعلق المعروف جنكيز تشاندار تحت عنوان «ما الذي يقوله انفجار هاتاي؟» قائلاً: «من المنطقي أن تتوجه أصابع الاتهام إلى النظام في سورية بمسؤوليته عن الانفجار في معبر جيلفي غوزي. لكن هل من دليل على ذلك؟ بالطبع لا». هل كان يستهدف أعضاء في المجلس الوطني؟ ربما، لكن هذا المعبر ومنذ أشهر هو بيد المعارضة السورية التي تحظى بدعم تركيا، أي أن السيارة إذا كانت جاءت من سورية فيجب أن تكون مرت على رقابة المعارضة السورية. النظام هناك غير موجود. ولا يحمل أي معنى أن السيارة كانت تحمل لوحة سورية. الكثير من السيارات ذات اللوحات السورية تعبر يومياً من تركيا إلى سورية.

هل من أحد آخر يمكن توجيه أصابع الاتهام اليه؟ ربما، فتنظيم «القاعدة» وجبهة «النصرة» اختصاصيان أيضاً في هذا النوع من الهجمات. أما الهدف أو الرسالة، فلا أحد يعلم، لكنها جاءت بعد خلافات بين معاذ الخطيب وأعضاء المجلس الوطني السوري.

القاعدة التي لا تخطئ في الشرق الأوسط، هي أنه بقدر ما تدخل تركيا عمقَ الشرق الأوسط بقدر ما يدخلها هو. والدور الذي تحاول تركيا أن تقوم به لتحديد صورة سورية في مرحلة الربيع العربي له نتائج لا مفر منها وفاتورة».

١٣ /٢/ ٢٠١٣

تركيا من بغداد: اشتباه «صفر مشكلات»

بغداد- لا تعكس المشاهدات التي واجهناها في بغداد، كما على امتداد الطريق إلى كربلاء، وفي كربلاء، ما يوحي أن مرحلة جديدة من التنمية بدأت، أو أنها حتى في طريقها لذلك. وباستثناء بعض المعالم العمرانية الجديدة المرتبطة أساساً باستقبال الزوار في كربلاء، مثل بعض المجمعات الاستضافية أو الفنادق، فإن كربلاء مثلاً، لا تزال كما كانت عليه خلال الحصار الذي سبق الغزو، مدينةً تتمحور حول مركزية مقام الإمام الحسين، الذي تحوطه أسواق شعبية ضيقة ومزدحمة، وغالباً ما تفتقد النظافة. كربلاء مدينة دينية بامتياز، وقد لا تسمح شعبية التديّن الشيعي أن تكون غير ذلك. كربلاء مدينة بسيطة، لا تغادر حزنها ولونها الأسود في حجرها وبشرها وزوارها، يترامى إليها ويرتاح على أرصفتها وافدون نساء ورجال وأطفال، يفترشون الشوارع والأرصفة، وهي حالة باتت عامة في كل المدن التي تحوي مقامات شيعية. بات المقام رديفاً للشعبية الزائدة. ومع أن كربلاء مدينة الحسين، فإن مقام أبي الفضل العباس، شقيق الحسين، الذي لا يبعد عنه أكثر من مئة متر، لا يختلف عن مقام الحسين لجهة كل المواصفات الخارجية والداخلية. وفي غرفة جانبية داخل المقام، مقر إمام العتبات المقدسة في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي، الذي لا يختلف بعفويته

وبساطته في التواصل مع الآخرين، عن أي رجل دين شيعي في العالم فكيف إذا كان في حضرة سيد شهداء الشيعة.

أما بغداد، فلم تعرف بعد سبيلاً للخروج من حال الاستنفار. بغداد الرشيد وأبي نواس والمتنبي ودجلة، تعني الأمن بالدرجة الأولى. الإجراءات الأمنية في كل مكان، فيما تبدو هي مدينةً استهلاكية على ما تحتاجه المعيشة اليومية. بغداد يطحنها القلق من الإرهاب الأصولي، ويطحنها على المستوى السياسي شقاق كبير مترافق مع حراكات مناطقية ذات طابع مذهبي، لكن لا يخلو من مطالب اجتماعية تنسحب على كل المجموعات الطائفية. كما يبدو التدخل التركي فاقعاً جداً، ولا تمحي من ذاكرة كل من التقيناهم، الزيارةُ غير الشرعية التي قام بها السنة الماضية وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى كركوك.

أما المنطقة الخضراء فحالة خاصة، وقد لا يكون لها شبيه في العالم. قلعة لا يدخلها عصفور من دون إذن، فيما الأمن فيها وفي محيط المطار منوط ببعض جوانبه بشركة أمنية خاصة «جي فور أس». شركات أمنية خاصة لا تجد من يدير مهمة الكلاب التي تشم الحافلات والسيارات، وأحياناً «تشمشم» الناس، سوى أجانب، وأميركيين تحديداً. كان يمكن هضم أي شيء إلا هذا المنظر، الذي يدعو للاعتقاد أنه لا يزال أمام استعادة السيادة الكاملة مسافات، منها المادي ومنها النفسي. منطقة خضراء خاوية من البشر، سيارات قليلة تعبر شوارعها، فيما ليس أحد من بني آدم يمر على قدميه. منطقة تختصر الدولة بحكومتها وبرلمانها ووزاراتها وكل مسؤوليها وعائلاتهم والسفارات الأجنبية وكل ما يستلزم ذلك من مدارس ومستشفيات. المنطقة الخضراء مدينة آمنة لزائر خاو إلا من مهام محددة، زائر عليه أن يختار بين الأمن والحرية، بين الانضباط والانطلاق. والمثقف بالطبع لا يمكن أن يختار سوى الفضاء الواسع الذي لا تحده حتى الغيوم.

لكن العراقيين، أو بعضهم الوازن، لا يخفي اعتداده بأنه أخرج الاحتلال بشروط جيدة: لا قواعد عسكرية، لا حصانة على أي تواجد أمني غربي، رسمي أو خاص، والأهم أن العراق بات خارج محورية الارتهان لواشنطن في سياسته الخارجية وصفقات السلاح المقترحة مع روسيا، وربما دول أخرى مثال على ذلك.

يجهد العراقيون في إعادة بلدهم إلى الخريطة الإقليمية والدولية، والمؤتمرات التي تهتم بالتطورات في المنطقة واحدة من هذه الوسائل. المؤتمر الثاني لـ«المجموعة العراقية للدراسات الاستراتيجية» التي يديرها واثق الهاشمي حول موضوع «بيئة إقليمية آمنة»، والذي انعقد في فندق «الرشيد» ليومين، كان مناسبة للقاء حواري خاص بين المشاركين مع رئيس الحكومة السابق ورئيس التحالف الوطني العراقي الدكتور إبراهيم الجعفري في مقر التحالف على امتداد ساعتين. جال الجعفري في نواحي السياسة العراقية الداخلية والإقليمية ومتاهاتها، وقال إن الطائفية في العراق لا مجال لتطبيقها، فـ٢٧ في المئة من الزيجات هي بين سنة وشيعة، والقبائل الرئيسية مختلطة الانتماء الطائفي، من شمّر إلى خزاع إلى تميم إلى عبيد وغيرها، وكل محافظات العراق مختلطة الانتماء الطائفي. ورفض الجعفري اعتبار التظاهرات التي تشهدها المناطق السنية في العراق، ذات منشأ طائفي أو بسبب إقصاء السنّة عن الحكم، إذ إن السنة ليسوا مقصيين، بل موجودون في كل إدارات الدولة ومواقع القرار. والمرجعيات الشيعية تؤكد دائماً تلبية أي حقوق للسنة ولغير السنة، لكن هناك تدخلاً إقليمياً (تركياً أساساً) في التظاهرات. وقال ليس هناك من مصلحة للعراق في تغذية الشعور الطائفي.

وانتقد الجعفري الإعلام الذي لم يكن حيادياً تجاه الثورات العربية، حيث وقف إلى جانب الثورات في مصر وتونس، لكنه أصيب بالخرس لدى وصوله إلى البحرين وسورية. وقال إن «العراق وقف إلى جانب الشعوب في الثورات، وفي الحالة السورية انقسم الشعب، فكان من الطبيعي أن نقف عند حدود المتفق السوري وليس المختلف».

وحول العلاقات مع تركيا، أشار الجعفري إلى أن الجغرافيا قدرٌ، سواء مع إيران أو تركيا أو الكويت، ويجب التعامل مع الجيران كما هم، لكنْ على أساس «الثابت الوطني والمتحرك الإقليمي»، لكنه قال إن العراق يرفض تدخل تركيا في الشأن العراقي الداخلي، كما لا يتدخل العراق أساساً في الشأن الداخلي التركي. واعتبر أن لتركيا مصالح وهواجس مشروعة، وهي دولة غير نفطية ومنتجة صناعياً وتبحث عن أسواق، وقلقها الأساسي هو من حزب «العمال الكردستاني»، فيما للعراق هواجس عميقة حول مسألة المياه، حيث منابع دجلة والفرات في تركيا. ورأى الجعفري أن نظريات وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، ولاسيما صفر

مشكلات، غير واقعية، وليس من ترجمة عملية لها، وقال إن داود أوغلو مشتبه فيها، مضيفاً أن أروع نظرية هي التي تنبثق من رحم التطبيق. وقال إنه يحترم داود أوغلو ولا يزال، لكنه قال له يوماً: «نحن مع تجميد المختلف وتحريك المتفق، وإذا انتظرنا نقطة التصفير فلن نصل أبداً». وقال إن «تركيا تغيرت، وانتقلت خلال عشر سنوات، من دون شماتة، من موقع بلد له أصدقاء إلى موقع بلد له أعداء». واتفق مع القائلين إن تركيا بسبب سياساتها الطرفية والمتطرفة باتت في موقع الخاسر مما يجري في المنطقة وفي سورية.

نغادر بغداد وليس من صور تصفع الذاكرة أكثر من حواجز التفتيش، وليس من أسى وأسف على بلد نائم على محيطات من النفط والثروات سوى الغلبة الساحقة لمشاهد الفقر والعشوائية التي تكاد تنسيك ناظم الغزالي وهو يحفر بصوته الشجي من راديو الحافلة الصغيرة أنهاراً من الدمع الكامن، ونحن عائدون نتهادى على الطريق من كربلاء إلى بغداد، في حنين إلى زمن جميل لا بد أن يدركه العراقيون ولو طال السفر، لأنه قدر حضارة الرافدين العريقة.

٢٠١٣/٢/ ٢٦

«الفينال» الذي لم يأت!

اعتبر رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، أن المعارضة السورية وصلت إلى المباراة النهائية في معركتها مع النظام، وتوقع أن تنتهي المباراة بانتصار المعارضة. وفي طريق عودته من فيينا، حيث شارك في «ملتقى الحضارات»، تحدث أردوغان إلى الصحافيين المرافقين في الطائرة قائلاً إنه «توجد مساع لتشكيل حكومة معارضة، وهذا يعني أن المعارضة وصلت إلى مرحلة «الفينال» (النهائي)، ونتوقع أن تخرج المعارضة منتصرة من هذا الفينال».

ورأى أردوغان أن الرئيس السوري بشار الأسد حاول التعاون مع حزب «العمال الكردستاني» في سورية، لكن هدفه بقي في إطار المحاولة. وقال إن شمال سورية خرج من سيطرة الأسد، وهذا لا يجب أن ينعكس رخاوة في الموقف التركي، لأنه «إذا كانت السيطرة لحزب الاتحاد الوطني الديموقراطي المؤيد لحزب «العمال الكردستاني»، فإننا لسنا أمام وضع مختلف كلية». وأعرب أردوغان عما يشبه الندم لعدم موافقة البرلمان التركي في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣ على المشاركة في غزو العراق، فقال إنه «لو تمت الموافقة على المشاركة لكانت تركيا الآن في شمال العراق. ولَكُنّا شركاء في اتخاذ القرارات هناك. ليس بالضرورة أن نتواجد هناك عسكرياً».

وفي حوار مطول مع صحيفة «يني شفق»، جال وزير الخارجية أحمد داود أوغلو في التاريخ والجغرافيا والماضي والحاضر والأوضاع السياسية، وقال: «يقال إن سورية مختلفة عن بلدان الربيع العربي الأخرى. لكن الواقع أن هناك موجة تغيير لا يمكن استثناء سورية منها، وما حصل في ميدان التحرير في القاهرة يحصل الآن في سورية، فكما كان في مصر ميدان تحرير وفي ليبيا بنغازي وفي تونس ثورة الياسمين، هناك في سورية حمص وحلب». وقال إن أحداث العام ١٩٨٢ في سورية لا يمكن أخذها معياراً، حيث كانت حينها أحداثاً منعزلة خارج أي سياق إقليمي، فيما اليوم هناك تغيير شامل في المنطقة ولا يمكن استثناء سورية منه.

وفسّر طول الأزمة في سورية بأنه نتيجة لنظرية شاعت في بعض الدوائر في تركيا وبعض الأوساط ودول العالم الإسلامي، أن ما يجري هناك مؤامرة، كما أنه نتيجة لتراخي المجتمع الدولي وعدم ممارسة ضغوط على النظام السوري. وقال إن دولاً مثل روسيا والصين ساندت النظام، وروسيا لم ترغب في أن تكرر ما تعتبره خطأً في ليبيا. هذا كان سوء طالع للشعب السوري، الذي يدفع ثمن تخلي المجتمع الدولي عنه. وقال إن ستين- سبعين في المئة من الأراضي السورية خارج سيطرة النظام، وإن المجتمع الدولي لم يمارس ضغوطاً على النظام حتى من أجل المساعدات الإنسانية. وقال إن «تصوير الأسد على أنه رجل يقاوم الضغوط تصور خاطئ جداً، لأنه في الأساس لا توجد أي ضغوط عليه، فلا الأمم المتحدة أصدرت قراراً ولا المقاطعات الدولية طبقت. الذي يقاوم في الأساس هو الشعب السوري».

وأضاف أن «الأسد أخرج حلب من حساباته. لا أعرف إذا كان يريد فصل دمشق عن حلب، بل هو أخرج كل سورية من حساباته من أجل مصالح زمرة صغيرة تحيط به».

وقال: «لم تشعر إيران بالحاجة إلى البحث عن حل في بداية الأزمة السورية، لأن الأسد سوف يحل المشكلة، ولم يأخذوا دعوتنا إلى حل الأزمة بصورة جدية، وكانت حجتهم الوحيدة لعدم السير في طريق الحل أن النظام مقاوم لإسرائيل، وهذا الادعاء أكبر إهانة للشعب السوري، فهل الذين في حلب وحماه وحمص هم عملاء إسرائيل؟ هل مقتل سبعين ألفاً هو باسم دولة ثانية؟ عن أي خط مقاومة يتحدثون وهم يقصفون الجوامع في رمضان؟ فليعد كل واحد إلى ضميره. إننا نقوم بما هو صحيح».

وقال إن تركيا تسعى للتقدم في الداخل والاندماج مع خارج حدودها، وخصوصاً في شمال العراق وشمال سورية، من دون أن يعني ذلك تغيير الحدود. وأضاف أن «خصوصية تركيا أنها قوة قديمة وعريقة تعود اليوم إلى النهوض من جديد، مغلِقةً مرحلة ضعف، وهذا يتطلب ما نقوم به، أي أن نكون فاعلين في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، والآن في أميركا اللاتينية وأفريقيا».

وتمنى داود أوغلو أن تكون أميركا مستقلة في سياستها تجاه المنطقة، لا أن تكون منحازة إلى إسرائيل. وقال إن المنطقة تتغير وقادة إسرائيل لم يفهموا التغيير الحاصل حتى الآن، وما يجب أن يفعلوه هو فهم ما يجري.

ورأى أن من أسباب عرقلة سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أن الأوروبيين يخافون قوة تركيا، معتبرا أن تركيا في خياراتها الاستراتيجية ليست منغلقة على خيار واحد، بل تسعى لتكون شريكة مع الجميع، ومنها منظمة شنغهاي للتعاون.

١ /٣/ ٢٠١٢

خاسرة حتى لو سقط النظام

شكلت الأزمة في سورية منذ بدئها قبل عامين، حقل اختبار وامتحاناً للسياسات الخارجية التركية بكل العناوين والنظريات التي رفعتها خلال السنوات القليلة التي سبقت انفجار الأزمة في سورية وفي العلاقات بين البلدين.

وإذا كانت العلامات الأولية قد أشّرت إلى بداية تحول في موقف أنقرة من العلاقة مع دمشق في وقت مبكر من الأزمة، فإن السنتين اللتين انقضتا قد ظهّرتا بالكامل ملامح هذا التحول والاتجاهات الجديدة في طبيعة الدور التركي ونزعاته وأهدافه.

ونتوقف، من دون أي ترتيب منهجي، عند الملاحظات التالية:

١- على رغم أن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو يكرر أن تركيا لم تحسم موقفها المعارض للنظام في سورية إلا بعد عشرات الزيارات والنصائح، وآخرها في آب/ اغسطس ٢٠١١، فإن أنقرة كانت بالتزامن تسير ومنذ وقت مبكر، بعد أقل من شهر على بدء الأزمة، على خط مواز في اتجاه تشكيل «حضن دافئ» للمعارضة السورية

السياسية، وبعدها بوقت قصير كانت تركيا «الحضن الناري» للمعارضة السورية المسلحة، التي تمثلت بـ«الجيش السوري الحر».

٢- بمعزل عن المسافات والمهل الزمنية، فإن تركيا اختارت أن تكون رأس حربة لإسقاط النظام، فإلى كونها مقراً لقيادة الجيش السوري الحر، ومن إسطنبول تأسس أول مجلس للمعارضة، وهو «المجلس الوطني السوري»، فقد تحولت الأراضي التركية مقراً وممراً لكل أنواع المسلّحين المتشددين، وإلى قاعدة إمداد عسكرية ولوجستية لهؤلاء في طريقهم إلى الأراضي السورية، بإجماع كل التقارير الغربية والصحافية الموثقة.

٣- وباتت تركيا أيضاً محرّك الجهود الإقليمية والدولية لإسقاط النظام السوري، عبر إنشاء -على سبيل المثال- «مؤتمر أصدقاء سورية» الذي كان من بنات أفكار أنقرة، والتنسيق الكامل مع جامعة الدول العربية لعزل سورية وتعليق عضويتها في الجامعة، كما بذلت الديبلوماسية التركية جهوداً مضنية في المحافل الدولية لاستصدار قرار من مجلس الأمن لفرض منطقة عازلة والتدخل العسكري الخارجي والضغط على مواقف روسيا والصين.

٤- وقد وضعت تركيا كل ثقلها لشطب النظام السوري من خريطة سورية والمنطقة، ورفعت شعار «إما كل شيء أو لا شيء»، مراهِنة على أن النظام السوري سيسقط بسرعة كما سقط نظاما مصر وتونس، ولاحقاً النظام في ليبيا. وباتت أنقرة تحدد المهل لسقوط النظام، في محاولة نفسية لتعزيز شروط إسقاطه. وقد أدى الرهان التركي في اتجاه واحد ومن دون التحسب لاحتمال فشله، إلى دخول السياسة التركية مأزقاً وطريقاً مسدوداً لم تعالجه بإعادة النظر في الحسابات بل بالمزيد من سياسة الهروب إلى الأمام.

٥- ولقد بدا واضحاً أن أحد أكبر الأخطاء في سياسة أنقرة تجاه سورية وفشلها فيها، هو قصور منظِّري السياسة الخارجية التركية عن قراءة الواقع الداخلي السوري وتوازناته بشكل صائب، وكذلك عن قراءة موقع سورية الإقليمي ودورها واتجاهات السياسة الخارجية لكل من روسيا والصين والصراع على رسم توازنات النظام العالمي الجديد

وأهمية سورية في هذا الصراع، حيث غفل قادة تركيا عن مكامن قوة النظام في الداخل والخارج.

٦- وكانت النتيجة ظهور أخطار على تركيا لم تكن تتوقعها، أولها ازدياد الاحتقان المذهبي بين السنّة والعلويين في الداخل التركي، وتصاعد وتيرة الصدامات العسكرية مع حزب «العمال الكردستاني»، وظهور واقع كردي في شمال سورية كان أساس تهديد تركيا بدخول سورية عسكرياً للقضاء على الخطر الكردي.

٧- وإذا كان من نتائج كارثية، فهي هذا الانهيار السريع لنظرية «صفر مشكلات» التي رفعها داود أوغلو وتبناها رجب طيب أردوغان وبالكاد استمرت بضع سنوات، حيث سبّب الموقف التركي من سورية تصفيراً للعلاقات مع كل جيرانها، من سورية إلى العراق وإيران، وصولاً إلى روسيا.

٨- وأظهرت الأزمة في سورية ازدواجية كاملة في المعايير التركية، فقد فسّرت تركيا لاحقاً شعار تصفير المشكلات بأنه مع الشعوب وليس الأنظمة، لكن هذا الشعار كان يقف ساكتاً أمام الحراكات في دول أخرى.

٩- ولقد بان واضحاً أن سياسة تركيا الخارجية كانت تهدف، من خلال السعي إلى إسقاط النظام في سورية، إلى ضرب عدة أهداف بحجر واحد:

الأول أن تكون تركيا لاعباً وحيداً وأول في المنطقة، إذ إن أنقرة كانت ترى أن إسقاط النظام السوري يفتح الباب أمام إضعاف النظام في العراق، تمهيداً لإسقاطه، ومن ثم ضرب «حزب الله» في لبنان لتصبح محاصرة الثورة الإسلامية في إيران بعدها أكثر سهولة، فتضرب الشريك الإقليمي الإيراني في النفوذ. وقد كانت خطبة داود أوغلو في ٢٧ نيسان/ ابريل ٢٠١٢ أمام البرلمان التركي، مهمة جداً لفهم سعي أنقرة للاستئثار بحكم المنطقة من دون أي شريك ولو عربياً.

والهدف الثاني من السعي لإسقاط النظام السوري، هو فتح الطريق أمام

عثمانية- سلجوقية جديدة موثّقة بالكلمة والصوت والصورة في عدد كبير من المناسبات في خطابات أردوغان، وبالتالي لا يمكنه اعتبارها افتراءات أو أكاذيب، كما أنها تمس عدداً كبيراً من الدول العربية.

١٠- ولقد ارتكبت أنقرة خطيئة فظيعة عندما ظهرت جزءاً من محور سني في المنطقة، فبددت كل شعارات النموذج التركي العلماني والديموقراطي. والدافع الأيديولوجي المذهبي والإتني في الموقف التركي ظهر أيضاً في تمييز تركيا بين قوى المعارضة السورية نفسها، فاحتضنت التيار الإسلامي الإخواني مستبعدة القوى العلمانية والكردية في الداخل والخارج.

١١- ولقد دفعت الأزمة في سورية تركيا لتكون أكثر التصاقاً بحلف شمال الأطلسي، فنشرت على أراضيها منظومة الدرع الصاروخي، ومن ثم الباتريوت، واعتبر المسؤولون الأتراك أن حدود تركيا هي حدود الأطلسي، مقدمين للمرة الأولى الصفة الأطلسية لتركيا على أي صفة أخرى، ومنها أنها دولة مسلمة ومشرقية، وهذا تحوّل كبير وخطير لم يسبق لسلطة سابقة في تركيا أن وصلت اليه.

١٢- لقد ضحّت تركيا بكل علاقاتها السابقة مع دول الجوار الجغرافي، وهدمت الثقة التي كانت في أساس تجاوب هذه الدول مع سياسات الانفتاح التركية السابقة على الأزمة السورية، وبدت دولةً تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فتطالب حيناً بتنحي حسني مبارك، وتشارك حيناً آخر في الجهود العملانية لإسقاط النظام في سورية. فتحولت سياسة «صفر مشكلات» إلى سياسة إسقاط الأنظمة التي لا ترضى عنها تركيا، وهذا تطور خطير أيضاً في الدور التركي، الذي كان يكتفي في السابق بالتحالف مع الغرب وإسرائيل، لكنه بات الآن طرفاً في الصراعات الداخلية في كل دولة.

١٣- أن بقاء النظام في سورية سيعتبر فشلاً ذريعاً لسياسات حزب «العدالة والتنمية»، ولذلك يلجأ الحكم التركي إلى هذه الحدة التي لا حدود لها لمنع أي تسوية مع النظام والتحريض على عدم الحوار معه، بل الدفع بالمواجهة العسكرية إلى ذروات جديدة.

ولكن إذا افترضنا سقوط النظام السوري أو غيره، فإن ذلك لن يشكل انتصاراً لتركيا، فالمسألة ليست في بقاء نظام أو سقوطه، بل في العلاقة والنظرة بين تركيا وسائر المكونات الاجتماعية والدينية والمذهبية والإتنية في المنطقة، التي لا يمكن أن ترمَّم بعد الذي حصل في ظل حكم حزب «العدالة والتنمية». إن انكسار الثقة وعودة الشكوك بين تركيا ومحيطها المباشر (بسبب الأزمة السورية)، بل مع المحيط العربي الأبعد (امتعاض السعودية والإمارات وغيرهما من تأييد تركيا نظام الإخوان المسلمين في مصر وتونس)، سيكون من أكبر العوائق أمام عودة تركيا لتكون جزءاً طبيعياً من البيئة المشرقية.

١٥ /٣/ ٢٠١٣

لولا تركيا..

كشف رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي فولكان بوزكير، عن استهتار تركيا بمبادئ القانون الدولي، وكيف أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى جائز إذا كانت الشروط مواتية، وهو ما طبقته تركيا تجاه الأزمة السورية.

واعترف بوزكير في حوار مع صحيفة «حرييت»، بأنه لولا تركيا لما كانت هناك معارضة في سورية، فهي التي شكّلتها وسلّحتها وأدارتها.

وقال بوزكير إن أهم قرار اتخذته تركيا كان في تشكيلها المعارضة في سورية، فهي سمحت للمعارضة بأن تتحرك على الأراضي التركية، و«إذا كنا نستطيع التحدث اليوم عن معارضة سورية في تركيا، فبفضل الجهود التركية». واعتبر بوزكير أن اعتبار ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية لسورية هو من باب الرومانسية الفلسفية، ولو لم تفعل تركيا ذلك لما كانت في وضع «المؤسس للعبة» (في استعارة للعبارة المفضلة لوزير الخارجية أحمد داود أوغلو). هذا هو الواقع، وهذه هي السياسة الواقعية، أن العقوبات لا تعطي نتيجة، وأن عبارة عدم التدخل في الشؤون الداخلية عبارة جميلة ولكن إذا وُجدت بنية سياسية في مرحلةِ تحوُّل وكانت الدول

الأخرى داخل هذه العملية، فإن تركيا كان لا بد لها أن تكون في رأس هذا الوضع». وقال إن ذلك يتطلب تغييراً في السياسة التقليدية لتركيا. وهذا ما حصل. ورأى بوزكير أن من حق تركيا أن تقوم بمطاردات ساخنة داخل سورية ولو بعمق خمسين كيلومتراً، لمواجهة أي تهديد ضدها، وقد فعلت ذلك في العراق. ولا تحتاج هذه العمليات إلى قرار دولي ولا من البرلمان التركي. واعتبر بوزكير أن روسيا كانت العامل الأساس في بقاء الأسد، على أساس أن سورية هي قاعدتها في المياه الدافئة للمتوسط، وعلى أميركا -بنظر روسيا- أن تعترف بهذه المصالح. ورأى أن التردد الأميركي أيضاً ساهم جداً في بقاء الأسد في السلطة. وإذ قال إنه من غير الممكن أن يبقى شخص قتل سبعين ألفاً من أبناء شعبه رئيساً للجمهورية، أضاف أن « لا أحد في العالم يعرف متى سيسقط الأسد».

وفي صحيفة «ميلليت»، كتب المتخصص في الشؤون الخارجية سامي كوهين مقالة بعنوان «ميزان سورية بنظر تركيا»، وفيها أن «ما يختصر المشهد السوري اليوم بعد سنتين على بدء الأزمة هو «دم وفوضى وتشاؤم». وإذا قمنا بجردة حساب من الزاوية التركية، فإنها أبداً ليست برّاقة، بل تحكمها المشكلات والتناقضات والقلق. وقد أملت تركيا منذ بداية الأحداث أن يكون ذلك مدخلاً لتحقيق الديموقراطية في سورية وأن تقوم تركيا بدور أساسي في ذلك. وعندما يئست تركيا من تجاوب الأسد اتخذت قراراً بإسقاطه، وهنا كانت نقطة التحول في السياسة الخارجية التركية. أعلنت تركيا أنها تقف إلى جانب الشعب السوري وأنها ستعمل على إطاحة الأسد، وهذا أقحمها طرفاً في الصراع الداخلي في سورية، كما باتت جزءاً من المشكلة وفتحت الطريق أمام صدامات مع نظام دمشق». وينتقد كوهين الحكومة التركية قائلاً إنه «كان يمكن تركيا أن تكون جزءاً من الحل، لكن أردوغان فضّل أن يختار التدخل وسيلةً للعب دور فعال في الأزمة، فتولى تنظيم المعارضة، واحتضن الجيش السوري الحر ودعمه. وكانت حسابات تركيا أنها بدعمها المعارضة بهذه الطريقة سوف تجعل الأسد ينهار وتدفع نحو وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة كي تمارس عبرهم تأثيراً كبيراً في منطقة الشرق الأوسط».

ويضيف كوهين: «غير أن الحسابات التركية بعد سنتين لم تصح. صحيح أن قوات المعارضة سيطرت على بعض المناطق لكن النظام لم يسقط، واستمر في الصمود بفضل الدعم الروسي

والإيراني، ولم تنجح المعارضة في التوحد، وظهرت توازنات جديد في الداخل: الأكراد باتوا على حدود تركيا الجنوبية، وتفاقم النزاع السني العلوي. هذه كلها تطورات مقلقة لتركيا، وما يمكن أن تستطيعه تركيا الآن هو أن تبذل جهوداً على الساحة الدولية ومع بعض الدول الصديقة للبحث عن مخرج، خصوصاً أن هذه الأزمة سببت لأنقرة مواجهة مع روسيا وإيران. وعرفت تركيا مشكلة لاجئين كبيرة كلفتها حتى الآن أكثر من مليار دولار. وحتى لو سقط الأسد، فإن مستقبل سورية غير واضح، والصدامات العرقية والمذهبية تهديد خطير ومحتمل».

إنها محصلة الأزمة السورية الثقيلة على تركيا بعد سنتين على بدئها ودخولها عامها الثالث.

١٩ /٣/ ٢٠١٣

تركيا وإسرائيل: شراكة وأسئلة

إنه أسبوع «الشراكات الأبدية». الرئيس الأميركي ذو الجذور الإسلامية، باراك حسين أوباما، يعلن شراكة أبدية مع إسرائيل. وبين تركيا وأميركا «شراكة نموذج» كما وصفها سابقا أوباما نفسه. واليوم تستعيد العلاقات التركية الإسرائيلية «شراكة» يبدو أن تغيّر هوية النظام في أنقرة من علماني- عسكري إلى إسلامي لا يؤثر في صفتها «الأبدية» و«الاستراتيجية»، والتي بدأت حالما تأسست إسرائيل.

اعتذرت إسرائيل من تركيا على الاعتداء على سفينة مرمرة ضمن أسطول الحرية وقتل تسعة أتراك في ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٠، وستعمل على دفع تعويضات لأهالي الضحايا. أما الشرط الثالث في كسر الحصار على غزة، فقد أكد رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو لنظيره التركي رجب طيب أردوغان، أن إجراءات تخفيف الحصار كانت بدأت في الأساس وستستمر في المستقبل.

إذن، من وجهة نظر أنقرة فإن إسرائيل لبّت شروط تركيا، ويمكن حزب «العدالة والتنمية» أن يعتبر ذلك «تركيعاً» لإسرائيل، كما جاء في المانشيت الرئيسية لصحيفة «يني شفق» الموالية

لحزب «العدالة والتنمية». ولكن، ما هي حقيقة الصورة؟ وما هو الثمن؟ وما صلته بالوضع الإقليمي؟ وما المكاسب التي سيجنيها الشعب الفلسطيني؟

١- إن العلاقات بين تركيا وإسرائيل لم تتأثر كثيراً بعد حادثة أسطول الحرية. استمرت العلاقات الديبلوماسية، وتم فقط سحب السفير وتجميد بعض الاتفاقيات، لكن التعاون الأمني والعسكري لم يتوقف. أما العلاقات الاقتصادية، فقد عرفت طفرة بعد حادثة الاعتداء، إذ كان حجم التجارة بين البلدين مليارين ونصف المليار دولار عام ٢٠٠٩ (أي قبل حادثة مرمرة) وارتفع حتى وصل في العام ٢٠١١ إلى أربعة مليارات ونصف المليار دولار، قبل أن يتراجع إلى أربعة مليارات في العام ٢٠١٢.

٢- لم تتأثر العلاقات بين تركيا وإسرائيل مطلقاً بوصول حزب إسلامي إلى السلطة في أنقرة، إذ إن تركيا عملت على المصالحة بين إسرائيل والفلسطينيين، بل شهد البرلمان التركي إلقاء أول رئيس إسرائيلي كلمة أمامه في خريف العام ٢٠٠٧، بعد شهرين فقط على اعتلاء عبدالله غول سدة الرئاسة وفي ظل رئاسة رجب طيب أردوغان الحكومة. ونعيد التذكير هنا بأنه كلما كان في سدة السلطة في تركيا حزب ذو طابع إسلامي، مثل «الحزب الديموقراطي» بزعامة عدنان مندريس في الخمسينيات و«حزب «الوطن الأم» بزعامة طورغوت أوزال في الثمانينيات، كانت السياسة الخارجية التركية أكثر التصاقا بالغرب وإسرائيل، ولم يشذ حزب «العدالة والتنمية» عن هذه القاعدة.

٣- إن أسطول الحرية، الذي كان السبب في توتير العلاقة بين أنقرة وتل أبيب، كان انطلق في ظل معارضة حكومة حزب «العدالة والتنمية»، ومنع أردوغان أياً من نواب الحزب من المشاركة فيه، ولكن عندما قتلت إسرائيل تسعة ناشطين أتراك وجدت الحكومة التركية نفسها، أمام ردة فعل الرأي العام الغاضبة، محرجةً جداً فلم يكن أمامها سوى أن تطالب إسرائيل بالاعتذار. وأي موقف خلاف ذلك كان سيقوّض صورة أردوغان داخلياً وخارجياً. لكن في الوقت ذاته كانت الديبلوماسية التركية بقيادة أحمد داود أوغلو تعمل على ترميم العلاقات بشكل أو بآخر، بل كانت للخروج من هذا المأزق، تغري إسرائيل لتتقدم بالاعتذار، وإلا كيف نفسّر مثلاً إرسال تركيا طائرات لإخماد حرائق اندلعت في

نهاية ٢٠١٠ في شمال إسرائيل، سوى بأنه بادرة حسن نية؟ كما عقد داود أوغلو أكثر من اجتماع علني وسري مع المسؤولين الإسرائيليين من دون نتيجة، حيث كانت تصطدم برفض إسرائيل الاعتذار. لم تكن عقدة عودة العلاقات في أنقرة، بل في إسرائيل التي كانت ترفض الاعتذار، وبدعم أميركي، حتى الحصول على الأثمان المناسبة من تركيا.

٤- وهذا ما حصل حتى قبل الاعتذار، إذ إن أنقرة رفعت الفيتو أخيراً عن تعاون إسرائيل مع حلف شمال الأطلسي، كما استأنفت إسرائيل تزويد طائرات عسكرية تركية بأنظمة إلكترونية. لكن المبادرة الأكبر في هذا الإطار، كانت موافقة تركيا على نصب الدرع الصاروخي على أراضيها، في خطوة أطلسية العنوان لكنها كانت إحدى أهم الخطوات لحماية الأمن القومي الإسرائيلي من سقوط الصواريخ الإيرانية على إسرائيل.

٥- لقد أدركت تركيا تأثير الخلاف مع إسرائيل في شأن حادثة مرمرة وانقطاع التواصل السياسي على فعالية الدور التركي في القضية الفلسطينية، لذا كانت «صرخة» بولنت أرينتش نائب رئيس الحكومة التركية أثناء العدوان الإسرائيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ على غزة، بضرورة إعادة العلاقات بين تركيا وإسرائيل لتتمكن تركيا من استعادة تأثيرها في المنطقة.

وليس من ضرورة لتذكير الأتراك بأن أي دور لتركيا عبر إسرائيل لن يجعل من تركيا سوى الوجه الآخر للسياسات الإسرائيلية في المنطقة، وإذا كان لا بد من أن تعود تركيا إلى موقعها المشرقي، فالعودة تكون فقط عبر بوابة المصالحة مع شعوب المنطقة ومناهضة سياسات الهيمنة الغربية والاحتلال الإسرائيلية.

٦- إن اعتذار إسرائيل وتطبيع العلاقات لم يكن مفاجأة، ذلك أن إحدى العقبات أمام التطبيع كان رفض وزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان تقديم اعتذار فيما كان نتنياهو يريد تقديم الاعتذار، فلم يكن أمام نتنياهو سوى الرضوخ لليبرمان، لحاجته إليه في بقاء الحكومة، لذا كان الجميع ينتظر الانتخابات الإسرائيلية وتشكيل حكومة جديدة. ولم يكن إبعاد ليبرمان عن موقعه صدفة، لذا خلت الحكومة الجديدة، بضغط أميركي

وبرغبة من نتنياهو، من اسم ليبرمان، ليمكن السير في عملية إعادة التطبيع مع تركيا. وبالفعل، كانت أول خطوة اتخذتها الحكومة الإسرائيلية هي الاعتذار، وبرعاية أوباما نفسه، ليطاول «الانتصار» الجميع.

٧- لقد وضعت تركيا الاعتذار فقط شرطاً لتطبيع العلاقات، وهذا يعني أن بياناً إسرائيلياً بالاعتذار كان كافياً لكي تعود تركيا شريكاً لإسرائيل في المنطقة، والمنطق في هذا يحكم بأن ليس ثمة أي مشكل بين تركيا وإسرائيل إذا كان اعتذار واحد يضمن أن تقطف إسرائيل ثمناً كبيراً يعزز وجودها وتأثيرها في المنطقة. وقد عبّر السفير التركي في واشنطن نامق طان بأوضح صورة عن طبيعة العلاقات الجيدة بين أنقرة وإسرائيل، بقوله إن «الأصدقاء الحقيقيين فقط هم الذين يعتذر بعضهم لبعض»، مؤكداً «متانة الصداقة التاريخية بين الشعبين التركي والإسرائيلي»! (هل فعلاً يا سعادة السفير طان هناك صداقة تاريخية بين الشعبين التركي والإسرائيلي أم أنها صداقة بين أنظمة حاكمة في تركيا وبين الكيان الإسرائيلي ولا تعكس أبداً ميول الشعب التركي؟)

٨- لم يكن كل مظاهر انتقاد أنقرة إسرائيل ليحجب أن دولة عضواً في حلف شمال الأطلسي، مثل تركيا، لا يمكن أن تكون عدواً لإسرائيل، وبالتالي لم يكن ممكناً الاعتقاد لحظة أن تركيا يمكن أن تنهج نهجاً مخالفاً للمصالح الإسرائيلية التي هي نفسها المصالح الأطلسية. لقد أكدت تركيا تقديم هويتها الأطلسية على هويتها المشرقية والإسلامية عندما اعتبر المسؤولون الأتراك جميعهم أن «حدود تركيا هي حدود الأطلسي»، ومن تكن حدوده حدود الأطلسي هو تلقائياً صديق وحليف لإسرائيل مهما بلغت درجات التمويه لحرف هذه الحقيقة.

٩- إن إعادة العلاقات إلى طبيعتها بين تركيا وإسرائيل تحمل مفارقة كبيرة لجهة التوقيت، إذ في وقت صفّرت تركيا علاقاتها مع سورية والعراق وإيران وروسيا والصين وقوى أخرى في المنطقة، إذا بها تصفّر مشكلاتها مع التهديد الأكبر للمنطقة، أي إسرائيل، وهذا يرسم مخاوف جدية وأخطار جمة من طبيعة ما تخبئ له الكماشة التركية- الإسرائيلية المتجددة على أعدائها المشتركين.

إن التطبيع الكامل للعلاقات بين تركيا وإسرائيل بالتالي، لا يمكن أن ينفصل، بل يقع في صلب ما يجري في المنطقة من تطورات وسيناريوات تحبك خيوطها وترسم خطوطها الولايات المتحدة الأميركية من أجل إعادة رسم خريطة المنطقة بما يتوافق مع مصالحها ويضعف المحور الذي تقوده إيران وروسيا، لذلك كان الضغط الأميركي والتجاوب التركي والإسرائيلي لطيٍّ صفحة ماضية والانتقال إلى مرحلة جديدة من التحالف الاستراتيجي والشراكة من أجل إعادة رسم خريطة المنطقة بما ينسجم مع مرجعية الراعي الأميركي- الأطلسي لهما.

١٠- ولا يقتصر هدف التطبيع التركي- الإسرائيلي على قوى المحور الإقليمي الذي تتزعمه إيران، بل إن من بين هذه الأهداف الضغط على روسيا والسعي إلى تحجيم نفوذها ليس فقط في سورية والشرق الأوسط عموماً، بل في شرق المتوسط، وتحديداً في المياه الدافئة، التي عاد الأسطول الحربي الروسي إلى التواجد فيها بقوة والتنافس على الغاز الطبيعي والنفط المستكشف، مع توقع تعاون تركي- إسرائيلي- قبرصي على هذه الأصعدة، بما يؤثر على المصالح الروسية. وفي هذا الإطار جاءت خطة أوروبا لإنقاذ قبرص بطريقة تستهدف الاستثمارات الروسية في قبرص.

١١- إن إعادة التطبيع بين تركيا وإسرائيل له علاقة مباشرة بما يجري في سورية، وهو مؤشر على بدء مرحلة جديدة تزداد الضغوط فيها على سورية. لقد اعترف نتنياهو في صفحته على «تويتر» بأنه من المهم وجود تواصل بين إسرائيل وبلد له حدود مع سورية مثل تركيا، في ظل التهديد السوري بالأسلحة الكيمائية. إن الأزمة في سورية كأحد أسباب عودة التطبيع بين تركيا وسورية وتوقع شراكة تركية- إسرائيلية لإسقاط النظام في سورية، يدحضان ما قاله داود أوغلو من أن التطبيع مع إسرائيل لا علاقة له بالوضع في سورية.

١٢- هل يؤثر التطبيع التركي مع إسرائيل على القضية الفلسطينية؟ لا يمكن رئيس الحكومة التركية أن يزعم أنه فرض كسر الحصار على غزة، فهذا يدخل في باب الدعاية التي لا تستند إلى أي أساس لتبرير التطبيع مع إسرائيل، فكسر الحصار شيء وتخفيف القيود على دخول بعض المواد التموينية شيء آخر. إن امتحان تركيا الفعلي مع القضية الفلسطينية

يبدأ الآن، فالعلاقات مع إسرائيل عادت إلى طبيعتها، وعلاقاتها مع حركة «حماس» معروفة، ورعايتها الإخوان المسلمين في مصر قائمة. وما هو موضع ترقب، ولا سيما من جانب الشعب الفلسطيني، هو كيف يمكن تركيا، بتطبيعها العلاقات مع إسرائيل، أن توقف الاستيطان وأن تمنع تهويد القدس وأن تضغط لانسحاب إسرائيل من الضفة وأن ترفع الحصار على غزة وتطلق سراح الأسرى الفلسطينيين، حتى لا نشمل الجولان والقائمة تطول.

طبعاً لا يمكن تحميل تركيا مسؤولية كل هذه القضايا، لكن سيكون من المثير أن نرى كيف يمكن تركيا و«المحور الإسلامي» الذي تنتمي إليه، أن يساعدا الشعب الفلسطيني في وقت تستعيد مع إسرائيل التعاون على كل الأصعدة. إن اتصال أردوغان بالقيادات الفلسطينية، مثل إسماعيل هنية وخالد مشعل ومحمود عباس، كما بالرئيس المصري محمد مرسي ووضعهم في أجواء الاعتذار الإسرائيلي قبل إعلانه وأخذ موافقتهم على خطوة التطبيع، كما اعترف داود أوغلو شخصياً، مسألة تختزن من التمويه المكشوف والمسيء ما يُظهر كما لو أن القيادات الفلسطينية موافقة على التطبيع بين تركيا وإسرائيل وعودة التعاون بين دولة الاحتلال والدولة التركية. وفي هذا الإطار، يبدو مستهجَناً أن تعتبر حماس، في بيان لها، اعتذار إسرائيل لتركيا «انتصاراً كبيراً وإنجازاً كبيراً» و«يؤكد مجدداً أن العدو الإسرائيلي لا يفهم إلا لغة القوة والصمود والتمسك بالحقوق». ونسأل: هل فعلاً هو «انتصار كبير» للقضية الفلسطينية أن يكون ثمن الاعتذار عودة علاقات التعاون والتحالف بين تركيا وإسرائيل؟ وهل من عاقل يمكن أن يصدق أن تركيا تؤيد «لغة القوة التي لا تفهم إسرائيل غيرها» في وقت تنتقد الخيار العسكري لحركات المقاومة الفلسطينية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من غزة رداً على العدوان، في وقت لم تتجرأ على استخدام «لغة القوة» هذه للرد على عدوان إسرائيل على أسطول الحرية وقتل تسعة ناشطين أتراك؟

٢٤ /٣/ ٢٠١٣

المسألة الكردية ... علوية؟

ذهنيتان تحكمتا بالأيديولوجيا الحاكمة في تركيا ولم تتغيرا على رغم تعاقب حكومات مختلفة، وهما: النزعة المعادية للأكراد والنزعة المعادية للعلويين.

ولم ينفع ما سمي «الانفتاح الكردي» أو «الانفتاح العلوي» لدى حزب «العدالة والتنمية» في تبديد صورة العداء للأكراد والعلويين.

حتى الانفتاح الأخير للحكومة على الأكراد لا يُعرف حتى الآن مداه ومدى تجاوبه مع المطالب الكردية. كل ما في الأمر أن هناك نوايا للحل. البعض في حزب «العمال الكردستاني» يرى أن حزب «العدالة والتنمية» لا يهدف من المسار الحالي للمفاوضات إلى حل المسألة الكردية، بل حل حزب «العمال الكردستاني»، فيما ليس ثمة أي مؤشر لإمكان إحداث خرق في مسار المسألة العلوية. وبعد عشر سنوات على حكم «العدالة والتنمية»، لا يجد المرء تفسيراً لعدم حدوث أي تقدم على هذا الصعيد. وكما الحوادث السابقة المشابهة في العديد من المدن التركية، فإن تهديد «الجهاديين» الأتراك بقطع رؤوس العلويين الذي يساندون الرئيس السوري بشار الأسد في بعض أحياء مدينة أضنة، مر على القضاء مرور الكرام وليس من مشتبه فيهم أو متهمين. وهذا

يعزز اللاثقة المزمنة لدى العلويين تجاه الدولة، من عصر السلطان سليم الأول إلى عصر حزب «العدالة والتنمية».

«الهاجس العلوي» لا يزال كامناً في رؤوس حتى أقرب المقربين من رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان. كبير مستشاريه الحاليين يالتشين آق دوغان، ليس شخصية هامشية، وهو يملأ بجدارة الفراغ الذي تركه أحمد داود أوغلو في مستشارية رئاسة الحكومة قبل أن يتولى وزارة الخارجية.

وما لا يقوله رؤوس الهرم الرسمي والحزبي كتبه آق دوغان علناً في صحيفة «ستار» الموالية لحزب «العدالة والتنمية».

يقول المستشار الرسمي إن حزب «العمال الكردستاني» منظمة إرهابية تستغل القضية الكردية لكي تحارب الدولة لخدمة الفئات العلوية، وإنه منذ بدء المفاوضات لحل المشكلة مع أوجالان تحركت أجنحة داخل الحزب لعرقلة هذه الجهود.

ويشير آق دوغان إلى أن معظم قياديي حزب «العمال الكردستاني» يغلّبون انتماءهم العلوي على الكردي، ومنهم جميل بايبق ودوران قالقان ومصطفى قره صو وعلي حيدر قايتان ورضا ألتون. ويقول إن هؤلاء خرّبوا مفاوضات أوسلو قبل ثلاث سنوات، وهم يريدون تخريب المفاوضات اليوم. ويقول إن هؤلاء يريدون استمرار الوضع الراهن لسنتين على الأقل، وهم يريدون إفشال حزب «العدالة والتنمية»، وهم الذين يديرون الحزب.

ويشير آق دوغان إلى كلام قاله قبل أيام مصطفى قره صو بضرورة أن يدافع الأكراد العلويون عن هويتيهم الكردية والعلوية.

ولا يستثني آق دوغان «حزب التحرير الشعبي الثوري- الجبهة» اليساري من تهمة التحرك بدافع علوي، عندما يقول إن هذه المنظمة اليسارية المتشددة، التي قامت في الأسابيع الأخيرة بالعديد من العمليات ضد أهداف حكومية وحزبية في تركيا، تتوسل الانتماء العلوي في حركتها. وينهي آق دوغان مقالته بالقول إنه بقدر ما هي الآمال مرتفعة من عملية المفاوضات الحالية بقدر ما هي مرتفعة أيضاً حساسياتنا وحذرنا.

«النفَس المعادي للعلويين» الذي كتب به مستشار رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، لم يَرُقْ للكاتبة أصلي آيدين طاشباش في صحيفة «ميلليت»، التي قالت إنه إذا كان يوجد مثل هذا التفكير لدى الدولة فإنها لا يجب أن تقع فيه. ومثل هذا التفكير في الأساس غير صحيح، فانتفاضة حزب «العمال الكردستاني» هي انتفاضة إتنية ضد نموذج «الدولة- الأمة»، ولم يخرج نفر من الشبان إلى الجبال للقتال لأنهم علويون بل لأن أمهاتهم حُرمن من إعطاء أولادهن أسماء كردية، ولأن القرى الكردية هُجِّرت وأحرقت، ولأن القرويين الأكراد أجبروا على أكل براز الإنسان والحيوان. وقالت إن تحليل الأمور على أساس مذهبي لا يحل المشكلات، وليس صحيحاً أن قواعد حزب «العمال الكردستاني» أو حزب «السلام والديموقراطية» هي قواعد علوية. لدى قيادة قنديل حق بأنه لا يمكن الانسحاب من دون ضمانات. ولو سألتموني لقلت إنه حتى لو كانت قيادة حزب «العمال الكردستاني» كلها بوذية فإنها كانت لتعيش القلق نفسه في ما يتعلق بضمانات الانسحاب. وتتساءل طاشباش: «أليس أكثر الأسماء سوءاً للرأي العام التركي داخل حزب «العمال الكردستاني» هو باهوز أردال؟ وهو ليس علوياً، بل سني؟ وأليست المجموعات الإسلامية الكردية، ومنها «حزب الله» (التركي)، أكثر تشدداً في الموضوع الكردي من حزب «السلام والديموقراطية» الكردي؟ إن أوجالان ليس سبباً لوجود التمرد الكردي بل هو مجرد نتيجة. السبب هو تهميش نموذج «الدولة- الأمة» ١٥-١٨ في المئة من الأكراد، مستنداً إلى الهوية الإتنية التركية. ولن تحل المشكلة الكردية بتصفية الجناح العلوي داخل الحزب، بل إن مثل هذه التصفية تضعف يد أوجالان الراغب في الحل. إن الحل هو في دستور جديد وعقد اجتماعي جديد يؤسس لتركيا جديدة وقوية».

١٥ /٤/ ٢٠١٣

أبعد من الحنين العثماني

تكاد تختفي مساحة الموقف التركي من الغارة الإسرائيلية على سورية وتدمير منشآت عسكرية قرب دمشق لتحل مكانها مساحات بلغة كرة القدم بالطول والعرض، لما يمكن اعتباره العقل الباطني الذي لا يزال يحرك الكومبيوتر الخفي لحزب «العدالة والتنمية»، ولا سيما قادته الرئيسيين.

جاء العدوان الإسرائيلي على سورية ليكشف حقيقة التقاطع بين إسرائيل والمعارضة السورية، الخارجية على الأقل، وهو ما أشارت إليه صحيفة «زمان» الإسلامية التابعة لرجل الدين التركي فتح الله غولين المقيم في الولايات المتحدة، حيث أشارت إلى أن زعم إسرائيل أن هجومها على مركز البحوث العلمية في سورية مرتبط بالخط الأحمر لنقل أسلحة إلى «حزب الله» في لبنان، غير كاف، بل الواقع أن الهجمات الإسرائيلية مرتبطة أكثر بمستقبل سورية.

إسرائيل وجّهت رسالة بأنها لا تقبل أن يمتلك النظام المقبل في سورية أسلحة كيماوية، وهي تنظر بعين قاطعة إلى أن نظام الأسد راحل، لذا تريد أن تفتح باباً للمفاوضات مع المعارضة منذ الآن. كما أن إسرائيل تريد القول للولايات المتحدة إن إمكان توجيه ضربة عسكرية إلى

إيران قابلة للتطبيق. ولا شك في أن إسرائيل تستدرج سورية لحرب تحتل فيها المنطقة الواقعة جنوب سورية تمهيداً لاحتمالات تقسيم هذا البلد، وبالتالي إقامة دولة درزية عازلة تمتد من جبل العرب والجولان وصولاً إلى لبنان.

لكن الرئيس التركي عبدالله غول لم ير في العدوان الإسرائيلي على سورية سوى أنه خطر ويخدم النظام السوري في مواصلة حربه على شعبه. أما رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، فقد قال إن العدوان أمر غير مقبول، وانتقل بعدها إلى بيت قصيد الموقف التركي، وهو أن إسرائيل قدمت العدوان على طبق من ذهب إلى الرئيس السوري بشار الأسد ليواصل قتل شعبه، ولا سيما في بانياس.

وفي الحالتين، لم يتضمن الموقف التركي أي إدانة للعدوان الإسرائيلي. ولم يكن ممكناً أن تفعل أنقرة ذلك في لحظة كادت الاجتماعات بين المسؤولين الإسرائيليين ومدير الخارجية التركي فريدون سينيرلي أوغلو في القدس، تنتهي إلى مشروع اتفاق على مسألة التعويض الإسرائيلي لضحايا حادثة مرمرة الأتراك. ولم يكن ممكناً أن يصدر أي موقف آخر قبل زيارة أردوغان إلى واشنطن للقاء الرئيس الأميركي باراك أوباما في السادس عشر من الشهر الجاري (أيار/ مايو ٢٠١٣).

في الخطاب نفسه أمام كتلة نواب حزب «العدالة والتنمية»، الذي احتل فيه العدوان الإسرائيلي على سورية بضع عبارات، كان «الكومبيوتر» التركي يفرد مساحات واسعة وغير مبررة لما يفاقم الحساسيات المذهبية في المنطقة العربية والإسلامية.

دائماً ما كانت توصف السياسة التركية تجاه المنطقة بـ«العثمانية الجديدة»، وهي بالفعل كذلك، خصوصاً أن أردوغان حدد للشبان الأتراك موعداً جديداً للاحتفال بالتاريخ، وهو العام ٢٠٥٣، الذكرى الستمئة لاحتلال الأتراك العثمانيين مدينة القسطنطينية على يد السلطان محمد، الملقب بـ«الفاتح». وإذا كانت نخب «العدالة والتنمية» مسكونة بالهواجس العثمانية وتريد استعادة هيمنة انهارت قبل مئة عام، فإن تكرار الإشارة في خطب أردوغان تحديداً إلى واقعة كربلاء والحديث عن الحسين والحسن وكربلاء ويزيد، باتت من الظواهر التي توجب

تحليلاً مغايراً للتحليل السياسي والعثماني، لتصب في خانة المحظور المذهبي، خصوصاً بالنسبة إلى رجال الدولة.

سعى خطاب حزب «العدالة والتنمية» منذ أكثر من سنتين إلى محاولة تهشيم صورة كربلاء والحسين كرمز للمقاومة والتضحية ومحاربة الظلم، وبات يكرر في كل خطاب له لازمةً لم يتعود عليها المسلمون. وكانت «باكورة» محاولة تجويف صورة كربلاء هذه مع تشبيه أردوغان رئيس حكومة العراق نوري المالكي بيزيد قاتل الحسين، محذراً إياه من السير على خطى يزيد، وذلك بعد أيام على انفجار الخلاف مع نائب الرئيس العراقي حينها طارق الهاشمي.

لكن التركيز على كربلاء انتقل إلى سورية، حيث كان عصب الخطاب الأردوغاني هو أن من يؤيد بشار الأسد «الذي يقتل شعبه» لا يمكن أن يكون من أنصار الحسين، بل هو من أنصار يزيد.

وتكررت هذه الإشارة في خطابات أردوغان، وآخرها في كلمته أمام نواب حزبه، إذ بعد امتعاضه من توظيف الأسد الغارة الإسرائيلية، استرسل في الحديث عن كربلاء وحماة النظام في سورية، ومما قاله أنه «لا يمكن أن يرتكب هذه المجازر في سورية من يحمل في قلبه مثقال ذرة من كربلاء. إن مجزرة بانياس هي مثل كربلاء، مؤلمة، والقاتلون هم مثل يزيد، ظالمون، وكل واحد منهم يزيد».

لا يمتلك قادة «العدالة والتنمية» سوى الخطاب الكربلائي من أجل تحريف حقيقة الصراع القائم، السياسي بامتياز، بين الغرب وإسرائيل وعملائهما وبين القوى التي تسعى لرد الهيمنة الغربية.

بعد سنتين وأكثر، لم تتراجع حدة النبرة المذهبية في خطاب إسلاميي حزب «العدالة والتنمية»، وهم في سعيهم لـ«شيطنة» بشار الأسد «العلوي»، إنما يريدون أيضاً تطويق العلويين في تركيا نفسها ووضعهم تحت الضغط، وتبرير استمرار السياسات التمييزية ضدهم في كل القطاعات والمجالات واعتبارهم «جالية أجنبية» في عصر «الجهاد التكفيري»، هم الذين يقاربون العشرين مليوناً، أي حوالى ربع السكان. وهذا واضح في تكرار حوادث الاعتداء على بيوت العلويين في أنحاء مختلفة من تركيا، وآخرها وضع مجهولين علامات معينة وعبارة «الموت» على

عدد كبير من بيوت العلويين في محلة «مالتبه» في إسطنبول، أعقبته تظاهرات للعلويين منددين بهذه الظاهرة. لكن الأمر الأكثر سوءاً هو أن هذه المحاولات المتكررة لم تحقق فيها السلطات التركية ولم تدعها تصل إلى نتائج، بما يشجع على تكرار ترهيب العلويين ودعوتهم إلى الرحيل أو مواجهة خطر القتل.

«الكومبيوتر» التركي لا يعمل على إسرائيل، وهو لم يعمل عليها أبداً، لكنه أيضاً أبعد من حنين إلى عثمانية دفنتها شعوب المنطقة إلى غير رجعة. وهنا مكمن الخطر الشديد.

٢٠١٣/٥/٨

أضرار تصنيف «النصرة» إرهابية!

كعادته من وقت لآخر، يلتقي وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بمجموعات منتقاة من الصحافيين في جلسة مطولة ليضعهم في آخر مستجدات الموقف التركي، ولا سيما تجاه الوضع في سورية. ولم يكتف الوزير التركي هذه المرة بتحليل سياسي للأوضاع، بل قام أيضاً، وفقاً لصحيفة «حرييت»، بدور المحلل النفسي، ولا سيما لجهة علاقة الرئيس السوري بوالدته.

كرر الوزير التركي روايته التقليدية عن أن تركيا كانت البلد الأكثر انشغالاً بوقف الحرب في سورية منذ أن بدأت. وكشف داود أوغلو عما دار في آخر جلسة مطولة مع الرئيس السوري بشار الأسد قبل ٢١ شهراً، فقال إنه ارتكب مجازفة بذهابه إلى دمشق للقاء الأسد في ٨ آب/ اغسطس ٢٠١١، لأنه في الوقت الذي كان مجتمعاً مع الأسد كانت الهتافات ترتفع في حمص وحماة ضده وضد رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان. وقال إن الجميع رأى أنني عندما كنت أتحدث مع الأسد لم أكن أنظر في وجهه، وأنا دعوته إلى ضرورة تغيير المادة الثامنة من الدستور والإصغاء لصوت الشعب، وأن يعلن خلال أسبوع حلاً من ١٤ بنداً، وقلت له إنه يكفي أن تسحب الجنود من المدن لكي نقدم لك الدعم ونفتح باب الحل. وقد وعد بفعل ذلك خلال

أسبوعين، وقام السفير التركي في دمشق عمر أونهون ومستشارة الأسد بثينة شعبان بكتابة المواد الأربع عشرة، والنص موجود في الأرشيف. قلت له إن رمضان قريب ولتسمح للناس بالنزول إلى الشارع، وفي أسوأ الأحوال استخدم الرصاص المطاطي، لكنه لم يصغ إلينا، وهو سعى ليعطي انطباعاً بأننا ندعم المعارضة منذ بداية الأزمة، بينما أول لقاء لي مع المعارضة كان في ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١١، وتركيا لم تنتقل إلى دعم المعارضة إلا بعد بدء الجيش السوري استخدام السلاح الجوي.

واتهم داود أوغلو الأسد بالغدر والوحشية، فقال: «الشيء الذي لم أكن أتصوره أن يكون بشار الأسد على هذه الدرجة من الغدر والوحشية. واعتقدت أنه بإمكاني أن أوقف الحرب قبل أن يبادر الأسد لاستخدام السكود والأسلحة الكيماوية».

وقال داود أوغلو إن الأزمة السورية مرت من الزاوية التركية في خمس مراحل: الأولى اللقاءات لحل الأزمة مع الأسد بين آذار/ مارس ٢٠١١ وتموز/ يوليو ٢٠١١. والثانية بداية انقطاع التواصل مع الأسد بين تموز ٢٠١١ وآب ٢٠١١. والثالثة لقاء الأسد وداود أوغلو المطول في آب/ اغسطس ٢٠١١ والبنود الأربعة عشر السالفة الذكر. والرابعة دعم تركيا المعارضة بعد استخدام النظام السكود في نهاية العام ٢٠١٢، الذي كان سبباً في نشر صواريخ «باتريوت» في تركيا. أما المرحلة الخامسة، فمرحلة التصفية الواسعة، على غرار البوسنة- هرسك، كما حصل في مجزرة بانياس في أيار/ مايو ٢٠١٣.

واتهم داود أوغلو الأسد و«حزب الله» بالسعي من خلال معركة القصير إلى إقامة حزام «شيعي- نصيري». وقال إن تفجير الريحانية مرتبط بشكل أو بآخر بالسعي لإقامة هذا الحزام. وقال إنه قال للعماد مصطفى طلاس إن مشكلة الأسد أن والدته لا تزال على قيد الحياة، وهي تذكّره بأبيه وتقول له: «لو كنت مكانك لقمعت بالقوة كما حصل في حماة»، وإن طلاس قال: «بالضبط هكذا. كل مساء تعقد العائلة اجتماعاً». وقال داود أوغلو إن الدائرة الأقرب للأسد هي العائلة وأقرباؤه المباشرون، مثل ابن خالته رامي مخلوف وشقيقه ماهر الأسد، وهي الدائرة التي وصفها بالنصيرية (لم يستخدم صفة العلوية ليميز بين علويي تركيا وعلويي سورية). أما الدائرة الثانية فهي الاستخبارات والقوات الجوية. والدائرة الثالثة هي حزب البعث، التي

تشمل بعض السنة والمسيحيين. وقال إن أهم هدف في جنيف هو عودة اللاجئين إلى بلادهم.

وعن جبهة «النصرة» قال داود أوغلو إنه كرر للمسؤولين الأميركيين أن جبهة «النصرة» ليست السبب بل هي نتاج للمستنقع السوري، لكن نفوذها يتعاظم، فبعد أن كانوا في البداية مجموعة قابلة للسيطرة، من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ محارب، أصبحوا اليوم حوالى ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠، أي أن إعلانها منظمة إرهابية حمل من الأضرار أكثر من الفوائد، وإلا فكما ننظر إلى القاعدة ننظر إلى النصرة».

٢٦ /٥/ ٢٠١٣

فيروسات «العثماني الجديد»

اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أنه لا يخجل من أن يوصف بأنه «عثماني جديد»، بل له الفخر في ذلك.

يؤكد الوزير التركي مرة أخرى ما كان قادة حزب «العدالة والتنمية» ينفونه، من أن لهم سياسة عثمانية جديدة. أما المقصود بالعثمانية الجديدة، التي بدأت بالظهور في عهد الرئيس الراحل طورغوت أوزال وتحولت استراتيجية في عهد حزب «العدالة والتنمية»، فليس سوى بسط هيمنة تركيا على ما أمكن من مجتمعات وشعوب وإتنيات ومذاهب كانت تحت الاحتلال العثماني. لقد بادر العثمانيون إلى التوسع غرباً في اتجاه أوروبا، تحقيقاً لشعار «الجهاد»، الذي هو فقط ضد الشعوب غير المسلمة. لكن عندما وجّه العثمانيون أنظارهم إلى الجنوب، كانوا يحتلون بلاداً مسلمة يحكمها المماليك السنّة، فكان نصيب شعار «الجهاد» سلة المهملات. وعندما يمّم العثمانيون وجوههم شطر الشرق لمحاربة الصفويين، كانوا يعتدون أيضاً على مملكة مسلمة وإن من مذهب آخر هو المذهب الشيعي.

وعلى رغم أن التاريخ العثماني هو تاريخ متشعب وشائك، غير أن ثابتة كبيرة كانت تحكم سياسة

السلاطين العثمانيين، وهي معاداة ومعاقبة كل المذاهب التي لا تنتمي إلى المذهب الحنفي السني بالحديد والنار، وهكذا أعملوا فتكاً واضطهاداً بالشيعة حيثما وجدوا على الأراضي العثمانية، وتاريخ العثمانيين حافل بالسعي لإبادة جبل عامل في عهد أحمد باشا الجزار وغير الجزار، وفي العراق، ومحاربة الإسلام العثماني الوهابية في الجزيرة العربية، وتسيير الحملات الواحدة تلو الأخرى ضدها، وهي من الأمثلة البارزة على النزعة المذهبية التي حكمت علاقة العثمانيين تجاه المذاهب الأخرى. ومهما قيل عن تعددية دينية في الدولة العثمانية، فإن معاملة المسيحيين من السلاطين العثمانيين كانت في غاية الوحشية، ويكفي أن المعيار الأخلاقي(!!) الذي يرفعه حكام تركيا اليوم في العلاقة مع الدول ويبررون عبره دعم المعارضة السورية، كان في أسوأ صوره غير الإنسانية عندما كان «العثملّي» ينتزع الطفل المسيحي من كبد أمه ويأخذه صغيراً ليربيه على أساس إسلامي ولكي يتفرغ للحرب ضد الأعداء، فكانت الانكشارية ذائعة الصيت في الهمجية، فبأي معيار يمكن أن يفتخر مسؤول تركي بالإرث العثماني الذي كاد أيضاً أن يبيد شعباً أرمنياً بكامله لولا احتضان العرب السوريين واللبنانيين والعراقيين هؤلاء، الذين لا تختلف قضيتهم عن قضية الشعب الفلسطيني الذي كانت تركيا ولا تزال شريكة استراتيجية لمن احتل أرضهم وهجّرهم، أي إسرائيل؟

ومع اندلاع «فتنة الربيع العربي»، كانت الفرصة مواتية لترجمة النزعة العثمانية ببعدها المذهبي بأعلى صورها: ازدواجية في المعايير ونزعة مذهبية كانت تنبش التاريخ، بل تحفر فيه. لم يخرج القاموس اللغوي للخطاب السياسي التركي عن النبرة المذهبية المقيتة. لم يجد مثلاً رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أيَّ استعارة من التاريخ سوى ما يتعلق بكربلاء، ولم تسعفه الذاكرة إلا من أجل أن يشوّه صورة من هزموا إسرائيل فيما عجز كل العرب والمسلمين عن ذلك، ناهيك عن أن تركيا لم تكن يوماً سوى الحليف والداعم للعدو الصهيوني وشريكاً في تمكينه ليهزم العرب.

إن تشويه التاريخ النضالي لكل مقاومي سياسات إسرائيل والغرب في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، هو في رأس أولويات السياسة الخارجية للعثمانيين الجدد. في هذا السياق، كان داود أوغلو يريد الانتهاء من حقبة الثورة الإيرانية وتأثيراتها، فيطلق كلامه حول سقوط الإحياء

الشيعي وبدء النهوض السني، كما يعلن أردوغان نوري المالكي يزيد جديداً، ولا يقع خارج هذا السياق خطف اللبنانيين في أعزاز وخطف المطرانين (انتقاماً من موقف الجماعات المسيحية في سورية ولبنان المعارض لتطهير سورية من الأقليات وضمها إلى دولة الجهاديين)، وكلاهما وقع على الحدود التركية المفتوحة، فيما كانت مشاهد حفر الصدور والقبور والإعدامات في الرأس على يد جبهة «النصرة» تمر مرور الكرام لدى المسؤولين الأتراك، لسبب بسيط هو أنهم حوّلوا تركيا، وفقاً لتقارير ثلاثة مراكز دراسات أميركية صدرت أخيراً، مقراً وممراً لمسلحي «القاعدة» و«النصرة». ولم يتردد أحمد داود أوغلو نفسه في الدفاع عن جبهة «النصرة» عندما قال إنها نتيجة لظلم النظام السوري وليست سبباً.

واستكمالا للنهج المنظم في تحطيم الرموز الشيعية، وليس فقط السياسية، خرج قبل يومين نائب رئيس الحكومة بكر بوزداغ بتصريح فاجأ الكثيرين حتى داخل تركيا ذاتها، لكنه لم يفاجئ من قرأوا الخطاب التركي منذ البداية وفقاً لمعايير علمية وموضوعية.

قبل أيام فقط، كان داود أوغلو يربط حادثة الريحانية برغبة الشيعة والعلويين في إقامة حزام مذهبي في الغرب السوري (وهذا يعكس تخبطاً، إذ إنه يتعارض مع ما كان أردوغان قاله عندما ربط حادثة الريحانية بالسعي إلى تخريب عملية حل المشكلة الكردية في تركيا وليس في القصير).

وبالأمس، وصف بكر بوزداغ «حزب الله» بحزب الشيطان، نظراً إلى أنه يدعم النظام السوري والجيش السوري في القصير. حتى إسرائيل لم تصف مرة واحدة «حزب الله» بأنه حزب شيطاني، لكن بوزداغ «المسؤول» لا يجد حرجاً في استخدام هذا التشبيه، ولم تسعفه الذاكرة أو مفرداته الضحلة سوى في استحضار هذا المصطلح. لقد «رَوكب» كومبيوتر بكر بوزداغ عند نقطة المذهبية، تماماً كما روكب كومبيوتر حزب «العدالة والتنمية» -ولا يزال- عند هذه النقطة. الهدف واضح، وهو تحطيم البنية الفكرية والعقيدية التي نجحت في دحر إسرائيل ومقاومة الغرب، فيما لم تستطع البنية الهجينة للبطة العرجاء في إسطنبول أن تقف وقفة عز واحدة ضد الغرب وإسرائيل، واستمرت -مع العثمانيين الجدد- مجرد وكيلة لحلف الأطلسي في المنطقة العربية والإسلامية.

يكتب أحمد حاقان في «حرييت»، وهو كاتب علماني وصاحب البرنامج السياسي الشهير «المنطقة المحايدة» على محطة «سي أن أن تورك»، قائلاً إنه كان أجدر ببكر بوزداغ أن ينصرف إلى إدراك أسباب مشاركة «حزب الله» في معركة القصير والمعركة التي يخوضها ضد السياسات الغربية والتكفيريين، بدلاً من أن يصفه بحزب الشيطان. ويقول إن كلام بوزداغ يعزز الفتنة المذهبية في المنطقة. وقال: «كما يستحق بوتين أن يُصغى إليه يستحق حسن نصرالله أن يُصغى اليه». وفي تعليق في صحيفة «بوكون»، جاء أن الذي لم يتجرأ عليه العرب السنّة تجرأ عليه المسؤولون الأتراك، بوصف «حزب الله» بحزب الشيطان. وذكر النائب حسين إيغون من حزب «الشعب الجمهوري»، أنهم يشيطنون «حزب الله» كلما تعلق الأمر بدعم الرئيس السوري، ووصف تصريحات بوزداغ بأنها مثيرة للكراهية.

لقد انكشف الكومبيوتر التركي عن فيروسات جديدة هدفها تعطيل الوحدة الإسلامية وتحطيم حصن المنعة والكرامة ضد إسرائيل، والأجدى بمطلقي الفيروسات الخبيثة أن ينهلوا من شجرة المقاومة الطاهرة التي لا تبخل بثمارها الطيبة على أحد ولو كان عثمانياً جديداً.

٢٨ /٥/ ٢٠١٣

استفزاز التاريخ: سليم الأول اسماً للجسر الثالث

لم يحترم قادة حزب «العدالة والتنمية» في تركيا الحد الأدنى من مشاعر عشرين مليون علوي، عندما قرر رئيسا الجمهورية عبدالله غول والحكومة رجب طيب أردوغان، ويقال إن غول اقترح وأردوغان وافق، إطلاق اسم «ياووز سلطان سليم» على الجسر الثالث المزمع إنشاؤه على مضيق البوسفور. ولا تبعد التسمية عن استفزاز آخر لكل من إيران والعرب، ذلك أن «ياووز سلطان سليم» ليس سوى السلطان سليم الأول الذي حكم الدولة العثمانية بين عامي ١٥١٢ و١٥٢٠، وهو السلطان التاسع في السلالة العثمانية. وقد تميز حكمه بمجموعة من الأحداث التاريخية المفصلية.

وجاءت تسمية الجسر الجديد باسم السلطان سليم في لحظة حساسة من تاريخ المنطقة كما لدى النظام التركي، مع تعاظم النزعة المذهبية في المنطقة، وهو ما يثير استغراباً عن سبب صب الزيت على النار نتيجة هذه التسمية.

١- إذا كان من سلطان عثماني يثير سخط العلويين في تركيا وتقززهم، فهو السلطان سليم الأول، الذي كان فاتِحَ عهد المذابح ضدهم في الأناضول عند تسلمه العرش عام ١٥١٢، إذ

اتهم العلويين الأتراك في الأناضول بأنهم يتآمرون مع الشاه إسماعيل الصفوي للسيطرة على الأناضول ونشر مذهب التشيع، فاستبق حملته العسكرية على إيران الشيعية بسلسلة من المجازر التي ذهب ضحيتها أكثر من أربعين ألف علوي وكانت نقطة التحول في العلاقة بين العلويين والدولة العثمانية، إلى أن جاء مصطفى كمال أتاتورك واعتمد النظام العلماني، الذي رأى فيه العلويون باباً للنجاة من ظلم السلاطين العثمانيين. واستكمل السلطان سليمان، المعروف بـ«القانوني»، مآثر أبيه سليم الأول وواصل اضطهاد العلويين في تركيا. ومن المثير فعلاً أن يصر قادة حزب «العدالة والتنمية» في خطبهم على استذكار السلطان سليم الأول تحديداً، ما يعتبره العلويون تحدياً لهم واستفزازاً لمشاعرهم.

ومنذ لحظة الإعلان رسمياً عن اسم الجسر الثالث على المضيق الفاصل بين أوروبا وآسيا في أقصى الطرف الشمالي للبوسفور على مقربة من مدخل البحر الأسود، توالت ردود الفعل وامتلأت مواقع التواصل الاجتماعي بالتعليقات.

واعتبر العديد من الكتّاب إطلاق اسم «ياووز سلطان سليم» على الجسر الجديد، خطوة غير موفقة على الإطلاق وتحمل الكثير من قصر النظر والنوايا السيئة في الوقت ذاته، لا سيما أن تركيا تشهد توترات مذهبية متجذرة منذ قرون وعقود ساهم الوضع في سورية في تظهيرها إلى الرأي العام الخارجي. ورأت الباحثة المعروفة دنيز آري بوران، أن الاسم رسالة من السلطة إلى أننا «نحن جاهزون»، وأنه يعكس قلة فطنة. ورأى الكاتب عصمت بركان أن إطلاق اسم الجسر على اسم سلطان جاء إلى الحكم بخلع والده، له دلالة. ورأى مراد صابانجي أن الجسر وُجد ليوحّد، لكن إطلاق هذا الاسم عليه جاء مفرِّقاً. ورأى النائب عن حزب «الشعب الجمهوري» حسين آيغون، أن إطلاق اسم جلاّد العلويين وقاتلهم على الجسر هو إهانة وتحقير جديدان للعلويين. ورأى النائب السابق محمد بكار أوغلو أنه كان أجدى إطلاق اسم السلطان سليمان القانوني، الذي توجه بفتوحاته غرباً فيما سليم الأول ذهب شرقاً. وندد إسماعيل ساييماز بالخطوة وقال: «مادام الأمر كذلك، كان الأجدى بهم أن يطلقوا على الجسر اسم معاوية أو يزيد». ورأى أوغور غورسيس أن قدمه لن تطأ مطلقاً الجسر الجديد لدى الانتهاء منه.

ويجمع المراقبون على أن اسم الجسر الجديد سيزيد من التوتر المذهبي في الداخل التركي ويقلل

التطلعات بشأن قيام مصالحة بين النظام السنّي في تركيا والكتلة العلوية المحرومة من مكاسبه وتقديماته.

٢- ويشكل الاسم الجديد للجسر استفزازاً أيضاً لإيران، حيث عرف السلطان سليم الأول بأنه أول من حاول إنهاء الدولة الصفوية الشيعية، على رغم أن الصفويين كانوا من التركمان، كما الأتراك، لكن تصميم السلطان سليم على إنهاء خطر التشيع في الدولة الصفوية دفعه إلى تغيير مسار توسع الدولة من الغرب وأوروبا إلى الشرق للمرة الأولى، ونزع من يد العثمانيين ذريعة «الجهاد » للتوسع في أوروبا المسيحية. ونجح السلطان سليم في إلحاق هزيمة مُرّة بالصفويين في موقعة تشالديران في العام ١٥١٤ من دون أن ينجح خلفاؤه في الحفاظ على النصر، وتحول الصراع بعده كرّاً وفرّاً انتهيا باتفاقية قصر شيرين في العام ١٦٣٩ بين البلدين.

٣- وللسلطان سليم الأول في ذاكرة العرب موقع سلبي، إذ في عهده سقطت البلاد العربية بيد العثمانيين بعد موقعة مرج دابق الشهيرة عام ١٥١٦، ومن بعدها سقوط مصر بعد معركة الريدانية في العام ١٥١٧. وبذلك كان العرب يدخلون تحت استعمار جديد قادم من الخارج استمر حتى العام ١٩١٨، بعدما قامت الثورة العربية الكبرى في العام ١٩١٦ وأنهت، بالتعاون مع الإنكليز والفرنسيين، أربعة قرون من حقبة عثمانية اتسمت بالتخلف الثقافي والاضطراب السياسي والفتن الدينية والمذهبية وهيمنة النظام الإقطاعي والضرائبي الذي كان من أسباب الفقر والمجاعات خلال المرحلة العثمانية. وكأن حزب «العدالة والتنمية»، بإطلاق اسم ياووز سلطان سليم على الجسر الجديد، يريد تذكير العرب في لحظة الصراع الحالي في المنطقة، وفي سورية تحديداً، بأن العثمانيين القدماء لا يزالون أحياء في العثمانيين الجدد. ولا شك في أنها خطوة غير ناجحة وتزيد من الهواجس والقلق بين العرب والأتراك ومن شكوك العرب في نوايا حزب «العدالة والتنمية» الذي يريد إعادة تركيا إلى المنطقة بقوة النزعات الإتنية والمذهبية والمعونة الأطلسية.

٤- وتطلِق تسمية ياووز سلطان سليم على الجسر جملةً من التساؤلات والنقاشات، ذلك أن الجسر الأول الذي بني في مضيق البوسفور أُطلق عليه اسم جسر السلطان محمد الفاتح، والجسر المعلّق الثاني، وهو الأهم، أطلق عليه اسم «بوغازجي»، وعليه فلم يكن ثمة مسوّغ بعد

إطلاق اسم سلطان عثماني من قبلُ لإطلاق اسم سلطان عثماني آخر على الجسر الثالث. ومن ناحية أخرى، بما أن الجسر يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، فقد كان من الأفضل لو أنه حمل اسم شخصية تحمل صفات التواصل بين تركيا والغرب، وأوروبا تحديداً. ربما كان اختيار اسم له صفات إنسانية خياراً ناجحاً، لكن المشكلة أن حزب «العدالة والتنمية» غير مهتم بالانضمام إلى أوروبا ويولّي وجهه شطر الشرق، تماماً كما فعل ياووز سلطان سليم.

في المحصلة، سيبقى إطلاق اسم ياووز سلطان سليم على الجسر الجديد مثار نقاش لمدة طويلة في تركيا، وسيدرك من اتخذوا القرار أنهم يزيدون من الانقسام الداخلي ويقودون البلاد عن سابق تصور وتصميم إلى فتنة مذهبية.

٢٠١٣/٥/ ٣٠

انتفاضة «غيزي- تقسيم»: ... ولتركيا ميدان تحريرها!

وبات لتركيا ميدان تحريرها. قد لا يكون ميدانَ تحرير بالمعيار المصري ينتهي إلى سقوط الحاكم مباشرة، كما حصل مع حسني مبارك، ولكن بالمعايير التركية هو ميدان تحرير بكل معنى الكلمة.

لقد ظن قادة حزب «العدالة والتنمية» أنهم بالخمسين في المئة التي نالوها في الانتخابات النيابية قبل سنتين بالضبط، يمكنهم التحكم بمصير الخمسين في المئة المتبقية وتطلعاتها وهواجسها. وإذ استتر حزب «العدالة والتنمية» بورقة توت الديموقراطية، فإن الديموقراطية ليست ولم تكن يوماً مجرد عملية ميكانيكية رقمية تنتهي بفوز الأكثر عدداً. الديموقراطية لا تعني طغيان الحزب الفائز، بل أن تُحترم المكونات الأخرى التي لم تعطه أصواتها، لاسيما أن تركيا بلد متعدد الانتماءات العرقية والدينية والمذهبية، وبلد منقسم بحدة على نفسه أيديولوجياً.

لقد حدث في ميدان «تقسيم» في إسطنبول ما كان يظن رجب طيب أردوغان أنه في منأى منه، و«دفق التاريخ»، المصطلح الذي يحلو لوزير الخارجية أحمد داود أوغلو أن يستخدمه في الإشارة إلى ما يسمى بـ«الربيع العربي»، بات يتدفق أيضاً في قلب المدينة التي يراد لها أن تعود عاصمة للعثمانيين الجدد وفي قلب معظم المدن التركية الأخرى.



ما حدث هو استثنائي بكل معنى الكلمة، فعشر سنوات طغى عليها شعارا التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، كان نصيب التنمية فيها تراجعاً في النمو من ٨ و٩ في المئة إلى أقل من ٣ في المئة، أما الاستقرار السياسي، فقد اهتز في الريحانية قبل شهر وانفجر في «تقسيم» في الأول من حزيران/ يونيو.

كانت انتفاضة «غيزي- تقسيم» عصا غليظة ارتفعت في وجه سلطة حزب «العدالة والتنمية»، وإذا كانت شرارتها سعي الحكومة لاقتلاع شجرات حديقة «غيزي» المجاورة لإقامة مركز تجاري وجامع وثكنة عسكرية على النمط العثماني كانت قائمة هناك في الزمن الغابر، غير أن أسباباً كثيرة جعلت انتفاضة «تقسيم» نتيجة طبيعية وحتمية.

١- السياسات الكيدية والانتقامية والاستئصالية التي انتهجتها سلطة حزب «العدالة والتنمية» تجاه الفئات العلمانية على امتداد السنوات العشر الأخيرة، وسعيها إلى تغيير منظومة القيم العلمانية واستبدالها بمنظومة ذات طابع ديني، بدءاً من تغيير النظام التعليمي، ليكون للمدارس الدينية حيز كبير لتنشئة «جيل متدين محارب»، وصولاً إلى المس بالحريات العامة.

هبّت انتفاضة «تقسيم» ظاهرياً تحت شعار منع إقامة مركز تجاري كبير على حديقة عامة وتغيير شبكة المواصلات، لكنها كانت تهدف إلى منع خنق نصب العلمانية الذي يجسده تمثال لأتاتورك وجنوده، والوقوف في وجه إلغاء ساحة «تقسيم» من أن تكون رمزاً للعلمانية. انتفاضة «تقسيم» كانت ضد تديين الدولة والدفاع عن مكاسب العلمانية التي تتعرض لخطر شديد على رغم تطبيقاتها المشوهة في السابق.

٢- كان الغضب الشعبي بدءا من ٢٧ أيار/ مايو مظهراً من مظاهر الاحتجاج الكامن في صدور أكثر من عشرين مليون علوي لم تفلح شعارات الحرية والإصلاح والديموقراطية التي رفعها حزب «العدالة والتنمية» في أن تترجم ولو مطلباً صغيراً واحداً لهم على رغم مرور عشر سنوات على وصول الحزب إلى السلطة. وأكبر دليل على أنه ليس في نية «العدالة والتنمية» تغيير النهج التمييزي ضد العلويين، أن رئيس الحكومة لم يتردد في أن يطلق قبل

أيام من انتفاضة «تقسيم» على الجسر الجديد المزمع انشاؤه فوق البوسفور اسم السلطان سليم الأول، الذي يعرف في التاريخ العثماني بأنه «قاتل وجزار العلويين».

٣- أن أحد الأسباب الأساسية لانتفاضة «تقسيم» هي الممارسات التقييدية للحريات الصحافية وحرية التعبير. وتركيا هي البلد الأول في العالم في عدد الصحافيين المعتقلين وفي نسبة الضغوط على الصحافيين وطرد المخالفين لسياسة الحكومة من أماكن عملهم ومنعهم من الظهور على شاشات التلفزة. أليس معبّراً ومثيراً أن يتصدر الممثل خالد أرغينتش، بطل مسلسل «حريم السلطان» وصاحب دور «السلطان سليمان القانوني»، طليعة الفنانين في انتفاضة «تقسيم» ضد سياسة أردوغان في قمع الحريات، ومنها تعرّض أرغينتش نفسه لأبشع حملة انتقادات من أردوغان بذريعة أنه شوّه صورة السلطان في المسلسل، مطالباً بمنع المسلسل من العرض؟

٤- وليست قضية «أرغينيكون» ورغبة حزب «العدالة والتنمية» في قطع دابر دور الجيش في الحياة السياسية ببعيدة من انتفاضة «تقسيم»، فمحاولة تفريغ الجيش من كل ضباطه المنتمين إلى المرحلة الماضية وإدخال عناصر تدين بالولاء للإسلاميين، أفضت إلى استقالة المئات من الضباط، ولا سيما في سلاحي البحرية والجو. أما الجنرالات الذين يحاكمون بتهمة السعي لانقلاب على الحكومة، فلا تزال محاكمتهم تسير ببطء على رغم مرور سنوات، والجميع شاهدٌ على الكيدية في التعامل مع هذا الملف الذي حوّل الجيش التركي من مؤسسة مهيبة إلى أداة طيعة بيد أردوغان وحزبه.

٥- ولا أحد يمكنه أن يتجاهل مساهمة نهج الحكومة في السياسة الخارجية، ولا سيما تجاه الملف السوري، في انتفاضة «تقسيم»، نظراً إلى أن سياسة أردوغان- داود أوغلو تجاه سورية انتهت حتى الآن إلى أضرار اقتصادية في المحافظات الحدودية وإلى أخطار أمنية واضحة، آخرها تفجيرا الريحانية ومقتل ٥٢ تركياً، فضلاً عن تصعيد الحساسيات المذهبية بسبب مقاربة تركيا الأزمة من زاوية مذهبية، إضافة إلى ارتباط هذه المقاربة بالتبعية للسياسات الأميركية.

ساهمت كل هذه العوامل في الانفجار الذي حدث. لكن ماذا بعد؟

ربما في لغة الأرقام ليس من تهديد لاستمرار سلطة حزب «العدالة والتنمية»، لكن لم يعد في مقدور أردوغان أن يواصل النهج المتبع السابق في مقاربة قضايا العلمانية والمسألة العلوية والجيش والحريات الصحافية. لقد كانت انتفاضة الأول من حزيران هزة كبيرة لسلطة «العدالة والتنمية»، ويفترض أن تؤثر على سلوكيات الحزب، لأن عدم الشروع في ذلك سيفاقم الوضع وستواجه تركيا انتفاضة أكبر.

أما لجهة الموقف من سورية، فإن ما جرى في إسطنبول لن يبدل ثابتة أردوغان في إسقاط النظام في دمشق، التي هي معياره للنجاح أو الفشل، لكن ذلك لا يعني استبعاد تغييرات ما في طريقة مقاربته تُوْلِي الشأن الداخلي التركي أولوية مع الاستمرار في التورط الكامل في سورية، بل في تحميل دمشق جانباً مما جرى في إسطنبول. ولعل الخطأ الأكبر الذي قد يقع فيه أردوغان هو حصر ما جرى في إسطنبول بالوضع في سورية، فيما تشكل العوامل الداخلية الصرف أكثر من ٧٥ في المئة منها.

ولعل أكثر ما سيؤرق أردوغان بعد اليوم هو صورة تلك التركيا المتحولة إسطنبولها ساحة حرب في وسائل الإعلام، هو الذي يجيد الاستعراضات الإعلامية ودور الصورة في الحدث.

إن تكرار ما جرى في إسطنبول من عدم تكراره مرتبط بمدى التغيير الذي سيطرأ على طريقة مقاربة أردوغان الأوضاع، ولن يفيده في شيء أن يضحي ببعض الرؤوس الأمنية أو البلدية. الموضوع جوهره في السياسة والنهج، فإن لم يعتبر أردوغان مما جرى، فإن جرس الإنذار الذي قُرِع سيتحول حراكاً شعبياً أوسع، ما سيدخل تركيا في متاهات لا تحمد عقباها. الكرة في ملعب أردوغان بعدما تلقى مرماه هدفاً مباغتاً، وما بعد الأول من حزيران هو غير ما قبله.

٢٠١٣/٦/٢

«وان مينيت»: هذه المرة في وجه أردوغان

انضم رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إلى قائمة رؤساء الدول الملوك في العالم الثالث، بتحميل الخارج مسؤولية ما يجري في الداخل واعتبار الانتفاضة مجرد «مؤامرة». وأكمل أردوغان بذلك موقفه التحقيري لقوى المعارضة، التي وصف أصحابها باللصوص والمخربين.

وقد حاول أردوغان الايحاء بأنه صامد لا يهتز أمام جموع الغاضبين في إسطنبول ومختلف أنحاء تركيا، بالإصرار على عدم إلغاء جولته المغاربية، لكن التصريحات التي صدرت من أكثر من مسؤول تركي رفيع المستوى، ومنهم الرئيس عبدالله غول، عكست قلقاً من استمرار الاضطرابات وسعياً لتفهم مطالب المتظاهرين والدعوة إلى معالجة المشكلة بروية. ويبقي العناد الأردوغاني الباب مفتوحاً أمام احتمالات التصعيد، على رغم أن الحركة الاحتجاجية حققت غرضا أساسياً، وهو كسر صورة أردوغان وهيبته واعتبار ما جرى هزيمة له لم يكن يتوقعها.

غير أن الأبرز كان تعليقات الصحف التركية، التي تحدثت عن انتصار المعارضة واستعادة ميدان «تقسيم» من الحكومة إلى حضن العلمانيين. وباستثناء مقالات محدودة، فإن غالبية

التعليقات عالجت أسباب الانتفاضة، محملة أردوغان وسياساته مسؤولية الوصول إلى انفجار الوضع وتشويه صورة تركيا الخارجية.

تحت عنوان «مقاومة مابعد حداثية»، كتب جنكيز تشاندار في صحيفة «حرييت» قائلاً: «لم يغير أردوغان عادته في معاندة المقاومة التي ظهرت في «تقسيم»، لكن لغة الجسد عنده تغيرت، وانطفأت القدرة على التحكم بالنبرة أثناء الكلام. كان واضحاً التحسس بفقدان الكاريزما. من أي زاوية نظرنا، فإن المنهزم الأكبر في أحداث إسطنبول كان رجب طيب أردوغان، فالتحركات لم تخرج ضد قطع شجرة أو حتى ضد حزب «العدالة والتنمية»، بل ضد أردوغان شخصياً، وتحول الاعتداء على المحتجين والفنانين والصحافيين ردةَ فعل دخلت التاريخ على أنها «انتفاضة إسطنبول التاريخية». القضية هي أن شبّان المدينة من كل الفئات انفجروا من تحقير الحكومة إياهم ومن الضغط على نمط حياتهم، فاجتمعوا وقالوا لأردوغان: «وان مينيت» (أي دقيقة واحدة، وهي العبارة التي رفعها أردوغان في وجه شمعون بيريز احتجاجاً في دافوس). لقد تعرض أردوغان للمرة الأولى خلال عشر سنوات إلى هزيمة، وفي قلب مدينته بالذات. إسطنبول التي شعرت أن اوكسيجين الحرية انقطع عنها، ثارت في وجه أردوغان وقالت له: «وان مينيت. هذه هي القضية».

وفي صحيفة «راديكال»، كتب أوزغور مومجو قائلاً إنه «قبل انتخابات ٢٠٠٢ أسدى أردوغان لابنه بلال نصيحة جاء فيها: لا تكن مغروراً، لكنه بعد وصوله إلى السلطة لم يطبق هذه النصيحة. كيفما أطلقنا اسماً على النظام الجديد في تركيا فهو نظام رجب طيب أردوغان، وهو يتحمل كل المسؤولية، لكنه والمحيطين به يبحثون عن المؤامرة بينما الجميع في الساحة، لاعبو كرة القدم والفنانون وأساتذة الجامعات وربّات البيوت ونادلو المقاهي والأكراد والقوميون. إن المسؤول عن التعامل بقوة مفرطة مع المحتجين هو البوليس الإرهابي والسلطة المتعجرفة. لقد حانت لحظة تذكير أردوغان بنصيحته لابنه: لا تكن مغروراً».

وتحت عنوان «كفى»، كتبت صحيفة «أقشام» أن «ادعاءات كثيرة ظهرت حول ما حدث في ساحة «تقسيم» وفي كل تركيا. لكن المتظاهرين خرجوا ليقولوا «كفى» لمصادرة حقوق الخمسين في المئة التي لم تعط أصواتها لأردوغان. كسروا حاجز الخوف وطفح الكيل بهم،

فخرجوا ليحموا حرياتهم وقيمهم العلمانية، خرجوا احتجاجاً على بيع المال العام وتحويل المدن مراكز تجارية. خرجوا ليقولوا لأردوغان: كفى».

وتحت عنوان «رسالة المحتجين»، كتب قدري غورسيل في صحيفة «ميللييت» قائلاً إنه «ليس هدف المحتجين إسقاط حكومة رجب طيب أردوغان الذي جاء إلى السلطة بنسبة خمسين في المئة. رسالة الشارع إلى السلطة أنه لا تمكن إدارة البلاد في وقت يحتقر أردوغان الخمسين في المئة التي لم تمنحه أصواتها ويعتبرها لاشيئاً. هل وصلت الرسالة؟ لا نعرف، وسنرى ذلك في الأيام المقبلة».

وأضاف: «أظهرت انتفاضة الشارع أن فترة سياسة الاستقطاب التي انتهجتها الحكومة انتهت. لقد أفادت سياسة التمييز والتفريق والاستقطاب حزب «العدالة والتنمية»، وكما انعكست سياسة الحكومة تجاه سورية توتراً وعدم استقرار داخلياً واضطرت الحكومة إلى تغيير جوانب منها، كذلك يتحتم على الحكومة أن تغير سياستها في المسائل الداخلية. لقد ذاق أردوغان أول هزيمة له في حياته السياسية».

٢٠١٣/٦/٣

«قبضاي قاسم باشا»

على رغم ولادته في إسطنبول في شباط/ فبراير ١٩٥٤، فإن رجب طيب أردوغان حمل في دمه جينات أهل ريزه، المدينة البحر أسودية التي ينتمي إليها أبوه قبل أن يغادر إلى إسطنبول ويتزوج امرأة ثانية أنجب منها الطفل أردوغان. السمة الأساسية لأهل ريزه هي العصبية، وهي نفسها صفات مسعود يلماز، لكن أردوغان أضاف صفة أخرى له هي «القبضنة» التي اشتهر بها قاطنو حي قاسم باشا في إسطنبول، حتى أن أردوغان لقّب بـ«قبضاي قاسم باشا».

ولم يشفع لأردوغان أنه مناصر متعصب لفريق «فنر باهتشه»، إذ عكست استطلاعات أن ٤٦ في المئة فقط من مشجعيه يعطون أصواتهم لرجب طيب أردوغان.

العمر الطبيعي للاعب كرة القدم هو تقريباً الثلاثين، ويُعتبر تخطى هذه السن بدايةَ العد العكسي له وبداية البحث عن موعد مناسب للاعتزال.

انتفاضة الميدان في ساحة «تقسيم»، التي بدأت في ٢٧ أيار/ مايو بمجموعات صغيرة وبلغت ذروتها بالصدام مع البوليس في الأول من حزيران/ يونيو ولا تزال مستمرة، هي بمثابة حدّ الثلاثين للعبة السياسية.

لم تعد تسعف أردوغان لياقته البدنية، وبدأ بالتعب، كما لم تسعفه لياقته الذهنية. لم يعد قادراً على بذل الجهد الكافي لتحليل أسباب ثورة الشباب في الميدان، أولئك الذين ولدوا بمعظمهم في التسعينيات عندما كان أردوغان يصعد رحلته السياسية بسرعة الصاروخ، فلم يجد من كلمة يصفهم بها سوى أنهم رعاع وحرامية ومخربون، ما يعني أننا أمام لعبة «قبضاي وحرامية».

عندما كان شباب «تقسيم» يولدون ويرضعون حليب أمهاتهم كان أردوغان يشرب حليب السباع الذي قدمه له على طبق من ذهب مثاله الأعلى وزعيمه نجم الدين أربكان. كان قد وثق به لقيادة منظمة الشباب في حزب «السلامة الوطني» في السبعينيات وبدأ يرفعه منازل حتى أوصله إلى رئاسة بلدية إسطنبول في العام ١٩٩٤، في أكبر انتصار لأربكان وحزبه «الرفاه»، حين أصبح أربكان نفسه رئيساً للوزراء في العام ١٩٩٦.

لم يعرف «قبضاي قاسم باشا» سوى الانتصارات في حياته السياسية، والشعار الذي ارتفع عندما دخل السجن في العام ١٩٩٩ هو أن «هذه الأغنية لن تنتهي هنا»، وكان مصداقاً لمسيرته السياسية لكنه كان نهاية الطريق لعلاقته مع معلمه أربكان. وبات الشاب «الطيّب» في نظر المعلم ناكراً للجميل، بل خائناً.

لم يتراجع أربكان قيد أنملة إلى حين وفاته قبل عامين، عن وصف أردوغان بأنه «عميل صغير للأميركان»، لكن أردوغان وزميله عبدالله غول كان لهما رأي آخر: مواجهة العلمنة والعسكر تحتاج إلى ذكاء، والقلعة المحصنة لا يمكن إسقاطها بدك أسوارها بالمدافع من الخارج، بل بالحفر حولها مثل النملة، لتسقط لاحقاً من تلقاء ذاتها.

أعلن أردوغان انتماءه إلى حلف الأطلسي وأوغل في ذلك، وصولاً إلى الدرع الصاروخي، وأعلن انسجامه مع سياسات واشنطن، خصوصاً رغبته في مشاركتها غزو العراق. وبعد بدء «الربيع العربي»، كانت معاهد «إمام خطيب» التي تخرج فيها أول رئيس حكومة، تترك بصمتها على «الطيب»، إحياءً لنزعة عثمانية مضاف إليها الإرث السلجوقي الذي يطبع ديكور مكتبه في قصر «الدولما باهتشه» في إسطنبول. لقد غلب طبع العودة إلى الماضي تَطَبُّعَ أردوغان بمكتسبات العلمنة والديموقراطية في بلد أريد له أن يكون نموذجاً للدول الإسلامية فيما هو نفسه منسلخ

عن عنوانيه الأساسيين، لذا كانت سياسة الاستقطاب أكثر من ضرورة لشد العصب الإتني والإسلامي- المذهبي لهزيمة الأعداء في الداخل وفي الخارج، وهو ما يفسر أنه لم يختر من بين عشرات الأسماء الممكنة سوى الاسم الأكثر استفزازاً للعلويين ليطلقه على جسر جديد يُزمَع بناؤه على مضيق البوسفور.

المسيرة المظفرة لـ«قبضاي قاسم باشا» جعلته عاجزاً عن التراجع عن أي خطوة يخطوها: عن سياسته المغامِرة تجاه سورية، عن الإمعان في استفزاز العلويين وعدم منحهم أي مطلب مهما كان صغيراً، عن محاولة استبدال مركز ثقافي يحمل اسم أتاتورك بمركز تجاري وجامع. بات بعد مسيرة طويلة من الإنجازات والانتصارات أضعف من أن يرى قصوراً أو تقصيراً في خطواته. تحوّلت صندوقة الاقتراع في يد أردوغان إلى قفازات يرتديها الملاكمون ويوجهون بها لكماتهم إلى الآخرين ليهزموهم. ستة انتصارات انتخابية واثنان في استفتاءين لم تكن كافية لاستمرار الاستقرار وترسيخ السلم الأهلي. القفازات تحول دون تحسس أحاسيس ومشاعر الآخر، فقط اليد العارية تشعر بنبض الآخر. وبين العصبية والعناد، كان «القبضاي» يقترب من «دون كيشوت»، فينفصل عن الواقع ولا يرى في المثقفين والفنانين سوى مجموعة من الرعاع، تماماً -كما أسلفنا- مثل لاعب الكرة الذي لا يجيد الاعتزال في الوقت المناسب، فلا تبقى سوى صورته الأخيرة المتهالكة والمتعبة بدلاً من أن يبقي للجماهير صورته الزاهية في ذروة النجاح.

عشر سنوات قد لا تكون طويلة كثيراً، لكنها بعد انتفاضة «غيزي- تقسيم» باتت أكثر من طويلة. يريد أردوغان أن يلعب حتى سن الأربعين. عشر سنوات في رئاسة الحكومة (باق منها سنة أخرى) وعشر سنوات أخرى يريد أن يمضيها في رئاسة الجمهورية (بصلاحيات الباديشاه)، أي ٢١ سنة بالتمام والكمال، ليعيد أردوغان بهذا الطموح تركيا إلى مصاف الدول العالمثالثية. استدرك شباب «تقسيم» المستقبل ورفعوا البطاقة الصفراء بوجه اللاعب الذي باتت علامات التعب بادية على ذهنيته قبل جسده. للمرة الأولى يدرك لاعب الكرة السابق أنه لم يعد قادراً على تسجيل الأهداف، ولا على الانتصارات، لكنه سيواصل اللعب في انتظار ما سيواجهه حتماً: البطاقة الحمراء.

حزيران / يونيو ٢٠١٣

من تقسيم إلى ٣٠ يونيو: عندما يهتز طرفا «الهلال الإخواني»!

يلتزم المسؤولون الأتراك، ولا سيما رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو، الصمت المطبق تجاه ما يجري في مصر من تطورات وانتفاضة على سلطة الإخوان المسلمين. تقفز مباشرة إلى الذاكرة الفوارق الكبيرة بين صمت اليوم وصوت الأمس الذي لم يتوقف من أردوغان في تأييد الإطاحة بالرئيس المصري السابق حسني مبارك ودعوته مبارك إلى الإصغاء لصوت الشعب ومطالبه.

وبعد خلع مبارك، كانت الزيارة الأولى لرئيس أجنبي لمصر واجتماعه مع المجلس العسكري الحاكم حينها، هي من جانب الرئيس التركي عبدالله غول، الذي كانت «رسالته» الأساسية إلى العسكر المصري طلب تسليم الحكم للمدنيين في أسرع وقت.

وعندما باشرت القوى السياسية المصرية التحضير للانتخابات النيابية فالرئاسية، كان دعم حزب «العدالة والتنمية» التركي حزبَ «الحرية والعدالة» المصري، الجناح السياسي للإخوان المسلمين، مطلقاً، ووُضعت خبرات «إخوان تركيا» بالكامل في خدمة معركة «إخوان مصر»،

سواء على صعيد الدعاية أو الخطاب أو الخطوات المتوجب اتخاذها من أجل إحكام السيطرة على السلطة. وعندما تظاهر المصريون احتجاجاً على إلغاء محمد مرسي الإعلان الدستوري وحصر كل السلطات بيده، لم تصدر أي ردة فعل تركية على ذلك.

واليوم، وعلى رغم مرور عدة أيام على خروج الملايين إلى الشارع والمطالبة باستقالة مرسي، لم يتخذ أردوغان أو وزير خارجيته أو غيرهما أيَّ موقف، في ما يبدو مفاجأة كاملة لهم.

وبطبيعة الحال، لن يخرج أي موقف رسمي تركي عن الدعوة للالتزام بالأصول الديموقراطية واحترام الشرعية بما يكفل استمرار حكم مرسي و«الإخوان».

ويجد قادة حزب «العدالة والتنمية» أنفسهم أمام مأزق كبير، ذلك أن شهر حزيران بات للإخوان شهراً أسود بدأ بانتفاضة ضد أردوغان وانتهى بانتفاضة ضد مرسي. وليس من قبيل الصدفة تزامن الانتفاضتين ضد سلطتين تتشابهان في كل شيء، ولا سيما في أسباب التمرد عليهما. وعلى رغم الفوارق الظاهرية بين تركيا ومصر، غير أن السلوك واحد لدى كلتا السلطتين، وهو السعي إلى التفرد والاستئثار بالمؤسسات والسيطرة على كل شيء، وهذا كان عنوان انتفاضة «ميدان تحرير» إسطنبول وهو نفسه عنوان ثورة الثلاثين من يونيو.

وبمعزل عما سيتخذه مسار التطورات في مصر، فإن حكم الإخوان قد انتهى بمعناه العملي، ولا يمكنهم الاستمرار في مشروعهم، فكيف إذا ما تمت الإطاحة بهم نهائيا؟ الأمر نفسه ينطبق على تركيا، حيث وجّهت انتفاضة «تقسيم» ضربة ثقيلة ومؤثرة لحزب «العدالة والتنمية» وزعيمه أردوغان لم تنته ارتداداتها حتى الآن، ولا يتوقع لها أن تنتهي على أكثر من صعيد، حيث أظهرت استطلاعات رأي متعددة أن شعبية حزب «العدالة والتنمية» تراجعت على الأقل بمعدل ست نقاط، من خمسين إلى ٤٤ في المئة.

لقد عوّل حزب «العدالة والتنمية» التركي على وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر للقول إن النموذج التركي يشهد نجاحات، ولمضاعفة التأثير التركي في أحداث الشرق الأوسط، غير أن حسابات الحقل لم تطابق حسابات البيدر، فتلقى النموذج الضربة الأولى في

حقله الداخلي، عبر انتفاضة «تقسيم»، ثم بعد شهر واحد فقط، تلقى في البيدر الضربة الثانية خارجياً، مع ثورة ٣٠ يونيو في مصر.

وهكذا، يجد النموذج التركي نفسه أمام بداية مرحلة انحدار بعد عشر سنوات من صعوده، فيما لم يستكمل النموذج المصري من تجربة «الإخوان» عامه الأول قبل أن يشهد انهياراً. وفي الحالتين، شكل شهر حزيران بداية انكسار «الهلال الإخواني» الذي اعتبر الملك الأردني عبدالله أن أحد طرفيه في إسطنبول فيما طرفه الآخر في القاهرة.

لقد هزّت انتفاضة «تقسيم» طرف إسطنبول من هذا الهلال، وها هي ثورة ٣٠ يونيو تهز طرفه المصري في مسار لن ينجو منه.

٢٠١٣/٧/٢

سقوط «الإخوان» في مصر: المصاب في إسطنبول!

كأنما المصاب في إسطنبول وليس في القاهرة. هذا ما يمكن الخروج به من انطباع أولي حول ردود فعل حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا على عملية خلع الرئيس المصري الإخواني محمد مرسي.

ولكم كانت معبّرة مانشيت صحيفة «آيدينليق» اليسارية يوم سقوط مرسي، وفيه: «خُلع «طيب» مصر»، في إشارة أولى إلى أن مرسي كان بمثابة رجب طيب أردوغان مصر وفي إشارة ثانية إلى المصير الذي سينتظر «محمد مرسي تركيا».

لقد ذهبت أدراج الرياح، وفي لحظات، جهود مضنية ومكثفة بذلها حزب «العدالة والتنمية» التركي واستمرت طوال الفترة التي أعقبت اندلاع «ثورة ٢٥ يناير»، من أجل إيصال الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر وتمكينهم من البقاء. ولم يخيّب الإخوان في مصر ظن أشقائهم في إسطنبول، فاتبعوا النهج نفسه والذهنية عينها من أجل الإمساك بتلابيب السلطة وتهميش الآخرين، بل إقصائهم.

وكما تفاجأ «إخوان» حزب «العدالة والتنمية» بانتفاضة «تقسيم» الشعبية والمدنية، تفاجأوا أيضاً بثورة ٣٠ يونيو، ولم يتوقعوا لحظة أن «دفق التاريخ» الذي طالما تحدث عنه أحمد داود أوغلو في توصيفه الربيعَ العربي، تدفق أولاً في «ميدان تحرير» إسطنبول ومن ثم في «تقسيم» القاهرة.

وكما لم ير قادة «العدالة والتنمية» أسباب انتفاضة «تقسيم»، فإنهم لم يروا في ثورة ٣٠ يونيو سوى أنها انقلاب عسكري واغتصاب للشرعية ومحاولة ضرب الأساس الأخلاقي لثورة ٢٥ يناير، عبر تنصيب صندوقة الانتخاب معياراً أوحد لمفهوم الديموقراطية من دون أن يروا هدير الملايين في الميادين والتي لم تختلف بشيء عن هدير الملايين في ٢٥ يناير، بل أكثر.

لقد عكست ردود فعل قادة «العدالة والتنمية» مدى الضرر الذي أصاب استراتيجية حزبهم الإقليمية.

لقد أشادت تركيا ودعمت وصول «الإخوان» إلى السلطة في تونس وفي المغرب، لكن رهانها الأصلي كان على وصولهم إلى السلطة في مصر، البلد العربي الأكبر والمحاذي لفلسطين ولحركة «حماس» في غزة، والمواجه كذلك لتركيا في المقلب الآخر الجنوبي من البحر المتوسط. ولم يكن مجردَ لعبة صغيرة أن تعتبر تركيا وصول الإخوان في مصر إلى السلطة توسيعاً لمجال نفوذها في العالم العربي والشرق الأوسط، وهي نظرت إلى سلطة الإخوان في مصر بصفتها إحدى أدوات مشروعها الشرق أوسطي والعثماني الجديد، ضاربة عرض الحائط تاريخ مصر وموروثها الثقافي والنضالي وأدوارها الوطنية والعروبية، التي لا يترك منظّرو حزب «العدالة والتنمية» التركي فرصة إلا ويحاولون الطعن بالنزعة العروبية لمصر عبدالناصر والتيارات القومية الأخرى.

لذلك، ليست ثمة مبالغة في القول إن سقوط حكم الإخوان في مصر هو نهاية للدور التركي في المنطقة بعناوينه التي رفعها على مدى السنوات القليلة الماضية.

لقد كان الدور التركي في المنطقة أشبه بطائر له جناحان لا يستطيع أن يطير إلا بهما معاً: جناح تركي خالص يتصل بالاستقرار السياسي الداخلي والإنجازات الاقتصادية، وجناح إقليمي ضم، قبل ما يسمى بـ«الربيع العربي»، كلاً من إيران والعراق وسورية ولبنان. كان الدور التركي في تلك المرحلة متوازناً ومعقولاً، واتسم بصفة الشريك، ولم يعدم على رغم ذلك

محاولات تكتيكية لكسب النقاط، من خلال اللعب المحدود وتحريك بعض الغرائز المذهبية في الساحة الداخلية للعراق ولبنان وسورية.

ولكن مع بدء الربيع العربي، تراءى لقادة حزب «العدالة والتنمية» أن الفرصة باتت سانحة لفك شراكة الدور الإقليمي والتفرد بالهيمنة وفقاً للمعايير العثمانية- السلجوقية، عبر استبدال الجناح الإقليمي بجناح آخر هو جناح الإخوان المسلمين، ولا سيما في مصر، التي كانت بيضة القبان لتوغل التأثير التركي في المنطقة. وعلى امتداد سنة من حكم محمد مرسي، لم يبخل الأتراك بكل شيء من أجل تثبيت حكم الإخوان في مصر، وخصوصاً في محاولة الاستئثار بالسلطة وتصفية دور الجيش في الحياة السياسية في الداخل واتخاذ مواقف متطرفة ومذهبية في الخارج، عبر قطع العلاقات مع سورية ورعاية إعلان الجهاد فيها، ما انعكس أيضاً توترات دينية ضد الأقباط وسحل رجل دين شيعي، في سابقة لم تحصل من قبل في مصر سوى اليوم.

أراد الأتراك أن يتخذوا من مصر منصة لإضعاف ادوار الآخرين، ليس فقط المحور السوري- الإيراني، بل أيضاً الوهابية، التي أعلنت حرباً شعواء على الإخوان في مصر. وكم كان مشهد وجود رئيس حزب «النور» السلفي في مصر بين المحيطين بالفريق أول عبد الفتاح السياسي، معبّراً عن مدى الخلاف والتوتر بين أنقرة والرياض.

لقد كسّرت تركيا بنفسها الجناح الإقليمي الأول من مشروعها، وها هي تخسر جناحها الثاني في مصر، بعدما اتخذ قادة تركيا مواقف عنيفة وصاخبة ورعناء لا تنم عن أي ديبلوماسية وعمق استراتيجي، ضد النظام الجديد في مصر، محرّضين على لسان الناطق باسم حزب «العدالة والتنمية» حسين تشيليك وعلى لسان وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، على التمرد ومقاومة ثورة الثلاثين من يونيو، بحيث يمكن القول بعد الإطاحة بمرسي وجماعته وبعد التوتر بين الملك الأردني عبدالله وبين أردوغان، إن الدور التركي لم تعد له مرتكزات على أرض منطقة الشرق الأوسط، ما خلا بعض الدعم من قطر وحركة «حماس»، التي قد لا تستطيع وحدها تحمل وزر الدور التركي وستختار النجاة برأسها بأشكال مختلفة. ولعل الموقف الحاد لقادة تركيا من النظام الجديد في مصر سوف يقطع الطريق نهائياً على تركيا لعبور مصر إلى غزة. وستكون حركة «حماس» من أكبر الخاسرين من سقوط مرسي ومن الموقف التركي المتشدد ضد عبد الفتاح السياسي.

انتهى الدور التركي على أرض الواقع الإقليمي، وبعد انتفاضة «تقسيم» بات الجناح التركي الصافي من هذا الدور أيضاً موضع تكسر، وهو ما يفضي إلى القول إن تركيا الآن باتت فعلاً داخل حدودها الجغرافية متقوقعة على نفسها تضرب أخماسَ «عمقها الاستراتيجي» بأسداس فشلها الذريع على كل الأصعدة. ولم يعد ينفع تقديم حتى أكباش فداء داخلية، بل لا بد من انهيار المنظومة بكاملها ولو استغرق ذلك بعض الوقت.

٢٠١٣/٧/٥

مصر التي أفسدت «كيمياء» أردوغان

ذكرت صحيفة «يني شفق» أن الرئيس التركي عبدالله غول أبلغ السفير المصري في أنقرة عبد الرحمن صلاح الدين، «خارطة طريق» تركيا للوضع في مصر، التي تتطلب إطلاق سراح الرئيس محمد مرسي ورفاقه من الإخوان وبدء عملية سياسية لا يُستبعد منها أحد. ونسبت إلى غول قوله إنه كان على الديموقراطية أن تصحح أخطاءها بنفسها وليس من طريق انقلاب عسكري. وأبلغ غول صلاح الدين أن «رغبة تركيا الكبرى» أن ترى مصر مستقرة.

في هذا الوقت، حذّر ياشار ياقيش، أول وزير خارجية في عهد حزب «العدالة والتنمية» والسفير السابق في مصر، من تداعيات الموقف التركي من التطورات في مصر على المصالح التركية، وقال في حوار مع صحيفة «آيدينليق» اليسارية، إن الحكومة التركية وقفت ضد الانقلاب على محمد مرسي، وهذا موقف سليم، ولكن عدا ذلك، فإن ما تقوم به تركيا هو تدخل في الشؤون الداخلية لمصر، وما يجري هناك قضية داخلية، فمستقبل مصر يقرره الشعب المصري.

وقال ياقيش إن اتخاذ الحكومة التركية موقف الطرف من الوضع في مصر لا ينسجم مع المصالح الوطنية لتركيا. وقال إن الدول الأخرى، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، لم تقف

ضد الانقلاب، كما أن الدول العربية مثل السعودية والكويت والإمارات، وأيضاً قطر، دعمته وتوفر كل الوسائل لإنجاحه.

ورأت الكاتبة جايدا قاران في صحيفة «طرف»، أنه بعد الإطاحة بمرسي في مصر فإن كل التطورات تصب لمصلحة بشار الأسد. المحور السعودي- الأميركي يطيح بالإخوان وفي الوقت ذاته تتشابه العبارات التي يقولها الأسد والملك السعودي حول الإخوان واستخدامهم الدين لغايات سياسية. أما الإخوان، فلن ينفعهم تصوير التطورات على أنها انقلاب، ولن تعود لهم السلطة في وقت تبدو تركيا وقطر معزولتين مع انتظار ما سيخرج به الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني. من الضروري متابعة التحولات التي تجري على خط دمشق- الرياض، فالمنطقة حبلى بتطورات مثيرة جداً.

وعرضت صحيفة «زمان» الإسلامية للأضرار الناشئة من التغيير في مصر على تركيا قائلة: «لقد فعلت تركيا ما يجب أن تقوم به، وهو الموقف المبدئي المعارض للانقلاب على الإخوان المسلمين في مصر. لكن ابتعاد تركيا من الموقف الواقعي سيدخلها في مأزق كبير، فبعد التوتر مع سورية المدعومة من إيران والخلاف مع العراق والتوتر مع إسرائيل، ها هي تركيا توسّع الهوة بينها وبين السعودية التي تدعم الانقلاب في مصر، في إطار الصراع السلفي- الإخواني. وكما فقدت تركيا الاتصال البري مع المنطقة بعد الخلاف مع العراق وسورية، ها هي تفقد الاتصال البحري مع شرق أفريقيا وآسيا الجنوبية الذي تمثله مصر. كما أنها بسبب موقفها من الإطاحة بمرسي تُدخل سياستها الفلسطينية في الحائط المسدود وتدفع حماس للعودة إلى أحضان إيران و«حزب الله».

وفي ظل استمرار المواقف اليومية لرئيس الحكومة رجب طيب أردوغان المنددة بـ«الانقلاب» العسكري، تواصلت التعليقات التي تنتقد اعتبار أردوغان الانقلاب في مصر كما لو أنه انقلاب ضده وتوظيف التطورات في مصر لسحق معارضيه في الدخل.

كتب محمد يلماز في صحيفة «حرييت» قائلاً: «المواقف التي يتخذها رئيس حكومة حزب «العدالة» والتنمية رجب طيب أردوغان منذ أحداث تقسيم وحتى الآن، ليست غريبة على



هذا البلد. أساس هذا الموقف «أنا السلطة، أفعل ما أريد ولا أرد على أحد». هناك أسباب متعددة للقول إن كيمياء أردوغان تفسد بسرعة. أحد هذا الأسباب اعتقاده أن الانقلاب الذي جرى في مصر هو انقلاب ضده ويتصرف على هذا الأساس. ومع أن تركيا ليست مصر وقد تجاوزت منذ زمن عهد الانقلابات، لكن أردوغان لا يعنيه هذا الواقع في شيء، لأنه يريد من ذلك أن يصل إلى هدف، وهو اتهام كل من ينتقده على أنه يخرج على الديموقراطية فيعتقله أو يطارده، ويتهم بالتالي كل من شارك في أحداث «تقسيم» بأنه يستدرج انقلاباً عسكرياً».

وفي «جمهورييت»، كتب جونايت أرجا يوريك: «يطيب لرجب طيب أردوغان أن يخترع سيناريوات الانقلاب العسكري في تركيا، على رغم أنه «خصخص» المؤسسة العسكرية وجعلها تابعة له. يقول إنهم يريدون إحداث انقلاب في تركيا كما فعلوا في مصر، ويشبّه تظاهرات «تقسيم» بتظاهرات ميدان التحرير، ويتهم الخارج بأحداث مصر كما اتهمه بأحداث «تقسيم» من دون أن يقدّم دليلاً واحداً. إنه سيناريو الخوف الذي يريد من خلاله أن يغطي كل انتهاكاته وقمعه الحريات والصحافيين والمجتمع المدني».

١٥ /٧/ ٢٠١٣

هستيريا تركية ضد السيسي والسعودية

تبدو تركيا في وضع يدفعها إلى مزيد من العزلة مع تلقيها الضربات المتتالية في كل مكان. وبعد فشلها في إسقاط النظام السوري ومن معه من دول وقوى إقليمية، جاءت ثورة ٣٠ يونيو في مصر لتوجه الضربة القاصمة الثانية للدور التركي في المنطقة. وليس عبثاً، في إطار استهداف النفوذ التركي في المنطقة، أن تتعرض السفارة التركية في مقديشو بالصومال لهجوم أسفر عن مقتل رجل أمن تركي وجرح آخرين. كما لا ينفصل عن هذا المناخ الشائعات عن نية تركيا سحب قواتها من «اليونيفيل» في جنوب لبنان بعد قرار الاتحاد الأوروبي وضع ما يسميه بالجناح العسكري لـ«حزب الله» على قائمته للمنظمات الإرهابية، ومع استمرار اختطاف الزوار اللبنانيين في أعزاز واتهام تركيا بدور مباشر في عملية الخطف وإفشال المفاوضات لإطلاق سراحهم. ولا شك في أن العلاقات التركية مع السعودية ودول الخليج تمر في أسوأ مراحلها مع اتهام تركي غير مباشر للسعودية بالوقوف وراء عزل الإخوان عن السلطة في مصر.

وفي ما يتعلق بالموقف التركي من التطورات في مصر والإطاحة بالإخوان المسلمين، لم يبلغ مستوى التهجم التركي على ثورة ٣٠ يونيو وقيادة العسكر للمرحلة الانتقالية ما بلغه خلال

الساعات الماضية، حيث تناوب على التهجم، خصوصاً على الفريق أول عبد الفتاح السيسي، جميع المسؤولين الأتراك من دون استثناء، من رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان إلى وزير الخارجية أحمد داود أوغلو فوزير الدفاع عصمت يلماز وغيرهم.

وكم كانت مانشيت صحيفة «يني شفق» أمس الأحد معبّرة عن الهستيريا التركية، عندما وصفت السيسي بـ«بينوشيه مصر»، في إشارة إلى زعيم الانقلاب التشيلي الشهير بينوشيه. واعتبرت الصحيفة أن السيسي » قاتل الشعب المصري».

وكان أردوغان قال في حفل إفطار «إن الديموقراطية والإرادة الشعبية تُقتل في مصر، واليوم تُقتل الأمة». ووزع أردوغان تهجماته في كل اتجاه، فتساءل أولاً عن القيم الأوروبية: «يعطون الدروس ليل نهار. ولكن أين هم الآن؟ أين ديموقراطيتهم؟»، موجهاً سهامه إلى وسائل الإعلام الغربية، ولا سيما «سي أن أن» و«بي بي سي» اللتين بثتا أحداث «تقسيم» على الهواء بينما عميت عما يجري في مصر.

وعرج على العالم الإسلامي، متسائلاً أين هو؟ ومتى يسمع ما يجري في مصر؟ قائلاً إن هذا العالم صمت على مئة ألف قتيل في سورية وها هو يسكت على المجازر في مصر. وقال إن أكثر ما يحزنه أن يسقط الشهداء في رابعة العدوية فيما يطلق المتواجدون في ميدان التحرير الرصاص ابتهاجاً.

ورأى وزير الدفاع عصمت يلماز أن الفراعنة هم الذي يقتلون الأطفال في مصر اليوم، وقال إنه في مواجهة كل فرعون سيظهر قبالته موسى جديد. ورأى وزير المالية محمد شيمشيك أنه تجب مواجهة المتظاهرين بطريقة سلمية، وأن شعوب الشرق الأوسط تستحق الديموقراطية.

ورأى النائب يالتشين آق دوغان المستشار السياسي لأردوغان، أن ما جرى كان جريمة سياسية تحولت جريمة إنسانية. وقال إن الساكتين عن إدانة ما يجري هم شركاء في هذه الكارثة. ودعا نائب رئيس الحكومة بكر بوزداغ العالم ليقف في وجه المجازر في مصر ويقول للعسكريين قفوا. ورأى بيان لوزارة الخارجية أن إطلاق النار على المتظاهرين هو إطلاق رصاص على الديموقراطية.



ورأى كمال كيليتشدار أوغلو، زعيم حزب «الشعب الجمهوري» المعارض، أن إطلاق النار على المدنيين غير مقبول ويجب الذهاب إلى انتخابات ديموقراطية. واتهم مصطفى قامالاق زعيم حزب «السعادة» الإسلامي، أن الدول الغربية تقف وراء الانقلاب في مصر وهي مسؤولة عن كل ما يجري.

وفي مقالة مثيرة للانتباه، رأى الكاتب عبدالقادر سلفي المقرب جداً من حزب «العدالة والتنمية» في صحيفة «يني شفق»، أنه لو أُطيح بنظام بشار الأسد لما تجرأ الآخرون على الانقلاب على مرسي. وقال إن انقلابيي مصر أسقطوا القناع وكشفوا عن وجوههم الدموية. وقال إن الربيع العربي خُنق في سورية، والآن يسقط في مصر، ويحضّرون لإسقاطه في تونس، ومن بعدها في ليبيا. وشن سلفي هجوماً على السعودية قائلاً إن «إسقاط مرسي أراح الملك السعودي». وتوقع سلفي أن تكون الخطوة التالية اعتبار تنظيم الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، وبالتالي حظرها ومنع مشاركتها في الانتخابات النيابية المقبلة. وانتهى إلى القول إنه «إذا تحقق ذلك سيأخذ السعوديون وإمارات الخليج و.. إسرائيل نفَساً عميقا ويرتاحون».

٢٨ /٧/ ٢٠١٣

داود أوغلو و«حكاية البابا»

ينقل بعض المسؤولين الدوليين الذين التقوا وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أخيراً أنه في حالة لا يحسد عليها.

وأمس الخميس، نقلت صحيفة «ميلليت» في إحدى مقالاتها وصفاً مثيراً لحالة وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، وفيها تأكيد لما تواتر على لسان المسؤولين الدوليين. تقول المقالة: «لا يعلم أحد كم هو غاضب وحزين وزير الخارجية. ومن يدري بما يفكر. وهو سابقاً كان يحلو له تكرار العبارة العزيزة على قلبه «صفر مشكلات مع الجيران»، ولكن أي صفر مشكلات؟»". تقول الصحيفة إن حال داود أوغلو مثل حكاية حال البابا في أيامه الأخيرة عندما كان مريضاً، حيث قرر أعضاء مجلس الكرادلة ألا يخبروه أي شيء سيئ. وكل صباح كان يزوره بضع نساء، وكان أول سؤال يطرحه عليهن: «كيف حال الطقس خارجا؟»، وكان الجواب وفقاً للتعليمات، أن الازاهير تملأ الأماكن، فيسرّ البابا ويشكرهن، وحتى في عز الشتاء والثلج والعواصف كنّ يجبنه عندما يسأل عن حال الطقس: «الهواء رائع والربيع طاغ والعصافير تغرّد والأزهار تتفتح»، ويجيب البابا: «أووووه، هذا يفرحني»... الى أن انتفض يوماً أحد الكاردينالات قائلاً له: «في

كل مكان ثلج يسد الطرقات وعواصف تعصف، ونحن نخدعك لكي تبقى منشرح الأسارير».

وتضيف المقالة أن «هذا بالضبط ما حصل لداود أوغلو. كم كانت العلاقات ممتازة مع الرئيس بشار الأسد، وكم مرة كان داود أوغلو يزور دمشق في اليوم الواحد؟». وتنتهي المقالة بالتذكير بلقاء داود أوغلو مع مسعود البرزاني في ٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٠، متسائلة: «ألم يخاطبه بـ«كاك مسعود؟» (أي أخي الأكبر)، واليوم أيُّ دولة كردية جديدة تابعة لحزب «العمال الكردستاني» ستتأسس في شمال سورية بعد دولة البرزاني في شمال العراق؟».

والمتأمل اليوم في مآلات السياسة الخارجية التركية في المنطقة، لا يجد صعوبة ولا مبالغة في القول إنها في انهيار كامل، وإن أبطالها في قعر بئر عميق لا يجدون سبيلاً للخروج منه.

لقد تراوحت عناوين الفشل من قلة المعلومات إلى أخطاء التقدير إلى المكابرة، فكانت المحصلة مفاجآت بالجملة.

من فشل الرهان على سقوط تغيير النظام في سورية، إلى مفاجأة سقوط محمد مرسي وجماعة الإخوان في مصر، إلى سيطرة مقاتلي حزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي على منطقة رأس العين وتعزيز السيطرة على معظم المناطق الكردية من شمال سورية... كلها مفاجآت ثقيلة تضرب أسس السياسة الخارجية، وليست مجرد عثرات يمكن أن تحصل في كل زمان ومكان.

ولعل من بين العناوين المثيرة التي عكست تخبط السياسة الخارجية التركية وضحالة تفكيرها، اثنين:

الأول الموقف من التطورات الكردية في شمال سورية، حيث ثارت ثائرة حكومة رجب طيب أردوغان مع سيطرة الأكراد المؤيدين لعبدالله أوجالان على مناطق في شمال سورية، وسرّب بعض الصحف التركية أن الحكومة التركية تدرس بجدية التدخل العسكري في سورية وإقامة منطقة عازلة، وهذا يثير غرابة، إذ كيف تقبل أنقرة بتواجد جبهة «النصرة» المصنفة إرهابية أميركياً على حدودها ولا تثور ثائرتها، فيما تقيم الدنيا ولا تقعدها إذا سيطر الأكراد؟ ألم يصف نائب رئيس الحكومة بكر بوزداغ بعد معارك القصير «حزب الله» بأنه حزب الشيطان، فيما

يبرئ داود أوغلو جبهة «النصرة» من الإرهاب بالقول إنها موجودة في سورية كردة فعل على «جرائم» الأسد؟

اما التخبط الثاني، فجاء بعد ثورة ٣٠ يونيو والإطاحة بمحمد مرسي، فمنذ لحظتها لم يتوقف أردوغان عن التهجم الحاد على قائد الجيش المصري عبدالفتاح السيسي واعتبار الحدث انقلاباً، قائلاً إنه لن يعترف برئيس غير منتخب.

لقد راهن أردوغان وديبلوماسيته على إمكان التمرد الشعبي لإعادة مرسي إلى الحكم، ولم يبادر الرئيس التركي عبدالله غول إلى الاتصال بالرئيس الجديد عدلي منصور، في حين اتصل به كل العالم، بمن فيهم أمير قطر الجديد الداعم للإخوان المسلمين، وبعد ٢٥ يوماً على التغيير في مصر، أدرك الأتراك فشل رهانهم، فأرسل غول برقية تهنئة بعيد ثورة ٢٣ يوليو إلى عدلي منصور. ومع أن البرقية ليست بمناسبة تولي منصور الرئاسة الموقتة بل هي اعتراف بالوضع الجديد عبر مخاطبة منصور مباشرة، علماً أنه ليس من عادة الأتراك التهنئة بعيد الثورة المصرية، التي خاصمها أتراك عدنان مندريس كما خاصمها الإخوان المسلمون، ولا يفوّت الإسلاميون الأتراك، ومن بينهم حزب «العدالة والتنمية»، فرصة إلا ويشهّرون فيها بجمال عبد الناصر.

وما يثير السخرية اعتبار مصادر حكومية تركية أن البرقية ليست تخفيفاً لموقف الحكومة من مرسي، كما أنها صادرة عن مقام رئاسة الجمهورية الذي يعتبر في تركيا «شرفياً»! وهذا كلام متخبط بحد ذاته وتضليلي، إذ إن السلطة في تركيا واحدة، يتقاسم فيها حزب «العدالة والتنمية» المواقع والأدوار، والرئيس غول هو جزء لا يتجزأ وأساسي من فريق عمل «العدالة والتنمية»، وأيُّ موقف منه، خصوصاً في قضية حساسة جداً كهذه، هو موقف للحكومة بشكل أو بآخر. ثم إن موقع رئيس الجمهورية ليس شرفياً. صحيح أن صلاحياته أقل من صلاحيات رئيس الحكومة التي بيدها السلطة التنفيذية، لكن للرئيس صلاحيات مهمة ولها دورها في أكثر من مفصل.

ما هو ناقص في مقالة «ميلليت» عن البابا هو ما آلت إليه حال البابا المريض بعد إخباره بحقيقة حالة الطقس خارجاً.

٢٥ /٧/ ٢٠١٣

للمرة الثانية خلال مئة عام
تركيا تطوي علمها

توضع الاستراتيجيات عادة لمدد زمنية تعدّ بالعقود، ويمكن أن تعدّل لأسباب تكتيكية أو طارئة جداً. غير أن نظرية «العمق الاستراتيجي» التركية، وفي أبرز فروعها «صفر مشكلات»، كانت نموذجاً للفشل الاستراتيجي في الرؤية والرؤيا. وإذا احتسبنا بداية تطبيق هذه النظرية مع إعلانها في العام ٢٠٠٣ وانهيارها مع بدء الأزمة السورية في العام ٢٠١١، فإن عمرها الزمني لم يتعد السبع سنوات، وهنا ظاهرة تستحق الدراسة العميقة، لبحث أسباب انهيارها الذي يعد أسرع انهيار في النظريات الاستراتيجية على امتداد التاريخ البشري.

ربما تكون مشاركة تركيا في قوات «اليونيفيل» في لبنان في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ هي البداية العملية الأولى لتمركز المشروع التركي على الأرض في منطقة الشرق الأوسط، حيث اعتبرت الصحف التركية حينها أنها أول عودة لتركيا إلى المنطقة منذ اندحارها في العام ١٩١٨ على يد الفرنسيين والإنكليز وقوات الثورة العربية.

وللتاريخ، كنت حذّرت أنقرة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ من إرسال جنود إلى لبنان، في رسالة مفتوحة إلى رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان نشرت حينها في «السفير» اللبنانية وفي صحيفة «زمان» التركية، بل تلاها أحد نواب المعارضة في البرلمان التركي، وعارضت ذلك انطلاقاً من أن الحساسيات العربية- التركية أو السنية- الشيعية قد تتجدد، وستضع الجنود الأتراك في وضع لا يحسدون عليه، فينهار بناء الثقة الذي كان يتم بناؤه حجراً حجراً بعد ثمانية عقود من الشكوك والكراهية.

وأذكر أن وزير الداخلية التركي السابق بشير أتالاي قال لي أواخر أيلول/ سبتمبر من ذلك العام في إسطنبول، وكانت برفقته وزيرة التربية السابقة الصديقة نعمت تشوبوكتشو، إن سبب إرسال تركيا قوات إلى لبنان هو إحداث توازن إسلامي(!) مع قوات «اليونيفيل» التي هي مسيحية بغالبيتها. وربما من هنا بدأت المشكلة في طريقة تعاطي تركيا مع المنطقة، أي من زاوية دينية لا تلبث في مجتمعاتنا العربية والإسلامية المريضة أن تتحول تلقائياً بواعثَ مذهبية، ذلك أن أي نظام ديني أو مقاربة دينية في هذه المجتمعات ليست سوى سنية أو شيعية أو وهّابية أو إباضية... وهلم جرّاً.

جاء الأتراك إلى لبنان مرحَّباً بهم من الزعماء الشيعة قبل السنّة.، وتوطّدت العلاقات بين الجنود الأتراك والبيئة الحاضنة في جنوب لبنان.

وعنما تعرض أسطول الحرية إلى عدوان إسرائيلي في ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٠، أقام «حزب الله» مأتماً رمزياً حاشداً للناشطين الأتراك التسعة الذين قتلهم العدو الإسرائيلي في ملعب الراية في الضاحية الجنوبية، ووصف الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله مرةً رئيسَ حكومة تركيا رجب طيب أردوغان بـ«الطيب».

ودارت الأيام، وبدأت الأزمة السورية، وتدخلت تركيا في الصراع السوري طرفاً إلى جانب المعارضة بكل أطيافها، من الجيش السوري الحر إلى جبهة «النصرة» إلى غيرهما، وشبكت تحالفاتها في المنطقة على أساس مذهبي لا لبس فيه.

وبعد سبع سنوات بالتمام والكمال، جاء قرار الحكومة التركية بوقف مشاركة الجنود الأتراك في

«اليونيفيل» البحرية بجنوب لبنان، وهو قرار لن يغير كونَه انسحاباً من لبنان ومن خط التماس مع إسرائيل، تاركين «اليونيفيل» في عهدة جنود الدول المسيحية!

وكما كانت مشاركة تركيا في «اليونيفيل» بداية الدخول التركي إلى منطقة الشرق الأوسط، فإن سحبها هو الخطوة الأخيرة في عملية استكمال انهيار المشروع التركي الذي لم يحافظ رجب طيب أردوغان على مكاسبه الكبيرة خلال سنوات معدودة، فبددها تبديداً، حاله مثل حال آخر ملوك الأندلس أبو عبدالله محمد الثاني عشر، الملقب بـ«الصغير»، وبـ«الخائن»، الذي قالت فيه أمه وقد رأته يبكي على سقوط غرناطة في العام ١٤٩٢ البيت الشعري الشهير «ابك مثل النساء ملكاً مضاعاً لم تحافظ عليه مثل الرجال».

وها هو المشروع التركي الذي لقي حفاوات وتسهيلات ما بعدها حفاوات وتسهيلات في إيران والعراق ولبنان، وخصوصاً في سورية، والذي تمدد بقوة إلى الأردن ودول الخليج ومصر وغزة وشمال أفريقيا، يشهد انهياره الكامل في كل هذه الدول، وهو لم يدخل في الأساس إلى قبرص واليونان وأرمينيا لكي يخرج منها.

عملية اختطاف الطيارين التركيين في بيروت قبل أيام كانت درساً لم يتعلمه الأتراك، على رغم كل التحذيرات والنصائح التي أسديت إليهم من «الأعداء» و«الأصدقاء». ويذكر سعادة السفير التركي في لبنان إينان أوزيلديز، كم مرة حذّرته فيها من أن ملف مخطوفي أعزاز قنبلة خطيرة ستنفجر في وجه تركيا عاجلاً أو آجلاً إن لم تبادر إلى نزع فتيل الفتنة بإطلاق هؤلاء المظلومين الذين لا يمكن عاقلاً أن يصدّق أن لا علاقة لها بالعملية. أما القول إن تركيا لا قدرة لها على القيام بشيء للضغط على الخاطفين فهذه إهانة للدولة التركية قبل أي جهة أخرى. وبتقديري الشخصي أن معظم الديبلوماسيين الأتراك في الخارج هم ضحايا السياسات الانفعالية والمتغطرسة والمنحازة لحكومة حزب «العدالة والتنمية»، ومن يتابع الحوارات التي تجريها الصحافة التركية مع معظم السفراء الأتراك السابقين يلحظ انتقادهم الشديد للطريقة التي تقارب فيها الحكومة التركية قضايا المنطقة والتي فتحت البلاد على كل الأخطار الأمنية والحساسيات والعداوات السياسية وحوّلتها بلداً منعزلاً ومعزولاً حتى من أقرب حلفائها.

لا أحد يوافق على اختطاف الطيارين التركيين بعد خروجهما من مطار بيروت، لكن اختطافهما نتيجة طبيعية جداً لانحراف السياسات التركية وانحيازها. وفي المقابل أيضاً، لا أحد يقبل باختطاف مدنيين أبرياء كانوا قادمين من إيران عبر تركيا.

وكما قال وزير الداخلية اللبناني مروان شربل، فـ«رب ضارة نافعة»، وربما تعجل عملية الاختطاف في إنهاء ملف مخطوفي أعزاز وإطلاق سراح الطيارين التركيين.

هل هي مصادفة أم هي سخرية الأقدار أن يطوي «العثمانيون الجدد» في العام ٢٠١٣، عَلَمَهم من جنوب لبنان مع انتهاء الحلقة الأخيرة من مسلسل «قيامة البنادق» الذي شهد طرد آخر والٍ تركي من المكان نفسه في العام ١٩١٨؟ رحم الله امرءاً قرأ التاريخ فاعتبر.

١١ /٨/ ٢٠١٣

أردوغان في مواجهة الفراعنة وعبدالناصر والأزهر

اختصر حزب «العدالة والتنمية» في تركيا، ولا سيما رئيسه رجب طيب أردوغان، تاريخ مصر، من الفراعنة إلى شيخ الأزهر مروراً بجمال عبدالناصر، بحركة «الإخوان المسلمين» في مصر. باتت مصر عندهم هي «الإخوان» ولا شيء سواهم. وكما قال الكاتب التركي طه آقيول أمس في صحيفة «حرييت»، فإنه سيتوجب على حزب «العدالة والتنمية» في تركيا أن يبذل جهوداً ضخمة من أجل تبديد الصورة التي ترسخت لدى الرأي العام عن وجود شراكة أيديولوجية إسلامية بين حزب «العدالة والتنمية» وبين «الإخوان المسلمين» في مصر، بعدما كان أردوغان نفسه دعا قبل عامين «الإخوان» في مصر إلى اعتماد العلمانية!

لكن بمقدار استمرار أردوغان في حملته على مصر ونظامها الجديد، يتبدى مقدار الخسارة الثقيلة جداً التي تعرضت لها تركيا نتيجة «ثورة ٣٠ يونيو».

من حق أي شخص في العالم أن يعلن موقفاً من أي حدث يحصل في أي مكان، لكن أن يتعاطى حزب «العدالة والتنمية» في تركيا، وهو الحزب الحاكم وليس حزباً في المعارضة، مع التطورات في مصر على أنها حدث داخلي تركي، فهو تدخل سافر في الشأن الداخلي المصري

ويطرح على قادة هذا الحزب سؤالاً بسيطاً مضاداً، هو: ماذا لو خرج أي رئيس عربي أو غير عربي، أو مسؤول مصري، وبدأ يتعرض يومياً للظلم المتحقق بشأن الأكراد والعلويين في تركيا منذ عقود، بل قرون، ولانتهاكات الحريات الصحافية والعامة يومياً في تركيا، ودعا الأكراد والعلويين للنزول إلى الشارع ومقاومة النظام، تماماً كما يفعل أردوغان وقادة «العدالة والتنمية» في تحريض الشارع المصري على ثورة ٣٠ يونيو، هذا من دون التذكير بالتدخلات التركية في شؤون دول أخرى مجاورة وبعيدة؟

لم يقتصر التعرض التركي لمصر على «الانقلاب» على الإخوان، بل تجاوزت تصريحات رئيس الحكومة بالذات خطوط القيم المتصلة بتاريخ مصر وحضارتها ورموزها المضيئة، وصولاً إلى... دور الأزهر.

قبل يومين فقط تحدث أردوغان في مناسبة جامعية عن أحداث مصر، فلم يُبق ناحية من تاريخها إلا وتعرض لها سلباً.

يكرر أردوغان في خطبه الإشارة إلى القمع والاضطهاد والظلم الذي يزعم أن مصر تعيشه منذ سبعين عاماً. وحين نحتسب هذه الفترة الزمنية، فإنها تذهب على الأقل إلى تاريخ مصر منذ الحرب العالمية الثانية. لكن من الواضح أنه يقصد منذ بدء ثورة ٢٣ تموز/ يوليو التي قادها جمال عبدالناصر. عبدالناصر هو هدف مزمن لقادة و«مفكري» حزب «العدالة والتنمية». يشطبون بجرة قلم تاريخ مصر الحديث ودور عبدالناصر الاستثنائي لمجرد أنه كان رأس حربة في مقاومة الاستعمار، والذي كانت تركيا الأطلسية، ولا تزال، جزءاً منه. ولا يريدون مجرد ذكر دور جيش عبدالناصر في حرب تشرين المجيدة عام ١٩٧٣، لأنه هزم إسرائيل شريكة تركيا الاستراتيجية في المنطقة. لم يعد في نظر أنقرة ثمة تاريخ مجيد في مصر سوى الانتخابات التي فاز فيها محمد مرسي العام الماضي، «بعد سبعين سنة من القمع تجلت إرادة الشعب في صندوقة الاقتراع» يقول أردوغان.

ولكن المستغرب أن أردوغان شخصياً لم يوفر في كلامه التعرض لأعلى مقام ديني في مصر، وهو شيخ الأزهر أحمد الطيب، حيث خاطبه بطريقة تخلو من الاحترام قائلاً: «كيف تكون

شيخ الأزهر وتصفق للانقلابيين؟»، ثم يصدر «فتواه» قائلاً: «هناك انتهى رجل العلم، لأن العلم لا يؤيده».

ويجيز أردوغان بعد ذلك لنفسه أن يخاطب مباشرة الجيش المصري كما لو أنه أحد ألوية الجيش التركي. يقول أردوغان: «أنا أخاطب كل عناصر الجيش المصري. هل تعرفون من تقتلون؟».

ومع أن الإخوان المسلمين لم يكونوا أيام الفراعنة، ولا الإسلام كان ظهر حينها، فليس مفهوماً سر الهجوم المتكرر لأردوغان وقادة «العدالة والتنمية» على تاريخ مصر في عهد الفراعنة والكلام على استبدادهم وزوالهم بعد ذلك، حتى ليُخيَّل للمرء كما لو أن هناك ثأراً حضارياً بين تركيا ومصر يعود إلى فجر التاريخ.

لقد بكى أردوغان أسماء ابنة محمد البلتاجي، ونشرت الصحف التركية صورته وهو يذرف الدمع، لكن الكتّاب الأتراك لم يوفروا أردوغان بسؤالهم: «كيف تبكي أسماء البلتاجي فيما لم تذرف دمعة واحدة على الفتى «علي» الذي قتلته الشرطة التركية ظلماً أثناء انتفاضة «تقسيم»؟».

تطول قائمة التناقضات والتجاوزات في طريقة تعامل حزب «العدالة والتنمية» مع الدول الأخرى. ومن يراجع خطاب قادة حزب «العدالة والتنمية» لا تعوزه الفطنة ليكتشف أنه يستهدف تجويف كل تاريخ وقيم الدول والجماعات التي تتعارض مع أيديولوجيته في المنطقة. وليس من تفسير لكل هذا الغضب والانفعال وتجاوز الحدود والأعراف سوى الإحساس الأكيد العملي لقادة الحزب بأن مشروعهم في الهيمنة على المنطقة بات في ذمة التاريخ بعدما باتت عظامه رميماً.

٢٦ /٨/ ٢٠١٣

تجاوز «الشرعية الدولية» و«المبدئية»

يعتقد قادة حزب «العدالة والتنمية» أن الفرصة التاريخية التي لا تعوض اقتربت من أجل الخروج من المأزق الذي أوجدوا تركيا فيه، نتيجة سياستهم تجاه المنطقة عموماً وسورية تحديداً، وذلك في رهانهم على أن الضربة العسكرية التي يجري الحديث عنها تحت عنوان التهديد الذي يشكله امتلاك الدولة السورية الأسلحة الكيماوية، سوف تنهي للأبد بشار الأسد وتفتح الطريق من جديد أمام عودة تركيا إلى الهيمنة على سورية، بل يكاد حزب «العدالة والتنمية» بقادته وإعلامه المرئي والمكتوب يحتفل بالنصر منذ الآن.

غير أن علامات تعجب واستفهام كبيرة تحيط بالدور التركي مما يجري، تنسف أي مصداقية متبقّية للنظام التركي.

١- ركّز رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته على «مبدئية» السياسة الخارجية التركية إزاء التطورات في المنطقة، فهي تقف إلى جانب الشعوب ضد الاستبداد، ومع الديموقراطية ضد حكم العسكر. وأعطت مثالاً على ذلك بموقفها «المؤيد» للشعب في سورية ضد بشار الأسد ولما سمّته «انقلاباً» عسكرياً على شرعية الرئيس المصري

محمد مرسي. وخاض أردوغان، ولا يزال، حروباً كلامية ضارية ضد كل من أيد أو غض النظر أو سكت عن «الانقلاب» في مصر، وكانت واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي في رأس سهام النقد الأردوغاني.

لكن نظرية «المبدئية» سقطت سقوطاً مدوّياً في مطلع الأسبوع، عندما أعلن داود أوغلو استعداد تركيا الانخراط في أي تحالف دولي من أجل إسقاط النظام في سورية، وبذلك يعلنها صراحة أنه مستعد للتعاون مع من وصفهم بـ«اللامبدئيين» في مصر، أي الغرب ودول الخليج. ولا داعي للتذكير بلامبدئية السياسة الخارجية التركية عندما تؤيد «الشعب» في سورية ضد النظام فيما تؤيد الأنظمة القمعية في دول أخرى.

٢- أخطر ما في قرار تركيا استعدادَها للمشاركة في الحرب على سورية، هو أنها تنتهك الدستور التركي ذاته، فأي عملية عسكرية تركية خارج تركيا تتطلب شرطين أساسيين: أن تكون في إطار الشرعية الدولية، وخصوصاً مجلس الأمن الدولي، أو في إطار قرار منظمة حلف شمال الأطلسي الذي تنتمي إليه تركيا. وحتى الآن ليس من قرار من مجلس الأمن الدولي ولا من حلف شمال الأطلسي، والموقف التركي للتحرك خارج الشرعية الدولية يجعل تركيا مثل أي بلد استعماري ينتهك القوانين الدولية ويجعل شريعة الغاب معياراً و«مبدأ» في العلاقات الدولية.

٣- تتطلب مشاركة تركيا في الحرب على بلد آخر، بمعزل من شرعية ذلك، تفويضاً من البرلمان التركي، وهذا يحدده الدستور التركي في حالة واحدة، هي تعرض تركيا لاعتداء وتهديد خارجي، وهنا ليس ثمة اعتداء سوري على تركيا يبرر الردّ، وبالتالي فإن أي هجوم تركي على سورية، سواء بمفردها أو في إطار التحالف الدولي الذي يتشكل الآن، هو بمثابة عدوان صريح وسافر، لأن المذكرة الموجودة بالسماح للجيش التركي بالتدخل في سورية مشروطة بتعرض تركيا للتهديد، وهو تهديد غير واقع عملياً، بل يتضح من الوقائع الميدانية أن تركيا بدعمها مسلحي الجيش السوري الحر وجبهة «النصرة» ونقلهم مع كميات كبيرة من الأسلحة، وآخرها الـ ٤٠٠ طن من الأسلحة الثقيلة، عبر أراضيها إلى الداخل السوري، هو الذي يعتبر عدواناً على سورية يمنحها شرعية الرد على التدخل التركي. وتركيا بالمشاركة في

عدوان على سورية خارج أي شرعية دولية أو تهديد لأمنها، إنما تعيد صورتها الانكشارية بعد خروجها من المنطقة قبل أقل من قرن بقليل.

٤- أن تركيا لا تريد تفويت فرصة استعادة بعض الدور الذي فقدته في أحداث الشرق الأوسط بعد فشلها في أكثر من قضية في الآونة الأخيرة. ومن الواضح أن أردوغان وداود أوغلو يصلّيان ليل نهار من أجل الدفع لشن حرب على سورية، فهي الخرطوشة الأخيرة لرهانهما على مكاسب من ضرب سورية.

٥- تثير قلق تركيا المعلومات عن إمكان استغناء واشنطن عن الدور التركي في العملية العسكرية المحتملة، من خلال القواعد العسكرية الأطلسية، ولا سيما إنجرليك، تماماً كما حدث خلال غزو العراق عام ٢٠٠٣، حيث كان المناخ التركي أن الغزو غير ممكن من دون تركيا، لكن الغزو تحقق من دون تركيا فباتت خارج اللعبة العراقية حتى الآن. وما يقلق الأتراك ألا يكون لهم دور مركزي في الحرب على سورية فيُحرمون بعضَ المكاسب، إن كان ثمة مكاسب، ولذلك كان هذا الاندفاع التركي والتحريض على الحرب واستعداد أردوغان- داود أوغلو لـ«معس» الشرعية الدولية من أجل الهدف «الأسمى» وهو التخلص من بشار الأسد. ولكن ماذا لو حصلت الضربة وبقي بشار الأسد؟ وماذا إذا لم تحدث الضربة في الأساس؟ لقد تسرعت تركيا بإعلان خروجها على الشرعية الدولية، فإذا لم تحدث الضربة تكون أعلنت موقفاً غير قانوني لم تقبض ثمنه على الأرض، وإذا حدثت الضربة ولم يسقط النظام تكون أيضاً فشلت عبر عدم إسقاطه. وفي جميع الأحوال، فإن تركيا، وفق ما يقول السفير التركي السابق أوزديم سانبيرك، فشلت في إدارة الأزمة السورية، إذ إن السياسة الخارجية، يقول سانبيرك، هي فن إدارة التناقضات بين القيم والمصالح وليست خسارة أحدهما بالمطلق لصالح الأخرى. لقد ارتكبت تركيا خطأً مميتاً في إعلانها تجاوز الشرعية الدولية لتعتدي على سورية. والخطأ أكثر من قاتل إذا لم تحدث الضربة (وهو الذي حصل فعلاً لاحقاً).

٢٨ /٨/ ٢٠١٣

الحدود المستباحة

عرض تقرير صادر عن محافظة شانلي أورفة إلى الأخطار المتعددة الناشئة عن استباحة الحدود التركية مع سورية وعدم قدرة القوى الأمنية على ضبطها.

وتوقف التقرير عند موجات اللاجئين السوريين الكثيفة التي تشهدها الحدود والتي حوّلتها منطقة غير قابلة للضبط والسيطرة، ففضلاً عن الأشخاص فإن حمْلَ اللاجئين معهم أمتعة وشنطاً وغيرها جعل من مراقبتها وتفتيشها بدقة أمراً متعذراً، خصوصاً أن أعداد الموظفين غير كافية.

ومن مظاهر الفوضى امتلاء مخيمات اللاجئين، ولا سيما في أقتشا قلعة وحران، حيث واصل اللاجئون مسيرتهم إلى الداخل التركي وتوزعوا على البلاد بمساعدة أقرباء لهم من دون أي رقابة على تنقلاتهم.

ويتوقف التقرير أيضاً عند تسلل عناصر من حزب «العمال الكردستاني» في سورية إلى الداخل التركي ضمن موجات هجرة الأكراد من رأس العين وكوباني، خصوصاً أن بعض عناصر «الكردستاني» يحملون وثائق سورية رسمية، ما يجعل مراقبتهم أمراً صعباً.

ونظراً إلى أن مسلحي المعارضة يستفيدون من تسهيلات الحكومة التركية للمعالجة من الجراح التي يصابون بها نتيجة المعارك مع قوات النظام السوري أو القوات التابعة للأكراد السوريين، فإن هؤلاء الجرحى يواجَهون بردود فعل غاضبة من السكان الأكراد المؤيدين لحزب «السلام والديموقراطية» الكردي، بحيث بات التوتر بين الأكراد والعرب داخل تركيا مألوفاً.

كذلك يقول التقرير إن عناصر الاستخبارات السورية يستفيدون من حال الفوضى والعبور من دون رقابة إلى تركيا.

ونظراً لكثافة المهجرين السوريين في المحافظة (شانلي أورفة)، فإن حوادث السرقة والاغتصاب تثير ردة فعل سلبية من جانب المجتمع التركي. وتزداد صعوبة التأكد من هوية المتهمين نتيجة عدم التمكن من التثبت من هوية السيارات ولوحاتها، ما يبقي التحقيقات من دون نتيجة.

ولا توجد قاعدة بيانات بالسوريين الذين يعبرون الحدود إلى تركيا ولا يحملون أي وثائق هوية ثبوتية ولا تعرف القوى الأمنية بالتحديد طبيعة عمل هؤلاء لاحقاً.

ونظراً إلى العبور من دون هوية ومن دون رقابة، فإن عمليات التهريب تضاعفت بصورة قياسية، إذ يتم التهريب عبر آلاف الحيونات، ولا سيما البغال والحمير، ومن الأشياء المهربة المواشي والأسلحة النارية والتبغ والشاي والسكر. وعندما كانت تواجه قوافل التهريب باعتراض القوى الأمنية أو الجيش، كان يردّ عليها من جانب المهربين بالأسلحة النارية.

ويختم التقرير بالقول إنه لهذه الأسباب ومع استمرارها، فإن الحوادث السلبية تتواصل وتتصاعد في محافظة شانلي أورفة.

وفي صلة بهذه الاستباحة، كان للمسلحين وارتباطهم بالسلطات التركية النصيب الأكبر منذ بدء الأزمة في سورية.

وقد نشرت صحيفة «أوزغور غونديم» الكردية تحقيقاً عن تدريب الضباط الأتراك مسلحين من جبهة «النصرة». وقال أحد هؤلاء المسلحين إن التدريب كان يتم على أيدي ضباط أتراك في منطقة تل خلف داخل سورية، وإن الأسلحة والمواد المختلفة كانت ترسل عبر مدينتي

جيلان بينار وأقتشا قلعة إلى داخل سورية. وقال أحد العناصر إن بين هؤلاء الضباط الأتراك متقاعدين حاربوا ضد حزب «العمال الكردستاني» في منطقة حقاري، وتم تدريبهم على استخدام القنابل ومدافع الهاون.

وتقول الصحيفة إنه منذ تموز/ يوليو ٢٠١٤ بدأت أعداد المسلحين القادمين عبر تركيا من أفغانستان ومصر والشيشان وقطر ومن تركيا تزداد، بهدف «الجهاد» ضد الأكراد في سورية.

ويقول هؤلاء العناصر إن الضباط الأتراك كانوا يقولون لهم إن الأسلحة والمواد الحربية الأخرى هي من الغنائم التي غنمتها المعارضة من «الكفار»، ويدرج الضباط الأتراك الشعب الأرمني من بين هؤلاء الكفار.

٢٠١٣/٩/٦

تركيا تقاوم الحل «الكيماوي»

نسبت صحيفة «جمهورييت» إلى مصادر ديبلوماسية تركية، أن أنقرة لا تزال تأمل في أن لا تبقى موافقة الولايات المتحدة على المقترح الروسي برقابة دولية على الأسلحة الكيماوية السورية في الإطار النظري. وتنقل عن هذه المصادر أن حكومة حزب «العدالة والتنمية» ستواصل الضغط على واشنطن للقيام بعملية عسكرية ولو محدودة. وترى المصادر ذاتها أن تصريحات وزير الخارجية أحمد داود أوغلو تعكس خشيته من كسب الأسد الوقت لارتكاب مجازر جديدة نتيجة الفترة الطويلة التي ستستغرقها عملية نزع الأسلحة الكيماوية السورية، ومن أن الموافقة السورية هي مجرد تكتيك وخداع.

وفي ظل الصمت الرسمي الذي يعكس إحباطاً وخيبة أمل، يؤكد هذا التوجه ما ذكره الكاتب في الشؤون الخارجية في صحيفة «ميلليت» سامي كوهين، من أن أنقرة قلقة من مسار الحل الكيماوي، وأن وضع السلاح الكيماوي السوري تحت الرقابة الدولية يحمل أهمية كبيرة لتركيا، لذا فهي مرتاحة لهذا المعطى. لكن المسؤولين الأتراك لا يرون ذلك كافياً، فالحكومة التركية لا تريد فقط معاقبة الأسد على «مجزرة الكيماوي»، بل تدعو إلى عملية عسكرية لخلع النظام

برمته. ورئيس الحكومة ووزير الخارجية دعوَا مراراً إلى عملية عسكرية شاملة وليست محدودة. وتبعاً للوضع الجديد، فإن أنقرة لن تكون في سياق حراك الدول التي تبنت المبادرة الروسية. إن اعتماد أنقرة معياراً جديداً لحركتها تبعاً للوضع الجديد، يمنحها إمكان لعب دور فعال في المبادرات الدولية الجديدة.

ويكتب محمد تزكان في الصحيفة ذاتها، أن أنقرة لم تنجح في إسماع صوتها، أو لم تجد من يسمع لها، لأن الغرب والولايات المتحدة لا يريدان خلع نظام الأسد كي لا يُستبدَل بجبهة «النصرة»، بل مجرد تحذيره. وقد تلقت أنقرة ضربة في ذلك، إذ إنها الدولة الأكثر دعماً للمعارضة السورية التي تريد التخلص من نظام الأسد. ويضيف الكاتب أنه في وقت ذهبت بريطانيا إلى مجلس العموم وأوباما إلى الكونغرس، لم تفعل حكومة أردوغان ذلك ولم تذهب إلى البرلمان. وبعدما خرج الاقتراح الروسي بوضع السلاح الكيماوي السوري تحت الإشراف الدولي انقلبت الأمور رأساً على عقب: تأجل تصويت الكونغرس، وأعلن أوباما استعداده للتخلي عن الضربة العسكرية، وأيدت سورية والصين وإيران الاقتراح، أما تركيا فبقيت وحيدة خارج اللعبة، أي خرجت إلى «الآوت»، والنتيجة: الأسد باق، ولم يبق سوى طريق واحد للحل، وهو لقاء النظام مع المعارضة السورية ووقف إطلاق النار. وعندما تتأسس طاولة الحوار ستكون تركيا أيضاً خارجها، أي في «الآوت». وهذه نتيجة طبيعية للسياسة التي اتبعها أحمد داود أوغلو منذ سنتين، والتي قال حينها إن الأسد راحل خلال أسبوعين.

وعكس إبراهيم قره غول رئيس تحرير صحيفة «يني شفق» المؤيدة لأردوغان، والذي كان سابقاً من الناشطين في جبهة قوى اليسار التركية المعارضة للغرب، حالة الإرباك التركي بقوله إنه كان معلوماً أن هناك مساومة بين روسيا وأميركا لكن لم يكن معلوماً أن المساومة ستخرج بهذه النتيجة. وإذ رأى أن هدف التحالف الدولي الذي كان يعد له لم يكن مخلصاً، دعا المعارضة إلى عدم الاعتماد على الخارج أو انتظار أي ضربة منه لتغيير الواقع القائم، معتبراً أن أي تدخل خارجي سيكون على حساب المعارضة. ودعا قره غول إلى الاستفادة من فرصة المساعي لحل مشكلة السلاح الكيماوي من أجل الضغط على كل الأفرقاء لوقف حمام الدم والوصول إلى تسوية.

١١ /٩/ ٢٠١٣

التبشير بالإرهاب!

يواصل المسؤولون الأتراك تجنب إسباغ صفة «إرهابي» على مسلحي جبهة «النصرة» ودولة العراق والشام الإسلامية (داعش)، ويكتفون باستخدام مصطلح «الراديكاليين» عندما يشيرون إلى هذه المنظمات.

وقد تكرر ذلك مراراً لدى الرئيس التركي عبدالله غول ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو، الذي تحدث إلى إحدى المحطات التلفزيونية التركية حول هذا الموضوع.

لكن الأخطر في حديث الوزير التركي، أنه أشار إلى أن أعداد المسلحين الراديكاليين لن تتراجع، بل ستشهد المزيد من التضخم ما لم يرحل الرئيس السوري بشار الأسد: «لو انسحب الأسد قبل عامين لما كان لبنية «القاعدة» أن تتواجد في سورية، ولو أنه انسحب قبل عام واحد لما كانت أعدادها بالحجم الحالي، وإذا لم ينسحب الأسد لاحقاً فإن اعداد القاعدة في سورية ستصبح أكبر في العام المقبل»، وقال: «بمقدار ما يتأخر الأسد في الانسحاب سوف تزداد الأعداد والأخطار». واتهم داود أوغلو الأمم المتحدة بأنها ليست مكاناً للتمارين، ولو أنها اتخذت التدابير الضرورية منذ البداية لما وصل الحال في سورية إلى ما هو عليه الآن. وقال

إنه في ظل استمرار الوضع الراهن فإن المعارضة المعتدلة سوف تتحول تدريجياً إلى معارضة راديكالية وستحمل المزيد من الأخطار. ورأى داود أوغلو أن المجتمع الدولي لم يجتز بنجاح الامتحان في المسألة السورية.

وقال الوزير التركي إن تركيا ليست معزولة في سياستها الخارجية كما يحاول البعض أن يزرع في أذهان الرأي العام، مضيفاً أن أكبر دليل على ذلك أن عدداً كبيراً من وزراء خارجية دول العالم (في الأمم المتحدة) «ينتظرون بالدور الدخول ولقائي»! وقال إنه «عندما تكون دولةً كبيرة فمن الطبيعي ألا ترى دائماً من يكيل لك المديح»، مضيفاً: «لا يجب أن نتوقع تغييراً دراماتيكياً سريعاً في السياسة الخارجية الإيرانية، فإيران دولة متجذرة التقاليد، والتغيير والاستمرارية يسيران جنباً إلى جنب».

وانتقدت صحيفة «أوزغور غونديم» الكردية في مقالة، تصريحات المسؤولين الأتراك حول جبهة «النصرة» وعدم وصمها بالإرهاب، ومما جاء في المقالة أن «الجميع يرى ما فعلته «القاعدة» في باكستان وأميركا وفي العراق، وفي تركيا أيضاً، لكن وصف «القاعدة» بالإرهاب وتجنب وصف «جبهة «النصرة» بذلك، واكتفاء وزير الخارجية أحمد داود أوغلو بأن تركيا هي ضد كل الاتجاهات الراديكالية، أمر يثير السخرية. أميركا وصفت جبهة «النصرة» بالإرهاب بينما تركيا ترفض اعتبارها إرهابية، أما مستشار رئيس الحكومة يالتشين آق دوغان، فإنه يدين إرهاب القاعدة ويصمت عن إرهاب النصرة. فكفى ذر الرماد في العيون، وأعلنوها صراحة هل أنتم مع النصرة ودولة العراق والشام أم أنكم ضدهما؟».

ودعا فؤاد كايمان في صحيفة «ميلليت»، الحكومة التركية إلى تغيير سياستها الخارجية، مشيراً إلى دخول عاملين متغيرين في التطورات الإقليمية، وقال: «تتعاقب على الشرق الأوسط تطورات سلبية كثيرة وتدخل السياسة التركية في مأزق، غير أن عاملين قد يغيران وجه اللعبة: الأول التقارب الإيراني- الأميركي والثاني عملية حل المشكلة الكردية في تركيا. تقارب واشنطن وإيران سينعكس إيجابا على تركيا. وإذا نجحت عملية الحل الكردية ودخلت أنقرة في استراتيجية مشتركة مع أكراد الشرق الأوسط، فسوف يزداد تأثير تركيا في المنطقة، وسيقوى بالطبع العامل الكردي كأحد ركائز اللعبة الإقليمية. لذلك، على تركيا أن تعيد تأسيس سياستها

الخارجية تبعاً لهذه المتغيرات وأن تبتعد من انحباسها في المسألتين السورية والمصرية وتعود إلى التقارب مع طهران وواشنطن وتل أبيب وبروكسل، وأن تكون على علاقة قوية مع الغرب ومنفتحة على الجميع في الشرق».

ودعا شاهين ألباي في صحيفة «زمان»، أنقرة إلى اعتماد الديبلوماسية والتخلي عن القوة سبيلاً لحل الأزمة في سورية، وكتب: «ترتفع أسهم الحوار بين إيران والولايات المتحدة، والاتفاق الكيماوي بين روسيا والولايات المتحدة أعطى إمكاناً لحل الأزمة السورية سلمياً، فعلى أنقرة أن تعتمد سياسة سورية جديدة وتساهم في جهود وقف النار والمساعي الديبلوماسية لإيجاد حل بدلاً من اللجوء إلى القوة ومحاولة تغيير النظام. وعلى حزب «العدالة والتنمية» أن يغير سياسته الحالية لضمان المصالح الوطنية لتركيا، وهو قادر على ذلك لو أراد. ولقد أعطى الرئيس عبدالله غول مؤشرات على ذلك بالقول إنه من الضروري أن تقيم تركيا حواراً مع موسكو وطهران من أجل استراتيجية جديدة للحل في سورية».

وعلى صعيد آخر، أعلن حسين تشيليك نائب رئيس حزب «العدالة والتنمية»، أن حزبه يُجري كل شهر استطلاعاً للرأي حول شعبيته، وقد أعلن أن آخر استطلاع بين ٦ و١٢ أيلول/ سبتمبر الجاري يفيد بأن حزب «العدالة» لا يزال يحافظ على موقعه الذي كان عليه في انتخابات ٢٠١١، بل زادت النسبة قليلاً. جاء في الاستطلاع أن الحزب سينال من الأصوات ٥٠.٦ في المئة، فيما سينال حزب «الشعب الجمهوري» المعارض ٢٤.١ في المئة، وحزب «الحركة القومية» اليميني ١٤.٣ في المئة، بينما سينال حزب «السلام والديموقراطية» الكردي ٧.١ في المئة. علماً أن المطلوب لدخول البرلمان أن ينال أي حزب عشرة في المئة.

٢٥/٩/٢٠١٣

«رزمة أردوغان»: خيبة أمل كردية وعلوية

لم يفاجئ رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أحداً بمضمون رزمة الإصلاحات التي أعلنها نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، فقد خلت الرزمة من أي مفاجأة مهمة، ولم تخرج عما كان نُشر في الصحف ووسائل الإعلام.

رزمة الإصلاحات التي أعلنها أردوغان طاولت العديد من العناوين الإشكالية في المجتمع التركي، وقال أردوغان إنها ليست الأولى ولن تكون تكون الأخيرة، وإنها ستحرر تركيا من كثير من القيود التي لا تزال تكبلها، واصفاً إياها بـ«الرزمة الواقعية والمعقولة».

وقال إنه على رغم التحريض الدموي، فإن الحكومة لم تتراجع عن تعزيز الديموقراطية، وإن الأكثر تضرراً من الرزمة هم الانقلابيون العسكريون. وقال إن ذهنية انقلاب ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٠ ضد عدنان مندريس، لا تزال تشكل العقبة الأكبر أمام التغيير في تركيا.

واتهم أردوغان المعارضة بأنها تنشر الخوف في المجتمع من تقسيم تركيا، قائلاً إنه لا توجد قضية اسمها تقسيم تركيا، بل هناك مشكلة اسمها المعارضة. ونفى أن تكون الرزمة نتيجة صفقة أو

تحت الضغط، بل هي نتيجة للتجاوب مع التطلعات الديموقراطية. وقال إنه سيحافظ على حرية نمط عيش الناس.

وقال إن قسماً من الرزمة يحتاج إلى موافقة البرلمان وقسماً آخر إلى قرارات حكومية، وجاءت عناوين الرزمة على الشكل التالي:

- بالنسبة إلى حاجز العشرة في المئة لدخول البرلمان، لم تطرح الرزمة تصوراً محدداً، بل ستطرح على النقاش ثلاثة خيارات: الأول الإبقاء على نسبة العشرة في المئة الحالية، الثاني تخفيضها إلى خمسة في المئة مع تضييق الدائرة الانتخابية. الثالث هو إلغاء الحاجز نهائياً لكن مع اعتماد الدائرة الضيقة جداً الأقرب إلى الدائرة الفردية.
- اعتماد الرئاسة المزدوجة للحزب الواحد، أي أن يكون للحزب رئيسان.
- السماح للدعاية الانتخابية بكل اللغات.
- إلغاء العقبات أمام استخدام بعض الأحرف والسماح بحرية الحرف على الكيبورد الخاص بالكومبيوتر.
- السماح في المدارس الخاصة باستخدام لغات مختلفة في دورات خاصة.
- إزالة العقبات التي تحول دون إعادة أسماء القرى إلى ما كانت عليه قبل الثمانينيات.
- إعطاء اسم حاجي بكتاش لجامعة نيف شهر.
- إلغاء العقبات التي تمنح حرية الزي في أي مكان، بما فيها القطاع العام، باستثناء قطاعات الجيش والقضاء والقوى الأمنية.
- إلغاء القسَم الصباحي في المدارس.
- إعادة أراضي دير مور غابرييل ليكون وقفاً من جديد (خاص بالسريان).

- تأسيس معهد لثقافة الغجر ولغتهم.

ويمكن إبداء الملاحظات التالية:

١- لم تستجب الرزمة لأي مطلب كردي أساسي، لا لجهة حق التعلم باللغة الأم في المدارس ذات الغالبية الكردية ولا للاقتراب من أي صيغة للحكم الذاتي ولا لتخفيف الأحكام لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. أما بالنسبة إلى مطلب الأكراد تخفيض حاجز العشرة في المئة في الانتخابات، فإن طرح الموضوع على النقاش يعني غرقه في بحر المجادلات والتسويف. وما يمكن اعتباره تقديمات للأكراد، مثل عدم معاقبة من يستخدم أحرف x q w الموجودة في اللغة الكردية الحديثة، فلا يقدم أي جديد للأكراد. ولا شك في أن الأكراد سيشعرون بخيبة أمل كبيرة وإحباط شديد، ما يمكن أن ينعكس على مسار «عملية الحل» للمشكلة الكردية والعودة لانفجار الوضع العسكري بين الدولة وحزب «العمال الكردستاني».

٢- بالنسبة إلى المشكلة العلوية، لم تقدم الرزمة أي شيء للعلويين في ما يخص الاعتراف بمراكز عبادتهم ولا بالنسبة إلى درس الدين الإجباري في المدارس. أما إطلاق اسم حاجي بكتاش، الزعيم الروحي للعلويين، على إحدى الجامعات كردّ على اسم إطلاق السلطان سليم الأول (المعادي للعلويين) على الجسر الثالث على مضيق البوسفور، فجاء أقرب إلى الاستخفاف بالقضية منه إلى أي شيء آخر.

٣- من الواضح أن أردوغان كان يهدف من وراء مثل هذه الرزمة إلى كسب تأييد الفئات المحافظة والفئات القومية في المجتمع، ليذهب إلى الانتخابات البلدية (آذار/ مارس ٢٠١٤) والرئاسية (آب/ اغسطس ٢٠١٤) ومن بعدها النيابية (حزيران/ يونيو ٢٠١٥) بجناحين، مذهبي (سني) وقومي (تركي)، بعيداً من المخاطرة بفقدان دعم هذين الجناحين لتقديم تنازلات جوهرية للأكراد والعلويين.

٤- مقارنة برزم الإصلاحات السابقة، فإن رزمة الإصلاح التي قدمها أردوغان أمس كانت متواضعة جداً، فيما كان منتظراً خطوات أكثر نوعية وجذرية لانتشال تركيا من مآزقها،

خصوصاً في مرحلة التحول الحالية التي تشهدها المنطقة والتي تنذر ببقاء تركيا خارج اللعبة الإقليمية.

٥- يعكس السقف المنخفض جداً لهذه الرزمة نوعاً من الترهل والخواء الفكري والعملي بدأ يصيب حزب «العدالة والتنمية» منذ فترة ويؤشر إلى عدم قدرة الحزب على المضي قدماً وبالشجاعة السابقة نفسها على طريق الإصلاح والديموقراطية الحقيقية، وهذا سيكون له ثمنه الباهظ من وحدة تركيا واستقرارها، فضلاً عن طرح التساؤلات عن مستقبل الحزب، خصوصاً بعد أن يغادره أردوغان في العام المقبل.

٣٠/ ٩/ ٢٠١٣

«خط الجهاد» المفتوح
من آدي يمان إلى حلب؟

اقتربت المعارك بين التنظيمات الموالية للقاعدة في سورية والمنظمات الأخرى، ولا سيما الجيش السوري الحر، من الحدود التركية. لم تعد «القاعدة» مجرد توقع أو احتمال، بل اصبحت فعلياً «الجار» الجديد لتركيا، كما أجمع المحللون في تركيا.

لكن هذا لم يغير كثيراً من نظرة المسؤولين الأتراك إلى المسألة. وما صرّح به الرئيس التركي عبدالله غول أخيراً لا يغير من واقع أن الحكومة التركية لا تزال تنظر إلى كل التنظيمات المسلحة المعارضة في سورية، بما فيها جبهة «النصرة»، على أنها نتاج ممارسات النظام وليست سبباً، لذا حتى الآن لم يتجرأ أي مسؤول تركي على وصف تنظيم «القاعدة» في سورية بكل متفرعاته، بأنه إرهابي، بل قصارى الموقف أنها منظمات راديكالية.

ويتحكم في هذا الموقف أكثر من عامل: الأول أن أنقرة لا تزال تحبس نفسها في هدف واحد هو إسقاط النظام في سورية مهما كلف الأمر وبمعزل من الطريقة، ورفضت لذلك كل الدعوات

إلى أي حوار مع النظام يبقيه على قيد الحياة. والجميع يتذكر مسارعة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى رفض دعوة رئيس المجلس الوطني السوري السابق معاذ الخطيب إلى الحوار مع الرئيس السوري بشار الأسد، وانتهى الأمر إلى عزله لاحقاً. وعندما خرج الرئيس الأميركي باراك أوباما قائلاً إنه في صدد توجيه ضربة محدودة إلى سورية، سارعت أنقرة على خطين، الأول الخروج على الشرعية الدولية بالقول إنها مستعدة للمشاركة في ضرب سورية ولو لم يصدر قرار عن مجلس الأمن الدولي، والثاني أنها خافت من ألا تنهي الضربة المحدودة النظام، فرفعت الصوت معترضةً ومطالبةً بأن تكون الضربة شاملة وتنتهي بإسقاط النظام. وعندما توصلت روسيا وأميركا إلى اتفاق لنزع الأسلحة الكيماوية السورية، انزعجت تركيا قائلة إن الاتفاق لا يحل المشكلة، التي هي في الأساس استمرار النظام على قيد الحياة. وانطلاقاً من هذا الموقف، كانت أنقرة تستخدم كل الأوراق من أجل هدف واحد ووحيد وأوحد هو إسقاط النظام، فكان الدعم المطلق لأي عدو للنظام ولو كان تنظيم «القاعدة».

العامل الثاني في الموقف التركي الداعم للقاعدة في سورية، هو أن تنظيم «داعش» نصّب نفسه عدواً للشعب الكردي في سورية ويحارب المسلحين التابعين لحزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي، وتركيا لها مصلحة في ذلك، لمنع نشوء أي كيانية كردية في شمال سورية، انطلاقاً من «الفوبيا الكردية» التاريخية من العنصر الكردي ولو كان خارج حدودها. وهو ما يفسر أولاً عدم تلبية أي مطلب كردي أساسي في الرزمة التي أعلنها رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ والتي فتحت على بيان لحزب «العمال الكردستاني»، معتبراً أن عملية الحل السلمية انتهت، والثاني إبقاء الحدود مفتوحة عندما كانت المعارك مشتعلة بين مسلحي داعش والمسلحين الأكراد، لضمان إبقاء خطوط الإمداد مفتوحة لمقاتلي داعش في وجه الأكراد.

وعلى رغم التباين الكبير في العلاقات بين أنقرة والرياض حول الملف المصري وعزل الإخوان المسلمين، فإن أنقرة كانت مستعدة لتجاوزه عندما لاحت فرصة لإسقاط النظام في سورية بعد تهديد أوباما بتوجيه ضربة إلى سورية، فسارع داود أوغلو إلى زيارة الرياض لتمتين الجبهة المؤيدة لتوجيه ضربة إلى سورية.

وعلى امتداد عمر الأزمة السورية، لم تعترف أنقرة يوماً بأنها تدعم المعارضة بالسلاح والمال والتدريب وتوفير المأوى وطرق مرور المقاتلين من شتى أصقاع الأرض إلى الداخل السوري. وعلى رغم خطر التنظيمات الأصولية على الاستقرار التركي، ليس لأن تركيا تعارضها ولكن لأن لهذه التنظيمات مشروعها الذي يتجاوز الأنظمة القائمة، ومنها النظام التركي، فإن سلطة حزب «العدالة والتنمية» لا تزال الراعي الأكبر لمد الجهاديين بالسلاح وكل أنواع الدعم، وهي تكابر وتمتنع عن اتخاذ أي إجراء يمنع تمدد الخطر التكفيري و«الجهادي» إلى الداخل التركي.

صحيفة «راديكال» نشرت أخيراً تحقيقاً لافتاً عمّا سمّته «خط الجهاد»، الممتد في الداخل التركي من آدي يمان إلى الحدود السورية، والذي يعكس مدى الحرية التي يتمتع بها الجهاديون داخل تركيا من أجل تجنيد الشبان الأتراك للجهاد في سورية، وهو خلاف «خطوط الجهاد» الخارجية الأكبر، الممتدة من الشيشان وتونس وأفغانستان عبر تركيا إلى سورية.

تقول الصحيفة إن هذا الخط يبدأ في محافظة آدي يمان ويسير إلى الحدود السورية مروراً بمحافظات بينغول وباتمان وأورفة وديار بكر. وتقول الصحيفة إن جبهة «النصرة» والقاعدة اتخذا مراكز لهما في مدينة آدي يمان نفسها لتجنيد الشبان بين ١٨-٣٠ عاماً عبر مجموعات من ١٥ شاباً يرسلون إلى سورية عبر كيليس وهاتاي (لواء الإسكندرون) المحاذيتين لسورية، وقد تم تجنيد مئتي شاب من آدي يمان وحدها. وعندما كان أهالي الشبان المختفين يذهبون بأنفسهم إلى معسكرات القاعدة في سورية باحثين عن أبنائهم، كان أمراء الحرب يبتزونهم، إذ كانوا يوافقون أحياناً على إعادة الأبناء إلى أهلهم مقابل فديات مالية.

ويروي والد أحد هؤلاء الشبان قائلاً إن ابنه كان يتحضر لامتحان الجامعة عندما بدأ سلوكه يتغير، فيمنع شقيقاته البنات من الخروج ويناقش الوضع في سورية قائلاً: «أنتم لا تفهمون الإسلام. يجب أن نحارب ونجاهد في سورية من أجل الإسلام». يقول الوالد: «وتبين لي لاحقاً بعد المتابعة، أن ابني يشارك في خلية من ٥- ٦ أشخاص يشاهدون خلالها أفلام فيديو تحض على العنف. وقد هددني أحد الأشخاص الذين يتولون إعداد هذه الخلية بعدم تتبع ابني مرة ثانية، ومن ثم انقطعت أخباره، وعلمت لاحقا أنه في حلب يحارب إلى جانب الجهاديين».

أما اللافت في كلام هذا الوالد، فهو أنه عندما أبلغ السلطات الأمنية التركية بالأمر أجابوه بأن ابنه راشد ويحق له أن يفعل ما يشاء، فما كان من الوالد إلا أن ذهب بنفسه إلى سورية وجال في أربعة معسكرت وجد فيها شباناً أتراكاً من مختلف المدن التركية، وعندما كان يقول إنه جاء من أجل استرداد ابنه كان أمراء المسلحين يقولون له: «وهل أنت كافر لكي تمنع ابنك من الجهاد؟ اغرب عن وجهنا، وإن رأيناك هنا مرة ثانية فسندفنك مكانك. ابنك وغيره سيبقى هنا ٤٥ يوماً لتلقي دورة تدريبية، ومن بعدها يمكنك أن تراه».

ويروي والد آخر أنه ذهب إلى سورية باحثاً عن ابنه مع دليل، فوجد زعماء الجماعة التي كان فيها قد غيّروا اسمه وصار «أبو موسى»، وأنه بقي في سورية. وتقول الصحيفة إن محافظ آدي يمان ومدير الأمن فيها رفضا إجراء أي مقابلة مع الصحيفة لاستيضاح الأمر.

٣ /١٠/ ٢٠١٣

«اطرد يزيد الذي بداخلك»

جاءت عاشوراء مناسبة لتبادل السجال بين رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان ومعارضيه.

ورداً على أحاديث أردوغان حول عاشوراء، انتقد زعيم حزب «الشعب الجمهوري» كمال كيليتشدار أوغلو، أردوغان قائلاً له: «قبل أن تتحدث عن الإمام الحسين يجب أن تُخرج يزيد الذي في داخلك أولاً. كربلاء كانت مقاوَمة ضد الظلم، ولم يكن الحسين يتطلع إلى أي سلطة، وهو لم ينفصل عن الحق، وتأثر بعمق بفلسفة جده الرسول الكريم، ومع ذلك قتلوه. كانت مأساة فظيعة، وهو يسكن في قلوبنا جميعاً».

وتطرق كيليتشدار أوغلو إلى العنوان الرئيسي المثير لاهتمام الداخل هذه الأيام، وهو موقف أردوغان المنتقد لاختلاط الشبان والفتيات في المساكن الجامعية، فقال إن همّ أردوغان كيف يلغي التعليم المختلط وليس كيف يلغي السكن المختلط. وقال إنه في الأساس ليس ثمة مساكن جامعية مختلطة، بل مساكن خاصة بالطالبات وأخرى بالطلاب، فمن أين يخترع هذا الواقع؟ هو لا يهمه اختلاط الفتيات والشبان بل إلغاء التعليم المختلط. وقال إن الممارسات

ضد النساء خلال عشر سنوات من حكم حزب «العدالة والتنمية» تضاعفت بنسبة ١٤٠٠ في المئة. ودعا النساء إلى مقاومة هذا الواقع ورفض ممارسة رجال الحكم السياسة باستغلال زيّهن وأجسادهن، وإلى أن ترتدي المرأة ما تشاء. وقال إن «أردوغان يريد أن يحول تركيا بلداً شرق أوسطي، فحتى في السعودية تخوض النساء معركة لقيادة السيارة». وخاطب النساء التركيات قائلاً: «لا تتعجبن إذا جاء يوم تُمنعن فيه من قيادة السيارة في تركيا». وقال لأردوغان: «كن رجلاً. لقد أصبحت في الستين من العمر، فكيف يمكنك أن تنظر هكذا إلى قضية المرأة؟».

وقال كيليتشدار أوغلو إن أردوغان لا يتحدث في تركيا أبداً عن العلمانية، بل يتحدث عنها في مصر. وقال إن العلمانية ليست الضمانة الوحيدة للديموقراطية، ولكن من دون علمانية لا ديموقراطية.

وصدرت ضد مواقف أردوغان حول المساكن الجامعية وضرورة ممارسة رقابة عليها، ردات فعل لافتة، فقالت النائب السابقة نازلي إيليجاق، التي حمت النائب المحجبة السابقة مروة قاوقجي عندما دخلت البرلمان عام ١٩٩٩ قبل أن يخرجها العلمانيون بالقوة، وكانت إلى يوم أمس فقط مؤيدةً بقوة لحزب «العدالة والتنمية»، إن هجوم أردوغان على المساكن الجامعية والعمل على فرض رقابة على الاختلاط هو أمر خارج على القانون، ولن يعطيه أي صوت في الانتخابات. وأضافت في حوار مع «سي أن أن تورك»: «لقد أعطيت صوتي لحزب «العدالة والتنمية» لكنني اليوم أشعر فعلاً بالخجل»، مضيفة أن صورة تركيا تشوهت كفاية في الخارج، ولا سيما منذ احتجاجات «تقسيم» و«غيزي». وقالت إن التدخل على هذا النحو في الحياة الشخصية أمر يثير الذعر وخطير جداً.

وكتب الكاتب المعروف طه آقيول في صحيفة «حرييت»، أن الجميع يأخذ على أردوغان أسلوبه الحاد في التعبير، وقال: «لقد توجهت قبل ثلاث سنوات بدعوة إلى أردوغان كي يترك هذا الأسلوب ويتعاطى بخطاب تصالحي ومرن، واليوم أكرر الدعوة ذاتها». أما صحيفة «جمهورييت» العلمانية المعارضة لأردوغان، فكانت مانشيتها الرئيسية عن الموضوع: «ارفع (يا أردوغان) عينك عن بيتي»، في إشارة إلى طلب أردوغان ممارسة الرقابة على الاختلاط.

وعلى صلة بمسألة الفصل بين الذكور والإناث في المدارس، بدأت إحدى الثانويات في مدينة أسبارطة تطبيق نظام الفصل على الغداء، وبرر مدير الثانوية أن السبب هو الجلبة الكبيرة التي يحدثها الاختلاط، واعداً بإلغاء الفصل في أقرب وقت، وذلك بعد ورود احتجاجات من الأهالي.

من ناحية أخرى، انضمت النائب جنان تشيليك إلى قائمة المحجبات في البرلمان التركي ليصبح عددهن خمساً. وتشيليك تنتمي إلى حزب «العدالة والتنمية» عن محافظة بورصة.

٢٠١٣/١١/٦

هل من تحول في السياسة الخارجية التركية؟

يطرح التقارب التركي- العراقي أسئلة كثيرة حول حقيقة ما يحكى عن تحول في السياسة الخارجية التركية. لقد أعطت زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بغداد وتصريحاته هناك، زخماً للقائلين بوجود مؤشرات على هذا التحول.

لا شك في أن سياسة حزب «العدالة والتنمية»، ليس في سورية فحسب بل في كل المنطقة، تشهد انهياراً شاملاً، بحيث باتت تركيا باعتراف الجميع بلداً معزولاً لا صديق له ولا حليف. وتعالت أخيراً أصوات، حتى من جانب نواب في حزب «العدالة والتنمية» تجرأوا وضحّوا باحتمال خسارة مقاعدهم النيابية في الانتخابات المقبلة، معارِضةً سياسة رئيس الحزب رجب طيب أردوغان وداعية إلى تغيير سياسة تركيا في المنطقة. ومع ذلك، فإن حكومة أردوغان لم تتخذ خطوات تعيد النظر في سياستها المتبعة منذ بدء الأزمة السورية تجاه دول المنطقة، بل كانت تمعن في الدفاع عن هذا النهج، انطلاقاً من «معيار الدفاع عن القيم الأخلاقية، وأهمها الحرية والديموقراطية والوقوف إلى جانب الشعوب»، وهي شعارات لم تطبق حتى في الداخل التركي.

أكثر من سبب يمكن أن يكون دافعاً لتركيا إلى تغيير أسلوبها في السياسة الخارجية من دون الجزم بما ستنتهي إليه:

١- تركيا كانت ولا تزال جزءاً من السياسات الغربية-الأميركية في المنطقة، وبالتالي كانت قادرة -ضمن هوامش معينة-على التمرد على السياسة الأميركية، لكن اتفاق موسكو الكيماوي والعمل لعقد جنيف٢ كانا حاسمين لجهة الضغط على تركيا للانخراط في المرحلة الجديدة.

٢- جاءت التغييرات في مصر والإطاحة بنظام الإخوان المسلمين، لتُفقد تركيا مرتكزاً أسياسياً لمشروعها في المنطقة، ثم تبعها انهيار العلاقات مع السعودية ودول الخليج، فكان الاستدراك التركي بالتفكير في إعادة العلاقات مع دول الجوار، ومنها إيران والعراق.

٣- كان بدء مرحلة التقارب الأميركي-الإيراني، وما يعنيه ذلك من انعكاسات كبيرة على طبيعة التوازنات الإقليمية، دافعاً لتحسس تركيا هذا المعطى الجديد وبدئها مرحلة من التقارب مع إيران تمثلت بزيارة رئيس البرلمان جميل تشيتشيك طهران، ومن بعدها لقاء الرئيس التركي عبدالله غول الرئيس الإيراني الشيخ حسن روحاني في نيويورك.

٤- أفقدت المتغيرات الميدانية على الأرض في سورية، المتمثلة بتراجع الجيش السوري الحر الذي تؤيده تركيا أمام هجمات التنظيمات الأصولية، من داعش والنصرة وخلافها، تركيا ركيزة ميدانية أساسية في سورية.

٥- الضغوط الأميركية على تركيا لوقف دعمها المنظمات الأصولية في سورية والعراق، وشعور تركيا بعدم القدرة على مقاومة ذلك بعد تكاثر الانتقادات الغربية لحكومة أردوغان، ورسوخ صورة تركيا داعمة تنظيم «القاعدة» في الإعلام الغربي، والتحقيق الذي بثته «سي أن أن» الأميركية أخيراً حول هذا الموضوع، كانت جميعاً رسائل سياسية واضحة من البيت الأبيض إلى أنقرة.

أمام هذه التطورات والضغوطات، لم يكن أمام أنقرة سوى محاولة العودة إلى سياسة

الانفتاح على المعسكر القديم، الذي تمثله إيران والعراق والشيعة في المنطقة، عبر إطلاق سراح مخطوفي أعزاز، وهي تسعى إلى استدراك ما يمكن في المرحلة المقبلة، على أساس أن الخسارة ليست محتملة الوقوع في المستقبل، بل هي وقعت فعلاً، ويبقى الأمل في تخفيف الخسائر ليس إلا.

تحقق عودة تركيا إلى العراق مثلاً مكاسب متعددة، منها إعادة تفعيل الصادرات التي تراجعت في الآونة الأخيرة بشل لافت مع العراق، وكذلك المشاريع الاستثمارية في هذا البلد، فالعراق سوق مهم جداً للمنتجات والاستثمارات التركية بعدما اقتصر التعامل في السنة الأخيرة مع إقليم كردستان، الذي لا تزال تركيا الرسمية تسميه إقليم شمال العراق(!).

وتأمل أنقرة في أن تستعيد بالسلم من النفوذ ما لم تستطع تحقيقه بالتحريض والقوة، خصوصاً بعد ضلوعها في تظاهرات السنّة في الأنبار وغيرها، وتورطها في قضية طارق الهاشمي.

وكان اجتماع داود أوغلو مع السيد السيستاني والصورة الجامعة لهما كفيلَين بطيٍّ ما علق من خطاب مذهبي تركي ضد رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي خلال الفترة السابقة، ومع ذلك، فإن إشارات التغيير التركي مع العراق وإيران والشيعة في المنطقة، ومنها لبنان، لن تكتمل إلا بموقف تركي واضح من الوضع في سورية، وما إذا كانت ستتخلى عن سياسة «ترحيل» الرئيس السوري بشار الأسد والتخلي عن دعم المجموعات المسلحة واحتضانها، وبالتالي الخروج من كونها طرفاً في الأزمة السورية.

تصريحات داود أوغلو في العراق عن أن الأسد هو أصل المشكلة وأنه أخطر من تنظيم «القاعدة»، لا تشي بأن تحولاً طرأ على النظرة التركية إلى سورية، وإذا لم تظهر خطوات عملية تركية تجاه سورية، فإن حكومة رجب طيب أردوغان لا تمارس سوى «التقية» في مرحلة الصراع على «جنيف٢»، الذي إذا نجح تكون تركيا نجحت في اجتياز مرحلة تقليل الخسائر، وإذا فشل وعادت الأمور إلى نقطة الصفر تعود لتستأنف معركتها (التي لم تتوقف أصلاً) لإسقاط النظام في سورية.

لا أعتقد أن المسؤولين في إيران والعراق، وبالطبع في سورية، غافلون عن رؤية هذا المشهد، ولا

أحد يعارض عودة تركيا إلى المنطقة ولكن ضمن علاقات الند للند وخارج الشعارات الفارغة والزائفة التي تستمد من «الأخوة الإسلامية ووحدة شعوب المنطقة» أقنعتها، التي لم تتكشف، عند توافر الفرصة، إلا عن مخططات أطلسية وعثمانية.

١١ /١١/ ٢٠١٣

حاقان فيدان:
النجاح المهني في مواجهة القصور السياسي

يكاد يتحول اسم حاقان فيدان إلى رمز للمواجهة في عالم الاستخبارات، تارة في الداخل التركي وطوراً في الخارج. لكن فيدان ليس سوى ضحية، كونه موظفاً مخلصاً لدى ولي نعمته رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان. هذا الشاب الذي «اصطفاه» أردوغان لرئاسة الاستخبارات يريح، بملامح الصمت والصرامة المحببة التي ترتسم على وجهه، سيدَه الذي يريد دائماً مساعدين كتومين لا يسببون له إحراجاً في حوار هنا أو تصريح هناك.

ينتمي فيدان إلى الجيل الجديد من كوادر السلطة، الجامعين التقنيةَ والعلوم الحديثة إلى التدين والحنين إلى الماضي... العثماني. وجد أردوغان ضالته في فيدان (مواليد أنقرة في العام ١٩٦٨)، الذي كانت حياته خليطاً من الخدمة العسكرية (حيث خدم في الجيش ضابطاً من العام ١٩٨٦ إلى العام ٢٠٠١، ومن ثم عمل بعض الوقت في مقر قيادة حلف شمال الأطلسي) قبل أن يعيَّن رئيساً لوكالة التنمية والتعاون التركية، ومن بعدها مستشاراً في رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٧ وعضواً في الهيئة الإدارية لوكالة الطاقة الذرية الدولية، وفي ١٧ نيسان/ ابريل ٢٠٠٩ عيّنه

أردوغان نائباً لرئيس الاستخبارات التركية، محضِّراً إياه بعد سنة ليكون في ٢٧ أيار/ مايو ٢٠١٠ رئيساً للاستخبارات، ولا يزال.

جاء فيدان إلى العمل الاستخباراتي في موقع هو الأخطر وفي لحظة هي الأدق من مرحلة صراعات إقليمية حادة وفي غمرة طموح تركيا لتكون بلداً أبعد من إقليمي، ما يتطلب جهازاً استخباراتياً حديثاً يستخدم كل المعطيات والتقنيات والأذرع. وهكذا كان فيدان، مستفيداً من دراسته الأكاديمية حول «موقع الاستخبارات في السياسة الخارجية» (عنوان أطروحته لنيل الدكتوراه في العام ٢٠٠٦ من جامعة بيلكنت التركية)، هو من أعطى هذا الجهاز بعد تعيينه على رأسه في ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٠، بُعده الجديد والحديث. ولم تكن صحيفة «يني شفق» تغالي مثلاً، عندما كتبت أخيراً أن فيدان عمل على إعادة موقع الاستخبارات التركية في المنطقة إلى ما كانت عليه من قوة وتأثير في عهد السلطان عبدالحميد، وهي عبارة لا تخلو أيضاً من الإشارة إلى الثمرة المرتجاة من تفعيل عمل الاستخبارات برئاسة حاقان، وهي الوصول إلى المشروع العثماني لحزب «العدالة والتنمية».

تولى فيدان أدواراً متعددة في ملفات حساسة، على رأسها الملف الكردي في تركيا وفي العراق، والملف السوري، ولم يكن تورط تركيا في الأزمات الداخلية لدول المنطقة بعيداً من أصابع فيدان، حيث كان وزير الخارجية أحمد داود أوغلو يشيد دائماً بقدرة الاستخبارات التركية على معرفة الشاردة والواردة عن الوضع في سورية. لكن البعض كان يرى في ذلك مغالاة، وأن داود أوغلو إنما كان يمارس بذلك حرباً نفسية على النظام في سورية ليتصدع ويستسلم، إذ كيف يمكن هذه القدرة الخارقة من المعطيات الاستخباراتية أن تسفر بعد ثلاث سنوات من بدء الأزمة في سورية إلى انهيار كارثي في سياسة تركيا السورية، سواء في سوء تقدير سقوط النظام أو انقسام المعارضة وصداماتها الدموية، أو ظهور«كيانية» كردية؟ هنا يرى البعض داخل تركيا أن المشكلة ليست عند فيدان ولا في الحقائق التي كان يعرضها على أردوغان وداود أوغلو، بل في الإسقاطات التي قاما بها وغلّبا فيها ميولهما، وهو ما يفسر بقاء فيدان على رأس الاستخبارات التركية على رغم الفشل الذريع في السياسة الخارجية التركية، ليس فقط في سورية بل في العراق ولبنان أيضاً. أما في مصر، فإن الوضع مختلف بعض الشيء، إذ

اختلط هناك القصور الاستخباراتي مع «الركود» الاستشرافي حول ما إذا كانت سلطة الإخوان المسلمين معرضة لانقلاب عسكري يطيح بها أم لا.

المشكلة في تركيا رجب طيب أردوغان، أن رئيسها يحوّل كل شيء مسألةً شخصية ولا يعترف بالخطأ، ما جرَّه إلى خلافات حتى مع الرئيس عبدالله غول، وأخيراً مع نائب رئيس الحكومة بولنت أرينتش. وينسحب ذلك على وزير الخارجية داود أوغلو، الذي يتمسك به أردوغان على رغم فشله الذريع في سياساته الخارجية، التي حولت تركيا بلداً معزولاً بالكامل وعلى خلاف مع الجميع، قبل أن يبدأ أخيراً محاولة إصلاح ذات البين مع البعض، ومنهم إيران والعراق. ولأن أردوغان هو الذي تكفل بداود أوغلو وتبنى نظرياته، فإنه لا يجد الجرأة على تغييره، لأنه سيعني فشلاً له شخصياً، وكذلك الأمر مع حاقان فيدان.

فيدان هو الفتى المدلل لأردوغان، الذي سنّ لأجله شخصياً قبل سنة ونصف بالتمام، قانوناً على عجل في البرلمان من أجل ألا يستطيع القضاء استدعاءه للتحقيق معه في مسألة مقتل ٣٤ كردياً، وحينها اشتهرت جملة أردوغان «لن أضحي بحاقان بك حتى لو كان على خطأ. نحن لا نأكل رجالنا بسهولة»، وخصوصاً أن استدعاء فيدان كان سيُعتبر بمثابة استدعاء لأردوغان نفسه وكشفاً عن أسراره. وعندما شنت الصحف الغربية وإسرائيل قبل أسابيع قليلة حملة كبيرة على فيدان بسبب تسريبه لإيران أسماء عملاء إيرانيين يعملون لمصلحة إسرائيل، كان واضحاً أن الهدف من الحملة لم يكن فيدان، بل أردوغان. باختصار، فيدان موظف ناجح يكاد يذهب ضحية أصحاب رؤى سياسة خاطئة، فيما الأولى أن يذهبوا هم.

١١ /١١/ ٢٠١٣

حراك تركي في العراق: فتّش عن السبب!

وضع رئيس الديبلوماسية التركية أحمد داود أوغلو الهدفَ من زيارته إلى العراق في خانة منع الفتنة السنية- الشيعية، وحرص لذلك على أن تشمل زيارته جميع المكونات الشيعية، من رئيس الحكومة نوري المالكي إلى السيد عمار الحكيم والسيد مقتدى الصدر والمرجع الأعلى السيد علي السيستاني.

ولم يهمل داود أوغلو أن يزور مقامي الإمام علي والإمام الحسين في النجف وكربلاء وأن يتلو هناك أدعيةً، ليكون هو نفسه وبتعبيره شخصياً، «على خطى الحسين». ولم يهمل أيضاً الشكليات، فحرص على أن يرتدي أحياناً قميصاً أسود اللون مع ربطة عنق خضراء، لونَي الشيعة وعاشوراء، إن جاز القول.

لا شك في أن زيارة داود أوغلو كانت استباقاً لأي تحولات جذرية على مسار التسوية في سورية والمنطقة بعد المتغيرات المهمة التي تشهدها، ومنها التقارب الأميركي- الإيراني، حتى إذا كانت التسوية في جنيف٢ جدية كان لتركيا بعض المكاسب ولو محدودة، حتى لا تخرج بخفي حنين.

لكن زيارة بغداد الاستباقية، التي سبقها لقاء روحاني- غول في واشنطن ومن بعدها إطلاق مخطوفي أعزاز، لا تحجب أهدافاً أخرى ليست أقل أهمية من الهدف المعلن للزيارة:

الهدف الأول مواجهة الهجمة الداخلية على حزب «العدالة والتنمية» من جانب العلويين الأتراك، الذين لم يقدم لهم أردوغان شيئاً في رزمة الإصلاح الأخيرة، فيما هو يريد أن يخفف حدة الغضب العلوي عبر التركيز على «شكليات» زيارة ضريحي علي والحسين في النجف وكربلاء تحديداً، بل إعلانه أنه بصدد فتح قنصلية تركية في كربلاء، لما لهذه المدينة من موقع خاص في قلوب الأتراك. ولا شك في أن هذه الزيارة ستثير ردود فعل ساخطة لدى العلويين في تركيا وأنهم سيرونها استفزازية لمشاعرهم وتلاعباً بالحساسيات، على اعتبار أن الترجمة الفعلية لمحبة أهل البيت تكون في إعطاء العلويين في تركيا حقوقهم التي يتنكر لها حزب «العدالة والتنمية»، وليس في استعراضات خارجية لا محل لها من الإعراب.

أما الهدف الثاني من الزيارة، فهو تمرير استمرار تعاون تركيا مع إقليم كردستان وتسويقه، وخصوصاً بعد إشارة وسائل إعلامية إلى أن تركيا تدرس جدياً أيضاً مقترح استيراد النفط والغاز الطبيعي من إقليم كردستان مباشرة عبر خطي أنابيب، واحد نفطي ينتهي العمل به في نهاية هذا العام وآخر للغاز الطبيعي ينتهي في العام ٢٠١٦. وليست زيارة داود أوغلو، ومن بعدها زيارة لاحقة لأردوغان لإقامة علاقات جديدة وجيدة مع الحكومة المركزية في بغداد، سوى لتسهيل عملية الاستيراد المباشر للنفط والغاز من أربيل وعدم اعتراض بغداد عليها.

ولا تبدو نية تركيا في إقامة علاقات جديدة مع حكومة نوري المالكي قوية، حيث إنه في وقت كان داود أوغلو في بغداد، كان أردوغان يحضّر للقاء استثنائي في ديار بكر مع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني، في رسالة واضحة تفيد بأن تركيا تتعامل مع أربيل بالمستوى ذاته الذي تتعامل مع بغداد، وهذا ليس بريئاً على الإطلاق ولا يستقيم أيضاً في العلاقات الدولية، حيث إن إقليم كردستان مجرد منطقة فيدرالية وليس دولة مستقلة، فيما حكومة بغداد هي الحكومة المركزية التي تمثل كل العراق والتي تمر عبرها كل الاتفاقيات والعلاقات الرئيسية، أو على الأقل التي ينص عليها الدستور العراقي. لذا، فإن لقاء أردوغان- البرزاني في ديار بكر يشكل استفزازاً لبغداد ويبطل أي مفاعيل إيجابية لزيارة داود أوغلو، أو على الأقل يلقي ظلالاً كثيفة على حسن نواياها.

إن لقاء أردوغان بالبرزاني في ديار بكر يندرج أيضاً في سياسة تركيا الاستعانة باللاعبين العراقيين لدوافع داخلية تركية، وهو ما يدفع العراقيين إلى التوجس من نهج تركيا سياسة استغلال الواقع العراقي لغير صالح العراق والتورط في شؤون خارجية لا تفيد العراق، ذلك أن لقاء أردوغان- البرزاني يهدف أيضاً إلى توريط أكراد العراق، وهم في النهاية جزء من العراق وليس من تركيا، في الصراع القائم بين أنقرة وحزب «العمال الكردستاني» وشريكه السياسي حزب «السلام والديموقراطية» الكردي، إذ بعد انسداد عملية حل المسألة الكردية في تركيا وسيطرة القوات الموالية لعبدالله أوجالان في سورية على المناطق الكردية لغير مصلحة أنقرة والبرزاني، يعكس لقاء أردوغان والبرزاني -كما يقول الصحافي التركي جنكيز تشاندار في صحيفة «حرييت»- تحالفاً بين الرجلين ضد أوجالان، كما يسعى عبر سياسة «فرق تسد»، إلى تنصيب البرزاني وليس أوجالان، ومن ديار بكر بالذات، زعيماً حتى على أكراد تركيا، وهو ما يأمل أردوغان أن يجلب له أصواتاً كردية إضافية، والقول إن أكراد تركيا هم مع حزب «العدالة والتنمية» وليس مع حزب «العمال الكردستاني»، وهو ما أثار سخط زعماء الأكراد في تركيا، الذين أعلنوا أنهم سيقاطعون زيارة البرزاني، ودعوه إلى قراءة صحيحة للواقع التركي.

إن لقاء أردوغان- البرزاني في ديار بكر بالأهداف التي يرمي إليها، لا يعني سوى توريط مكونات عراقية في شؤون خارجية، وهو يعني استمرار النهج التدخلي لتركيا في الشؤون الإقليمية، ما يضعف الأمل بحدوث تغيير جذري في ذهنية مقاربة تركيا مشكلات المنطقة، ومنها العلاقة مع العراق، وبالطبع وتكراراً الموقف من سورية، وهو المعيار الأهم لأي تغيير تركي في السياسة الخارجية.

٢٠١٣/١١/ ١٣

أردوغان يستضيف البرزاني في ديار بكر!

كشفت صحيفة «ميلليت» عن أن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان ورئيس إقليم كردستان في شمال العراق مسعود البرزاني، عقدا اجتماعاً بعد انتهاء مهرجان ديار بكر في الفندق الذي يقيمان فيه، بحضور مسؤولين من الطرفين، بينهم وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو. وذكرت الصحيفة أن الجانبين توصلا إلى اتفاق من أربعة بنود على الشكل التالي:

١- الاتفاق على بدء ضخ النفط من شمال العراق عبر خط أنابيب جديد يتصل بخط كركوك- يومورطاليق خلال شهر ونصف، وهي الخطوة التي تثير اعتراض الحكومة المركزية في بغداد.

٢- الاتفاق على فتح معبرين حدوديين جديدين بين شمال العراق وتركيا، إضافة إلى البوابة الوحيدة الموجودة اليوم، وهي بوابة الخابور. واتفق على أن تكون البوابتان الجديدتان جاهزتين خلال شهر من الآن.

٣- اتفق الطرفان على دعم عملية حل المسألة الكردية في تركيا، وتعهد البرزاني دعمها بقوة.

٤- أما الاتفاق الرابع، فكان على رفض الأمر الواقع الذي أعلنه حزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي في سورية، بإعلان الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية الموقتة. ولم يُعرف الشكل الذي ستتخذه معارضة أردوغان- البرزاني هذه الخطوة، خصوصاً في ظل الصراع الذي انفجر بين تيار البرزاني وتيار عبدالله أوجالان زعيم حزب «العمال الكردستاني» الداعم لحزب الاتحاد الديموقرطي في شمال سورية.

وكان أردوغان والبرزاني أقاما لقاء جماهيرياً وُصف بالتاريخي في المدينة الكردية الأكبر في تركيا، ديار بكر، بحضور الآلاف من المواطنين، وحرص الجانبان على إضفاء طابع شعبي وثقافي وفني على اللقاء، بمشاركة المغنيَيْن الكرديين الشهيرين إبراهيم طاتلي سيس وشيفان برفار، اللذين غنّيا أغنية «لا تبكي يا أمي» باللغة الكردية، كما رفعت لافتات الترحيب باللغتين التركية والكردية، بل إن أردوغان نفسه استخدم للمرة الأولى مصطلح «إقليم كردستان العراق» بعدما كان يصفه دائماً بإقليم شمال العراق من دون كلمة «كردستان». كذلك بدأ البرزاني كلمته كما أنهاها، بعبارات التحية للأخوة التركية- الكردية وللسلام باللغة التركية.

وركز أردوغان في كلمته أمام الحشود على الأخوة التركية الكردية، قائلاً إن «أخي مسعود يكتب التاريخ». ومن دون أن يسميه، انتقد أردوغان حزب «السلام والديموقراطية» الكردي المعارض في تركيا، الذي يمتلك ٣٥ مقعداً في البرلمان وقاطع الاحتفال، بالقول إنه لن يجلب السلام إلى المنطقة ما دام لا يتحمل وجود الآخرين. وأطلق أردوغان إشارات إلى احتمال إصدار عفو عام عن المعتقلين الأكراد في تركيا بقوله: «المستقبل سيكون مختلفاً، وسنرى كيف سينزلون من الجبال ويخلى سبيل من في السجون، وسيكون الـ٧٦ مليوناً معاً، وسنرى كيف ستكون تركيا كبيرة بالوحدة».

وفي حين تجاهل البرزاني أي إشارة إلى سورية، فإن أردوغان لم يوفر سورية والنظام فيها من انتقاداته، حين قال إن «مصاب دمشق هو مصابنا، ومصاب القامشلي مصابنا، والدم الذي أراقه الأسد الظالم في كل سورية هو دم أخينا. لن نكون إلى جانب الظالمين ولن نجلس إلى مائدة يجلس عليها الظالمون. وسنكون رفاق درب للمظلومين والمغدورين والغرباء»، وذلك

في إشارة تعكس استمرار السياسة التركية بمعارضة أي حل في سورية يشمل بقاء الأسد ورفض الجلوس معه.

أما كلمة البرزاني، فدعت إلى التخلي عن العنف لحل المشكلات، قائلاً إن الحروب لم تحل مشكلة ولم تعط خيراً لأحد. ودعا البرزاني إلى تشكيل تاريخ جديد، قائلاً إن الوقت قد حان من أجل ذلك.

غير أن الزيارة قوبلت بانتقادات متعددة، أولها من قادة حزب «السلام والديموقراطية» الكردي الذي قاطع الاحتفال، حيث شن زعيمه صلاح الدين ديميرطاش من برلين هجوماً على أردوغان وسياساته، قائلاً إن «من يريد السلام مع الأكراد لا يعتقل أوجالان ولا يصف حزب «العمال الكردستاني» بالمنظمة الإرهابية ولا يبني جداراً عازلاً بين الأكراد والأكراد على الحدود مع سورية ولا يدعم العصابات الإرهابية في سورية ليهاجموا المناطق الكردية وحزب «الاتحاد الديموقراطي»، ولا يلقي بالأكراد في السجون وبعقوبات عالية ولا يسرع في بناء المخافر الجديدة في كل مكان في كردستان تركيا».

وشنت صحيفة «أوزغور غونديم» التابعة لحزب «العمال الكردستاني» في مقالة، هجوماً عنيفاً على لقاء أردوغان- البرزاني جاء عنوانها الرئيسي أمس الأحد «الكلمات لا تكفي». وجاء في الصحيفة أن «ديار بكر لن تغفر للبرزاني موقفه المعارض للأكراد في سورية بإقفال بوابات العبور أمامهم»، وقالت إنه كان على البرزاني أن يأتي للمساهمة بحل المشكلة الكردية وليس لإكساب أردوغان أصواتاً انتخابية. كما انتقد العديد من الفنانين الأكراد مشاركة المغني شيفان برووير في الاحتفال واعتبروها مهينة، وأن برووير مجرد أداة لسياسات حزب «العدالة والتنمية».

وفي صحيفة «ميلليت»، اعتبر قدري غورسيل أن البرزاني غير قادر على المساهمة في عملية حل المشكلة الكردية في تركيا، حيث لا نفوذ له على الأرض، مستبعداً أن تكسب زيارة البرزاني أردوغان أصواتاً إضافية في الانتخابات البلدية، فالناخب الكردي متماسك وصلب في تأييد الأحزاب المعارضة لحزب «العدالة والتنمية». وقال إن حديث أردوغان عن «الأخوة

الإسلامية» لا يفيد في حل مشكلة إتنية، وإن حل المشكلة الكردية في تركيا لا يكون بالقبول بالوجود السياسي للأكراد في شمال العراق وبرفض ذلك في الداخل التركي. وقال إن أي اتفاق تركي- كردي عراقي أساسه النفط، سيكون محكوماً بالتعفن ما دامت مشكلة الديموقراطية في تركيا قائمة، وما دامت الحكومة تتنكر للمطالب الكردية.

١٧ /١١/ ٢٠١٣

داود أوغلو: المنطقة تغيرت لا سياستنا!

أطلق الكتّاب الأتراك أمس الإثنين عنان أقلامهم لخطوة مصر تخفيض العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل وطرد السفير التركي من القاهرة. وبان واضحاً حجم التهكم والشماتة بما آلت إليه السياسية الخارجية لرئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو.

ولكن كانت انتقادات سياسة أردوغان- داود أوغلو الخارجية أيضاً إعلاناً للنفير من أجل تدارك الخسائر اللاحقة بتركيا نتيجة السياسات ذات الطابع الأيديولوجي التي تغلِّب مصالح حزب «العدالة والتنمية» على مصالح الوطن، خصوصاً في الحالة المصرية.

ومع ذلك، خرج وزير الخارجية داود أوغلو من قطر بتصريحات للصحافيين الأتراك قائلاً إن تركيا ليست بصدد إعادة النظر بسياستها الخارجية، وليس هناك من «تصفير» للعودة إلى ما كانت عليه هذه السياسة قبل ثلاث سنوات. وقال في تصريحات لصحيفة «يني شفق»، إنه «لا عودة إلى ما كانت عليه سياستنا (قبل الربيع العربي)، لأن هذا سيعني أننا انتهجنا سياسة خاطئة، وهذا غير صحيح. تركيا لم تغير سياساتها الخارجية ولكن المنطقة تغيرت».

وبطبيعة الحال، فقد حظي الاتفاق النووي بين إيران والغرب وخطوة طرد السفير التركي من مصر، بغالبية تعليقات الصحف التركية، وكذلك مدى الارتباط العضوي بينهما، لجهة تراجع النفوذ التركي وتقدم النفوذ الإيراني.

في صحيفة «ميلليت»، كتب قدري غورسيل قائلاً إن الاتفاق النووي في جنيف كان انتصاراً كبيراً لكل من الرئيس الإيراني حسن روحاني والرئيس الأميركي باراك أوباما، أما من الزاوية التركية، فقد أراح الاتفاق العلاقات التركية- الإيرانية ووفّر على تركيا خيارات الارتماء في حضن الناتو أو الدخول في سباق تسلح نووي. لكن الاتفاق سوف يفتح أمام إيران إمكان تطبيق سياساتها الإقليمية بصورة مريحة، وهذا سيفتح أمامها محوراً تنافسياً جديداً مع السعودية. والخيار الوحيد الذي يفترض على تركيا أن تتبعه في هذه الحال هو اتباع سياسة خارجية علمانية ذات مضمون ديموقراطي حقيقي، وهذا الإمكان مع الأسف غير موجود الآن لدى قادة تركيا الحاليين.

وفي صحيفة «حرييت»، كتب أردال صاغلام عن الأخطار على مستقبل تركيا الاقتصادي والسياسي نتيجة سياسة أردوغان الحالية، فقال إن قرار تخفيض مصر العلاقات الديبلوماسية مع تركيا مؤشر ملموس يُظهر الأخطار المتصاعدة لسياسة تركيا الخارجية. ويعكس المشهد الراهن لوحة غير مسبوقة لتركيا، وها هي سياسة «صفر مشكلات» تعلن إفلاسها في مصر بعدما أعلنت افلاسها في سورية وإسرائيل.

ويلحظ المرء كيف وضعت تركيا نفسها خارج صورة المفاوضات والاتفاقيات التي تبرم هنا وهناك، وآخرها الاتفاق النووي مع إيران، وكيف أن التوترات مع الغرب سوف تعمل ضد مصلحة تركيا. وتبعاً لهذه المتغيرات، فإن الاستمرار في اتباع سياسة خارجية أيديولوجية سوف يلقي تركيا في أتون خطر حقيقي على اقتصادها ومستقبلها السياسي.

وعرض فهيم طاشتكين في صحيفة «راديكال»، للمشهد الراهن بعد ثلاث سنوات من الاضطراب في المنطقة العربية، فقال إن «التاريخ يكرر نفسه وللسبب ذاته: التدخل في الشؤون الداخلية. جمال عبد الناصر طرد سفير تركيا عام ١٩٥٤، واليوم عبدالفتاح السيسي يطرد سفير

أردوغان، وها هي تركيا تقع في أتون خسائر لا يمكن تلافيها. ويمكن تصنيف نتائج الأزمات العربية ثلاث فئات: خاسرون (تركيا)، رابحون (روسيا) ومنتهزو فرص (فرنسا). والباب الذي خرجت تركيا منه في مصر دخل عبره وزيرا الخارجية والدفاع الروسيان، وإذا أصبحت روسيا حليفاً لمصر ونجحت في إنقاذ النظام السوري، فلا شك في أن المعادلات ستنقلب رأساً على عقب. ومع الاتفاق النووي مع إيران والتقارب الإيراني- الأميركي وانفتاح أفق الحل في سورية، فإن مجال المناورة أمام تركيا ضاق كثيراً.

وفي صحيفة «طرف»، كتب سميح إيديز مقالة بعنوان «عندما تنقطع الخيوط مع مصر»، جاء فيها أن موقف أردوغان من مصر قد يعكس سروراً لدى قاعدة حزب «العدالة والتنمية»، لكن أن تخرج دولة مثل مصر ترفع رأسها من جديد وتطرد السفير التركي من مصر في لحظة متغيرات شرق أوسطية، فهو فشل كبير للسياسة الخارجية التركية. ولو كان أردوغان صادقاً في موقفه من نظام السيسي، لكان هو الطرف الذي بادر إلى سحب السفير التركي من مصر وطرد السفير المصري من تركيا، لكن مصر تغلبت على أردوغان في شطرنج الديبلوماسية. الخطوة المصرية تعكس استعادة ثقة بالنفس وعزلة تركيا في المنطقة، وهي نتيجة طبيعية لسياسة أردوغان عندما يغلِّب مصالح حزبه على مصالح تركيا فيكون محكوماً بالخسارة في السياسة الخارجية.

٢٥ /١١/ ٢٠١٣

.. ملح أنقرة

اصطدمت محاولات تحسين العلاقات بين تركيا والعراق بأول حاجز لها عندما حاولت تركيا إخفاء التوقيع على اتفاقيات النفط مع إقليم شمال كردستان العراق عن أعين الحكومة المركزية في بغداد. وكانت ردة الفعل العراقية إغلاقَ المجال الجوي العراقي أمام رحلات الطيران ذات المهمات الخاصة مع إبقاء الرحلات الرسمية، ما أدى إلى منع وزير الطاقة التركي تانر يلديز من القدوم إلى أربيل للمشاركة في مؤتمر حول الطاقة.

وكانت الحكومة التركية أعلنت أن هناك اتفاقاً بين أنقرة وأربيل حول تصدير النفط، إلا أنه لم يتم التوقيع بعد على أي اتفاقية بانتظار زيارة رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي أنقرة والتشاور مع حكومة بغداد المركزية. لكن ما كشفت عنه صحيفة «حرييت» فتح الباب أمام توتر جديد بين أنقرة وبغداد بعد أسبوعين فقط على زيارة أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي «لفتح صفحة بيضاء» جديدة بين البلدين.

وذكرت «حرييت» أن اللقاء بين رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان ونظيره في إقليم كردستان نشروان البرزاني، أسفر عن توقيع ست اتفاقيات لاستيراد النفط والغاز

الطبيعي عبر خطين للأنابيب من مناطق كردية في شمال العراق تلتقي داخل تركيا بخط أنابيب النفط القديم المعروف باسم «خط كركوك - يومورطاليق»، على أن تودع الأموال الناتجة من بيع الطاقة في مصرف تركي ويتم تحويل ٨٣ في المئة منها إلى الحكومة المركزية في بغداد و١٧ في المئة إلى حكومة أربيل. لكن الاتفاق ووجه بمعارضة من بغداد وواشنطن، حيث ترى بغداد أن أي اتفاق نفطي يجب أن يمر عبرها، وهو ما تدعمه واشنطن، التي لا تريد توتير العلاقات مع بغداد أو الداخل العراقي. وأعلن وزير الطاقة التركي تانر يلديز أن لبغداد تحفظات على أمرين: كمية النفط التي ستصدَّر وكيفية توزيع العائدات المالية منها. ومن بين الاتفاقيات الموقعة واحدة تعطي شركة الطاقة التركية امتياز التنقيب بمفردها عن النفط في ستة آبار شمال العراق، وبالشراكة مع شركتي «إكسون- موبيل» و«شيفرون» الأميركيتين في ستة آبار أخرى.

وقد حظي التوتر الجديد في العلاقات بين تركيا والعراق بتعليقات في عدد من الصحف التركية تتهكم على رغبة حكومة أردوغان «فتح صفحة جديدة» مع بغداد، وما قد يعنيه ذلك من إلقاء ظلال كثيفة من الشكوك حول نية تركيا الانفتاح على العراق وإيران وما قيل عن بدء مرحلة جديدة من السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط. وقالت صحيفة «جمهورييت» إن لعبة الحكومة التركية عادت على أعقابها من بغداد بعد قرار المالكي منع وصول يلديز إلى أربيل. وقالت الصحيفة إن هذا القرار سيُدخل في مأزق أيضاً الزيارةَ المقررة ليلديز إلى بغداد نفسها لإقناع السلطات العراقية بالاتفاقيات التي وقعت. وذكّرت الصحيفة بوعود فاروق قايماقتشي السفير التركي في بغداد، الحكومةَ العراقية بأن بلاده لن توقع أي اتفاق خلافاً لرغبة الحكومة العراقية، وأن تركيا لا تريد التعامل مع إقليم كردستان العراق وكأنه دولة مستقلة. لكن المالكي استشاط غضباً عندما علم بتوقيع أردوغان والبرزاني الاتفاقيات، وأن كلام السفير التركي كان عبارة عن مجموعة من الأكاذيب، فاتخذ قراراً بإغلاق المجال الجوي العراقي، بما في ذلك أجواء كردستان، أمام وزير الطاقة التركي.

والجدير ذكره أن هذه هي الصدمة الثانية ليلديز، إذ إنه مُنع أيضاً قبل عام بالضبط من المشاركة في مؤتمر للطاقة بأربيل في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، كردة فعل على الزيارة



الشهيرة لوزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو حينها مدينة كركوك من دون أخذ إذن الحكومة المركزية في بغداد.

وفي صحيفة «راديكال»، انتقد الكاتب جنكيز تشاندار توقيع الاتفاقيات في مرحلة بدء مرحلة من التحسن في العلاقات بين أنقرة وبغداد، وقال إن المسألة لا تعود فقط إلى حسابات خاطئة بل إلى اتباع أسلوب الكذب في السياسة الخارجية. وقال تشاندار إنه عندما تمارس سياسة الخداع والكذب على الرأي العام في تركيا والولايات المتحدة التي تعارض هذه الاتفاقات بمعزل من بغداد، فإنه من الطبيعي أن تحصد نتائج هدامة. وقال إن أسوأ ما يمكن أن تلجأ إليه سياسة خارجية لدولة ما، هو اعتماد الكذب.

١ /١٢/ ٢٠١٣

استحالة إعادة «تصفير المشكلات»!

أثار استطلاع مؤسسة الدراسات الاقتصادية والسياسية لتركيا في إسطنبول، الذي عكس تراجع صورة تركيا في الشرق الأوسط، صدى بارزاً لدى المحللين الأتراك الذي ساد صفوفهم شبه إجماع على أن سياسات حكومة حزب «العدالة والتنمية» وطريقة مقاربتها القضايا الإقليمية والدولية هي السبب في هذا التراجع.

ولم يقتصر تراجع الصورة على التقرير أعلاه بل أكدته دراسة أخرى صادرة عن جامعة «قادر خاص» التركية في ٢٦ محافظة تركية. وجاء في دراسة «قادر خاص» أن ٢٥ في المئة يرون أن سياسة تركيا ناجحة، مقابل ٣٦ قالوا إنها فاشلة.

ويرى التقرير أن أكبر سبب لتخلي الرأي العام التركي عن دعم سياسات الحكومة هو الموقف من سورية أولاً ومن مصر ثانياً، حيث تراجع تأييد سياسة الحكومة تجاه سورية من ٤٩ إلى ٢٤ في المئة. وطالب ٤٣ في المئة بألا تتدخل الحكومة في الشأن الداخلي السوري. ولم يؤيد سوى ٩ في المئة تدخلا عسكرياً خارجيا في سورية كانت الحكومة التركية تؤيده وأعلنت أنها ستشارك فيه إذا حصل. وحول مصر، رأت دراسة «قادر خاص» أن ٤٨ في المئة يرون أن سياسة الحكومة

تجاه مصر فاشلة، فيما رأى ٢٩ في المئة أنها ناجحة. ودعا ٤٦ في المئة إلى الاعتراف بالنظام الجديد في مصر مقابل ٩ في المئة دعوا إلى الاستمرار في دعم الإخوان المسلمين.

وأعرب ٧٢ في المئة أنهم يؤيدون بقاء تركيا في حلف شمال الأطلسي، مقابل معارضة ٢٨ في المئة. وبلغت نسبة من يريدون الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ٤٧ في المئة، مقابل معارضة ٣٨ في المئة. ومن النتائج المثيرة في دراسة جامعة «قادر خاص»، أن البلد الأقرب إلى تركيا هو أذربيجان، فيما قال ٣٨ في المئة إن تركيا لا صديق لها.

وفي صحيفة «ميلليت» كتبت أصلي إيدين طاشباش من واشنطن، أن الحماسة السابقة لتركيا لم تعد موجودة في واشنطن، بل أكثر من ذلك، باتت تركيا صورة للبلد الاستبدادي، وذلك استمراراً للتأثر بأحداث «تقسيم» في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، وأخيراً رغبة الحكومة في إغلاق المدارس المسائية التابعة لجماعة فتح الله غولين. وفي الخارج تراجعت كثيراً صورة تركيا «الزعيمة الإقليمية».

وتقول الكاتبة إنه منذ أيار/ مايو ٢٠١٣ لم يلتق أردوغان مع الرئيس الأميركي أوباما، خلا اتصال هاتفي في آب/ اغسطس بطلب من أردوغان. وتراجع تركيا انعكس في أنها خارج بؤرة أربع قضايا أساسية: عملية جنيف السورية، المفاوضات بين إيران والغرب، المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين والعلاقة بين حماس وإسرائيل.

لكن هذا لا يعكس أن حزب «العدالة والتنمية» في طريقه إلى الزوال، بل بالعكس، فالانطباع هو أن الحزب مستمر في المرحلة المقبلة، وسوف تكون واشنطن واقعية في التعامل مع هذا العامل.

لكن الاستياء الأميركي الأكبر هو من عدم مضي أنقرة في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وتقول الكاتبة إن خيبة أوباما من هذا الموضوع كبيرة، لأنه كان تدخل شخصياً لتحسين العلاقات بين الطرفين.

وتقول الكاتبة إن النظام في تركيا بات في صورة الذي يدخل في صدامات مع الصحافيين والمثقفين والفنانين ومنظمات المجتمع المدني، والذي لا يريد الشراكة مع أحد، ولا يجد الاحترام الذي يرغبه. وتقول الكاتبة إن إنهاء هذا المشهد العجيب في تركيا مرتبط بالحكومة، التي يجب

أن تبتعد من إطلاق النار على كل من لم يصوت إلى جانبها في الانتخابات، وتبادر إلى تصفير مشكلاتها فعلياً، على الأقل على الصعيد الديموقراطي.

وشن قدري غورسيل في صحيفة «ميلليت» انتقاداً حاداً لسياسة أردوغان- أحمد داود أوغلو الخارجية، قائلاً إن شعار إعادة تصفير السياسة الخارجية التركية إلى ما كانت قبل ثلاث سنوات غير ممكنة بالأيدي نفسها التي أدارت هذه السياسة. وقال إن الحكومة كان بإمكانها أن تقود سياسات أقل سوءاً، لكنها فشلت في حل المشكلة الكردية في الداخل، ولم تنجح في التماهي مع المجتمع الدولي في الأزمة السورية بعد انهيار سياسة «صفر مشكلات» في هذا البلد تحديداً، وبعد رفع شعار «أصبحنا بلداً مركزاً، فالغرب ينهار ونحن سوف نؤسس نظاماً جديداً في الشرق الأوسط ونقود التغيير»، إذا بالحكومة تثير التهديد بخطابها العثماني وتعد بانخراط تركيا في المعسكر السني عبر خطابها الإسلامي. في سورية، لم يعد ممكناً ترميم التخريب الذي لحق سياسة الحكومة التركية، حيث تحول مقاتلو «القاعدة» الذين رعتهم تركيا تهديداً لها. وفي العراق، وبعد أن جال داود أوغلو في بغداد والنجف وكربلاء ورمى للشيعة الورود، إذا به خلال أيام قليلة يكذب عليهم ويقول إن أنقرة لم توقع اتفاقاً مع الأكراد بشأن النفط، فيما كانت موقَّعة بالفعل.

وتساءل غورسيل: «أهكذا تمكن إعادة تصفير السياسة الخارجية التركية؟». وكذا، يمكن القول بالنسبة إلى مصر، وحتى مع إيران، فإن شرط تصفير المشكلات من جديد معهما هو تبدل الموقف من سورية.

ويذهب غورسيل إلى أنه إذا كان الحل باتباع سياسة خارجية ديموقراطية وعلمانية، فإن النظام الحالي لا يمتلك الأهلية ولا القدرة على القيام بذلك، وإذا كانت لديه هذه الطاقة فليطبقها أولاً في الداخل. يقول غورسيل إن «سعي تركيا للهيمنة على المنطقة أثار شكوك كل المنطقة ومخاوفها. وبعد أن خرّب حزب «العدالة والتنمية» السياسة الخارجية التركية كمؤسسة لها خصوصياتها، بات من غير الممكن ترميمها، وتحولت تركيا لاعباً غير جدير بالثقة». وانتهى قائلاً إن العقبة الأكبر أمام سياسة إعادة تصفير المشكلات في السياسة الخارجية التركية هي مَن خرّبوها أنفسهم.

٢٠١٣/١٢/٦

الحرب بين أردوغان وغولين

لا يبدو في الأفق حتى الآن أن الصراع المفتوح بين رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان وزعيم جماعة النور رجل الدين فتح الله غولين المقيم في أميركا منذ العام ١٩٩٩ في طريقه إلى الحل، إذ مع كل يوم تزداد المشكلة بين الرجلين تعقيداً، وهي كانت بدأت قبل حوالى الشهر مع قرار الحكومة التركية إغلاق المدارس المسائية الخاصة التي يتلقى فيها بعض الطلاب دروساً خصوصية لتقوية مستوى تعليمهم في بعض المواد استعداداً للامتحانات الرسمية. ويبلغ عدد هذه المدارس ٢٥٠٠ مدرسة تقريباً، وفيها الآلاف من المعلمين وعشرات الآلاف من الطلاب، والممول الأساسي لها هي جماعة غولين، التي تحولت حاضنة للشباب، وهو ما بدأ يثير قلق رئيس الحكومة من استمالة هؤلاء إلى صف الجماعة. وعلى رغم إشارة القضاء التركي إلى أن المدارس لا يمكن إغلاقها قبل العام ٢٠١٥، فقد رأى البعض في القرار محاولة لتهدئة المشكل، لكن ذلك لم يحصل، ولم تهدأ حرب التصريحات بين أردوغان وغولين، حيث كان أردوغان يدافع عن المدرسة الرسمية قائلاً إنها المكان الطبيعي لتحسين المستوى التعليمي وليس المدارس المسائية، إلى درجة دعوته إلى عدم إغلاق هذه المدارس وتحويلها مدارس رسمية بإشراف الدولة الكامل.

إلا أنه كان لجماعة غولين رأي آخر، هو أن المسألة لا تتعلق بمستوى التعليم وتوحيده بل بالرغبة في إضعاف الجماعة من أجل المزيد من الاستئثار بالسلطة، على قاعدة تصفية كل رفاق الدرب في مواجهة العسكر والعلمانيين، واستدلوا على ذلك بقرار صادر عن مجلس الأمن القومي التركي بتاريخ ٢٥ آب/ اغسطس ٢٠٠٤ وحمل توقيع رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية حينها والرئيس الحالي للجمهورية عبدالله غول، ويقضي بتصفية كل النشاطات التي تقوم بها جماعة فتح الله غولين.

وفي رسائل متعددة بالصورة والصوت، وصف غولين للمرة الأولى أردوغان بـ«المستبد» و«فرعون»، وقال إنه عندما علم بقرار مجلس الأمن القومي عام ٢٠٠٤ انكسرت ذارعه وعمي بصره ولم يصدق. وفي رسالة جديدة نشرت في صحيفة «زمان» التابعة له، قال غولين إنه لم يتغير شيء في تركيا على صعيد الحريات والقمع منذ ثلاثين سنة، أي منذ الانقلاب العسكري في العام ١٩٨٠.

وطلبت الحكومة التركية من القضاء محاكمة صحيفة «طرف» لنشرها مضمون قرار مجلس الأمن القومي في العام ٢٠٠٤، بذريعة فضحها وثائق الدولة السرية، ووجه القضاء تهمة الخيانة العظمة للصحافي محمد برانسو ناشر الوثيقة، التي قد تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد.

وردّت صحيفة «طرف» بأنها ستقاضي أردوغان بتهمة التحريض عليها والتدخل في شؤون القضاء، عارضة عديد الحالات التي نشرت فيها صحف عدة وثائق سرية في أوقات سابقة ولم يلاحقها أحد أمام القضاء، ومن ذلك تقرير سري للاستخبارات التركية نشرته جريدة «عقد» التركية في العام ٢٠١٠، ويحوي تصنيفاً على درجات للمنظمات الدينية التي تشكل تهديداً للأمن القومي، كانت جماعة غولين فيه بين «المنظمات الهدامة درجة أولى»، إلى جانب الطريقة السليمانية والنقشبندية، فيما لم تُدرَج منظمة «القاعدة» في لائحة هذه المنظمات نهائياً بعدما كانت موجودة في تصنيفات العام ٢٠٠٩ التي لم تكن فيها جماعة غولين، أي أن جماعة غولين باتت منظمة إرهابية فيما «القاعدة» لم تعد كذلك، وهو ما يفسر دعم المسؤولين الأتراك الضمني «القاعدة» ضد سورية وعدم وصفها بالمنظمة الإرهابية، وهو الأمر الأساس الذي أثار شقاقاً

بين أنقرة والعواصم الغربية. وقالت صحيفة «طرف» إن اللعبة الآن باتت منتهية لغير مصلحة أردوغان في معركته ضد الحريات الصحافية.

واعتبر حقوقيون عديدون أن مهمة الصحافة هي نشر الوثائق ولا تجوز معاقبتها عليه، فإذا ما عوقبت صحيفة «طرف» فيحق لها والحالة هذه اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ويرى المحللون أن للصراع بين أردوغان وغولين أكثر من بُعد، وأول الأبعاد أنه ترجمةٌ لسعي أردوغان إلى تصفية كل شركائه السابقين، ليؤكد نظرية وحقيقة أنه الرجل الأوحد في تركيا. والثاني أن أردوغان بات يتخذ قرارات عشوائية متوترة في مرحلة بات يشعر أن نظامه في طريقه إلى الزوال الصيف المقبل، بعد أن يصبح رئيساً للجمهورية محدود الصلاحيات ويخرج من كونه الرجل القوي في تركيا. ولن يكون لحرب أردوغان على غولين نتائج إيجابية على حزب «العدالة والتنمية»، حيث يتمتع غول اجتماعياً بنفوذ قوي ربما ليس كافياً لإسقاط أردوغان لكنه كاف لإضعافه. ولعل لقاء زعيم حزب «الشعب الجمهوري» المعارض كمال كيليتشدار أوغلو مع وفد من جماعة فتح الله غولين أثناء زيارته واشنطن، رسالة بأن «الجماعة» لن تصوت لأردوغان في الانتخابات المقبلة، وأن البديل جاهز على رغم التباين الأيديولوجي بين الجماعة وكيليتشدار أوغلو.

٨ /١٢/ ٢٠١٣

أنقرة تنسف الجسور مع بغداد: بدء تصدير نفط كردستان العراق إلى تركيا

إذا صحت المعلومات التي نشرتها صحيفة «روداو» الكردية في أربيل ونقلتها عنها الصحف التركية، فإن الحديث عن مرحلة جديدة من العلاقات بين أنقرة وبغداد هو من باب الوهم، ولا تزال دونها صعوبات جمّة قبل ترميم الثقة المكسورة بين البلدين، ذلك أن الحكومة التركية كانت أبرمت قبل أسابيع اتفاقيات لاستيراد النفط والغاز الطبيعي مباشرة من حكومة إقليم كردستان من دون العودة إلى الحكومة العراقية. وحتى لا تثير أنقرة غضب بغداد في مرحلة فتح «صفحة بيضاء» بين البلدين، أعلنت حكومة رجب طيب أردوغان أنها لم توقع بعد الاتفاقيات بانتظار موافقة حكومة نوري المالكي، ولكن... تبيَّن أن الاتفاقيات وُقعت وأن حكومة أردوغان تكذب على بغداد، ما انعكس غضباً عراقياً.

اليوم، تنقل الصحيفة الكردية أن الأمر لم يقتصر على توقيع الاتفاقيات فحسب، بل أن ضخ النفط من شمال العراق إلى تركيا بدأ بالفعل، ولم ينتظر حتى بداية العام الجديد الموعد المقرر لبدء الضخ، وهو ما ينسف كل محاولات أنقرة التغطية على الموضوع.

ووفقاً لما نقلته الصحيفة، فإن نصف كميات النفط التي ستصدَّر عبر خط أنابيب يصل إلى الأراضي التركية ستشتريه تركيا بأسعار رخيصة، فيما سيباع النصف المتبقي في الأسواق العالمية. ووفقاً للخطة، فإن خط أنابيب ثانياً سينشأ حتى العام ٢٠١٥ ليكون قادراً على تصدير غاز شمال العراق إلى تركيا ومنه إلى العالم، ويكون قادراً على نقل ما مقداره ٧٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً.

وكان رئيس حكومة كردستان نشروان البرزاني، تحدث في مؤتمر حول النفط عقد أخيراً في أربيل، عن أن لا عودة عن مشروع تصدير النفط والغاز مباشرة إلى تركيا، وقال إن كردستان العراق سوف تصدر في المرحلة الأولى ١٥٠ ألف برميل نفط يومياً، لتصل مع نهاية العام ٢٠١٤ إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً، علما أن الخط سيصل إلى مرحلة يستطيع فيها نقل مليون برميل يومياً.

أما الناطق الرسمي باسم حكومة إقليم كردستان صافين ديزائي، فقال إن الاستعدادات لتصدير النفط بدأت قبل سنة ونصف السنة، نافياً أي محاولة لإقناع الحكومة العراقية بذلك، وقال إنه ريثما تصبح الجوانب الفنية جاهزة سيبدأ تصدير النفط. ويمتد خط الأنابيب الجديد لمسافة ٢٥٠ كيلومتراً من حقول «تاك تاك» في شمال العراق ويتصل بعد دخوله الأراضي التركية بمسافة قصيرة بخط النفط الأساسي بين العراق وتركيا، أي خط كركوك- يومورطاليق، الذي سينقل النفط إلى ميناء يومورطاليق التركي على البحر المتوسط.

من جهة أخرى، ترى صحيفة «حرييت» التركية أن الحكومة قررت على ما يبدو أن تختار التعاون مع شمال العراق الكردي على إقامة علاقات جيدة مع بغداد، مراهنة على عامل الوقت لتذليل الاعتراضات العراقية، وهو ما سيُدخل تعقيدات جديدة على العلاقات التركية- الأميركية، حيث ستعارض واشنطن استبعاد بغداد من أي اتفاقيات تخص نفط شمال العراق.

وعلى رغم الصراع بين حزب «العمال الكردستاني» ونظيره السوري حزب «الاتحاد الديموقراطي» برئاسة صالح مسلم من جهة، وبين كل من مسعود البرزاني وأنقرة من جهة أخرى، أشارت صحيفة «حرييت» إلى وساطة تقوم بها النائب الكردية ليلى زانا ورئيس بلدية

ديار بكر عثمان بايديمير في أربيل، بين حكومة البرزاني وبين صالح مسلم، تحسباً لنشوء حكم ذاتي كردي في شمال شرق سورية. وتقول الصحيفة إنه كما كانت تركيا أمام خيار بين أربيل أو بغداد، سيكون عليها أن تختار بين حزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي وبين تنظيم «القاعدة» والسلفيين الجهاديين.

١٥ /١٢/ ٢٠١٣

بالوثائق الرسمية: تركيا ترسل أسلحة إلى سورية

كشف تولغا تانيش في صحيفة «حرييت» التركية، عن أن ادعاءات الحكومة التركية أنها لا ترسل السلاح إلى سورية غير صحيحة وتكذّبها الوقائع، والوثائق أيضاً.

ويكتب تانيش أن تركيا أرسلت منذ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ أكثر من ٤٧ طناً من الأسلحة إلى سورية. وقال إن هذا موثق في وثائق الأمم المتحدة ومؤسسة الإحصاء التركية، وقال إن هذا ظهر أولاً في تقرير للأمم المتحدة قال إنها اعتمدت على وثائق هيئة الجمارك التركية الحدودية، وإنه بالعودة إلى البيانات الجمركية التي تتحدث عن التجارة المالية عبر الحدود، فإن كود «سلاح وقذائف» الذي يحمل الرقم ٩٣، يكشف عن كل شيء ويناقض تماماً ما كانت تردده الحكومة التركية من أنها لا ترسل السلاح إلى سورية. ويقول إن تركيا أرسلت منذ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ معدات عسكرية وأسلحة بمقدار ٤٧ طناً.

ويقول الكاتب إنه نظّم البيانات في جدول وأرسله إلى الناطق باسم وزارة الخارجية ليفينت جمركجي طالباً منه تفسير ما ورد في تقرير الأمم المتحدة المستند إلى الجمارك التركية. ويقول تانيش إن تركيا تطبق نظرياً العقوبات على توريد السلاح إلى سورية، وتقول إنها لم ترسل

إلى المعارضة أو النظام ولو قذيفة يدوية واحدة. وقال لي جمركجي، من دون أن ينظر حتى إلى مصدر التقرير، إن الوثائق غير صحيحة بأي شكل، لكنه اعترف لاحقاً بأنه لم يطلع على الوثائق ذات الصلة.

ولكن، في حال أنكرت إدارة الجمارك، فإن تقرير الأمم المتحدة واضح بالأرقام، ففي شهر حزيران/ يونيو صدّرت تركيا تحت كود «سلاح وقذائف» الرقم ٩٣٠٣، ٣. ٦ أطنان، وفي تموز/ يوليو ٤. ٤ أطنان. وفي الشهر الذي حصلت فيه مجزرة الغوطة الكيماوية، في ٢١ آب/ أغسطس، قفزت الصادرات إلى عشرة أطنان، وأكثر من ذلك، بلغت في شهر أيلول/ سبتمبر رقماً قياسياً هو ٢٩ طناً، بالتزامن مع احتمال شن الولايات المتحدة حرباً على سورية بتهمة استعمال السلاح الكيماوي.

وقال تانيش إنه سعى إلى التحقق من أرقام الأمم المتحدة ودخل موقع مؤسسة الإحصاء التركية في باب الصادرات، فوجد أنه تحت عنوان تجارة السلاح، وتحت كود رقم ٩٣ أوردت الجمارك أرقاماً شملت شهر تشرين الأول/ اكتوبر، وقال إنه أبلغ جمركجي هاتفياً بأن بيانات مؤسسة الإحصاء تؤكد ما ذكره له من أرقام وفقاً لكل شهر، بحيث لا يحتاج تأكيد إرسال تركيا أسلحة إلى سورية إلى أي اعترافات من سائقي الشاحنات التي ضُبطت إحداها وشاع خبرها في وسائل الإعلام، ولا إلى أي لقاء بين الصحافيين ومقاتلي المعارضة. وقال إن بيانات الجمارك وضعت الصادرات تحت عنوان «أسلحة لغير الأهداف الحربية»، وهي التي وضعها تقرير الأمم المتحدة تحت عنوان «أسلحة وقذائف». وقال إنه حتى الآن لم تُجب وزارة الخارجية على أسئلته اليها.

بعد ذلك، وفي ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر تحديداً، يقول تانيش إنه كتب مقالة عن «البيوت الآمنة» التي يتخذها مقاتلو تنظيم «القاعدة» في مدينة الريحانية. وفي السادس من كانون الأول/ ديسمبر الجاري (٢٠١٣) قدمت النائبة شفق بافاي استجواباً للحكومة عن الموضوع، لتنشر «بي بي سي» في اليوم التالي تحقيقاً عن البيوت الآمنة ليعرف العالم بها. وفي ختام المقالة، دعا تانيش إلى تنوير الرأي العام حول لمن كانت تصل هذه الأسلحة في الداخل السوري؟ ولماذا منذ حزيران الماضي؟ وهل من جهة تحاسب على تصدير السلاح إلى هناك؟

وأورد الكاتب في ختام المقالة جدولاً مأخوذاً من مؤسسة الإحصاء التركية بثمن المعدات المصدرة إلى سورية، حيث بلغ مجموعه منذ حزيران/ يونيو إلى تشرين الأول/ اكتوبر ما مقداره مليوناً و٥٧٨ ألف دولار.

١٦ /١٢/ ٢٠١٣

«عملية الفساد الكبرى»: سلطة أردوغان هدفاً!

لم تجد الصحافة التركية وصفاً أفضل لما جرى من «عملية الفساد الكبرى». لم يوضع للعملية القضائية اسم، كما كانت العادة في العمليات التي يشنها حزب «العدالة والتنمية» ضد خصومه، «المطرقة» على سبيل المثال، لكنها العملية الأولى قضائياً التي تستهدف سلطة حزب «العدالة والتنمية».

أكثر من ٥٢ شخصاً اعتقلوا يوم الثلثاء (١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣) بتهمة الرشوة والفساد، وهو خبر عادي، لكن كون معظم الذين اعتقلوا أبناء أو أقارب أو مقربين من وزراء ومسؤولين في حكومة رجب طيب أردوغان ومن رئيس الحكومة شخصياً، طرح علامات استفهام كثيرة حول دوافع العملية القضائية التي تمت بمعاونة الشرطة وتوقيتها والمدى الذي يمكن أن تذهب إليه التحقيقات وهل ستكون مجرد بداية لعمليات أخرى ذات طابع جرمي أو سياسي.

في الشق العلني، لمّح رئيس الحكومة إلى أن هدف العملية وغيرها من الحملات عليه هو إضعافه، محذّراً من «تحالف قذر» يستهدف تركيا كلها، ومتوعداً بأن تركيا لن تنحني، متحديا

خصومه بصناديق الاقتراع يوم ٣٠ آذار/ مارس المقبل (٢٠١٤)، تاريخ إجراء الانتخابات البلدية. وبذلك، أكّد أردوغان مجدداً مفهومه المختصِر للديموقراطية بصندوقة الاقتراع.

عملية الفساد الكبرى اختصرتها وسائل الإعلام التركية بأنها معركة في الحرب الدائرة بين أردوغان وجماعة فتح الله غولين، تمثلت محطتها الأولى بانفجار الخلاف في أحداث «تقسيم- غيزي» في حزيران/ يونيو ٢٠١٣ واتهام أردوغان غولين بالسعي إلى إضعافه، أما المحطة الثانية فكانت مع قرار أردوغان الرد على غولين بإغلاق المعاهد المسائية التي تعطي الطلاب دروساً إضافية لتحسين مستواهم استعداداً للامتحانات الرسمية.

أما المحطة الثالثة فكانت من جانب فتح الله غولين، من خلال قيادات في البوليس وقضاة يدينون له بالولاء، أسفرت عن اعتقال أبناء ثلاثة وزراء ورئيس بلدية الفاتح في إسطنبول ومدير «بنك الشعب» (خلق بانكاسي) ورجل الأعمال الشهير علي آغا أوغلو إلى العشرات غيرهم، بتهمة الفساد وتبييض أموال مع روسيا وإيران (استيراد النفط والغاز مقابل الدفع بالذهب) وفي الداخل يصل مجموعها إلى أكثر من مئة مليار يورو وتقديم رشاوى... وغيرها من التهم.

وإذا صحت التهم التي تساق ضد هؤلاء، فإن أردوغان سيكون في وضع حرج جداً وسيئ للغاية، إذ عليه إما التخلي عن أصدقائه المعتقلين وترك التحقيقات لمجراها الطبيعي لإنقاذ رأسه، وإما أن يواجه خطر امتداد التحقيقات إليه شخصياً. وفي جميع الأحوال، فإن مجرد توجيه التهم إلى مقربين جداً منه يعني أن أردوغان قد ضُرب من بيت أبيه كما يُقال، أي من الصفة التي كان يفتخر بها وكانت من أسباب نجاحاته السياسية، وهي نظافة الكف.

بعد عملية الفساد الكبرى جاء اهتزاز صورة «نظيف الكف» أردوغان ليضاف إلى سلسلة الاهتزازات التي تعرض لها أخيراً، ومنها أنه بات «المستبد» و«الفرعون» و«المتسلط»، ليس بتعبير غولين فحسب، بل كما باتت الأوساط الغربية أيضاً تراه منذ أشهر.

ومع هزّ «العملية الكبرى» الحكومةَ، لن يجد أردوغان مخرجاً سوى بإجراء تعديل وزاري يخفف حجم الأضرار الداخلية. لكن البُعد الخارجي للعملية غير خافٍ على المشهد السياسي

التركي على أعتاب السنة الجديدة، التي ستحمل بداية نهاية أردوغان رئيساً للحكومة في حال ترشحه لرئاسة الجمهورية وخروجه من أن يكون الرجل القوي في تركيا.

ولا شك في أن مسار حزب «العدالة والتنمية» بات يشبه كثيراً مسار حزب «الوطن الأم» برئاسة طورغوت أوزال في الثمانينات، الذي أنهكته فضائح الفساد بعدما انتقل أوزال من رئاسة الحكومة إلى رئاسة الجمهورية، وفقد عصب أوزال بعد وفاته في العام ١٩٩٣ وصولاً إلى اندثاره نهائياً في العام ٢٠٠٢.

ولم يكن مصادفة تعرُّض حزب «العدالة والتنمية» أخيراً إلى سلسلة من الهزات الداخلية، أولها إعلان بولنت أرينتش نيته اعتزال السياسة بعد خلافه مع أردوغان بسبب قضية السكن الجامعي المختلط، واستقالة النائب إدريس بال، وأخيرا استقالة النائب حاقان شكر لاعب كرة القدم الشهير، احتجاجاً على موقف أردوغان من غولين، واليوم تأتي فضيحة الفساد لتضع حزب «العدالة والتنمية» تحت مقصلة المحاسبة. وإذا كان الفشل الضخم في السياسة الخارجية تجاه سورية ومصر والمنطقة عموماً، أضعَفَ هيبة أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو، فقد أتت وثائق مبيعات تركيا أسلحة إلى سورية، التي وصفها وزير الدفاع التركي بشكل مستخف للعقول بأنها «مبيعات بنادق صيد»، لتزيد إنهاك الرجلين داخلياً، إثر «عملية الفساد الكبرى» التي كانت الأخطر حتى الآن على أردوغان، الذي بات في وضع لا يحسد عليه، وإن كان سيواجه ذلك، على عادته، بالتحدي.

هزّت «عملية الفساد الكبرى» تركيا، وخرجت أحزاب المعارضة وصحفها بدعوة أردوغان إلى الاستقالة. أما الصحف الموالية لأردوغان، ولا سيما «"يني شفق"» و«ستار» و«تركيا»، فحاولت أن تعيد عملية الاعتقال إلى أسباب خارجية تقف وراءها أميركا وإسرائيل للإطاحة بأردوغان.

إبراهيم قره غول رئيس تحرير صحيفة «يني شفق» الموالية لأردوغان، كتب قائلاً: «لا أحد يمكنه أن يدافع عن الفساد، لكن من الواضح أن عملية الاعتقال هي مجرد مرحلة من عملية أكبر. والجميع يتساءل عمن هو وراء هذه العملية؟ ولماذا الآن؟ وهل الهدف أردوغان وسلطة

حزب «العدالة والتنمية»؟ ومن هي الدول أو القوى التي تقف وراءها؟ وهل صفقة استيراد النفط من كردستان هي السبب؟ أم رفض أميركا إيداع ١٦ مليار دولار في «مصرف الشعب» التركي الذي اعتقل مديره؟ وهل لإسرائيل علاقة بمعاقبة مصرف «الشعب» الذي كانت تتم عبره التجارة مع إيران خلال فترة العقوبات الغربية على إيران؟ من الواضح أن عملية تصفية حسابات خطيرة جداً بدأت في تركيا بعدما فشلت نظيرتها نتيجة أحداث غيزي، لذلك فإن الصدام سيكون قاسياً جداً».

وتحت عنوان «العملية الكبرى»، كتب محمد قاميش رئيس تحرير صحيفة «زمان» الموالية لفتح الله غولين، أن «العملية التي طاولت أقرباء وزراء ومقربين من رجب طيب أردوغان غير مسبوقة، والقضاة القائمون عليها هم إما مجانين وإما يمتلكون من المعطيات ما لا يرقى إليها أي شك ولا يمكن إنكارها، وهذه هي مهمة القضاء في الأساس. في الديموقراطيات المعاصرة، يأتي إلى السلطة من ينجح في صندوقة الانتخابات، لكن إطار الحكم تحدده القوانين، ولا يمكن أحداً تجاوزها ولو كان منتخباً. إذا نظرنا إلى عملية الأمس على أنها جرمية وليست سياسية، ستربح تركيا وحزب «العدالة والتنمية» وديموقراطيتنا».

وكتب مليح عاشق في صحيفة «ميلليت»، أن «تركيا لم تشهد مثل هذه العملية، التي اعتقل فيها أبناء ثلاثة وزراء ومدير عام لأحد المصارف ورئيس بلدية موال لحزب السلطة. إنها عملية تصفية حسابات سياسية لا أحد يدري إلى أين ستوصل، العملية ذات أخطار عالية إن لم تواجَه بوثائق دامغة، ونجاحها مرتبط بإدارتها بعيداً من الوزراء المعنيين ورئيس الحكومة بالذات. الأرجح أن العملية ستنتهي إلى نتائج مهمة. الذين ضغطوا الزر درسوا حساباتهم جيداً من كل النواحي، لأن الفشل سيكلفهم كثيراً، لذلك فإن نتائج خطيرة جداً ستنتج عن هذه العملية».

وفي صحيفة «راديكال» اعتبر جنكيز تشاندار، أن «ما يجري ليس مجرد صراع بين سلطة أردوغان وجماعة فتح الله غولين. المثل الإنكليزي يقول «السلطة المطلقة تفسد المطلقية». ما جرى تحد كبير لسلطة رجب طيب أردوغان، وعنوان العملية له دلالة كبرى: مقربون من وزراء أردوغان وسلطته. لقد بدأ أردوغان منذ العام ٢٠١١ طريق السلطة المطلقة، وهذه لا تؤدي إلى الصعود، بل إلى النزول. السلطة تتحلل إذا أمسكت بها عمليات الفساد، والقبض

على وسائل الإعلام هو الذي كان يغطي العمليات ولا يجعلها تنعكس إلى الرأي العام. وقول أردوغان إن العملية تحالف قذر موجه ضده وضد تركيا، ليس مقنعاً البتة. لقد تحللت أحزاب بسبب الفساد، بل حتى محيت من الخريطة السياسية، وما يجري يعطي مؤشرات إلى مستقبل سلطة حزب «العدالة والتنمية» السياسي».

١٨ /١٢/ ٢٠١٣

«نهاية رجل نظيف»

يمضي رئيس الحكومة التركية زعيم حزب «العدالة والتنمية» نحو نهايته المحتومة، فالتهم الموجهة إلى المعتقلين من أبناء الوزراء ورجال الأعمال ومدراء البنوك، وهي الفساد والرشاوى، هي «كعب أخيل» رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان. وبمعزل عما إذا كان أردوغان على علم بعمليات الفساد المنتشرة على نطاق واسع أو لم يكن، فإن ما جرى يطوي صورته الأسطورية زعيماً «نظيف الكف»، ذلك أن المشاهد التي عرضتها قنوات التلفزة التركية بالصوت والصورة، عكست لوحة غير مسبوقة وفضائحية عن حزب «العدالة والتنمية» لا يمكن أن تكون قيادة الحزب ورأسها أردوغان على غير علم بها، فالفضيحة طاولت على الأقل أربعة وزراء حتى الآن، والشائعات تتحدث عن احتمال اعتقال بعض من لهم صلة بأربعة وزراء آخرين.

وتَعِدُ عمليات الاختلاس والفساد والرشوة الضخمة التي قاربت المئة مليار دولار ولم تكتمل محاكماتها فصولاً بعد، بالمزيد من المفاجآت، فالرقم من الضخامة بحيث لا يمكن أن يخفى عن قيادة الحزب، كما أن طريقة تعامل المعتقلين مع الأموال كانت خارج أي معيار أخلاقي يمكن

أن يركب على قوس قزح، فعلى سبيل المثال، مدير بنك الشعب (خلق بانكاسي) خبأ على الأقل ٤. ٥ مليون يورو في صناديق الكرتون التي تباع بها الأحذية ووضعها للتمويه بين كتب مكتبة المنزل، الذي عثر فيه على سبع ماكنات خاصة بتعداد الأموال مستعملة في المصارف، وبعضها في غرف النوم، على اعتبار أن المال وفير ولا يمكن تعداده يدوياً!

وبالصورة الملتقطة من كاميرات مراقبة والصوت، وأحياناً بالصوت فقط، عرضت القنوات التركية التسجيلات الهاتفية لنصوص المكالمات بين المتورطين.

تفصيل آخر، وهو أن حزب «العدالة والتنمية» جاء إلى السلطة محاولاً تقديم نموذج جديد، عبر كادرات شابة تلقت علوماً حديثة في الغرب وتحمل قيمه، في المحاسبة والمساءلة وخدمة تركيا الجديدة. إيغيمين باغيش هو أحد النماذج على هذه النخبة الجديدة، فهو عُيِّن في الحكومة مسؤولاً عن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وكبير المفاوضين من أجل عضوية تركيا فيه. باغيش هذا، الذي يفترض أن يكون الواجهة الجاذبة لصورة تركيا الجديدة والجميلة، ليس سوى أحد الوزراء الأربعة الذين لهم علاقة بـ«عمليات الفساد الكبرى». كبير المفاوضين تحول كبيرَ المختلسين.

ليس من المبالغة بعد كل هذا القولُ إن «أسطورة» الاستقامة والحداثة والتنمية ونظافة الكف التي جاء بها حزب «العدالة والتنمية» وأردوغان، باتت من الماضي.

الأمر الخطير الآخر على مكانة الحزب وقوته وزعيمه، أنها المرة الأولى التي يصطدم الإسلاميون فيها بعضهم ببعض، فبعد أن كانت جماعة فتح الله غولين من عوامل انتصارات رجب طيب أردوغان، واعتبر الطرفان أن الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات وإخفاء الخلافات ضرورة لإنهاء خطر العسكر والعلمانيين، انتهى زواج المصلحة بين الطرفين، وأُدخلت الحالة الإسلامية في مرحلة من الصراعات الداخلية أضعفت فريقيها الأقوى، وخصوصاً الأكثر حاجة إلى الآخر، حزب «العدالة والتنمية».

لا يتعلق الأمر باختلافات فكرية، بل -وهنا بيت القصيد الفعلي- بمنطق طغى على سلوك رئيس الحكومة منذ انتخابات العام ٢٠١١، التي حصد فيها حوالى ٤٩ في المئة من الأصوات

فرضت له السلطة المطلقة، بحيث تحول «طاووساً» يعتقد أنه في موقع يتيح له فعل أي شيء من دون احترام وجود الآخر ولو كان صديقاً أو حليفاً، واندفع في مغامرات داخلية وخارجية للوصول إلى تتويج نفسه «سلطاناً» جديداً لتركيا المتنفخة وللمنطقة. الاستئثار لا يولِّد سوى المزيد من الاستئثار، ومن هنا جاءت انتفاضة «تقسيم- غيزي» في حزيران الماضي احتجاجاً على الاستبداد والتسلط وليس اعتراضاً على مجرد قطع بعض الأشجار أو تغيير المعالم العلمانية لساحة «تقسيم». أما في الخارج، فإن المنطق الإمبراطوري انتهى إلى تركيا لا صديق لها ومعزولة وعاجزة وخارج أي تأثير.

لم تقف نزعة الاستبداد لدى أردوغان عند حد، بل طاولت أقرب المقربين منه، فاختلف مع الرجل القوي في الحزب وأحد رموز الحركة الإسلامية في تركيا بولنت أرينتش حول المساكن الجامعية المختلطة، فأعلن أرينتش نيته اعتزال السياسة بعدما ذكّر أردوغان بأنه ليس نكرة، وكذلك لم يوفر أردوغان رفيق دربه عبدالله غول، عندما عمل على استصدار قانون من البرلمان يمنع ضمناً غول من الترشح لرئاسة الجمهورية مرة ثانية، ما أوقع الرجلين في حرب الثقة المفقودة، لكن المحكمة الدستورية أبطلت القانون.

أما جماعة فتح الله غولين، فلم تكن عظْمة سائغة لأردوغان، إذ اختلفت عن ضحاياه بأنها تملك النفوذ والقوة والمال والقاعدة، فلم تنحن لرغبة أردوغان في إغلاق مدارسها المسائية، وقرأت فيها نيته في إنهاء نفوذها. الخلاف مع غولين لم يبدأ من هذه القضية، فحزب «العدالة والتنمية» حمّل غولين وجماعته أيضاً مسؤولية الوقوف وراء أحداث «تقسيم» بالتعاون مع اللوبي اليهودي والغرب.

وبدل أن تعالج السلطة التركية قضايا الفساد والاستبداد والعجز عن حل المشكلات الداخلية، مثل المشكلة الكردية أو العلوية، هربت إلى الأمام باعتبارها المعارضين مجرد أدوات في مؤامرة خارجية تريد قطع الطريق أمام تقدم تركيا.

من الواضح أن المسار الانحداري الذي بدأ في «تقسيم» و«غيزي» وسبقه الفشل في سورية ومصر ومع السعودية، يتواصل بسرعة أكبر من المتوقع، ولم يعد السؤال المركزي اليوم كيف

سيواجه أردوغان التحدي ويخرج منه سالماً، بل بل كيف يمكن إنقاذ تركيا، فالترهل في البنية الفكرية لنخبة حزب «العدالة والتنمية» والغرق في المزيد من الاستبداد والفساد، باتا خطراً على تركيا، التي تحتاج للخروج من هذا المستنقع الآسن، أولاً وقبل أي شيء آخر إلى طي صفحة حزب «العدالة والتنمية». أما كيف يمكن ذلك، فهذه مسألة أخرى.

٢٠ /١٢/ ٢٠١٣

«نظام رجب طيب أردوغان»

تتواصل فصولاً تداعياتُ عملية الفساد والرشوة التي انفجرت في وجه رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، ولا يُتوقع لها أن تنتهي إلا بتحولات بنيوية في خريطة الصراع الداخلي في تركيا. ومن الواضح أن أردوغان رفع سقف المواجهة مع خصومه، بوضع عملية الفساد في إطار مؤامرة خارجية -أميركية تحديداً- للقضاء عليه، أي أن أهداف «المؤامرة» تتخطى الصراع الداخلي في تركيا إلى موقع تركيا من الترتيبات المستقبلية لخريطة الشرق الأوسط.

وفي المواقف السياسية، تهكم رئيس حزب «الشعب الجمهوري» المعارض على حزب «العدالة والتنمية»، قائلاً إن «ما شهدته تركيا هو فضيحة الفساد الأكبر في تاريخها، وكانت تحتاج إلى ثلاثة أطراف متواطئة وفّرها حزب «العدالة والتنمية»، وهي: سياسة قذرة وموظف قذر في خدمتها ورجل أعمال قذر، ومن دونهم معاً لا يمكن القيام بالفساد». وقال إنه «لو كان حزب «العدالة والتنمية» ناصع البياض (تهكماً من اسم الحزب بالتركية، وهو «الحزب الأبيض») لكنت قبّلته في جبينه، لكن الاسم الذي يليق به هو الحزب الأسود. للمرة الأولى يتكون

مجلس الوزراء نفسه من عصابة تدير البلاد». وسخر كيليتشدار أوغلو من اتهام قوى خارجية بالوقوف وراء فضيحة الفساد، متسائلاً: «هل ماكنات عد النقود في غرفة نوم منزل ابن أحد الوزراء جاءت بها القوى الخارجية؟».

وفي صحيفة «راديكال»، يشير متين أرجان إلى أن أردوغان مصمم على الذهاب حتى النهاية ضد رجل الدين فتح الله غولين، وبالتالي ضد الولايات المتحدة الأميركية.

يقول أرجان إن «أحداً لا يتذكر أن أردوغان استخدم مفردة «عميل» من قبلُ في وصف أيٍّ من خصومه، لكنه هذه المرة قال إن هناك «عملاء» يرتدون الكسوة الدينية يعملون لصالح مؤامرات دولية، وهو قصد غولين والولايات المتحدة الأميركية. سببان يجعلان أردوغان يستشيط غضباً، الأول توالي الاجتماعات الأميركية في واشنطن وأنقرة مع زعيم المعارضة كيليتشدار أوغلو، واستمرار غولين في الإقامة داخل أميركا، أضف إليهما الخلاف مع أميركا حول الموقف من سورية ومصر وإسرائيل. وبدلاً من أن ينشغل رئيس الحكومة بقضية الفساد ذاتها، حوّل الواقفين وراء كشفها عملاء وعصابات. على ما يبدو، فإن أردوغان مصمم على الذهاب حتى النهاية في مواجهة غولين، على رغم تحذيرات مستشاريه من عواقب اتهام واشنطن بما يجري سياسياً واقتصادياً».

وتحذر صحيفة «زمان» المؤيدة لفتح الله غولين، من الخسائر الاقتصادية التي يمكن أن تنتج عن اتهامات أردوغان السياسية ضد الخارج ووقوفه خلف فضيحة الفساد، وترى أن الاتهامات السياسية تُضعف ثقة المستمر بالحكومة الحالية. ومن واشنطن، يكتب مراسل «زمان» علي أصلان عن نظرة الإدارة الأميركية إلى أردوغان، فيقول إن أميركا ترى أن أردوغان يشكل الحلقة الأقوى والأضعف في الوقت ذاته في العلاقات التركية- الأميركية، فقوته في أنه زعيم جاء من طريق الانتخاب، لكن ضعفه هو في مواقفه الانفعالية وعودته القوية إلى جذوره الدينية. وهو لا ينقطع عن اتهام إسرائيل بالعمل ضد تركيا، كما أنه يبتعد مع كل يوم يمر من الواقعية والتسامح ويُضعِف الثقة به، فيما واشنطن تريد إدارة في تركيا خالية من الفساد، ولذلك ترى أن فضيحة الفساد الأخيرة ستنعكس سلباً على أردوغان، وأن عليه ترك المغالاة في الاتهامات التي تفسد الاستقرار في تركيا.

ويرى مليح عاشق في صحيفة «ميللييت»، أن أردوغان يتبع تكتيكاً خطراً، من خلال اتباع تكتيك «الهجوم أفضل وسيلة للدفاع»، فيقول: «يهدد أردوغان في تصريحاته الجميع، من الصحف المعارضة إلى الولايات المتحدة، التي قال سفيرها إن إمبراطورية بنك الشعب سوف تنهار. الجبهة المعادية لـ«الأسطة أردوغان» تتسع: أميركا، القضاء، أصحاب الثروات، جماعة غولين، حزب «الشعب الجمهوري»، حزب «الحركة القومية»... إلخ. أردوغان كما باتت الغالبية تردد: يلعب لعبة خطيرة. الهجوم أفضل وسيلة للدفاع، لكنه بذلك يهدد نفسه وتركيا واقتصادها أيضاً، إذ إنه أثناء اتباع تكتيك الهجوم ينكشف الدفاع ويصبح تسجيل هدف في مرماه أكثر سهولة.

وتعتقد أصلي آيدين طاشباش في «ميللييت»، أن «طريقة ردة فعل أردوغان على فضيحة الفساد وقيامه بحملة تصفية ضد جماعة فتح الله غولين، يجعلانه لا يختلف عن حكم الوصاية العسكرية في العام ١٩٩٧، الذي أطاح -في ما عُرف بقرارات «٢٨ شباط»- نجم الدين أربكان وشن حملة مشابهة للتي يقوم بها أردوغان اليوم ضد غولين، في القضاء والبوليس والقطاع التعليمي، موجِّهاً ضده «٢٨ شباط» ثانية». وتساءلت طاشباش عن الفرق بين أردوغان ونظام العسكر سابقاً في ما يقوم به الآن ضد جماعة غولين والتدخل في البوليس والقضاء؟ وتضيف أن أردوغان سوف يسخّر كل إمكانات الدولة لتصفية نفوذ غولين، لكن لا يمكن بعد ذلك أن نتحدث عن بقاء نظام ديموقراطي في تركيا، بل النظام الذي سيتأسس سيكون «نظام رجب طيب أردوغان».

٢٠١٣/١٢/٢٣

تركيا ٢٠١٣: عام الهزائم

تطوي تركيا عاماً حافلاً بالأحداث داخلياً وخارجياً أقل ما يقال فيه إنه عام الانكسارات والتحولات.

تتقدم الاحتجاجات التي حصلت في ساحة «تقسيم» وحديقة «غيزي» المجاورة، قائمةَ الأحداث المفصلية في العام ٢٠١٣، ولولا فضيحة الفساد التي انفجرت في أيام العام الأخيرة لكان ٢٠١٣ هو عام انتفاضة «تقسيم- غيزي». وقد انطلقت شرارة الأحداث بسبب بدء الحكومة قطع بعض الأشجار في الحديقة التاريخية تمهيداً لقطع معظمها لتجديد بناء ثكنة عثمانية ومركز تجاري عليها. ومن ضمن الخطة هدم مركز أتاتورك الثقافي وبناء جامع بجانب نصب أتاتورك في قلب ساحة «تقسيم». الاحتجاجات بدأت بيئية لكنها ما لبثت أن تحولت اعتراضات في كل المدن التركية على سياسات الاستئثار التي بات رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان يمتهن ممارستها، ولا سيما التدخل في الحياة الشخصية للمواطن والتضييق على الحريات. وفي حين دعا الرئيس التركي عبدالله غول إلى تفهم مطالب المتظاهرين، رفض أردوغان أي نوع من التنازل، وواجه حركة الاحتجاجات بالاستهزاء، ووصف القائمين بها، من مثقفين

وفنانين، بـ«الرعاع» و«اللصوص»، واستخدم القوة المفرطة التي انتهت إلى مقتل أكثر من ستة أشخاص. أدت الانتفاضة التي رفعت شعار «كل مكان تقسيم كل مكان مقاومة»، إلى اهتزاز صورة أردوغان وهيبته للمرة الأولى منذ تسلمه السلطة في العام ٢٠٠٢، بعد اتهامه القوى الخارجية بالوقوف وراء حركة الاحتجاجات. وانعكست خسارة أردوغان الأكبر في علاقاته مع أوروبا والولايات المتحدة، التي ساءت منذ ذلك الحين ولا تزال حتى اليوم، خصوصاً مع تصوير غلاف مجلة «الإيكونوميست» أردوغان سلطاناً عثمانياً وليس ديموقراطياً. ورأى الرئيس التركي غول أن ما بنته تركيا خلال عشر سنوات هدمته الاحتجاجات خلال عشرة أيام، ويحتاج إلى سنوات طويلة من الجهد لاستعادة الهيبة والثقة.

وانتهت حركة الاحتجاجات مع تجميد العمل بمشروع تغيير معالم الحديقة والساحة، على أمل إلغائه نهائياً. ومع اقتراب نهاية العام، في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر تحديداً، انفجرت الحادثة الثانية الأكبر، والأخطر من الأولى، وتمثلت باعتقال القضاء عبر الشرطة، ولا سيما في إسطنبول، أبناء ثلاثة وزراء ومدير بنك الشعب (خلق بنك) الرسمي ورجل الأعمال علي آغا أوغلو وآخرين، فضلاً عن إدراج اسم وزير رابع، وذلك بتهم التورط بفضيحة فساد ورشاوى وقبض عمولات قدَّرها بعض الأوساط بمئة مليار يورو.

فاجأت الفضيحة أردوغان وحكومته وحزب «العدالة والتنمية»، فسارع إلى اتهام جماعة فتح الله غولين بالوقوف وراءها لتشويه سمعته تمهيداً لإسقاطه، ما دفعه إلى المبادرة لإقالة جميع قادة شرطة إسطنبول وأنقرة وتعيين آخرين، ومنهم قائدة شرطة إسطنبول ذاتها، كما عملت الحكومة على تعديل أصول المحاكمات، ووضعت محققين إضافيين إلى جانب مدعي عام الجمهورية في إسطنبول وأنقرة، وهي خطوة استهدفت كل الموالين لفتح الله غولين.

وبدورها، اتهمت الجماعة أردوغان بمحاولة خنق وجودها، عبر إغلاق المدارس المسائية التي ترعاها تمهيداً لاستئصالها من الدولة، لكن أردوغان استمر عبر تصريحات يومية ومتتالية، في اعتبار ما جرى محاولة انقلابية على سلطته أداتها الشرطة والقضاء، لحساب مؤامرة خارجية ألمح ضمناً إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقفان وراءها، واصفاً أدواتها المحليين بالعملاء والخونة، ومعتبراً أنه بدأ الآن حرب استقلال جديدة من أجل تركيا الجديدة، واتَّبع مع فضيحة

الفساد التي طاولته التكتيك الذي اتبعه مع انتفاضة «تقسيم»- «غيزي»، فرفض التهم وبدأ الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع، لكنه اضطر بعد أسبوع إلى تغيير ثلث أعضاء حكومته، ومن بينهم الوزراء المشتبه فيهم، وتعيين عشرة وزراء جدد. ولعل الخسارتين الأكبر لأردوغان في تهمة الفساد، أنها طاولت حكومته وحزبه وإياه شخصياً أولاً، ونسجت ثانياً خيوطاً من الاشتباه في ابنه نجم الدين بلال في النقطة الأكثر قوة عنده، وهي نظافة الكف، ما حوّلها النقطةَ الأكثر ضعفاً، فباتت «كعب أخيل» أردوغان، وحاصرته في مسألة الشفافية، خصوصاً أن ما ظهر منها كان قمة جبل الجليد.

وانتقد الغرب أردوغان لتدخله في عمل القضاء وإعاقته التحقيقات. ولا شك في أن صورة أردوغان أصيبت بمقتل، وتعززت النظرة إلى أنه بات يعمل على تمكين حكم أحادي بدلاً من تعزيز الديموقراطية. جاءت فضيحة الفساد عشية ثلاثة انتخابات: بلدية في آذار من العام ٢٠١٤، ورئاسية في آب من العام نفسه، ونيابية في العام ٢٠١٥. ولا يُعرف بعد كيف يمكن أن يتأثر الوجود السياسي لأردوغان بعد انفجار الفضيحة، خصوصاً بعد استقالات نواب حاليين ووزراء سابقين من حزبه.

وشكل العام ٢٠١٣ فشلاً لسياسة أردوغان على أكثر من صعيد، أولها الفشل في أبرز وعوده خلال الحملة الانتخابية عام ٢٠١١، وهو إعداد دستور حديث وجديد يطوي دستور العسكر لعام ١٩٨٢ الذي تعرض لتعديلات كثيرة.

وعلى رغم اللقاءات المتبادلة بين الحكومة وحزب «العمال الكردستاني»، لم تستطع «حل» المسألة الكردية أو التقدم فيها خطوة إلى الأمام، في ظل رفض أردوغان تلبية المطالب الرئيسية للأكراد، ومجيء رزمة الإصلاحات التي أعلنها أردوغان في أيلول الماضي مخيبة لآمال الأكراد على كل الصعد. وأعلن حزب «العمال الكردستاني» أنه ليس في وارد استئناف عملياته العسكرية إلا بعد انتهاء الانتخابات البلدية، في حال لم تُقْدِم الحكومة على خطوات جدية. وتسجَّل في هذا المجال محاولات أردوغان إضعاف حزب «العمال الكردستاني» وزعيمه عبدالله أوجالان، من خلال التحالف مع رئيس إقليم كردستان وزيارته في ديار بكر معتبراً إياه، وليس أوجالان، زعيمَ الأكراد في تركيا والمنطقة.

والكلام على المسألة الكردية ينسحب أيضاً على المسألة العلوية، التي لم تسجل أيَّ تقدم على طريق الحل، مع رفض أردوغان المطالب العلوية الرئيسية.

وعلى الصعيد الخارجي، سجل العام ٢٠١٣ هزائم بالجملة لسياسات تركيا تجاه المنطقة والعالم:

ففي سورية لم يتحقق هدف إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، وبلغ الإحباط التركي مرحلةَ أن أردوغان كان مستعداً لتجاوز الشرعية الدولية والمشاركة في ضربة عسكرية لسورية في أيلول الماضي، وهي الضربة التي لم تحصل وأوقعت تركيا في خيبة كبرى. كما تراجعت مكانة القوى العسكرية الموالية لتركيا، مثل الجيش السوري الحر، وفقدت تركيا أداتها المباشرة للتأثير في الساحة السورية عبر قوى تقف خلفها السعودية وغيرها، مثل تنظيم «القاعدة» وجبهة «النصرة» و«داعش»، مع عدم معاداة هذه التنظيمات، إذ استمرت في دعمها، على اعتبار أنهم جميعاً حلفاء ضد عدوين مشتركين هما النظام السوري وحزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي في سورية.

وبالإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر، تلقت تركيا ضربة استراتيجية وخسرت إحدى أهم ركائز مشروعها للهيمنة في المنطقة. ولقد تعاطى أردوغان مع المتغيرات في مصر كما لو أنها حدث داخلي تركي، وتعرض بشدة للفريق أول عبد الفتاح السيسي ولشيخ الأزهر ولقادة مصر الجدد، واخترع للإخوان شارة رابعة، أي رفع الكف بأصابع أربعة، ووصلت العلاقات إلى حد طرد السفير التركي في مصر، حتى وصل التوتر في العلاقات بسبب مصر إلى كل من السعودية ودول الخليج، عدا قطر.

واضطربت كذلك العلاقات التركية الأميركية على خلفية أكثر من ملف، وباتت الاتصالات بين أوباما وأردوغان شبه مقطوعة منذ أيار الماضي، سوى اتصال هاتفي من أردوغان الصيف الماضي.

ونظراً إلى المتغيرات الإقليمية والدولية، ولا سيما الاتفاق الكيماوي حول سورية والنووي بين إيران والغرب، ومن أجل التقليل من حجم الخسائر الناتجة عن هذه المتغيرات، لوحظ تحرك تركي جديد تجاه إيران والعراق تمثَّل بزيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى بغداد

وطهران، حيث استُقبل بترحاب، في ظل الحديث عن استدارة تركية في المواقف من قضايا المنطقة. ولعله من المبكر جداً وصف الحراك التركي الجديد بالجدي، في ظل استمرار موقف أنقرة السلبي من النظام في سورية ودعمها المنظمات الإرهابية في سورية واستمرار تحركها ذي الطابع المذهبي السني في العراق.

أما العلاقات مع إسرائيل، فقد شهدت تطوراً بارزاً، وهو اعتذار رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو إلى الشعب التركي عن حادثة سفينة مرمرة، من دون أن تسجل خطوات عملية لتطبيع كامل للعلاقات السياسية، مع استمرار النمو المطرد في العلاقات التجارية بين البلدين.

وفي محصلة لصورة تركيا الخارجية، فإنها تختصر بكلمتين: معزولة وعاجزة.

٣٠/ ١٢/ ٢٠١٣

قوة إقليمية وعالمية!

لا يختلف اثنان في أن السياسة الخارجية التركية تمر بمرحلة من الارتباك وانعدام الوزن. صحيح أنه حصل بعض الانحراف من الأتراك عن الأهداف المعلنة سابقاً، لكن من دون اكتساب الشجاعة الكاملة لتغيير بنيوي في هذه السياسات ينسجم مع المتغيرات الجديدة في المنطقة والعالم، وباتت السمة البارزة اليوم تعدُّد تصريحات المسؤولين الأتراك ومواقفهم المتناقضة والمتضاربة، انطلاقاً من قناعة أنه مع الحنين الذي لم ينطفئ إلى الماضي فإن العودة إليه مستحيلة.

لا يزال الماضي حاضراً في تصريحات قادة حزب «العدالة والتنمية»، من رئيسه رجب طيب أردوغان إلى وزير خارجيته أحمد داود أوغلو، ومن ذلك: تكرار أردوغان القول إن الرئيس السوري بشار الأسد لا يمكن أن يبقى في رئاسة سورية في ظل عشرات آلاف القتلى الذين سقطوا، وهو موقف لا يشي بأي تغيير جدي تجاه دمشق بعد الحديث عن استدارات تركية في المنطقة إثر زيارتَي وزير خارجية تركيا بغدادَ وطهران، ووزير خارجية إيران محمد جواد ظريف أنقرة، واكتمال تبادل الزيارات بين أردوغان والرئيس الإيراني الشيخ حسن روحاني في الأيام المقبلة.

وما أكد استمرار قراءة تركيا الحقائق في سورية بشكل مغلوط، وتغاضيها عن واقع التنظيمات

المتطرفة مثل جبهة «النصرة»، ودور الجيش السوري الحر المدعوم من قوى معادية لدمشق، اعتبار داود أوغلو النظام في سورية شريكاً ضمنياً لتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، وأنه يشكل خطراً كداعش. لكن الحقيقة هي أنه لو لم يدخل «داعش» في صدامات مع الجيش السوري الحر لما وجهت أنقرة إليه انتقادات، والدليل على ذلك أنه عندما كان «داعش» يصطدم بالوحدات الكردية التابعة لحزب «الاتحاد الديموقراطي» المؤيد لحزب «العمال الكردستاني»، لم تنبس أنقرة ببنت شفة، على أساس أن «داعش» كان يخدم مصلحة تركية في إضعاف الفصائل الكردية في سورية.

إن اكتفاء أنقرة بالدعوة إلى سحب مقاتلي داعش و«حزب الله» من سورية، يخفي العداء التركي لدور «حزب الله» في سورية، والذي كان المسؤولُ في حزب «العدالة والتنمية» ووزير العدل الحالي بكر بوزداغ وصفه بعد معركة القصير، بأنه حزب الشيطان. إن وضع «حزب الله» و«داعش» في الكفة ذاتها يخفي استمرار رغبة أنقرة في تشويه صورة القوى التي وقفت مع النظام في سورية وأفشلت المشروع التركي في سورية والمنطقة، في حين تحيِّد أنقرة جبهةَ «النصرة» عن الانتقاد، على رغم أنها من المنظمات التي صنفتها الولايات المتحدة إرهابيةً، وبالتالي ليس ثمة تفسير منطقي لدعوة «حزب الله» وداعش إلى الانسحاب من سورية مع عدم مطالبة «النصرة» بالشيء ذاته، وكذلك كل المقاتلين الأجانب، الذين يعدون بعشرات الآلاف، ومعظمهم جاء عبر تركيا وتعرفهم الخارجية التركية فرداً فرداً.

ومن الأمثلة على استمرار ذهنية دعم المجموعات الجهادية في سورية، دفاع داود أوغلو عن مفهوم الجهاد، لأنه يدرك أنه بات اليوم تهمةً وسِمَةً سلبية، بعد تكاثر المجموعات التي تصف نفسها بالجهادية فيما تمارس سياسات قطع الرؤوس وأكل القلوب. ولفت صحفاً غربية إطلاق جمهورِ مهرجانٍ تحدث فيه أردوغان قبل أيام، هتافات تصفه بـ«المجاهد»، ودفاع داود أوغلو عن الهتافات متسائلاً: «أليس الجهاد موجوداً في الإسلام؟ وأليس الذين قاوموا اليونانيين في قبرص هم مجاهدون؟». وقال داود أوغلو في مقابلة مع محطة «٢٤ ساعة»، إن «الجهاد في الإسلام واجب ديني، وقد أسيء إليه بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر بربطه بالإرهاب، ويجب أن نرفض هذا الربط».

إن الدفاع عن الجهاد من أجل الدفاع عن «الجهاديين» في سورية، على رغم أنهم غرباء وخليط من كل جنسيات العالم، لا يشي بتغيير في مقاربة الذهنية التركية الوضعَ في سورية وفي العراق، حيث ينشط هؤلاء «الجهاديون» الذين أساؤوا ومن يدعمهم من دول إقليمية، ومنها تركيا، إلى الإسلام كما لم يسئ أحد من قبل.

وليس من مثال على استمرار أنقرة في سياساتها السابقة، أوضح من الإصرار على انتهاك الوحدة السياسية للعراق، من خلال الاتفاق مع إقليم كردستان العراق على ضخ النفط عبر تركيا من دون اتفاق مع بغداد، حيث أعلنت أربيل البدء بضخ النفط من شمال العراق إلى خط كركوك جيحان، على أن تكون الكمية التي ستضخ خلال كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ مليوني برميل، تزداد تدريجياً لتبلغ في نهاية العام ما بين ١٠ إلى ١٢ مليون برميل في العام.

إن البدء بضخ النفط من جانب واحد وبموافقة الحكومة التركية، لا يشكل دليلاً إيجابياً على نوايا تركيا تحسين علاقاتها مع العراق، وكذلك فإن منع المدعي العام في هاتاي من تفتيش شاحنة قيل إنها محملة أسلحة إلى سورية، بعد ضبط شاحنة محملة قذائف صاروخية في أضنة كانت متجهة إلى سورية قبل أسابيع، يبيّن أن الموقف التركي في شأن الاستمرار بتسليح المعارضة السورية لم يتغير. ولو أن الشاحنة في هاتاي كانت تقل مواد إغاثة إنسانية، فلماذا مُنع تفتيشها؟

ويأتي إعلان داود أوغلو دعمه الأقلية التركمانية في سورية استمراراً للعب بورقة الأقليات التركمانية وغير التركمانية في سورية والعراق وغيرهما.

وفي موازاة استمرار هذه الذهنية، لا يمكن أنقرة أن تمارس سياسة النعامة وتحاول التعمية على هزيمة مشروعها في المنطقة، من سورية إلى مصر والخليج والعراق، وحتى إلى إسرائيل.

ولكم كان معبِّراً إعلان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان ما يشبه التراجع عن العنوان الأكبر لهذا المشروع، ففي رد على سؤال أحد الصحافيين في اليابان قال أردوغان بالحرف: «لا يوجد لتركيا هدف أن تكون قوة إقليمية وعالمية. تركيا تقوم فقط بما يتطلب منها القيام به. البعض يعرّف ذلك بالأطماع، وهي خطر في كل زمان. تركيا ليس عندها مثل هذا التطلع».

قد يكون هذا التصريح الهام مؤشراً إلى أن أردوغان يريد التفرغ لمواجهة المشكلات والتحديات التي تواجهه في الداخل بعد فضيحة الفساد والصراع مع القضاء والشرطة، لكنه في الأساس يعكس حقيقة اصطدام المشروع التركي في المنطقة بحائط مسدود، وأنه يجرجر الآن أذيال ما يمكن أن يستجمعه.

١٠ /١/ ٢٠١٤

غول والموقف من سورية

أثارت مواقف الرئيس التركي عبدالله غول حول ما سمي بـ«إعادة تغيير في النظرة التركية إلى سورية» لغطاً حول حقيقة هذا الموقف.

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن غول وإن تميَّز أسلوبه بالمواقف المعتدلة والمعقولة من معظم القضايا، لكنه في المضمون ليس مختلفاً في الموقف من التطورات في سورية عن موقف رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، الذي كرر منذ أيام، أثناء زيارته اليابان، أنه لا يمكن القبول باستمرار الرئيس بشار الأسد في السلطة في سورية.

ثانياً أن الكلام الذي ورد على لسان غول، كما أوردته وكالات الأنباء، لم يكن دقيقاً، ويجب أخذه في سياق خطبته كاملة، فهو دعا في كلمة أمام اجتماع للسفراء الأتراك في الخارج عُقد في أنقرة، السفراءَ إلى «إعادة تقييم التهديدات التي تمس الأمن القومي التركي والسياسة الخارجية التركية، في ضوء تعاظم نمو التيارات الراديكالية من جهة و«المنظمة الإرهابية» (المصطلح الذي يطلق على حزب «العمال الكردستاني») من جهة أخرى».

إذا كان كلام غول عن اعتبار حزب «العمال الكردستاني» تهديداً للأمن التركي مفهوماً من أنقرة، فإن الكلام عن تهديدات التيارات الراديكالية يبقى غامضاً ويحتاج إلى مزيد من التوضيح وإزالة اللغط.

ذلك أن التفسير المباشر يذهب إلى أن المقصود بالتيارات الراديكالية جبهة «النصرة» وتنظيم «داعش»، ولكن من المعروف أن حكومة حزب «العدالة والتنمية» كانت الداعم الأساسي لداعش في معاركه ضد قوات حزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي في سورية وتوفر له كل التسهيلات ولا تعتبره منظمة إرهابية، علماً أن المقاربة التركية الرسمية تجاه المنظمات المتطرفة في سورية والمنطقة لا تزال خجولة جداً، فحتى الآن يمتنع الأتراك من وصف هذه المنظمات بالإرهابية، ويكتفون باستخدام مصطلح الراديكالية، كما أن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو لا يرى في جبهة «النصرة» تهديداً، بل يرى أن وجودها نتاج ممارسات النظام السوري وليست سبباً.

وإذا كانت هذه طبيعة المقاربة التركية للمنظمات الراديكالية، فمن الطبيعي أن يكون الجيش السوري الحر و«الجبهة الإسلامية» ليسا فقط غير إرهابيين، بل أكثر من حليف وشريك.

كما أن جميع هذه التنظيمات الراديكالية لم تُقْدِم حتى الآن على أي خطوة تهدد الأمن القومي التركي، في انعكاس طبيعي للدعم المركزي الذي توفره تركيا لها على كل الأصعدة.

وما دامت الأزمة في سورية لم تُحسم بعد، سواء عسكرياً أو سياسياً، فإن تركيا لن تتخلى عن دعم أي من هذه المنظمات ما دامت تحارب عدوين مركزيين هما الأكراد والنظام السوري.

ومن آخر الدلائل على استمرار هذا الدعم، توالي ضبط الشاحنات والحافلات المحملة أسلحة في تركيا إثناء توجهها إلى سورية. وليس الأمر صدفة، بل هو من فوائد الصراع الداخلي في تركيا بين الحكومة وبين جماعة فتح الله غولين، إذ إن «نشر الغسيل» الداخلي الذي يقوم به كل من الطرفين في حق الآخر أثمر قيام العناصر المؤيدة لغولين في الشرطة التركية بعمليات الضبط هذه، ليس بهدف وقف دعم الإرهاب في سورية بل لإظهار أردوغان داعماً له، وهو ما يلقى استنكاراً في الغرب، ولا سيما في الولايات المتحدة، التي تتهم أردوغان فعلاً بذلك، في أكبر الموضوعات الخلافية بين واشنطن وأنقرة.

إن تغيير تركيا سياساتها تجاه سورية يتطلب اتخاذ إجراءات عملية لوقف دعم الإرهاب، والتوازن في النظرة إلى مختلف أطراف الصراع، وخروج تركيا من أن تكون طرفاً في الصراع الداخلي السوري، وهذا يحتاج إلى أكثر من مجرد عبارات لفظية رنانة وملتبسة وناقصة تخفي استمراراً للماضي لا انقطاعاً عنه.

١٥ /١/ ٢٠١٤

«الزعيم الذي اجتمعت فيه صفات الله تعالى»

في سياق حرب كسر العظم بين رئيس حكومة تركيا رجب طيب أردوغان وجماعة فتح الله غولين، اخترقت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين كل سقوف الاعتبار والحرمات. وفي حين كانت جماعة فتح الله غولين تكتفي بإطلاق تهم الفساد على فريق حزب «العدالة والتنمية»، كان أردوغان بالذات يفرغ كل ما في جعبته من مفردات التقذيع والحط من شأن «الجماعة»، وبطبيعة الحال شأن رأسها رجل الدين الداعية فتح الله غولين.

وبعدما أفاض أردوغان في وصف «الجماعة» بـ«العصابة» و«مربض الوحوش الكاسرة» و«الفيروس» و«العميلة للخارج» و«الأداة بيد الآخرين»... وبعدما اتهمها بأنها شكلت منظمةً داخل الدولة ودولةً داخل الدولة، وصل الأمر بأردوغان في كلمته أمام نواب حزبه إلى حد تشبيه جماعة غولين بطائفة الحشاشين في العهد السلجوقي، بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، والتي اشتهر عنها أنها مارست، بزعامة مؤسسها حسن الصباح الإسماعيلي، أعمال عنف واغتيالات ضد خصومها، ولا سيما الأنظمة.

وكونُ الحشاشين جماعةً مناهضة للحكم السلجوقي، دافع كاف لأردوغان ذي النزعة

السلجوقية- العثمانية، لكي يصب جام غضبه عليها، لكنْ أن يُسقِط هذا المصطلح على جماعة فتح الله غولين فإنه إيذان، أو كلمة سر لانطلاق حملة تصفية شاملة لجماعة غولين، أو المضي في حملة تصفيتها بقوة أكبر. أتباع غولين يعتقدون أن حملة أردوغان ووسائل إعلامه على «الخوجا» (غولين) مقدمة لتجريمه واتهامه بتزعم عصابة تهدد أمن الدولة والأمن القومي والاستقرار في البلاد، تماماً كما حصل مع جنرالات الجيش، الذين حُكموا بالمؤبد وبعشرات السنين، بل أكثر، واليوم يعود أردوغان إلى كسب عطف العسكر، إلى المطالبة بإعادة محاكمتهم.

لكن ما كشف عنه الكاتب في صحيفة «ستار» مصطفى كرت أوغلو في برنامج تلفزيوني، قد يفك «شيفرة» تشبيه أردوغان جماعة غولين بالحشاشين، إذ ألمح كرت أوغلو إلى أن أردوغان قد يتعرض لمحاولة اغتيال، ومثل هذا التلميح سوف يفضي تلقائياً إلى تحميل جماعة غولين أي محاولة من هذا النوع.

حرب الإلغاء بين أردوغان وغولين اتخذت أخيراً أوجهاً عديدة، من أهمها محاولة الجماعة عبر بعض أذرعها في البوليس، إلصاق تهمة دعم الإرهاب بهيئة الإغاثة الإنسانية المؤيدة لأردوغان، والتي كانت من بين منظمي حملة أسطول الحرية. لكن الهيئة تحولت بعد بدء «الربيع العربي» إلى إحدى أدوات أردوغان و«العدالة والتنمية» في دعم الإخوان المسلمين ومناهضة المحور السوري- الإيراني، ومن هنا اتهام الهيئة بأنها هي صاحبة الشاحنات والحافلات التي ضبطت محملة أسلحة، فيما كانت تحمل على هيكلها الخارجي كتابات توهم بأن الحمولة مساعدات إنسانية. ويقول مقربون من أردوغان إن جماعة غولين تسعى لتلبيس حكومة أردوغان تهمة دعم الإرهاب من خلال هيئة الإغاثة الإنسانية.

وفي هذا السياق، يُنظر إلى التدابير الاجتثاثية من جانب أردوغان تجاه موظفي غولين في الدولة، ولا سيما الشرطة، وعلى نحو يشكل «مجزرة» فعلية، كما الادعاء على القضاة الذين كانوا باشروا عملية ملاحقة المتهمين بالفساد، على أنها تؤسس لمرحلة من الغموض والشراسة والحدة والمواجهة والفعل وردود الفعل لن تتوقف بسهولة، نظراً إلى حجم القوتين المتواجهتين في الساحة التركية وخارجها. وقد يكون هذا أحد أكبر أخطاء «الزعيم الذي اجتمعت فيه

كل صفات الله تعالى»، على حد قول نائب حزب «العدالة والتنمية» عن محافظة «دوزجيه» وفائي أرسلان، أي أردوغان، الذي وصل إلى مرحلة يفكر فيها بالتخلص من نفوذ شخصية متجذرة وعريقة في المجتمع وذات علاقات قوية مع محافل دولية وحضور مؤثر في دول كثيرة، مثل فتح الله غولين.

١٧ /١/ ٢٠١٤

«شاحنات الموت» التركية إلى سورية: إلى لاهاي در!

تكررت في الآونة الأخيرة عمليات توقيف شاحنات النقل الخارجي التركية التي كانت وُجْهَتُها سورية. تم إيقاف أولى هذه الشاحنات في مطلع شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، ومن بعدها باتت العملية شبه أسبوعية، إلى أن أُوقفت سبع شاحنات دفعة واحدة قبل أيام.

وألقت هذه التوقيفات الضوء مرة أخرى على عمليات تهريب الأسلحة، إذ إن أول شاحنة أُوقفت كانت على طريق أضنة، وتبين رسمياً وعلناً أنها كانت تحمل أسلحة وقذائف وصواريخ وجهتها سورية.

وأدركت حكومة رجب طيب أردوغان مدى انعكاس ذلك على صورتها في الخارج بلداً داعماً للمجموعات المسلحة، بل أكثر، حين ربطت التقارير الغربية بين الشاحنات وتسليح تنظيم «القاعدة» في سورية، وعندها أصبحت الشاحنةُ الأولى المضبوطةُ الأخيرةَ، إذ صدر أمر بمنع تفتيش أي شاحنات ولو بقرار قضائي، وعمّمت الحكومة أن جميع هذه الشاحنات تابعة للاستخبارات التركية، وتفتيش أي شيء يتعلق بالاستخبارات، وفقاً لقانون كان صدر سابقاً ومُنع فيه استدعاء رئيس الاستخبارات حاقان فيدان للتحقيق، يجب أن ينال موافقة رئيس الحكومة.

وأثار هذا المنع مزيداً من الشكوك في أن ما كانت تنقله تلك الشاحنات هو أسلحة بالفعل، وأن الوجهة كانت بالتأكيد سورية، إذ ليس من مكان آخر تنقل إليه هذه الأسلحة. وقد كشفت عمليات توقيف الشاحنات عما كانت تركيا تنفيه، ولولا انفجار الصراع بين جماعة غولين وأردوغان لما أمكن تأكيد استمرار تركيا في تسليح المعارضة السورية، إذ إن القضاة والضباط المحسوبين على غولين كانوا هم من أمر بتوقيف الشاحنات للتشهير بأردوغان ودوره في دعم الإرهاب بسورية أمام الرأي العام التركي والعالمي، وهذا كان دافعاً لأردوغان كي يستكمل تصفية كل معارضيه في القضاء والشرطة، وأخيراً الدرك.

قضية «شاحنات الموت» انعكست سجالات كثيرة داخل تركيا بين مؤيدي أردوغان وخصومه، فسألت صحيفة «ميلليت»: لو أن المواد التي تنقلها الشاحنات ليست عسكرية، بل غذائية وإنسانية إلى التركمان في سورية، كما تقول الحكومة، فلماذا لم يتم عرض المحتويات أمام الإعلام فتكسب الحكومة صدقية واسعة؟ وأضافت الصحيفة أنه يجب على وزير الخارجية أحمد داود أوغلو أن يوضح على الأقل أمام البرلمان حقيقة الشاحنات، داعية الحكومة إلى أن ترفع يدها عن سورية وتخرج منها.

وذهب يالتشين دوغان في صحيفة «حرييت» أبعد من ذلك، محذراً تركيا من أن قضية إرسال الأسلحة إلى سورية يمكن أن تحمل تركيا إلى المحكمة الدولية في لاهاي بتهمة تدخل دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، عبر إرسال أسلحة إلى مجموعات معارضة داخلها، وهناك سوابق في ذلك، منها الحكم على الولايات المتحدة لإرسالها أسلحة إلى نيكاراغوا في العام ١٩٨٦، وأيضاً حالات أخرى بين هندوراس والسلفادور، وبين ليبيا وتشاد، وبين بوتسوانا وناميبيا.

ويقول دوغان إن حزباً في هولندا رفع دعوى إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي على تركيا لانتهاكها القانون الدولي وإرسال أسلحة إلى سورية. وقال إن قضية الشاحنات وجهت ضربة قوية إلى صورة تركيا والثقة بها في الخارج، وهي تدفع إلى الذهن فوراً إمكان مقاضاة تركيا أمام محكمة العدل في لاهاي، وإذا حصل ذلك فلن يكون في الأمر مفاجأة.

ويكتب طه آقيول في الصحيفة نفسها إنه لا ضرورة للحديث عن مدى الضرر اللاحق بتركيا نتيجة هذه القضية التي تشغل الرأي العام في الداخل والخارج. وقال إنه في لحظة مواتية، يخرج الرئيس السوري على العالم ويقول إن تركيا تدعم الإرهابيين، ويضيف أن الاستخبارات التركية يمكن أن تقوم ببعض النقليات لكن يجب عليها أن تعرف أن مهمتها الأساسية هي جمع المعلومات، وأن نظرية «المؤامرة» التي تدّعي الحكومة أنها بهدف إضعافها تعليقاً على عمليات توقيف الشاحنات وتفتيشها، ليست مقنعة.

٢٢ /١/ ٢٠١٤

أردوغان في طهران: الأثمان السياسية الغائبة

(١)

ليس من شيء يجمع بين فرنسا وتركيا سوى العداء للنظام السوري.

الخلاف التركي مع فرنسا بسبب تدخلها في ليبيا بمفردها في بداية الأزمة، كان مثار انتقاد عنيف من رئيس حكومة تركيا أردوغان. وكي لا يترك أردوغان الساحة لفرنسا، وافق بعد معارضة، وبعدما كان يقول: «أي شأن للأطلسي هناك؟»، على أن يحل حلف شمال الأطلسي محل الفرنسيين في إطار الصراع على النفوذ والنفط في منطقة «الربيع العربي».

الخلاف التركي مع فرنسا لم يقتصر على ليبيا، بل حلَّ في رأس قائمته الموقف من الإبادة الأرمنية، التي كانت فرنسا سباقة بين الدول الكبرى للاعتراف بها، ووصلت إلى حافة معاقبة من ينكرها، وكذا الموقف من المسألة الكردية والدعم الفرنسي الضمني لحقوق الأكراد. ويضيف التقارب الفرنسي- السعودي في ظل التوتر التركي مع الرياض، سبباً آخر للتباعد بين فرنسا وتركيا، كما تحتل مسألة العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي أيضاً، حيزاً رئيسياً من الخلاف، حيث



ترفض فرنسا أن يكون الهدفُ النهائي للمفاوضات بين الاتحاد وتركيا عضويةً كاملة لتركيا فيه، وتقول إن الأمر يتطلب استفتاء شعبياً يعرف الجميع سلفاً نتيجته السلبية.

الرئيس التركي عبدالله غول أعلن أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدف تركيا الاستراتيجي، وهي مقولة باتت ممجوجة وليس ثمة من يصدقها، فـ«المجزرة» القانونية التي قام بها أردوغان بحق القضاء والبوليس والدرك رداً على فضيحة الفساد التي طاولته وحزبه، لا تعكس مصداقية في جدية تركيا للوصول إلى الحد الأدنى من المعايير الأوروبية بشأن الديموقراطية والحريات والفصل بين السلطات.

في العام المقبل، ستكون تركيا أمام تحدي الذكرى المئوية للإبادة الأرمنية (١٩١٥) التي ارتكبها العثمانيون في ظل حكم جمعية «الاتحاد والترقي»، ولن تشكل فرنسا أي درع واقية لتركيا من آثار هذه الذكرى، فما الذي يبقى إذن من العلاقات التركية- الفرنسية؟ إنها بعض الاتفاقيات الاقتصادية والعداء لسورية.

ومن أنقرة ولقائه هولاند، ينتقل أردوغان إلى طهران، في زيارة لن يبقى منها أيضاً سوى اتفاقيات اقتصادية، حيث لا مؤشر إلى أن تركيا على استعداد لتغيير موقفها من سورية.

داود أوغلو كان من أكبر المحرضين في جنيف٢ ضد النظام، في وقت تستمر شاحنات الأسلحة بالتدفق يومياً إلى سورية بحمايةٍ، بل بتبعية مباشرة للاستخبارات، مع تساؤلات عن سبب إمساك الاستخبارات التركية وليس الجيش ملف سورية الأمني.

وعلى رغم تحريض داود أوغلو وفد المعارضة في جنيف بشدة على التشبث بمطلب تنحي الأسد عن السلطة، كانت ردة الفعل التركية عندما وُقع الاتفاق النووي بين إيران والغرب في جنيف، أنه يتيح لتركيا مضاعفة صادراتها التجارية إلى إيران.

لا تعطي تركيا في السياسة ما تريد أخذه في الاقتصاد، فعلى رغم كل الخلافات لم تتأثر يوماً العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران، التي تريد تركيا استخدامها ساحةً لتعويض إخفاقاتها في المنطقة، من سورية إلى مصر والسعودية وإسرائيل، وكذلك ورقةً في الداخل، في ظل المأزق

الذي يواجهه أردوغان بعد فضيحة الفساد، لقمع الحريات والتضييق على الخصوم وضرب مفهوم الدولة، وحتى لقاء أردوغان المرتقب مع السيد علي خامنئي والسيد علي السيستاني لن يكون سوى نموذج آخر عن زيارة داود أوغلو كربلاء والنجف، الهدف منه توظيف «الصورة» لتعويم بائس لمشروع ضارب في المذهبية والإتنية والاستبداد، وإيران على الأرجح تدرك ذلك، لكنها لا ترفض اليد الممدودة إليها، شرط ألا تكرر تجربتها مع الإخوان المسلمين في مصر، الذين دعمتهم فلم تواجه من الرئيس المعزول محمد مرسي سوى قوله إنه لن يهدأ له بال قبل زوال النظام في سورية، ووصْفِه الشيعة بـ«الروافض»، في سابقة لم يقم بها أحد من قبله في مصر.

ليس من مصلحة إيران إقفال أي نافذة في سياق انفتاحها الإقليمي والدولي، ولا سيما بعد الاتفاق النووي، لكن سعي أردوغان إلى الخروج من عزلته السياسية إقليمياً ودولياً لا يستقيم بثمن اقتصادي فقط، بل على الثمن أن يكون سياسياً أولاً.

(٢)

تقاطعت مناخات التفاؤل التي رشحت من تصريحات مسؤولي تركيا وإيران إثر زيارة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إيران ولقائه المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، مع تساؤلات عديدة حول مدى التجاوب التركي مع المسعى الإيراني لجلب تركيا نحو مساحة معقولة من إعادة التموضع الإقليمي.

على الصعيد الثنائي، يواصل البَلَدان تطوير علاقاتهما بما يخدم مصلحتيهما الاقتصاديتين أولاً، وهذا أمر في غاية الإيجابية، فإيران حريصة في ظل قيادة الرئيس الجديد الشيخ حسن روحاني، على مواصلة صورتها الانفتاحية التي بإمكانها أن تنعكس مردودات فورية ولاحقة على الوضع المعيشي للمجتمع الذي عانى كثيراً من الحصار والعقوبات، وليس أفضل من تركيا الجارة وباب إيران إلى الغرب، لترجمة هذه التطلعات.

تركيا بدورها في أمسّ الحاجة إلى تدعيم اقتصادها، في فترة تتعرض الليرة التركية لضغوطات غير مسبوقة وتتراجع في البلاد مؤشرات النمو الاقتصادي مع ازدياد البطالة والاستثمارات

الخارجية، خصوصاً بعد فضيحة الفساد التي لم تنته فصولاً. وتجد تركيا في إيران شريكاً مواتياً يساعد أردوغان على تجاوز الصعوبات الاقتصادية، التي تشكل مصدر ضعفه الأساسي في الداخل. وترجم الطرفان هذه المصلحة المتبادلة بتوقيع العديد من الاتفاقيات، ولا سيما في مجال النفط والغاز الطبيعي.

غير أن ما يلفت النظر، أن التصريحات أو التسريبات لم تعكس موقفاً واحداً من الأزمة السورية، سواء في هذا الاتجاه أو ذاك، فبمقدار ما يعكس هذا التكتم تفاهمات عامة لا يريد الطرفان تعريضها للخطر في حال تم التطرق للأزمة السورية، فإنه يعكس أيضاً خلافاً على الأهداف، كما على الأساليب تجاه هذه الأزمة.

ربما حاول الجانبان اعتبار الاتفاق على مكافحة الإرهاب مدخلاً للولوج إلى الأزمة السورية، غير أن المشكلة هنا تكمن في تعريف الإرهاب، ومن هي المنظمات أو الجهات التي يتفق الطرفان على أنها إرهابية، وهنا كان من المفارقات الملفتة تزامنُ الحديث عن مكافحة الإرهاب في طهران مع صدور بيان عسكري تركي يقول إن الطائرات التركية الحربية قصفت قافلة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، فهل هي رسالة تركية جدية في أنها مستعدة لمحاربة هذا التنظيم الإرهابي، أم أنها مجرد مناورة لتمرير المكاسب الاقتصادية من الزيارة؟

نائب وزير الخارجية السورية فيصل المقداد وصف، في حوار مع قناة «الميادين» التلفزيونية، الغارة التركية بالاستعراض، أي أنها أتت لذر الرماد في العيون، والسوريون أكثر دراية بما وراء كواليس النوايا التركية، ذلك أن «داعش» (وفقاً لتصريح صالح مسلم رئيس حزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي في سورية لصحيفة «حرييت» التركية قبل أيام قليلة) هو الذي يقاتل الأكراد في سورية مدعوماً من تركيا، وشاحنات الأسلحة التركية المرسلة إلى سورية لا تصل إلى الجيش السوري الحر ولا حتى إلى جبهة «النصرة»، بل إلى «داعش»، فكيف يمكن تركيا أن تحارب «داعش»، ورقتَها الوحيدة لكبح تعاظم نفوذ الأكراد في سورية؟ علماً أن الغارة التركية، إن كانت ثمة غارةٌ فعلاً، قد لا تكون على مواقع لداعش، بل على مجموعات مسلحة عملت على تهجير التركمان من سورية في اتجاه الأراضي التركية، وتكون بذلك مرتبطة بنزعة إتنية لمّا تزل من عناوين السياسة التركية في سورية وغير سورية.

إن عدم ورود أي إشارة إلى سورية على لسان أردوغان وفريقه السياسي أثناء الزيارة، لا يعني بالضرورة تغييراً في سياسة تركيا، ذلك أن كل المؤشرات التي سبقت الزيارة كانت تعكس أن تركيا لا يمكن أن تقبل أي حل يضمن بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في موقعه، كما دعا أردوغان عشية جنيف٢ إلى الإطاحة بالأسد اليوم قبل الغد، وبزَّ داود أوغلو أقرانه وزراء الخارجية، في بازار اللهجة العدائية لسورية في افتتاح مؤتمر جنيف، ولا يهدأ الإعلام الموالي لحزب «العدالة والتنمية» في تركيا في كيل الأوصاف السيئة على النظام السوري. وربما تعتبر تركيا اليوم، أن تسليح واشنطن المعارضة السورية سيكون إيذاناً بإمكان تغيير موازين القوى على الأرض.

وهنا لا يمكن فهم كلام السيد خامنئي عن أن العلاقات بين تركيا وإيران تمر اليوم في أفضل حالاتها منذ عصور، سوى أنه محاولة لثني تركيا عن الاستمرار في سياستها السورية تحديداً، حيث تواجه إيران وحلفاؤها والمحور الذي تنتمي إليه، بل تقوده، تحديات جدية، ذلك أن السيد خامنئي يدرك جيداً أن العلاقات بين البلدين في ما يتعلق بالملفات الإقليمية، وحتى الثنائية، بلغت ذروة توترها منذ عصور بسبب تعاطي تركيا مع المسألة السورية على قاعدة كسر الجانح السوري، ثم العراقي، فاللبناني («حزب الله»)، وصولاً إلى الهدف الأصلي، وهو كسر النفوذ الإيراني في المنطقة والتفرد في الهيمنة عليها. ولم يكن تعاطي تركيا مع إيران من منطلق أنها (تركيا) بلد أطلسي، وما نصْبُ الدرع الصاروخي الذي كان يستهدف الصواريخ الإيرانية ومن ثم صواريخ الباتريوت سوى مثال على ذلك، من دون إغفال أن الخطاب المذهبي المسيء لإيران والكتلة الشيعية في المنطقة، لم يغادر تصريحات المسؤولين الأتراك، من أردوغان إلى وزير خارجيته أحمد داود أوغلو، وصولاً إلى وزير العدل الحالي بكر بوزداغ، الذي لم يتردد في وصف «حزب الله» بعد معركة تحرير القصير بأنه «حزب الشيطان». لكنّ رياح المتغيرات في المنطقة لم تسعف الأتراك لتحقيق هدفهم، بل كسّرت نصالهم، في سورية كما في مصر والخليج، وباستثناء واحدة أو اثنتين، لم يعد داود أوغلو يجد عاصمة صديقة أو حليفة يمكنه زيارتها.

وبعد كل هذا الهجوم على إيران، يتحول أردوغان إلى «بيته الثاني»، على حد وصفه هو بالذات، بل أكثر من ذلك، يدخل في دائرة تأسيس مجلس استراتيجي أعلى يجمع الحكومتين، على غرار جمع حكومتي دمشق وبغداد مع حكومة تركيا عشية «الربيع العربي»، في تكرار مكشوف

لتجربة لم تعد تنفع، بعد نكث الأتراك المواثيق وهدمهم جدار الثقة الذي شُيِّد بصعوبة بعد عقود من الشكوك والحساسيات بين العرب والأتراك.

أما ما تردد عن حصول تغير في الموقف التركي من سورية أثناء زيارة أردوغان طهران، فقد حسم الجدل فيه أردوغان نفسه، فعلى متن الطائرة التي أقلته عائداً إلى أنقرة، تحدث إلى الصحافيين قائلاً إن «الموقف الإيراني من سورية يختصر على الشكل التالي: من دون اقتلاع المنظمات الإرهابية، ومن دون منع دخول الإرهابيين سورية، ومن دون قطع الدعم المالي وأي دعم آخر للمنظمات الإرهابية، فليس من معنى لذهاب (الرئيس السوري بشار) الأسد. ولقد أجبناهم بالقول إن هذه المنظمات الإرهابية لم تكن موجودة في سورية قبل ثلاثة أعوام، وهي تشكلت بالتعاون مع الأسد. توجد حاجة ماسة في سورية لتغيير في السلطة يستند إلى الإرادة الشعبية، ولا نراها صحيحة مقولة أنه من دون خروج المنظمات الإرهابية لا يمكن تحقيق ذلك. الحكومة الانتقالية يجب أن تتشكل من أشخاص لم يتورطوا في العنف ويحظون بقبول شعبي، وأن تذهب سورية إلى انتخابات فورية. الأمثلة على ذلك كثيرة، حصل ذلك في العراق، وفي ليبيا حصلت انتخابات على رغم الحرب. الحكومة الانتقالية تبدأ بالتعاون مع الجيش السوري الحر في محاربة الإرهاب من جهة، والتحضير لانتخابات من جهة ثانية. ولا أستطيع أن أقول إننا اتفقنا مع إيران على هذه الموضوعات. إنهم لا يريدون تدخل الآخرين، واقترحوا أن نتحرك معاً كأتراك وإيرانيين، وقلنا لهم: نحن جاهزون ولا نتهرب من هذا الأمر. وبالفعل، كلفنا وزيري الخارجية والاستخبارات بهذه الموضوعات وستتواصل الجهود».

في مرحلة دخول المنطقة مشهداً إقليمياً ودولياً جديداً، لم يعد مقبولاً تكرار الخديعة، خصوصاً أن الدم لم يجف بعد، بل لا يزال يراق على التراب السوري. إن إعادة تأسيس علاقات جديدة مع تركيا لم تعد في حاجة إلى عبارات عاطفية وتشجيعية أو استدعاء شعارات «الأخوّة الإسلامية»، بل إلى واقعية وعقلانية وندّية. إن ما تريد تركيا أن تأخذه في الاقتصاد، من إيران وغير إيران، لا يمكن أن يعطى لها قبل الترجمة العملية لتغيير موقفها على الأرض، وأول خطوة في هذا الصدد إغلاق حدودها مع سورية والخروج منها وترك السوريين يقررون مصيرهم بأنفسهم.

٢٨ /١/ ٢٠١٤

«نظام أردوغان»

اشتبك النواب داخل البرلمان التركي ونُقل اثنان من حزب «الشعب الجمهوري» إلى المستشفى جريحين، والمناسبة لم تكن سوى تمرير قانون المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البرلمان بغالبية نواب حزب «العدالة والتنمية» بعد جلسة ماراتونية استمرت ساعات طويلة. القانون الذي صدر لا يغير طبيعة المشروع الأساسي الذي اقترحه حزب «العدالة والتنمية» ويُخضع السلطة القضائية لنفوذ السلطة السياسية، وهو ما كان اعترض عليه الاتحاد الأوروبي.

في هذا السياق، لا يبدو أن رئيس الحكومة مستعد لكبح فرامل الشاحنة التي يقودها بسرعة جنونية لتصفية خصومه، ولا سيما أتباع فتح الله غولين، الذي يستمر أردوغان في خوض معركته الرئيسية ضده، بل يبدو مصمماً على المضي في هذه الحرب حتى استئصال آخر موظف في آخر قرية نائية من تركيا يعتقد أنه تابع لغولين، فهو بعدما أفرغ القضاءَ والشرطة والدرك من كل الموالين لغولين وعين قضاة يحضِّرون لتبرئة المتهمين بالفساد وإخلاء سبيلهم، كان أولُ الغيث إخلاء أردوغان سبيل مدير بنك الشعب، ثم التفاته إلى المؤسسات التعليمية لفصل مدراء المناطق التربوية والمعلمين من وظائفهم.

لكن ما يقوم به أردوغان يواجَه بحملة انتقادات واسعة، إذ إنه بذريعة وجود مؤامرة خارجية ضده ووجود «دولة موازية عميقة» للدولة، يقوم بـ«انقلاب مدني عميق» يرسخ سلطته وتحكُّمَه بالنظام، ليؤسس بدوره «دولته العميقة»، وكل ذلك على حساب الدولة المركزية القوية التي كانت من عوامل احتفاظ تركيا بوحدتها، ولو بالقمع والقهر.

جعل «قانون المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين» الذي ضغط أردوغان لإصداره، بعد إصدار «قانون الرقابة على الإنترنت»، كأسَ الإمساك بالسلطة يفيض بالنزعة الاستئثارية والاستبدادية، لتخرج في أثرهما حملة واسعة، سياسياً وإعلامياً، ضد النهج التسلطي الجديد في السلطة، الذي يحوّل تركيا دولةَ الحزب الواحد والشخص الواحد، وواحدةً من جمهوريات الموز والأناناس.

ولقد فتح الكاتب المعروف أرطغرل أوزكوك، رئيس تحرير صحيفة «حرييت» السابق، هذا النقاش بمقالة في الصحيفة تحت عنوان «حان الوقت لنضع اسماً لهذا النظام»، فكتب يقول: «منذ صباح السبت خرجت تركيا عن أن تكون دولة قانون فعلية، ومع إقرار قانون المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، عُلّق فعلياً مبدأ الفصل بين السلطات ووضع على الرف أحد أهم مبادئ معايير كوبنهاغن وبات أمن عمل القضاة بين شفتي رئيس الحكومة. وسيخرج أبناء الوزراء مبرئين، ولن يكون مواطنو هذا البلد تحت ضمانة قضاء مستقل». وانتهى إلى القول: «لقد حان الوقت لوضع اسم لهذا النظام ليس الديموقراطية ولا دولة القانون، والدستور بات بحكم المعلق عملياً، وسيقول التاريخ يوماً: لماذا رفع النواب يدهم تشريعاً لهذا القانون؟».

ولاقت أصلي أيدين طاشباش في صحيفة «ميلليت»، أوزكوك بالقول: «تعددت الصفات التي باتت تطلق على السلوك الحالي للنظام. البعض وصفه بالاستئثار والتسلط، والبعض قارنه بنموذج فلاديمير بوتين في روسيا، وأطلق آخرون عليه اسم «الإملاء المدني» و«الاستئثار الإسلامي» و«الجمهورية الدينية»، ولم يتردد البعض بوصفه بـ«الدكتاتوري»، لكن المشكلة أبعد من اتكاء على الدين، فأردوغان ليس دكتاتوراً، إذ يجول القرى والمدن طالباً التأييد من الشعب». وأضافت أن «الصورة التي يرسمها المراقب هي أن النظام

يتشكل حول شخص رجب طيب أردوغان، الذي تملأ صوره الضخمة واجهات الأبنية في كل مكان». وتختم قائلة: «في تمرين أكاديمي، أليس الأصح أن نطلق على النظام الحالي اسم نظام أردوغان؟».

١٧ /٢/ ٢٠١٤

لا يا أردوغان ... الشيعة ليس مما تصفون

فقأ رئيس حكومة حزب «العدالة والتنمية» في تركيا رجب طيب أردوغان «الدُّمَّلَة» التي كانت تعتمل في صدره منذ سنوات، أقله خلال السنوات الثلاث الأخيرة، عمر الأزمة السورية، بالشراكةمع وزير خارجيته أحمد داود أوغلو وليس انتهاء بوزيره الحالي للعدل بكر بوزداغ. النزعة المعادية للشيعة بدأت بعدما اعتبر أردوغان أن المعارضة السورية هي لإسقاط الحكم العلوي في الشام، وتجلت في وصف أردوغان لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأنه «يزيد»، وتمظهرت عندما اتهم الإيرانيين بأنهم قلبوا الآية في سورية وتحولوا ظالمين في كربلاء معكوسة. وساهم داود أوغلو في الحملة عندما اعتبر أن الإحياء الشيعي سقط وأن الإحياء السني (الذي تبين أنه إخواني فقط) بدأ، وعبّر أردوغان عن هذه النزعة عندما أشار إلى أن ضحايا انفجار الريحانية في تركيا كانوا من السنّة، وعندما أشار علناً إلى الانتماء العلوي لخصمه كمال كيليتشدار أوغلو أثناء الحملة الانتخابية في العام ٢٠١١، وعندما لم يجد، مع رفيقه عبدالله غول، اسماً من بين كل السلاطين العثمانيين أفضل مذهبيةً من السلطان سليم الأول، قاتل العلويين، ليطلقه على جسر ثالث بدأ تشييده فعلاً على مضيق البوسفور. أما وزير العدل بكر بوزداغ، فقد انفجر غاضباً لسقوط مدينة القصير، فوصف «حزب الله» بحزب الشيطان.

كانت كل هذه «النزعات- النزوات» كافية - علمياً- لاعتبارها سياسة مذهبية بامتياز، وهي صفة كان أردوغان وداود أوغلو وقادة حزب «العدالة والتنمية» يستشيطون غضباً من انتقادات تصف سياستهم الشرق أوسطية بها، وهي انتقادات جاءت على لسان معارضي سياسة أردوغان في المنطقة العربية والإسلامية السنّة قبل غيرهم في تركيا.

غير أن ما يجري في تركيا منذ انتفاضة «تقسيم» وقتل الفتيان، وآخرهم بركين ألفان ذو الـ١٥ ربيعاً، ومنذ انفجار فضيحة القرن غير المسبوقة في تاريخ تركيا في الفساد، في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، والتي لا تزال ارتداداتها تتواصل،أعمى البصر والبصيرة لدى حكّام تركيا، إلى درجة أنْ تحوَّل الداعية فتح الله غولين بنظرهم، من عالم دين وعَلَم إلى رئيس عصابة وحشاش.

أخرج أردوغان أسوأ ما يمكن أن يخرج به زعيم في العالم الإسلامي، وأين؟ في بلد نظامه علماني وتعاقب قوانينه على مثيري النعرات الدينية والمذهبية.

قبل أيام، وفي لقاء على محطة «٢٤» التلفزيونية بتاريخ ١٢ آذار/ مارس ٢٠١٤ أجراه رئيس تحرير صحيفة «ستار» المؤيدة لحزب «العدالة والتنمية»، الصحافي مصطفى قره علي أوغلو، قال أردوغان بالحرف الواحد: «لجماعة فتح الله غولين ثلاث خصال: لديهم التقية ولديهم الكذب ولديهم الافتراء. ومحصلة هذه الخصال الثلاثة الفتنة والفساد، وهذه تسري أيضاً على الشيعة، ولقد فاقوا الشيعة بها».

لسنا في معرض الدفاع عن جماعة فتح الله غولين، فهم في معركة مفتوحة ومصيرية مع جماعة رجب طيب أردوغان منذ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ ولديهم مجموعة من أكبر كتّاب تركيا ومفكريها يتولون حرباً عقائدية ومفاهيمية ضد حزب «العدالة والتنمية» وممارساته، حيث يمكن مثل هذا الاتهام لجماعة غولين أن يمر بصفته معركة سياسية، وهو كذلك، ولكن أن يُقحِم أردوغان الشيعة في هذا المجال ويصفهم بكل هذه النعوت في لحظة يبدو فيها على تقارب مع إيران، فهو الأمر الذي لا يخطر على بال أي متابع، إذ كيف يمكن زعيمَ دولة إسلامية، وليس مجرد سياسي أو مفكر، أن يخرج بموقف أقل ما يقال فيه إنه غير مسؤول، بل مثير للفتن داخل تركيا وتعاقب عليه المادة ٢١٦ من قانون العقوبات التركي، وهو التحريض على الكراهية والعداوة والتحقير، وخصوصاً في منطقة

الشرق الأوسط، وفي العالم الإسلامي المختلط، وكأنه لا مشكلة لأردوغان وحزبه سوى مع الشيعة.

يتساءل المرء كيف يمكن أردوغان، الغارق حتى أذنيه بحرب وجودية مع فتح الله غولين ولا يدري كيف ينقذ نفسه من فضائح الفساد التي تتلبسه، أن يتذكر الشيعة في معرض الهجوم على غولين؟ وعلى رغم أن الجواب يبدو محيراً، إلا أنه بنظرنا بسيط، فليس ليس سوى العقل الباطني لدى أردوغان، الذي يتحرك كلما اشتدت جرعة الكراهية والعنصرية والفتنوية. وما يصف به أردوغان الشيعة من صفات ليس سوى الصفات التي يمكن أن يوصف بها موقفه، من إثارة للفتن والإفساد بين المسلمين، وهو موقف أبعد من أن يكون محصوراً بمحاولة رخيصة لكسب بعض الاصوات السنية الإضافية عشية الانتخابات البلدية، بل هو موقف تعوزه أولاً المعرفة والدراية في حال الشيعة وعقيدتهم وتاريخهم، وهي مشكلة معرفية في ذهنية حزب «العدالة والتنمية» تطاول كل قياداته، وليس فقط أردوغان، حيث نُشر الحديث كاملاً على موقع رئاسة الحكومة وموقع حزب «العدالة والتنمية». ولو افترضنا وجود المعرفة في موقف أردوغان، فإنه موقف تعوزه من ناحية أخرى، بل أولاً وأخيراً، الحكمة والعقلانية، إذ ما نفع أن تنال ٤٠ أو ٥٠ أو حتى ٩٠ في المئة من الأصوات في انتخابات نهاية هذا الشهر، عندما تتجوف منظومة القيم من مبادئها وأخلاقياتها، وهي أساس نهضة الأمم، كما قال أحمد شوقي في بيته الشهير.

ودعا اتحاد علماء الدين الجعفريين (الاسم الذي يطلق في تركيا على الشيعة) والجمعية الجعفرية في تركيا، في مؤتمر صحافي مشترك، أردوغان إلى الاعتذار الفوري، وهو أضعف الإيمان، لأن مثل هذا الكلام يهدد الوحدة الوطنية ويدخل تركيا والمنطقة العربية والإسلامية في فوضى الصدامات المذهبية، كما جاء في البيان.

لقد تصرف أردوغان على قاعدة «يا رايح أكثر الملايح»، وعلى قاعدة «أنا الغريق فما خوفي من البلل»، لكن ثمن ذلك سيكون المزيد من إراقة الدماء وإضعاف المسلمين والكثير من خراب الديار، ما يستدعي تحركات عاجلة لقطع الطريق على هذا السيناريو الفتنوي الكارثي السرطاني الآتي من بلاد الأناضول.

١٩ /٣/ ٢٠١٤

الأسد يسقط أردوغان في هاتاي

ربح الجميع وفشل الجميع. هذه هي محصلة الانتخابات البلدية في تركيا التي أجريت يوم الأحد في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٤.

ربح الجميع عندما زادت نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب «الشعب الجمهوري» المعارض من ٢٣ في المئة عام ٢٠١١ إلى ٢٩ في المئة هذه المرة. وربح حزب «الحركة القومية» بزيادة أصواته من ١٣ إلى ١٥ في المئة، لكنهما فشلا في إلحاق هزيمة بحزب «العدالة والتنمية» كانا يتطلعان إليها وأن يخفضا أصواته إلى أقل من أربعين في المئة.

وربح حزب «العدالة والتنمية» بتحقيق النسبة التي سعى إليها، وهي أن لا تقل عن الـ٤٥ في المئة الكافية لتطلق ترشيحاً قوياً لزعيمه رجب طيب أردوغان لرئاسة الجمهورية في الصيف المقبل، وليراهن ربما على إجراء انتخابات نيابية مبكرة، لكنه فشل في تحقيق الرقم الذي ناله في انتخابات العام ٢٠١١ النيابية، وهو ٥٠ في المئة، وفشل عندما احتفظ بصعوبة فائقة ببلدية أنقرة بفارق أقل من واحد في المئة فقط (٤٥ في المئة لمليح غوكتشيك مقابل ٤٤ في المئة لمنصور ياواش)، بعدما لم تُحسم النتيجة سوى مع آخر صندوق يتم فرزه. كما فشل

في تحقيق أي تقدم في معاقل العلمانيين، بل حتى القوميين، وفشل أكثر في المناطق الكردية.

وفي نظرة إلى الخريطة الجغرافية لنتائج الانتخابات، نجد أنه باستثناء أنتاليا، التي ربحها أردوغان بصعوبة شديدة، ليس لحزب «العدالة والتنمية» أي تواجد في جميع المحافظات الساحلية، بدءاً من الإسكندرون (هاتاي) على البحر المتوسط، وصولاً إلى بحر إيجه وجميع المحافظات التركية في القسم الأوروبي من تركيا. ويتركز النفوذ الأردوغاني في المحافظات الداخلية من الأناضول وبعض مناطق البحر الأسود، ما يضفي على الحزب الطابع الريفي ويفسر احتفاظه بتقدمه في الأرياف وبعض المدن بفضل الكتلة الإسلامية المحافظة، التي صبّت أصواتها، وتقدر بأربعين في المئة، كتلةً واحدة لحزب «العدالة والتنمية»، يدفعها إلى ذلك الخوف من عودة العلمانيين إلى السلطة مع ما يعنيه ذلك من ذكريات سيئة في التعامل مع الحالة الإسلامية.

وكان انقسام المعارضة عاملا أساسياً في فوز أردوغان، بحيث لم يتم تبادل الأصوات بين الحزبين الرئيسيين، «الشعب الجمهوري» و«الحركة القومية»، ولا في أي مدينة أساسية، حيث كان بإمكانها الإطاحة بحزب «العدالة والتنمية» في معظم المدن الكبرى، ولا سيما في إسطنبول وأنقرة وأنتاليا وغيرها لو تبادلا الأصوات.

وسيبني حزب «الشعب الجمهوري» على تقدمه بمفرده في أنقرة إلى ٤٤ في المئة واحتفاظه بفارق واضح ببلدية إزمير ونيله ٤٠ في المئة في بلدية إسطنبول التي خسرها وتقدمه في معظم المحافظات الساحلية، لمحاولة كسب دفع معنوي في معاركه المقبلة لإضعاف أردوغان. ويمكن فتح الله غولين أن يزعم أنه أفقد أردوغان خمس نقاط هي مجموع النقاط التي خسرها عن انتخابات ٢٠١١. غير أن الفشل الأردوغاني الأبرز كان في المناطق الكردية، حيث كسب حزب «السلام والديموقراطية» الكردي المؤيد لعبدالله أوجالان ١١ محافظة في شرق تركيا وجنوب شرقها، وهي سابقة تاريخية ليس بعيداً معها القول إن هذا الانتصار الكاسح هو هزيمة مدوية لحزب «العدالة والتنمية» وإحراج كبير لأردوغان، خصوصاً بعد اعتبار الأكراد أن هذا التصويت كان في الحقيقة للحكم الذاتي.

ولعب نيل حزب إسلامي كردي هو حزب «الهدى» في المناطق الكردية، ولا سيما في بتليس،

٦ في المئة من الأصوات، أخذها من رصيد أردوغان، دوراً في إسقاط مرشح حزب «العدالة والتنمية» وفوز مرشح حزب «السلام والديموقراطية».

ويُعتبر الانتصار الكردي للخط الأوجالاني هزيمة كبيرة لمحاولة تزعم أكراد الشرق الأوسط من جانب رئيس كردستان العراق مسعود البرزاني، الذي تواطأ مع أردوغان قبل الانتخابات لإضعاف زعامة أوجالان وأقام مهرجاناً مشتركاً في ديار بكر تبين أنه أعطى نتائج عكسية وثبّت زعامة عبدالله أوجالان، ما سيرتِّب آثاراً مستقبلية على وضع أكراد تركيا وأكراد سورية لغير صالح البرزاني وأردوغان.

وليس من شك في أن سياسة التحريض الأردوغانية ضد سورية انعكست سلباً عليه، عندما انقلب ناخبو لواء الإسكندرون (هاتاي) على مرشح حزب «العدالة والتنمية» وزير العدل السابق سعدالله أرغين وأسقطوه لصالح مرشح حزب «الشعب الجمهوري» لطفي صاواش، الذي نال حوالى ٤٢ في المئة من الأصوات فيما نال أرغين ٣٩. ٥ في المئة بعدما كان حزب «العدالة والتنمية» فاز بالبلدية عام ٢٠٠٩ بـ٥١ في المئة. وفي هذه النتيجة انعكاس واضح لاستياء سكان اللواء من توريط محافظتهم في الحرب السورية ورسالة احتجاج شديدة لتحويل الحكومة منطقة هاتاي ساحة للمسلحين المعارضين للنظام السوري يرتعون فيها ويهددون السكان المحليين. وكان أرغين هدد الناخبين بالقول إن انتصار حزب «الشعب الجمهوري» في المحافظة يعني سقوط اللواء بيد الرئيس السوري بشار الأسد! فهل يعني ذلك أن معركة النفوذ في لواء الإسكندرون انتهت بفوز الأسد على أردوغان؟

وسجلت الانتخابات البلدية فوز أول امرأة مسيحية سريانية هي فبرونية آقيول، برئاسة بلدية كبرى هي ماردين، وذلك بالتشارك مع الزعيم الكردي أحمد تورك، الذي ترشح بصفة مستقلة. ونظام التشارك في رئاسة البلدية يطبقه الأكراد للمرة الأولى بعدما طبقوه في رئاسة حزب «السلام والديموقراطية» الكردي، أي أن كلاً من آقيول وتورك هما في الوقت ذاته الرئيس لبلدية ماردين.

وسجل حزب «الحركة القومية» انجازاً كبيراً بفوزه ببلديات أضنة ومرسين وعثمانية المتجاورة على الساحل المتوسطي، كما بزيادة نسبة التأييد له إلى ١٥ في المئة.

ولا شك في أن النسبة التي حصل عليها أردوغان وهي ٤٥.٦ في المئة كافية جداً لكي ترجح قراره الترشح للانتخابات الرئاسية، وبالتالي تهيئة الأجواء لتولي الرئيس الحالي عبدالله غول العودة إلى رئاسة الحزب والحكومة، وهو ما سيتضح قريباً. كما قد تدفع النتائج أردوغان إلى إجراء انتخابات مزدوجة، نيابية ورئاسية في الوقت عينه، أو تقريب الانتخابات النيابية عن موعدها المقرر في حزيران/ يونيو ٢٠١٥.

وظهر في خطاب أردوغان بعد فرز النتائج تصميم واضح على استئصال جماعة فتح الله غولين من الحياة السياسية ومن الدولة، وهو ما يؤشر إلى أن مناخ التوتر سوف يستمر بوتيرة أعلى في المرحلة المقبلة. كما حاول أردوغان توظيف نجاحه الجزئي في الانتخابات البلدية بالقول إنه رسالة إلى مصر، في دعوة غير مباشرة للإخوان المسلمين للاستمرار في حراكهم الداخلي ضد ثورة ٣٠ يونيو. كما هدد أردوغان سورية بالقول إن أي تعرض لقبر سليمان شاه هو تعرض لسيادة تركيا ولكل الأراضي التركية، في محاولة لثني سورية عن القيام بأي رد أو تصعيد على التدخل التركي في الحرب السورية ودعم الجماعات المسلحة في منطقة كسب وغيرها.

ولا شك في أن أردوغان سيخاطر بتعميق الاضطراب السياسي إذا قرأ في النتائج تفويضاً له للمزيد من خطوات القمع والاستئثار في الداخل، وهو ما سيدفع المعارضة بدورها إلى خطوات مختلفة لإسقاط أردوغان، سواء في صندوقة اقتراع الرئاسة أو النيابة أو في... الشارع.

وفي عملية إسقاط حسابية لنتائج الانتخابات البلدية على الخريطة البرلمانية، ستكون النتائج على الشكل التالي: حزب «العدالة والتنمية» ٢٨٤ نائباً، بتراجع ٤٣ نائباً، حزب «الشعب الجمهوري» ١٣٧ نائباً، حزب «الحركة القومية» ٨٤ نائباً، وحزب «السلام والديموقراطية» ٤٥ نائباً.

٢٠١٤/٣/٣١

«علويون بلا علي»

احتدم السجال المذهبي في تركيا بين رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان والعلويين، فقد خرج العلويون في معظم المدن التركية في تظاهرات حاشدة احتجاجاً على قتل المواطن العلوي أوغور قورت برصاصة في رأسه أثناء احتجاجات في منطقة أوق ميداني بإسطنبول على كارثة منجم صوما. كان الشعار المشترك للتظاهرات هو «كفى»، واتهم دوغان ديمير، رئيس اتحاد الجمعيات الثقافية العلوية، حكومةَ حزب «العدالة والتنمية» بتعميق التمييز ضد العلويين، قائلاً إنه لا يمكن قبول هذا الوضع بعد الآن، وداعياً إلى توحيد الجهود لوقف إرهاب الدولة والعمل على المساواة بين المواطنين.

وأثناء زيارة أردوغان إلى ألمانيا قبل أيام، نُظمت تظاهرات حاشدة مؤيدة له ومعارضة، وهو ما دفع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل إلى التمني عليه ألا ينقل مشكلاته إلى ألمانيا. واتهم أردوغان جانباً من العلويين بتدبير التظاهرات المعادية له هناك.

ثم عاد رئيس الحكومة التركية في كلمته الأسبوعية أمام نواب حزبه إلى إثارة القضية، ماسّاً بالعقيدة العلوية، عندما قال إن هؤلاء الذين تظاهروا، سواء في إسطنبول أو ألمانيا، لا يمتون

بصلة إلى الإمام علي بن أبي طالب، مستخدماً مصطلح «علويون بلا علي». واتهم أردوغان هؤلاء بأنهم «أداة في مخطط خارجي مستمر منذ مئة عام يستهدف استقرار تركيا وتقدمها»، وقال إن «الموجة بدأت في أحداث غيزي وامتدت إلى كل البلاد، والسبب ١٢ شجرة. ثم انتقل المخطط إلى العلويين بهدف تحريضهم. هم أقاموا سابقاً في كولن (ألمانيا) مهرجاناً لـ«العلويين بلا علي» (أي لا صلة لهم بالإمام علي)، لكن المهرجان فشل، ثم حاولوا ذلك في الريحانية، ومن ثم في ملاطية وآدي يمان (في إشارة إلى التفجيرات التي حصلت سابقاً هناك)، وأخيراً حاولوا ذلك قبل أيام في منطقة أوق ميداني. كل هذا بتحريض من الخارج، ونحن نعرف مَن وراءهم. إنهم يريدون إضعاف تركيا التي تزداد قوة». وعاد أردوغان ثانية إلى توجيه أصابع الاتهام إلى العلويين، قائلاً إن «بعض النواب من حزب «الشعب الجمهوري» يحرضون العلويين في هاتاي (الإسكندرون) وملاطية وآدي يمان لكنهم لم ينجحوا، وهو سيناريو مدعوم من الخارج. وذلك معلومٌ عن النائب من تونجيلي (هو النائب حسين آيغون، اتهمه أردوغان بالإرهاب من دون أن يسميه)، الذي يتصرف ليس كنائب بل كعضو في منظمة إرهابية». وقال إن حزب «الشعب الجمهوري» يستثمر العلويين ومشاعرهم، وإنهم يحرضون العلويين حتى في قضية منجم صوما.

وما لبثت أن انهالت ردود الفعل على أردوغان من العلويين، وأولها من النائب حسين آيغون، الذي وصف في حسابه على «تويتر» أردوغان بأنه «معاوية عصرنا»، فيما حفلت مواقع التواصل الاجتماعي بسيل من الانتقادات لأردوغان، متهمة إياه بأنه لا يفهم العلوية، وأنه «نسخة القرن الواحد والعشرين من معاوية». وورد في صحيفة «جمهورييت» تعليقات متعددة، منها أن أردوغان يحارب في الفراغ من أجل إحياء دولة عثمانية باتت من التاريخ.

٢٠١٤/٥/٢٨

تركيا وحملة «داعش» العراقية

تفاوتت ردود فعل الأتراك على العمليات العسكرية لتنظيم «داعش» وسيطرته على مناطق واسعة من العراق، وخصوصاً في محافظة نينوى وعاصمتها الموصل، ذلك أن المسؤولين الأتراك كانوا ينظرون إلى «داعش» بصفته نتاج النظام السوري، ويستدلون على ذلك بأنه لم يدخل في أي صدام مع قوات الجيش السوري بل انصب جل اهتمامه على محاربة جبهة «النصرة». وتنحصر نظرة أنقرة إلى التنظيمات المتطرفة الإسلامية، مثل «القاعدة» وتوابعها، في أنها لم تكن لتظهر لولا الظلم الذي كان يمارسه النظام السوري.

ومع أن تركيا أدرجت جبهة «النصرة» أخيراً في قائمة المنظمات الإرهابية بعد اعتبارها سابقاً «داعش» منظمة إرهابية أيضاً، غير أن الواقع العملي لم يعكس هذا التصنيف، حيث استمرت تركيا في دعم المنظمتين وفقاً للحاجات والظروف، أي عندما يتعلق الأمر بمحاربتها قوات النظام أو القوات الموالية لحزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي السوري المؤيد لعبدالله أوجالان، فعندما اندلعت -على سبيل المثال- اشتباكات قبل أسبوعين بين الأكراد في سورية وتنظيم «داعش»، اتهم الأكراد تركيا بأنها وفرت دعماً لوجستياً لداعش وفتحت الحدود

أمام عناصره. كما أن داعش لم ينفذ تهديده تركيا بنسف ضريح سليمان شاه الواقع ضمن الأراضي السورية، بل سمح لتركيا بإرسال تعزيزات عسكرية إلى الضريح لحمايته من أي خطر.

ويبدو الدعم التركي لـ«داعش» واضحاً من خلال سكوتها على عمليات التنظيم في العراق، حيث يخدم قتال داعش حكومة نوري المالكي منذ فترة طويلة، هدفاً تركياً في إضعاف المالكي وإلهائه عن دعم النظام في سورية.

وعلى هذا، فإن سيطرة «داعش» على محافظات ومناطق ذات طابع سني في العراق يتقاطع مع الدعم التركي للفئات السنية في العراق في مواجهة المالكي المدعوم من إيران. ويقع تعاون تركيا مع رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني واستيراد النفط من شمال العراق إلى ميناء جيحان على البحر المتوسط من دون العودة إلى الحكومة المركزية في بغداد، في إطار استراتيجية محاصرة حكومة المالكي والسعي إلى تغيير هوية السلطة في العراق.

لذلك، فإن التطورات الدراماتيكية في العراق وسيطرة داعش على مناطق سنية لا بد أن تثير ارتياح أنقرة، على رغم كل التصريحات التي يمكن أن تصدر عن أنقرة لذر الرماد في العيون.

ثم انتقلت تركيا من استراتيجية دعم القوى السياسية السنية في العراق إلى دعم المنظمات الإرهابية الإسلامية المتطرفة، مثل داعش والنصرة، بعدما فشلت في الرهان على تلك القوى السياسية التي فقدت أحد أبرز رموزها، نائب الرئيس العراقي السابق طارق الهاشمي، الذي التجأ أولاً إلى تركيا ومن ثم إلى دول خليجية.

ولكم كان لافتاً ما صرح به مصدر مسؤول في الحكومة التركية إلى صحيفة «ميلليت» حول أن صعود داعش الكبير مرتبط بالفراغ الذي خلقه عدم الإطاحة بنظام الأسد في سورية وبسياسة نوري المالكي المهمِّشة للسنة في العراق. ولسان حال المسؤولين الأتراك في هذا: «لقد حذّرنا المالكي من قبل بسبب هذه السياسات»، أي أنه لتفادي خطر هذه الجماعات فلا بد من إسقاط الأسد في سورية، ولا بد من تغيير المالكي الذي يظلم السنة في العراق، وهذا مؤشر آخر على استمرار سياسة تركيا في دعم المنظمات الإرهابية في سورية والعراق، ولا سيما التنظيمات المرتبطة بالقاعدة ما دامت تقلق أعداء سورية من جهة وتهدم الدولة المركزية

في سورية والعراق. وهذا المؤشر خطير أيضاً، لأنه يأتي مباشرة بعد زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني أنقرة، في انعكاس لاستمرار التعنت في الموقف التركي تجاه سورية والعراق.

والموقف التركي هذا يعني المساهمة في تدمير الوحدة السياسية والجغرافية لكل من العراق وسورية، وكم هو خطير أن ينقل إبراهيم قره غول رئيس تحرير صحيفة «يني شفق» المؤيدة لرئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، أنه «بعد بدء الأزمة في سورية ودعم المالكي الأسد ومعهما إيران، تخلت تركيا عن مقولتها بحماية وحدة العراق الجغرافية التي واظبت عليها منذ العام ٢٠٠٣، وانتقلت إلى استراتيجية التحالف مع كردستان العراق والسعي إلى حل المشكلة مع أكرادها، وذلك لمواجهة محور طهران- بغداد- دمشق- حزب الله، الذي يريد أن يحبس تركيا في الأناضول». وما يؤكد ما ذهب إليه قره غول أن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو وجّه إشارة قوية إلى رغبة بلاده في تفكيك الوحدة السياسية للكيان العراقي من خلال انتهاكه السيادة العراقية وزيارة مدينة كركوك قبل سنتين من دون إذن الحكومة المركزية في بغداد. وكذلك كان الاتفاق النفطي بين أربيل وأنقرة من دون موافقة بغداد، وبدء تدفق النفط من كردستان عبر تركيا إلى ميناء جيحان التركي، مؤشراً قوياً آخر على السعي إلى إنهاء العراق بلداً موحداً وتفتيته كيانات شيعية وسنية وكردية. وإن كان هناك من يقول إن البلد مفتت في الأساس فهذا شيء، ولكن أن تتحرك دولة أخرى عملياً لترسيخ وتثبيت هذا التفتيت، شيء آخر.

تصب عملية داعش في صلب المصالح التركية، ولو المرحلية، إذ إن ذلك يضعف المالكي من جهة ويزيد من رخاوة الخاصرة السورية من جهة العراق، ويخرج سنة العراق من عباءة الهيمنة الشيعية ولو كانت العباءة الجديدة تكفيرية ومتطرفة وإرهابية.

غير أن هذا الأمر الواقع الجديد لا بد أن يعيد حسابات العديد من القوى الإقليمية، ذلك أن إقليم كردستان العراق سيجد نفسه أمام جار جديد هو دولة داعش الأصولية، التي لن تعرف حدوداً لتحركها، خصوصاً أنها تبنت هجمات أخيراً طاولت أربيل ومناطق كردية أخرى، وسوف يجد الأكراد كذلك أن منطقة كركوك مهددة بالاحتلال من داعش، هي الغنية بالنفط من جهة والمدينة التي يعتبرها الأكراد قدس أقداسهم، والمتنازع عليها بين العرب والتركمان،

وهذا سوف يدفع الأكراد إلى التعاون مع بغداد لمواجهة خطر داعش ويجعلهم يشعرون بأهمية التحالف مع الشريك في الوطن وليس الانقلاب عليه بالتحالف مع الخارج التركي، الذي لطالما كان عدواً للشعب الكردي وتطلعاته، سواء في العراق أو تركيا أو سورية.

تغليب سياسة الغرائز الآنية على سياسة المصالح بعيدة المدى، سوف يُلحق بتركيا المزيد من الأضرار، ذلك أن تمركز الإرهابيين المتشددين على الحدود مع تركيا، وهم جاؤوا إليها من تركيا نفسها، لن يوفر لتركيا الاستقرار والأمن للداخل التركي أو الحفاظ على وحدة البلاد السياسية والجغرافية، في جغرافيا إسلامية تتطابق في بناها الهشة.

١١ /٦/ ٢٠١٤

«داعش» في «العمق الاستراتيجي» التركي

تعرض وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو لانتقادات متعددة نتيجة المأزق الذي وجدت تركيا نفسها فيه بُعيد اعتقال تنظيم «داعش» القنصل التركي أوزتورك يلماز وديبلوماسيين آخرين في الموصل، إضافة إلى عشرات سائقي الشاحنات التركية.

ورأى النائب عن حزب «الشعوب الديموقراطية» الكردي نظمي غور، أن الموصل احتُلت والديبلوماسيين اعتُقلوا والحكومة غائبة ووزير الخارجية لا يُعرف أين هو. وقال غور إن الحكومة لم تأخذ الموضوع بالجدية اللازمة ووقفت تتفرج على الأحداث.

ودعا النائب عن حزب «الشعب الجمهوري» عثمان قوروتورك، الرئيسَ التركي عبدالله غول إلى أن يضع يده على ملف السياسة الخارجية ويصوّب نهج الحكومة. وقال إن وزير الخارجية قاد تركيا بسياساته الخيالية إلى ما هي عليه اليوم، داعياً إياه إلى الاستقالة والبرلمانَ إلى الاجتماع للقيام بواجبه. واتهم النائب عن حزب «الحركة القومية» أوكتاي فورال، حزبَ «العدالة والتنمية» بأنه حصان طروادة الذي يهدد وحدة تركيا ووحدة الأمة والدولة. وإزاء اتهام الحكومة بدعم تنظيم «داعش»، نفى النائب عن حزب «العدالة والتنمية» فاروق إيشيك بشكل كامل، أن

تكون تركيا تدعم إرهاب داعش، مشيراً إلى أن الدولة التركية تصنِّف «داعش» منظمة إرهابية.

وكشف النائب عن حزب «الحركة القومية» سنان أوغان، عن أن أوامر استسلام حرس القنصلية التركية في الموصل، جاءت مباشرة من وزارة الخارجية. وقال إنه ما دام الأمر بالاستسلام فما الحاجة إلى ثلاثين عنصراً أمنياً؟ كان يمكن الاكتفاء بعنصرين وتخلية القنصلية مسبقاً.

ونشر بعض الصحف كلاماً عن أن الاجتماع الطارئ لرؤساء الجمهورية والحكومة والأركان والاستخبارات، درس كل الخيارات لتحرير الرهائن الأتراك في القنصلية بالموصل، بما فيها الخيار العسكري، ولكن أعطيت الأولوية للاتصالات الديبلوماسية، كما تم تدارس طلب قوات البيشمركة تحرير الرهائن، ولكن تم التخلي عن هذا الخيار لأنه لا يليق بدولة كبرى مثل تركيا أن تستعين بميليشيا هي مجرد «كيان» وليست حتى دولة مستقلة.

وأشارت صحيفة «ميلليت» إلى أن عدد المقاتلين الأتراك ضمن داعش كبير، وخصوصاً من محافظات إسطنبول وأنقرة وقونية وكيرشهر وبنغول، وقالت إن تركيا لم تتوقع الوضع ولم تتخذ إجراءات، وهذا هو عين الإفلاس. وقالت إن «داعش بات جارنا، وهو جاء عبر أفغانستان إلى حدودنا». وحمّلت الصحيفة تركيا حصة مهمة في مسؤولية قدوم داعش إلى العراق وسورية وتمركزه هناك: «كانت نظرة أنقرة أنه على بشار الأسد أن يذهب بأي طريقة، أما النتائج الناجمة عن تقوية المنظمات الأصولية، فهذا ما لم تعره اهتمامها، وهو نتيجة سياسات وزير الخارجية، الذي كان يصرح دائماً بأنه على علم بكل شيء، فإذا نحن فجأة أمام خطر من العراق ومن سورية». وقالت الصحيفة إن تركيا دعمت هذا التنظيم لخلع الأسد، فإذا بقدم له في تركيا وأخرى الآن في الموصل. ورأت الصحيفة أن تركيا أخطأت، كما مسعود البرزاني، عندما تركا المقاتلين الأكراد في شمال سورية يحاربون وحدهم تنظيم داعش، والنتيجة امتداد نار داعش إلى الطرفين.

وذكّرت الصحيفة بما قاله عبدالله غول قبل أيام قليلة، من خطر امتداد «طالبان» إلى مياه المتوسط. وأضافت: «وها هو الأمر يتحقق. على حدودنا الجنوبية تشكلت «بيشاور» جديدة،

وبات فيها «إقليم داعش المستقل»، على غرار «إقليم كردستان المستقل». وداعش يسيطر على بوابتين من معابر الحدود بين تركيا وسورية، وإلى جانب داعش هناك سورية الأسد والمنطقة الكردية». وقالت الصحيفة ساخرة: «إنه المجد بعينه. كم هي عظيمة سياسة تركيا تجاه سورية».

وكتبت صحيفة «راديكال» قائلة: «إن ما كانت تركيا تتخوف منه بات حقيقة: داعش جارنا الجديد. والتحذيرات التي كانت توجه إلى تركيا من أنها تساهم في خلق أفغانستان على حدودها الجنوبية تبين أنها كانت محقة، نعم إنها أفغانستان جديدة على حدودنا، ولسياسات تركيا الخاطئة والأنانية حصة كبيرة في خلق هذا الواقع. يمكن من ينكر هذا أن يخدع نفسه، لكنه لا يمكن أن يخدع جغرافيتنا. نعم، نحن لم نختر الجغرافيا لكننا فعلنا في سورية ما فعلته أميركا في أفغانستان والعراق. كنا نقول لا يطير عصفور من دون علمنا، ولكن ها هي مجرد ميليشيات تحتل قنصليتنا في الموصل وتعتقل موظفينا. لم يفت الأوان، وتمكن إعادة النظر في كل هذه السياسات، وإلا فأفغانستان بجوارنا».

وسخرت الكاتبة أزغي بشاران من سياسة تركيا السورية، بقولها في صحيفة «راديكال» إن تركيا فقدت القدرة على المبادرة وردة الفعل، و«ها هي وزارة خارجيتنا تسقط في «العمق الاستراتيجي» (في إشارة إلى نظرية أحمد داود أوغلو)، بحيث يطرق الإرهابيون أبوابنا». وقالت بشاران إن «بيان وزارة الخارجية عن قنصليتنا في الموصل معيب، لأنه يوحي بأن لا خطر على موظفينا، وأن الهم الأساسي لداعش هو الشيعة ولن يكون هناك صدام مع الأتراك. كيف ذلك بحق الله؟».

وحذّر مراد يتكين في الصحيفة ذاتها من أن المذهب الشيعي ليس منتشراً في تركيا، لكن المنظمات السنية المتطرفة تنظر إلى العلويين على أنهم أعداء، ولذلك على تركيا الحذر الشديد من التطورات الجارية في العراق. وفي تركيا أكثر من مليون لاجئ سوري لا أحد يعرف بالضبط من هم، وماذا يحملون من معتقدات. وقال إن مثل هذه التنظيمات الإرهابية تستفيد بشكل كبير من الدول ذات السلطة المركزية الضعيفة. وربما تنظر هذه التنظيمات إلى حدود تركيا مع سورية والعراق، حيث يُوجد أكراد، مجالاً ضعيفاً للسلطة المركزية التركية، ما

يفتح شهيتها على التحرك فيها. وما يهم هذه المجموعات المتطرفة ليست جنسية الآخرين، من تركي أو كردي أو عربي، بل من يخالفها في المعتقد. ودعا جنكيز تشاندار في صحيفة «حرييت» إلى تغيير جذري في السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط، وأول التغيير يجب أن يطاول سياسة تركيا الكردية.

١٢ /٦/ ٢٠١٤

٣ آلاف مقاتل تركي في «داعش»

أعادت التطورات في العراق وسيطرة «داعش» على الموصل ومناطق أخرى من العراق، إحياء السجال في تركيا حول السياسة الخارجية المتبعة تجاه سورية والعراق وعموم الشرق الأوسط. ولم تقتصر هذه الأصوات على معارضي رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، بل تعدتها إلى بعض الأقلام المؤيدة لأردوغان، ولا سيما في صحيفة «يني شفق».

العنوان الأبرز في تركيا ربما كان دعوة رئيس حزب «الشعب الجمهوري» كمال كيليتشدار أوغلو وزيرَ الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى الاستقالة، وقد جاء ذلك في لقاء لصحيفة «جمهورييت» مع كيليتشدار أوغلو بعد اجتماعه مع داود أوغلو. يقول كيليتشدار أوغلو إن السلاح الذي كان يصل إلى جبهة «النصرة»، كما تنظيم «داعش»، إنما هو الذي كان أردوغان يرسله عبر شاحنات النقل الخارجي إلى سورية لإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد. وقال إن فاتورة تركيا بسبب سياستها الشرق أوسطية كانت ثقيلة جداً، وإن المقاتلين الأجانب في سورية كانوا يتحركون بسهولة من تركيا وإليها، والسلاح الذي كان يرسله أردوغان انقلب الآن ليوجه إلى صدور المواطنين الأتراك في القنصلية التركية بالموصل وقبلُ في الريحانية وغيرها.

وذكر كيليتشدار أوغلو أن طرح داود أوغلو حول تصاعد قوة «داعش» في سورية هو أنه بسبب سكوت النظام السوري عنها، وفي العراق هو سياسات رئيس الحكومة نوري المالكي. ونقلت الصحف التركية أن التوتر ساد اللقاء بين كيليتشدار أوغلو وداود أوغلو، وأن الأول قال للثاني إن أحداً يجب أن يدفع فاتورة السياسة التركية في سورية والعراق، وعلى داود أوغلو الاستقالة، فما كان منه إلا أن أجابه بأن الشعب هو الذي يحاسب.

وعكس نائب رئيس حزب «الشعب الجمهوري» فاروق لوغ أوغلو، جانباً من لقاء كيليتشدار أوغلو مع داود أوغلو، فقال إن كيليتشدار أوغلو شرح لوزير الخارجية أخطار السياسات المتبعة، وكيف أن تركيا تحولت بلداً معزولاً وغرقت في مستنقع الشرق الأوسط، محمِّلاً أردوغان مسؤولية هذه السياسات بصفته مهندسَها الأول وداود أوغلو مهندسَها التنفيذي.

ونقلت مصادر أخرى أن داود أوغلو أبلغ كيليتشدار أوغلو أنه كان يتوقع حصول هجوم داعش، وأنه حذّر قبل يومين من وقوعه كلاً من وزيري الخارجية الأميركي والإيراني، اللذين تفاجآ بالتحذير، غير أن المعارضة أبلغت داود أوغلو أنه إذا كان يعرف بذلك مسبقاً فلماذا سافر إلى الولايات المتحدة؟ ولماذا لم يُخْلِ القنصلية في الموصل من الموظفين؟ وكان رد داود أوغلو أنه طلب منهم ذلك لكنهم لم يستجيبوا، وقالوا إن القنصلية آمنة أكثر من الخارج، وهي مثل القلعة، لكن ٩٠٠ عنصر من داعش طوقوا القنصلية وحدث ما حدث.

وكم كان لافتاً الانتقاد الضمني لسياسة تركيا من جانب الكاتب المعروف علي بيرم أوغلو، في مقالة له بصحيفة «يني شفق» المؤيدة لأردوغان، عندما قال إن سياسة تركيا الخارجية تتحمل جانباً من صعود القوى الأصولية، ولا سيما تنظيم داعش، عندما دعمت هذا التنظيم بصورة غير مباشرة أولاً، ثم بصورة مباشرة عندما أدخلت داعش في قتال ضد مقاتلي حزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي في سورية، وكان هدف الدعم التركي لداعش خلق توازن ضد الأكراد. وقال بيرم أوغلو إن المسألة الأكبر اليوم هي تمدد النزعة السلفية وتأثيرها على التوازنات الإقليمية ووصولها إلى أعتاب تركيا. وقال إن المسألة الأساسية التي يشير إليها سقوط الموصل أن سياسات تركيا تجاه سورية والعراق والأكراد يجب أن يعاد النظر فيها بصورة جذرية.

ورأى رئيس تحرير «يني شفق» إبراهيم قره غول، أن الهدف من عمليات داعش هو إقامة دولة عربية سنية وتشكيل محور سني ضد محور الهلال الشيعي، والدول التي تقف وراء ذلك هي الدول العربية السنية ودول الخليج. ومع أنه لم يذكر تركيا كواحدة من الدول الداعمة، فقد اعترف ضمناً بدورها عندما قال إن حادثة احتجاز الأتراك رهائن في القنصلية التركية ما كان يجب أن تكون، لأن تركيا ليست هدفا لـ«داعش». وقال إن تركيا بسياستها الصامتة سوف تحل هذه المشكلة.

ولفت سامي كوهين في صحيفة «ميلليت»، إلى أن تركيا كانت متسامحة مع مقاتلي المنظمات الجهادية فيما كان الغرب ينظر اليهم على أنهم إرهابيون، وهذا من نقاط الخلاف بين أنقرة والغرب. وقال كوهين إن تعرض داعش للقنصلية التركية في الموصل يهدف إلى اكتساب مشروعية دولية من خلال التفاوض مع تركيا وإرسال رسائل عبرها إلى العالم. وقال أياً يكن الهدف، فإن داعش يشكل تهديداً جدياً لتركيا.

وفي صحيفة «راديكال»، كتب جنكيز تشاندار قائلاً إنه إذا نجح داعش في إقامة دولته في العراق وسورية، فإن تركيا ستكون أمام حدود جنوبية ذات طابع إتني ومذهبي، وهذا يتطلب من تركيا أن تغير سياستها تجاه المنطقة، وأن تغير حكومة حزب «العدالة والتنمية» خطاب الاستقطاب والمذهبية والتمييز في الداخل، وإلا فإن ما يحدث في سورية والعراق سينتقل إلى تركيا.

ونشرت صحيفة «ميلليت» عن تقارير أمنية تركية، أن عدد المقاتلين من التابعية التركية في صفوف تنظيم داعش بلغ ثلاثة آلاف مقاتل، وأن معظمهم تلقى تدريبات في معسكرات «القاعدة» في أفغانستان وباكستان.

١٣ /٦/ ٢٠١٤

لماذا تدعم تركيا «داعش»؟

ترك موقف تركيا من «غزوة داعش» العراق، ومن قبلُ نشاطِه في سورية قبلها، أسئلةً كثيرة حول أسباب دعم تركيا داعش وجبهة «النصرة» وكل التنظيمات المتطرفة التي ظهرت على مسرح الأحداث في سورية، ومن ثم في العراق.

وقدّم رئيس بلدية ماردين والنائب الكردي المعروف أحمد تورك في جلسة في ماردين قبل أيام، إلى سفير الاتحاد الأوروبي في تركيا ورهط من الصحافيين تقريراً مفصلاً وموثقاً ومدعّماً بالأدلة الدامغة، من صور وشرائط فيديو، عن دعم تركيا الرسمي تنظيم داعش، ومنها تنقُّل أفراد من داعش بالبدلة العسكرية التركية وبالآليات العسكرية التركية داخل تركيا، وكيف أن رئيس بلدية جيلان بينار عن حزب «العدالة والتنمية» يلتقي داخل أحد الخيم مقاتلين من داعش. ولا يتوقف أكراد سورية عن تقديم أدلة أخرى عن فتح الحدود لمقاتلي داعش للتسلل إلى سورية وللتداوي في تركيا كلما نشبت معارك بينهم وبين المقاتلين الأكراد.

لم يعد السؤال هل تركيا تدعم داعش أم لا، فهذا بات محسوماً ومنذ زمن طويل، لكن السؤال

لماذا تدعم تركيا بقيادة حزب «العدالة والتنمية» هذا التنظيم الإرهابي الخطير والعنيف والذي لا ينسجم أبداً مع القيم التي يحملها الإسلام التركي السمح؟

لعل أول الاسباب أن انهيار سياسة تركيا الخارجية وفشلها في سورية ومن ثم في مصر وفي العراق وفي كل المنطقة، جعلها تلجأ إلى شعار ميكيافيلي «الغاية تبرر الوسيلة» وتكون مستعدة للتعاون مع الشيطان من أجل التعويض عن الفشل بدلاً من أن تعترف بالهزيمة وتعيد النظر في سياساتها بما يحفظ ما تبقى من ماء الوجه. ولقد عملت إيران حثيثاً على محاولة تغيير السياسة التركية، غير أن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان استمر بعد عودته من طهران في شباط/ فبراير ٢٠١٤ في الدعم المباشر للمعارضة السورية لاحتلال «كسب»، وفي نعت الشيعة بأقذع الأوصاف في ١٢ آذار/ مارس، وبالكاد كان الرئيس الإيراني الشيخ حسن روحاني يغادر تركيا قبل أيام حتى كان أردوغان يهجم على العراق من خلال تنظيم داعش وحلفائه من سنّة العراق.

ثانياً، لقد جربت تركيا في العراق شتى الوسائل للإطاحة برئيس الحكومة نوري المالكي حتى قبل نشوب الأزمة في سورية، بدءاً من رعاية تشكيل القوائم الانتخابية المعارضة وصولاً إلى ترتيب انقلاب عسكري عبر طارق الهاشمي، ولما لم تنجح في ذلك لجأت إلى خيار التنظيمات الإرهابية مثل داعش، علها تضرب أكثر من عصفور بحجر واحد.

ثالثاً أن استخدام تركيا داعش بالتحالف مع مجموعات المعارضة السابقة، إنما يهدف إلى خلق دولة سنية، وبالتالي تقسيم العراق بعدما بات بقاؤه موحداً، ولو شكلياً، لا يخدم المصالح التركية كما يرسمها أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي. وانتقلت تركيا، بعد دعم المالكي للنظام في سورية، من سياسة حماية وحدة العراق إلى سياسة تفتيته وتدمير كيانه السياسي، وآخر هذه الخطوات كان اتفاقيات نفطية مع إقليم كردستان من دون العودة إلى حكومة بغداد، وتصدير النفط العراقي في كردستان إلى موانئ تركيا، وذلك في سرقة موصوفة للنفط العراقي، كما كانت تركيا شريكة أساسية في تفكيك معامل حلب الألف وسرقتها من سورية إلى تركيا.

رابعاً أن تقسيم العراق في نظر تركيا سيخلق دولة سنية محاذية لها تحتاج بنسبة كبيرة إلى مساعداتها، فتكسب تركيا نفوذاً في العراق لم تستطع أن تكسبه سابقاً.

وخامسا أن مثل هذه الدويلة السنّية سوف تصل الجغرافيا، على اعتبار أنها ستسيطر على محافظتي الأنبار ونينوى بين تركيا والسعودية، فينشطر الهلال الشيعي وينقطع التواصل بين طهران وبغداد من جهة، وبين دمشق والمقاومة في لبنان من جهة ثانية، وتوجه ضربة قوية منشودة تركياً وخليجياً إلى النفوذ الإيراني. وفي هذه النقطة تلتقي تركيا والسعودية على رغم خلافاتها المصرية والأيديولوجية، ما دام العدو واحداً.

وسادساً، فإن انفلات الوضع في العراق وفي سورية سوف يتيح لتركيا في حال توافرت الظروف الدقيقة، أن تعود إلى الموصل بعدما خرجت منها في اتفاق العام ١٩٢٦ مع بريطانيا والعراق. والموصل، أو ولاية الموصل، كانت تضم معظم إقليم كردستان الحالي إضافة إلى أجزاء من محافظة نينوى الحالية، وهو ما يحقق حلماً تاريخياً لم يمت في العقل السياسي التركي، فأتاتورك قال للأتراك بعد التخلي عن الموصل إنه عندما تمتلك تركيا القدرة على استعادتها فستفعل. وطورغوت أوزال سعى إلى إرسال قوات تركية لاحتلال شمال العراق أثناء حرب تحرير الكويت لإنشاء فيديرالية بين أكراد العراق وتركيا تستعاد خلالها الموصل ونفطها، لكن معارضة العسكر التركي ورئيس الحكومة حينها يلديريم آق بولوت حالت دون ذلك.

وفي ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٧، قال الرئيس التركي الحالي عبدالله غول: «لقد أعطينا الموصل في العام ١٩٢٦ إلى عراق موحد، والآن نريد أمامنا عراقاً موحداً»، في إشارة إلى أنه في حال تقسيم العراق وعدم بقائه موحداً، فإن لتركيا الحق في «استعادة» الموصل. وفي الواقع، لم تكن سيطرة «داعش» على القنصلية التركية في الموصل وأخذ رهائن أتراك سوى لذر للرماد في العيون والتعمية على دعم تركيا داعش من جهة، وإحداث «ربط نزاع» من خلال حادثة القنصلية يبرر لتركيا إذا اقتضت الضرورة وسمحت الظروف، التدخل عسكرياً لخلق واقع جديد وضم الموصل إلى تركيا.

لقد قامت قيامة حزب «العدالة والتنمية» على فعلة شاب كردي في إنزال العلم التركي عن قاعدة عسكرية تركية في ديار بكر، واعتبرته مساساً بالأمن والشعور القومي، لكنها لم تر أي مساس بالأمن ولا بالشعور والكرامة التركيين عندما احتلت «داعش» القنصلية التركية

وأنزلت العلم التركي عن المبنى وأخذت مئة تركي بينهم ٤٩ ديبلوماسياً مع عائلاتهم رهائن.

هذه الازدواجية تجلت أيضاً في الموقف من التركمان بين سورية والعراق، ففي كلمة له أمام الجالية التركية في فيينا مساء ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٥، انتقد رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان جماعة فتح الله غولين قائلاً إنها كانت تحاول إيقاف الشاحنات المحمَّلة مساعدات إنسانية التي كانت تركيا ترسلها إلى «إخوتنا التركمان» في سورية، لتُوهِم الرأي العام «بأننا نرسل أسلحة إلى هناك». كلام أردوغان يطرح سؤالاً عن السياسات العرقية التي تتبعها حكومته، بحيث تركز على إرسال المساعدات إلى التركمان تحديداً في سورية وليس إلى المكونات الأخرى من الشعب السوري، وهو ما يعكس سياسة تركية ثابتة في استخدام الأقليات العرقية والمذهبية من أجل تمرير سياسات خارجية أو تحقيق مكاسب داخلية، وهي سياسة لا تقتصر على إسلاميي حزب «العدالة والتنمية» بل على كل العقل السياسي التركي منذ استقلال تركيا عام ١٩٢٣، ولكن كما أن كلام أردوغان عن شاحنات «إنسانية» إلى سورية غير صحيح، إذ إن هذه الشاحنات كانت ملأى بالصواريخ والقذائف وقد تم عرض بعضها سابقاً، فإن «إنسانية» أردوغان تظهر في مكان ولكنها بقدرة قادر تختفي في مكان آخر، فمثلاً لم يحظ تركمان مدينة تلعفر ومحيطها بأي لفتة من أردوغان، على رغم أنهم تركمان «أباً عن جد».

هدد أردوغان بالتدخل في سورية عسكرياً واجتياح المناطق الكردية في حال سيطر مقاتلو حزب «العمال الكردستاني» على مناطق في شمال سورية، وهؤلاء أكراد سوريون والأرض سورية، ونجده حين يدعي اليوم أنه يدافع عن التركمان في سورية يقف مع إعلامه ساكتَيْن ليس فقط على مجازر «داعش» في العراق وإعدامه ١٧٠٠ مجند شيعي في تكريت، بل أيضاً على مجازره في مدينة تلعفر ضد التركمان، لا لسبب سوى أنهم من الشيعة، بل قال إن تركمان العراق لا ينتظرون سوى دعم إنساني.

وفي لقائه الآنف الذكر في فيينا، عارض أردوغان أي تدخل عسكري أميركي ضد داعش، قائلاً إن أي هجمات جوية سوف تودي إلى مئات القتلى من المدنيين. لم ينتقد أحد من مسؤولي «العدالة والتنمية» مجازر داعش في العراق، ولا وصفها أي منهم بالإرهابية، ولكنهم يعترضون

على غارات لم تقع بعد، وقد لا تقع. أيضاً كلنا يذكر كيف خرق أردوغان الدستور التركي وكان مستعداً لدعم عملية عسكرية أميركية ضد النظام السوري الصيف الماضي (٢٠١٣) بسبب مجزرة لم يكن حينها قد تأكد أحد مَن ارتكبها، وكان مستعداً للمشاركة في العملية خارج أي قرار لمجلس الأمن الدولي وما قد يترتب على ذلك من مجازر.

١٨ /٦/ ٢٠١٤

كلفة تورط تركيا في الأزمة السورية

تلقي مشكلة النازحين السوريين بثقلها على كل دول المنطقة، ومنها تركيا، التي كانت أول من فتح لهم الأبواب حتى قبل أن ينزح سوري واحد.

يقول مراد يتكين في صحيفة «راديكال»، إن الدافع الذي كان يحذو بتركيا لاستقبال اللاجئين السوريين هو الضغط لإسقاط النظام في سورية، ولكن بعد ثلاث سنوات ونيف بقي بشار الأسد ولم يسقط، واندفع أردوغان -يقول يتكين- بنزعة مذهبية في التعاطي مع مشكلة اللاجئين، فأشار ببعد مذهبي سني إلى المدنيين الأتراك الـ٥٣ الذين سقطوا في تفجير الريحانية في ١١ أيار/ مايو ٢٠١٣، بأنهم «مواطنونا السنّة». وحفل العام ٢٠١٣ بالعديد من التوترات بين اللاجئين السوريين والمواطنين الأتراك، وبعدما كان وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو يقول إن تركيا لا يمكن أن تتحمل أكثر من مئة ألف لاجئ، فإن عدد اللاجئين حالياً يتجاوز المليون وثلاثمئة ألف، ثلاثمئة ألف منهم موجودون في إسطنبول وحدها، أي ما يعادل نفوس منطقة سارِيير فيها، فيما عدد اللاجئين في المخيمات لا يتعدى المئتي ألف يتوزعون على ٢٢ معسكراً في عشر محافظات. ويشكل اللاجئون اثنين في المئة من

سكان تركيا. وفي مدينة قهرمان مراش وحدها يوجد ٤٤ ألف لاجئ سوري، أي عشرة في المئة من سكانها.

ولا يمر يوم من دون حصول أحداث بين المواطنين الأتراك وهؤلاء اللاجئين، يتخللها اشتباكات وتكسير محلات يملكها أو يديرها السوريون. والشكوى الأساسية هي من مزاحمة العامل السوري للعمالة التركية، بسبب رخص الأجر الذي يقبل به العامل السوري. كما أن الأتراك يشكون من الفوضى والضجيج الذي يسببه اللاجئون في مكان سكناهم، ما استدعى فكرة تشكيل شرطة من اللاجئين السوريين أنفسهم لضبط الأوضاع.

وفي بُعد آخر من الأزمة السورية ومشكلة اللاجئين، يتخوف الأتراك من تسلل عدد كبير من مسلحي «داعش» وسط هؤلاء، يحذّر سامي كوهين في مقالة له في صحيفة «ميلليت» من أن اللاجئين السوريين لن يعودوا قريباً إلى سورية، بسبب البيوت المهدمة، وبالتالي على تركيا أن تستعد لإقامة طويلة لهم في تركيا بكل ما تحمله من أخطار ومشكلات. ويقول إن كلفة الإنفاق على اللاجئين بلغت حتى الآن وفقاً للأرقام الرسمية حوالى ٣. ٥ مليار دولار. وفي النهاية يرى كوهين أن العداوة والكراهية باتت تسيطر على العلاقة بين المواطنين الأتراك واللاجئين السوريين. وقال إن على الحكومة التركية أن تختار بين سياسة الإدماج أو سياسة اعتبارهم ضيوفاً وأن تتحرك على هذا الأساس، ولكلا الخيارين صعوباته، وهذه مجرد واحدة من الفواتير التي تدفعها تركيا نتيجة الأزمة السورية وسعي أردوغان إلى إسقاط الأسد.

وقد عكست صحيفة «راديكال» قبل أيام وبمناسبة صلاة عيد الفطر، التظاهرة الاستعراضية التي نظمها تنظيم «تقوى» في ضاحية عمرلي الإسطنبولية، حيث قاموا بأداء يمين الولاء للخليفة أبو بكر البغدادي، في مؤشر خطير إلى ما ينتظر تركيا من تداعيات الأزمة السورية على الداخل التركي، خصوصا أن عدد المقاتلين الأتراك أنفسهم في سورية يتعدى الثلاثة آلاف، بينهم ألف على الأقل في صفوف «داعش».

وتضرب الأزمة السورية عميقا أيضاً في الاقتصاد التركي، حيث عمل انتقال «داعش» من سورية إلى العراق وسيطرته على الموصل ومناطق أخرى، إلى نشوء مشكلة احتجاز الرهائن

الديبلوماسين الأتراك. كما أن حركة الشاحنات التركية إلى العراق تراجعت بنسبة سبعين في المئة، كما تراجعت التجارة مع العراق، التي تبلغ ١٢ مليار دولار سنوياً، بنسبة لا تقل عن ٣٥ في المئة بعد غزو داعش العراق.

واليوم، ينظر الأتراك بعين الريبة إلى التعاون العسكري المشترك بين قوات حزب «العمال الكردستاني» في تركيا وسورية وبين قوات البيشمركة بزعامة مسعود البرزاني، وهو ما يزعج الأتراك الذي يدعمون «داعش» في حربها مع مقاتلي حزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي في سورية الموالي لحزب «العمال الكردستاني»، إذ يتخوف الأتراك من أن تحمل هذه التطورات تغييراً في طبيعة التحالفات والمعادلات.

٦/ ٨/ ٢٠١٤

أردوغان الرئيس الثاني عشر للجمهورية

لم يكن مفاجئاً انتصار رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية التركية. كل استطلاعات الرأي كانت ترجح ذلك، وأحياناً بفارق كبير، وبدلاً من نسبة الـ٥٢ في المئة التي نالها كانت تعطيه حتى ٥٧ في المئة. رهان المعارضة على تحقيق مفاجأة لم يكن أيضاً من دون أساس، فمجموع أصوات حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية وحدهما في الانتخابات البلدية السابقة كان ٤٣ في المئة، ومجموع ما نالاه في من أصوات حينها كان حوالى ١٩ مليوناً. اليوم، نال أكمل الدين إحسان أوغلو حوالى ١٤ مليوناً، يعني أن خمسة ملايين صوت من الحزبين لم تذهب إلى أكمل الدين إحسان أوغلو ولكنها لم تذهب إلى أردوغان إلا بالنذر اليسير. تراجع نسبة المشاركة في التصويت من ٩٠ في المئة في الانتخابات البلدية إلى ٧٧ في المئة في الانتخابات الرئاسية، كشف عن حقيقة أن ربع ناخبي حزبي المعارضة امتنعوا عن التصويت، فخسر إحسان أوغلو الرهان على تحقيق مفاجأة كانت إلى حد ما في متناول اليد.

يعيد المحللون السبب إلى أن أكمل الدين إحسان أوغلو لم يشكل خياراً مبدئياً للكتلة العلمانية الصلبة من جهة، فامتنع كثيرون فيها من الذهاب إلى الانتخابات، وخصوصاً العلويون

المكتوون بنار أي مرشح له بُعد إسلامي سنّي. ويبدو أيضاً أن العديد من ناخبي الحركة القومية، ولا سيما في أنقرة، فضلوا أن يصوتوا لأردوغان نفسه على مرشح آخر يشترك في دعمه حزب «الشعب الجمهوري».

مع ذلك، فإن تجربة تقديم مرشح مشترك لم تكن سيئة، بل كانت أول محاولة للتحالف والتنسيق بين حزبين معارضين في وجه حزب «العدالة والتنمية» منذ ١٢ عاماً، وقد تؤسس لتحالفات مستقبلية في الانتخابات النيابية والبلدية، مستفيدين من ثغرات التجربة الرئاسية.

لكن الظاهرة الأبرز التي نتجت عن الانتخابات الرئاسية كانت من دون منازع نسبة الأصوات التي نالها مرشح الكتلة الكردية الأوجالانية صلاح الدين ديميرطاش، والتي بلغت ٩,٧ في المئة بعدما كانت ستة في المئة في الانتخابات البلدية. وارتفع عدد الأصوات المؤيدة له من ٢,٧ مليون إلى أربعة ملايين، ما يعني بحساب بسيط أنه: على رغم ازدياد عدد الذين يحق لهم الانتخاب، نال أردوغان عشرين مليوناً من دون أي زيادة عن الانتخابات البلدية. وإذا جمعنا الأصوات التي نالها إحسان أوغلو وديميرطاش لبلغت قرابة ١٨ مليوناً، ولو أن نصف الممتنعين من حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية فقط ذهبوا إلى صناديق الاقتراع وانتخبوا إحسان أوغلو لما أمكن أردوغان أن يفوز من الدورة الأولى، ولو تحالفت المعارضة في الدورة الثانية لكانت هزيمة أردوغان مؤكدة.

لكن شيئاً من هذا لم يحدث، وخطأ المعارضة أن بعض قواعدها غلّبت الاعتبارات الشخصية والحساسيات السياسية وغيرها على هدف إسقاط سلطة حزب «العدالة والتنمية».

حصول ديميرطاش على أكثر من تسعة في المئة أخرجه من أن يكون مرشح الأكراد فقط، فهو نال بحملة انتخابية ناجحة وواضحة، تأييد فئات غير كردية وخارج منطقة جنوب شرق الأناضول أو كردستان تركيا، إذ نال تأييداً لم يكن من قبل من مناطق الغرب التركي والبحر الأسود، مع ترجيح أن تكون هذه الفئات ذات ميول علمانية ويسارية.

ولكن حصول ديميرطاش على هذه النسبة ستضغط حتماً على أردوغان لكي يتعامل بواقعية مع المشكلة الكردية ويدرك أنه لا يستطيع إغفال النمو الملحوظ في تأييد الجمهور للمنحى

الأوجالاني في تركيا. وما كان يسعى إلى تجنبه بواسطة الفوز من الدورة الأولى، واجهه في نسبة التأييد التي نالها ديميرطاش. غير أن الثابت هو أن كردستان تركيا لم تسمح لحزب «العدالة والتنمية» أن يزيد من شعبيته في المناطق الكردية وأن يبقيها في حدود الربع على الأكثر، ولعوامل دينية إسلامية، وهذه النتيجة تعتبر بشكل أو بآخر هزيمة لأردوغان.

أما أردوغان، فتكفيه هذه النسبة من الأصوات (٥٢ في المئة)، التي كان يتمنى أن تكون أكبر بقليل ولو بنقطة واحدة، لكي يخرج ويعلن انتصاره، وبالتالي ليدخل مشاريعه حيز التنفيذ، وفي مقدمها الانتقال إلى نظام رئاسي. لا يمكن أردوغان صاحب الشخصية التسلطية أن يكون رئيساً شكلياً أو مقيَّد الصلاحيات والحركة. هو يريد أن تكون السلطة حيث يكون، وحتى الصلاحيات الحالية المعطاة لرئيس الجمهورية، لن يكون من الصعوبة أن يفسرها أردوغان ويمارسها على أنها حق له، خصوصاً إذا لم يكن عبدالله غول هو رئيس الحكومة المقبل. وكل من هو مرشح لرئاسة الحكومة والحزب ليس سوى خاتم في إصبع أردوغان، وعلى رأس هؤلاء علي باباجان أو أحمد داود أوغلو أو محمد علي شاهين. حتى بولنت أرينتش الرجل القوي في الحزب، كانت مواقفه المعترضة أحياناً على أردوغان تنتهي بتراجعه. أردوغان هو ولي نعمة الجميع، وبالتالي تركيا اليوم أمام مرحلة جديدة بالكامل عنوانها سلطة الشخص الواحد وليس الحزب الواحد ولو لم يتغير النظام إلى رئاسي، فكيف إذا ما تم ذلك عبر استفتاء شعبي؟

الانتقال إلى نظام رئاسي يهدف، فضلاً عن تحقيق غريزة أساسية لدى أردوغان في التسلط، إلى منع انهيار حزب «العدالة والتنمية» من بعده، ذلك أن الإبقاء على النظام البرلماني الحالي يمنع رئيس الجمهورية من التدخل في الشأن الحزبي ويفتح المجال أمام الضعف في بنية حزب «العدالة والتنمية»، بسبب غياب الشخصية الجامعة المؤثرة، فيما يؤمن الانتقال إلى نظام رئاسي عودة أردوغان رئيساً للحزب، مع بقائه رئيساً للجمهورية، وبالتالي حفظ الحزب بزعامته من التشرذم والانقسام. مع ذلك، فإن السيناريوات والتوقعات كثيرة ومرهونة بأوقاتها.

لقد أطلق أردوغان عبر «خطاب البلكون» بعد انتصاره، رسائل متعددة، أهمها أنه لن يكون رئيساً لفئة من الأتراك، بل لكل الأتراك، وأنه يريد عهداً من خطاب الانفتاح والمصالحة وحل المشكلات، بما فيها المشكلة الكردية. لكنه خطاب ليس بجديد، فعلى رغم أن أردوغان كان

يكرره بعد كل انتصار في انتخابات سابقة، فإنه كان يعمل بخلافه، بل إن الانتخابات الرئاسية الأخيرة عرفت أكبر ارتفاع في جرعة النزعة المذهبية لديه، من خلال التفريق علناً بين السنة والعلويين، وبهجومه الشهير على الشيعة قبل أشهر معدودة، كما في دق إسفين التفرقة بين الأكراد أنفسهم. كما عبَّر عن نزعة إتنية مقيتة عندما تعرض لمن يتهمه بأن أصله أرمني أو جورجي، معتبراً أن من أقبح الأشياء أن يكون أصل الإنسان أرمنياً أو جورجياً، كما لو أن الانتماء إلى العرق الأرمني أو الجورجي جريمة أو عار، قائلاً: «حاشا أن أكون أرمنياً، بل أنا تركي»!

ولم تتوقف آلة عمل الأجهزة الرسمية عن اعتقال كل المعارضين لأردوغان، ولا سيما جماعة فتح الله غولين، حيث لا تزال فضيحة الفساد تلاحق أردوغان وحزبه، ولم يقدَّم أحد حتى الآن إلى القضاء، الذي يبدو أنه سيبرئ جميع المتهمين، لأن المسلم لا يسرق ولا يقتل!

وقبل أيام، بل ساعات من بدء الانتخابات، كان أردوغان يتعرض علناً للصحافية عمبرين زمان ويتهمها بقلة الأدب (أدبسز)، لأنها استغربت كيف يمكن الأخلاق أن تنهار في بلد مسلم مثل تركيا، ليستأنف بذلك «تعنيف المرأة والحرية معاً»، بعد أن سبقه رفيق دربه بولنت أرينتش بتوبيخ النساء اللواتي يقهقهن في الشارع أو يخرجن إلى العطلة من دون اصطحاب أزواجهن، ومضافاً إليها تحذير أحد المحافظين من أن يقوم الرجال والنساء برقص الدبكة التركية معاً، لأن هذا حرام في الإسلام. إلى ذلك، كان أردوغان يضغط على رئيس تحرير صحيفة «حرييت» أنيس بربر أوغلو فيستقيل، فضلاً عن اعتقال الصحافي المعروف محمد برانسو قبل أن يطلق سراحه.

هذا الأردوغان بهذه السلوكيات كيف يمكنه أن يتغير بين ليلة وضحاها بعد خوضه معارك على مدى عشرة أعوام بهدف التفرد بالسلطة وإلغاء كل الشركاء اليساريين والديموقراطيين، وحتى الشريك الإسلامي الأول نجم الدين أربكان، إلى فتح الله غولين، ولعله لم يتبق له سوى أن يلغي نفسه؟!!

لم يعط «خطاب البلكون» أي أمل بالتغيير الجدي، الذي يبدأ من تلبية مطالب الأكراد

والعلويين ولا يتوقف عند إعادة الاعتبار للمؤسسات والحريات والديموقراطية، وما عدا ذلك فإن المتوقَّع أن تكون تركيا في ظل أردوغان الرئيس أقل علمانية وحرية وديموقراطية، وأكثر دينية وعرقية، ما يفتح على اضطرابات اجتماعية وسياسية متعددة.

وصول أردوغان إلى الرئاسة سيعزز قبضته على مركز القرار في تركيا بعيداً من احتجاجات المعارضة، وبالتالي الإمعان في سياسات الانحياز والتورط في المنطقة، بعدما كان وصف الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بالطاغية، وباتت علاقاته بالسعودية والإمارات، وقبلهما سورية والعراق، مقطوعة بالكامل. أما على صعيد التزامه المعايير الأوروبية على جميع الأصعدة، فتشهد تركيا المزيد من التراجع فيها، وبالتالي العزلة.

ووسط التشاؤم من مسار الاستقرار الداخلي والتوتر مع الخارج، ربما يكون الفرج على قاعدة «اشتدي أزمة تنفرجي»، وأبواب الانفراج متعددة، وقد تكون غير متوقعة.

١١ /٨/ ٢٠١٤

هل اتخذ أردوغان قراراً بتصفية غول سياسياً؟

كانت نسبة الـ ٨ , ٥١ في المئة التي نالها رجب طيب أردوغان في انتخابات رئاسة الجمهورية كافية لكي يعلن انتصاره، ومن الدورة الأولى، على منافسيه ليكون الرئيس الثاني عشر للجمهورية التركية.

غير أن هذه النسبة في الحسابات التفصيلية والدقيقة لا تبشر بالخير لمستقبل حزب «العدالة والتنمية» ولا لخطط أردوغان نفسه ليكون من موقعه في رئاسة الجمهورية حاكماً مطلق الصلاحية، من خلال تغيير النظام من برلماني متعدد إلى رئاسي يتحكم به الرئيس.

يواجه حزب «العدالة والتنمية» امتحاناً ليس سهلاً في أن يكون قوياً وموحداً بغياب أردوغان عن زعامته المباشرة، ذلك أن تجارب الماضي في إدارة زعيم الحزب القوي الحزبَ والبلاد معاً بعد أن يصبح رئيساً للجمهورية، دلت جميعها على الفشل، بل كانت تجارب كارثية. ومثال على ذلك ما حل بحزب «الطريق المستقيم» بعد أن خرج سليمان ديميريل منه إلى رئاسة الجمهورية ليضعه بين يدي طانسو تشيللر، التي قادته إلى الاندثار، وكذلك ما حل بحزب «الوطن الأم» بعد انتقال طورغوت أوزال من زعامته إلى رئاسة الجمهورية وتسليمه إلى يلديرم آقبولوت

ومسعود يلماز، لينتهي إلى الزوال الكامل من الحياة السياسية... وبالتالي فإن حزب «العدالة والتنمية» ليس استثناء، فالحزب في تركيا هو الزعيم والزعيم هو الحزب، فإذا ما غاب الزعيم عن رأس الحزب واجه الحزب مشكلات كثيرة.

التعاون والتنافس بين أردوغان والرئيس الحالي عبدالله غول ليس جديداً، فلقد تعاون الرجلان كما لم يتعاون اثنان لصالح وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى السلطة واستمراره فيها. وتناوبا على كل الأدوار والمهمات ونجحا في ذلك. غير أن المشكلة تكمن في شخصية أردوغان الجامحة للتفرد. السؤال المطروح اليوم هو: مَن يكون خليفة أردوغان في رئاسة الحزب والحكومة؟ يكاد يجمع المحللون على أن عبدالله غول وحده من يمكنه لَمُّ شمل الحزب وإبقاؤه قوياً في دائرة الضوء، ذلك أن أردوغان قد ينجح في إدارة الحزب موقتاً بالريموت كونترول، لكن هذا غير كاف على المدى القريب، فكيف به على المدى المتوسط والبعيد؟ لذلك فإن أردوغان سيواجه مشكلة فعلية لكنه يراهن على عدم حصولها انطلاقاً من الشعور بفائض القوة لديه. لقد حانت اللحظة المواتية ليتخلص أردوغان من آخر شريك قوي له في الحزب بعدما تخلص من نجم الدين أربكان وفتح الله غولين ومن كل القوى الديموقراطية التي وقفت إلى جانبه في معارك الإصلاح في السنوات الأولى من حكمه. ويجد أردوغان نفسه اليوم ملكاً عارياً من أي صديق أو شريك في السلطة.

ولقد فوجئ أردوغان في اليوم الذي تلا انتخابات رئاسة الجمهورية، بتصريح للرئيس غول بأنه بعد انتهاء ولايته في ٢٨ آب/ اغسطس المقبل سيعود إلى مكانه الطبيعي في حزب «العدالة والتنمية»، وهذا كان يتعارض مع تصريح سابق له بأن لا خطط سياسية لديه في الوقت الراهن والظروف الحالية. موقف غول بالعودة إلى الحزب حرّك «عفاريت» أردوغان، الذي أوعز إلى اللجنة المركزية للحزب، وكانت منعقدة أثناء تصريح غول، بأن تحدد يوم ٢٧ آب/ اغسطس موعداً لانعقاد مؤتمره الاستثنائي لانتخاب رئيس للحزب، وبالتالي رئيس للحكومة المقبلة، وهو ما حصل، حيث أعلن حسن تشيليك نائب رئيس الحزب أن الحزب قرر الانعقاد في ٢٧ آب/ اغسطس لهذا الغرض.

وهذا يعني بلغة الأرقام، أن غول لن يتمكن من المشاركة في المؤتمر، لأنه يكون حينها لا يزال رئيساً للجمهورية قبل أن يسلمها في اليوم التالي مؤتمر الحزب إلى أردوغان.

أجمع المراقبون على أن قرار عقد المؤتمر كان خطوة لقطع الطريق على عبدالله غول للقيام بأي دور قيادي في مسيرة الحزب، على الأقل في المرحلة الحالية. وفي الوقت ذاته، فإنه من غير المستساغ عودة غول إلى الحزب عضواً عادياً، وهي لا تليق برجل حمل الحزب في الأوقات الصعبة على كتفيه وكان الممهد لوصول أردوغان إلى ما وصل اليه، فلذلك إذا كان غول مصرّاً على المواجهة، لن يكون أمامه سوى خيار الاستقالة من رئاسة الجمهورية قبل انعقاد مؤتمر الحزب، ليتمكن من الذهاب إلى المؤتمر وطرح نفسه مرشحاً قوياً، بل ربما الأقوى لتزعم الحزب. ليس من عادة غول تحدي أردوغان أو مواجهته، وهو بشخصيته وسلوكه الهادئ لم يعتد الدخول في شجارات، على رغم أن غول في المضمون لا يختلف عن أردوغان، في معظم المواقف التي يتخذها، وآخرها تعزيز الاستبداد وقمع الحريات، من خلال قوانين السيطرة على القضاء والإنترنت التي صادق عليها غول بسرعة الضوء، وهو ما أخذ عليه في الأشهر الأخيرة. كما كان غول شريكاً كاملاً لأردوغان في كل سياساته الخارجية تجاه سورية والعراق ومصر والسعودية وغيرها من الدول والقضايا، لذا يستبعد أن يقدم غول على الاستقالة قبل المؤتمر.

وهنا يروّج أن غول وأردوغان ليسا مستعجلين عودة غول إلى رئاسة الحزب والحكومة، بل أن غول سيعود حتماً إلى الحزب في المرحلة المقبلة، على أن يعقد الحزب لاحقاً مؤتمراً عاماً ينتخب فيه غول رئيساً، وهذا إما قبل الانتخابات النيابية العامة المقررة في حزيران/ يونيو ٢٠١٥ أو بعدها، بمعنى أن مصير غول السياسي لن يحسم منذ الآن، بل سيتحدد خلال عام من الآن.

غير أن حسابات الحقل قد لا تطابق حسابات البيدر، إذ إن قاعدة حزب «العدالة والتنمية» ربما تريد أيضاً الانتقال إلى جيل جديد أكثر شباباً من القيادة، ولا يكون أمام غول حينها سوى التقاعد السياسي في المنزل ليهدأ بال أردوغان إلى الأبد.

١٣ /٨/ ٢٠١٤

عندما غاب مصطلح «صفر مشكلات»
عن خطاب داود أوغلو؟

طويت صفحة وفتحت أخرى في تاريخ حزب «العدالة والتنمية». هذا على الأقل ما يخطر في بال متابع مجريات التحولات السياسية والحزبية وعينه بعد مؤتمر حزب «العدالة والتنمية» الاستثنائي الذي انعقد الأربعاء في ٢٧ آب/ اغسطس ٢٠١٤ وانتهى باختيار وزير الخارجية أحمد داود أوغلو لرئاسة الحزب والحكومة بدلاً من رجب طيب أردوغان الذي أصبح رئيساً جديداً للجمهورية.

لكن هذا الانطباع لجهة التجديد في القيادة الحزبية والرسمية ليس دقيقاً. وما بات شائعاً من أن داود أوغلو سيكون «ظلاً» لأردوغان لم يتأخر كثيراً، بل بدأ منذ لحظة انعقاد المؤتمر. لقد تشابه الرجلان في كل شيء، بل لنقُلْ قلَّد داود أوغلو أردوغان في كل شيء، ليثبت أنه أردوغان جديد، لجهة القوة والنفوذ والتأثير، وبالتالي لم يكن اختياره عبثياً، كما أنه رسالة إلى الحزب على أنه قادر على أن يحافظ على وحدته ونجاحاته.

لقد قلد داود أوغلو أردوغان في كل شيء، قلده في المشية على المسرح وفي نبرة الصوت التي كانت ترتفع عند داود أوغلو إلى ما يشبه الصراخ، خلافاً لما هو معروف عنه، وقلده حتى في طريقة خلع الجاكيت بعد أن أستاذن أردوغان في ذلك.

أما في المضمون، فلا يكاد المراقب يعرف أيها كلمة أردوغان وأيها كلمة داود أوغلو.

لقد تغلبت الاعتبارات الشخصية والسياسية على اختيار أردوغان داود أوغلو، إذ إن أردوغان يشعر في العمق أنه «تجاوز» قطوع فضيحة الفساد التي كادت تودي بمستقبله السياسي، لذا كان تركيز أردوغان على أهمية الموقف القاطع والمخلص الذي اتخذه داود أوغلو أثناء الفضيحة، بضرورة التخلص من «الكيان الموازي» الذي أنشأه غولين داخل الدولة.

وكانت الرؤية بين الرجلين متطابقة في أهمية السير بتركيا على أساس الموروث العثماني- السلجوقي، وليس أفضل، بل ليس غير داود أوغلو يمكن أن يعزف على هذا الوتر الثقافي والتاريخي.

داود أوغلو يشكل فرصة لأردوغان لاستكمال المشروع الذي بدأه، والذي يسميه الآن «تركيا الجديدة». ومن الواضح أن هذا المشروع بات يعتمد على الإنجازات الداخلية بعدما انسدت الطرق أمامه خارجياً. لقد استفاض داود أوغلو في الحديث عن عناوين عهده الجديد على الصعيد الداخلي، لكنه ظهر مرتبكاً ومتلعثماً عندما تطرق إلى السياسة الخارجية، على رغم أنها مجاله واختصاصه، وبالكاد خرجت من فمه الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي هدف استراتيجي لتركيا، فيما غاب المصطلح الأحب إلى قلبه والأشهر «صفر مشكلات» عن الخطاب، كما غاب مصطلح أثير آخر عن الخطاب، وهو أن تركيا «لاعب مؤسس» لنظام إقليمي وعالمي، كأن شخصاً آخر كان الذي يتحدث.

يأتي داود أوغلو إلى رئاسة الحزب والحكومة من خلال معيار وحيد، وهو الإخلاص لأردوغان، وبالتالي فإن أي حديث عن تركيا جديدة يقصد به أن رئيساً جديداً يقيم منذ ٢٩ آب/ اغسطس في قصر تشانقايا الرئاسي.

اليوم تبدأ تركيا مرحلة جديدة، بانتقال مركز الثقل في النظام السياسي إلى رئاسة الجمهورية، ليس بقوة النص الدستوري الذي يعطي ذلك لرئيس الحكومة بل في ممارسة النفوذ بقوة الأمر الواقع، وهذا أصبح ممكناً من خلال رئاسة داود أوغلو الحكومة، وهو من أهم الأسباب التي دفعت أردوغان للقيام بانقلاب حزبي على إمكان عودة الرئيس المنتهية ولايته عبدالله غول إلى الحزب، لأن غول على رغم وفائه لأردوغان، يتمتع باستقلالية في الحركة ولا يرضى أن يكون دمية بيد أحد.

مهمات داود أوغلو في الحزب والحكومة كثيرة، وأهمها وأخطرها أن يقود الحزب إلى الانتخابات النيابية في نهاية ربيع العام ٢٠١٥، وهي انتخابات يعول عليها أردوغان للانتقال رسمياً إلى نظام رئاسي، عبر تعديل الدستور، وهذا يتطلب الفوز بثلثي أعضاء البرلمان أو ٣٣٠ نائباً لتحويل اقتراح التعديل الدستوري إلى استفتاء شعبي. ولن يكون مستغرباً أن يشارك أردوغان من موقعه رئيساً للجمهورية في الحملة الانتخابية لحزب «العدالة والتنمية»، كما لو أنه لا يزال رئيساً للحزب من أجل الهدف الأسمى: «تركيا أنا وأنا تركيا».

٢٨ /٨/ ٢٠١٤

تركيا والقرار ٢١٧٠ و«داعش»

لم تكن مصادفة أن تنشر «الواشنطن بوست» عشية صدور قرار مجلس الأمن الرقم ٢١٧٠ حول محاربة «داعش» و«النصرة» ومعاقبة الدول التي ترعاها، حواراً مع «أبي يوسف»، أحد قادة تنظيم «داعش» في منطقة الإسكندرون (هاتاي) التركية. المسؤول الداعشي أوضح أن مقاتلي التنظيم تتم معالجتهم في مستشفيات تركيا، وأن تركيا تقدم لهم التسهيلات، بل أنها فرشت لهم السجاد الأحمر.

المعلومات التي قدمها «أبو يوسف» ليست جديدة على متعقبي أخبار التنظيم المذكور وعلاقته بتركيا، فعشرات التحقيقات صدرت في الصحف الأميركية والتركية، وعشرات التقارير كتبت حول الدعم التركي اللامحدود لهذا التنظيم، وكشف سياسيون أكراد داخل تركيا أكثر من مرة عن وثائق بالصوت والصورة تؤكد الدعم التركي.

ولم تخل خطابات رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو ومواقفهما، من الدفاع الضمني عن «داعش» و«النصرة» منذ وقت طويل، حيث لم يصفا هذين التنظيمين ولو مرة واحدة بالإرهابيّيْن على رغم أنهما وضعوهما على قائمة

الإرهاب التركية. وفي السياق السياسي، لم يُدِنْ أي مسؤول في الحكومة التركية غزوة داعش العراق في حزيران ٢٠١٤، بل برروها، وهم كانوا يرددون دائماً أن «داعش» و«النصرة» هما نتيجة للظلم الذي يمارسه النظام في سورية وحكومة نوري المالكي في العراق.

وفي غمرة الإدانات الدولية لإرهاب داعش، كانت مجموعة من مئات الأشخاص تؤدي صلاة عيد الفطر الماضي في منطقة عمرلي في إسطنبول، وتدعو إلى الجهاد ومبايعة زعيم «داعش» الخليفة أبي بكر البغدادي، ولم يكن ينقص هذا المشهد، الذي ضجت به وسائل الإعلام التركية، سوى أن يرفرف علم «داعش» فوق «المجاهدين»، ومع ذلك لم تحرك السلطات التركية ساكناً لمحاكمة هؤلاء الجهاديين في قلب إسطنبول.

لم يحرك رقم الخمسة آلاف عنصر من أصل تركي في «داعش» أيَّ مخاوف لدى الحكومة التركية، ولا حتى رقم الثلاثة ملايين تركي، في دراسة أجريت أخيراً، المعتبَرين أنصاراً لهذا التنظيم في تركيا، بما يوفر بيئة حاضنة قوية له فيها، وهذا ليس مستهجناً في ظل الخطاب المذهبي التحريضي الذي حفلت به حملة أردوغان الرئاسية، وعزف فيه على الوترين السني- الشيعي، والسني- العلوي، اللذين يشكلان مظلة حاضنة ومشجعة على نمو الخطاب التكفيري في تركيا والمنطقة. وليس افتئاتاً على التاريخ أن نعيد الممارسات الوحشية لتنظيم داعش وهذا الكم غير المسبوق من الإجرام الذي يمارسه، إلى أمثلة من التاريخ البعيد والقريب، وأخيرها وليس آخرها الإبادة التي تعرض لها الأرمن في العام ١٩١٥ على يد الأتراك العثمانيين، الذين يتخذهم أردوغان نموذجاً ليحيي دولة خلافته الجديدة، حيث تذكِّر قوافل الإيزيديين الهائمين في البراري والجبال بصور التهجير الأرمني، علماً أن الداعشيين لم يكونوا أول من حاول إبادة الإيزيديين، بل كان السلطان عبد الحميد السبّاق إلى ذلك في مطلع القرن العشرين، حيث أفلت عليهم ما سمي بالكتائب الحميدية، التي فتكت بالكثير منهم وهجَّرت الآخرين، بذريعة أنهم غير مسلمين وملحدون.

ومع أن مصادر تسليح داعش والنصرة قد تأتي من الحدود الأردنية، غير أن هذا الكم من السلاح، ووفقاً للتقارير والتحقيقات، كان يصل إلى التنظيمين اللذين شملهما القرار ٢١٧٠، من تركيا، حيث كانت شاحنات النقل الخارجي منذ بداية الأزمة السورية، تتدفق يومياً

بالعشرات محمَّلة بالقذائف والصواريخ إلى سورية، مع منع الشرطة تفتيشها برعاية مباشرة من الاستخبارات التركية، وعندما تجرأ يوماً مفتشو الشرطة على كشف حمولة بعضها انطلقت حملة أردوغان التصفوية ضد جماعة فتح الله غولين التي ساهمت بكشف ارتباطه بجماعات الإرهاب في سورية.

ولم يتأخر النائب عن حزب «الشعب الجمهوري» محمود تانال بتقديم استجواب ضد الحكومة أمام البرلمان حول حقيقة التحقيق الذي نشرته «الواشنطن بوست» مع المدعو أبي يوسف من تنظيم «داعش»، وكيف له أن يدخل الأراضي التركية، وما إذا كانت وزارة الداخلية التركية على علم بهذه المقابلة، وعن معالجة الجرحى في المستشفيات التركية، وعن مسؤولية الحكومة التركية في احتجاز «داعش» العاملين في القنصلية التركية في الموصل، في ظل الكلام عن وجود تحالف بين الحكومة وتنظيم داعش.

تثبت الحكومة التركية يوماً بعد آخر مدى تورطها في دعم «داعش» و«النصرة»، فقد كشف حوار قناة «سي أن أن» الأميركية مع رئيس الحكومة التركية أحمد داود أوغلو، الأهداف التركية في المرحلة الحالية، فقد قال الأخير إن تركيا يمكن أن تشارك بقوات برية مع قوات التحالف ولكن بشرط أن يكون الهدف إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهدد داود أوغلو بأنه إذا لم يتم إسقاط النظام السوري فإن «داعش» ستصبح أقوى بمرات وستستولي على المزيد من المدن. وقال إن تركيا سوف تشارك في التحالف ضد داعش في حال إقامة مناطق آمنة ومنطقة حظر جوي ضد الطيران السوري، وهذا بالطبع ليس من أولويات الولايات المتحدة الأميركية.

في هذا الوقت، يعكس ما نشرته الصحف التركية عن شروط أنقرة لمنع سقوط كوباني أيضاً، الهاجس التركي الأساسي، الذي هو في الحقيقة هاجسان: إسقاط النظام في سورية من جهة وتدمير أي نزعة كيانية كردية في شمال سورية، وليس بينهما ضرب «داعش»، إذ قالت صحيفة «ميلليت» إن أنقرة عرضت على صالح مسلم رئيس «الاتحاد الديموقراطي الكردي» في سورية والمؤيد لحزب «العمال الكردستاني» المساعدة لوقف تقدم «داعش» في كوباني في حال تخلى عن المطالبة بالحكم الذاتي للمناطق الكردية في سورية وقطع علاقاته مع النظام السوري.

بعد انكسار الاستراتيجية التركية في سورية ومصر ومع السعودية، فإن أنقرة لا ترى خلاصاً سوى في تعزيز سياسة الهروب إلى الأمام، من خلال الاستنجاد بالتنظيمات المتطرفة ودعمها وفتح الحدود لها، لإضعاف النظام السوري من جهة والسلطة السياسية في العراق في ظل نوري المالكي من جهة أخرى، ولن ترى أنقرة ضيراً في تقسيم العراق ونشوء دولة الخلافة مع الموصل عاصمة لها، ما دامت تخدم هدف تقسيم العراق، ولتكون دولة دولة البغدادي الإسلامية مضطرة، بسبب عوامل جغرافية، إلى التعامل مع تركيا، منفذها البري الوحيد، فيسهل على تركيا التحكم بها وتصبح منطقةَ نفوذ لتركيا تستفيد منها على صعيد النفط ومحاربة السعودية والخليج. حتى استقلال كردستان إذا ما حصل، أو إذا بقيت أربيل على خلاف مع بغداد، سترى تركيا فيه فرصة لها لتكون هي الممر الوحيد للنفط والغاز التركي، وهو ما يحصل حالياً من دون أي احترام للسيادة العراقية والدستور العراقي.

وتتجلى الازدواجية التركية بالنسبة إلى داعش والعراق عموماً، وفقاً لما كتبه أمس سامي كوهين في صحيفة «ميلليت»، في أن القرار الدولي حول داعش سوف يحرج تركيا كثيراً.

يقول كوهين إن التحالف الدولي الجديد ضد داعش، من الولايات المتحدة وفرنسا إلى إيران والأكراد، على رغم اختلاف المصالح، له دلالة كبيرة، وهي أن الجميع بات يدرك خطر داعش، غير أن تركيا لم تدخل بعد في هذا التحالف على رغم خطر هذا التنظيم، ومبررات أنقرة لذلك هو عدم تعريض ديبلوماسييها المحتجزين لدى داعش للخطر، وبالتالي لن تكون تركيا جزءاً من هذا التحالف، ولن تسمح للطائرات الأميركية بالإقلاع من أراضيها لضرب داعش، وهذا سوف يضع تركيا في وضع حرج أمام واشنطن والآخرين، علما أن تركيا، يقول كوهين، باتت صورتها في الغرب هي صورة تلك الدولة الداعمة تنظيم داعش.

هذه الازدواجية التي يتحدث عنها كوهين، هي التي تجعل مسألة الرهائن مجرد ذريعة واهية لعدم المشاركة في ضرب داعش، مع التذكير هنا أيضاً بإعلان أردوغان معارضته ضرب داعش جواً عندما تحدث الرئيس الأميركي باراك أوباما عن إمكان ذلك في الأيام الأولى التي تلت غزوة داعش العراق.

ومع ازدواجية أنقرة في موضوع داعش، تبرز ازدواجية أخرى. يقول كوهين إن تركيا التي شجعت السوريين على النزوح إلى تركيا وتستقبل الآن أكثر من مليون ونصف المليون منهم على أراضيها، لم تحرك ساكناً تجاه المجازر التي تعرض لها التركمان في العراق، وخصوصاً في تلعفر، بل أبت أن ياتوا إلى أراضيها، وتعمل على إيجاد مخيمات داخل العراق لإيوائهم، أي استقبلت السوريين من ناحية ورفضت استقبال التركمان من ناحية أخرى.

ربما كان للتطورات السياسية داخل تركيا أن تفتح نافذة لتغيير السياسات التركية في المنطقة، لكن وصول أردوغان إلى رئاسة الجمهورية وأحمد داود أوغلو إلى رئاسة حزب «العدالة والتنمية» والحكومة، أي بقاء الطاقم نفسه الذي انتهج هذه السياسات غير المسؤولة، لا يبشر بأي مراجعة لهذه السياسات، وبالتالي سوف تستمر تركيا جزءاً من المشكلة لا من الحل.

١٩ /٨/ ٢٠١٤

التلاعب بالأرقام

يطيب للغني أن يقلب بين أصابعه الأوراق المالية، وينتشي لاعب الكرة بتلعيب الكرة بقدميه، اما المسؤولون الأتراك فليس من «شغلة» يشتغلون بها سوى تقليب أعداد الجماعات في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي على أساس انتماءاتها الإتنية والمذهبية.

وغالباً ما كان هؤلاء المسؤولون يردون على «مزاعم» النظام في سورية، بالقول إنهم (أي الأتراك) عبر استخباراتهم وعملائهم وأرشيفهم، يعرفون الشاردة والواردة عن عدد كل مجموعة في كل مدينة وقرية وحي ومنطقة، وهذه عادة عثمانية، حيث كان «العثملي» يحصي بدقة عدد الدجاجات والصيصان والديوك والبقر والماعز والغنم وغيرها في كل قرية لكي يحسب ضرائبه التي كانت تذهب إلى جيوب السلطان أو ثمناً لسلاسل الحديد التي كانت تُربط بها أقدام المغضوب عليهم ليلاقوا حتفهم رمياً في قاع البوسفور.

لم يتردد أحمد داود أوغلو، رئيس الحكومة التركية الجديد ورئيس حزب «العدالة والتنمية»، في القول إنه لم يتخل عن طروحاته العثمانية في إقامة حوض عثماني- سلجوقي يتألف من تركيا والمناطق العربية التي كانت واقعة تحت الاستعمار العثماني.



غير أن هذا التوجه ووجه برفض صارم، ليس فقط من الذين عانوا تاريخياً من العثمانيين، بل أيضاً من الإخوة في الانتماء المذهبي والإتني المشترك، وهو ما أدى إلى أن ينتهي المشروع العثماني الجديد إلى السقوط في هاوية الأخطاء السياسية وسوء التقدير، بحيث لا يجد المسؤولون الأتراك اليوم عاصمة عربية رئيسية وحتى غير رئيسية يزورونها أو يقبل أحد باستقبالهم على أرضها، من الرياض إلى القاهرة وصولاً إلى بغداد ودمشق.

التطورات والمتغيرات في المنطقة بعد أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة في المنطقة، لم تقنع الأتراك بتغيير ذهنيتهم ونهجهم، والمثال الأبرز على ذلك كانت مواقف أردوغان أثناء حملته الرئاسية، بإشارته -بل بتكرار الإشارة- إلى الانتماء المذهبي (العلوي) لرئيس حزب «الشعب الجمهوري» كمال كيليتشدار أوغلو، والانتماء العرقي (الكردي) لمنافسه صلاح الدين ديميرطاش.

لم يختلف داود أوغلو عن أردوغان في النظرة إلى التطورات من هذا الثقب الأسود الذي اسمه المذهبية والإتنية.

في طريق عودته من قبرص التركية، تحدث داود أوغلو إلى الصحافيين المرافقين فلم يجد وصفاً للنظام في سورية إلا بأنه نظام «نصيري» (علوي)، وقال إن «عدم إقامة منطقة عازلة يقوي داعش، النظام يقصف من المرتفعات الجيش السوري الحر فيتقدم داعش لملء الفراغ. النظام لم يطلق قذيفة على داعش. إذا استمر الوضع على هذا النحو ولم يتم دعم الجيش السوري الحر فإن السنّة كلهم سيذهبون إلى داعش مقابل النظام، الذي اكتسب بالكامل الصفة النصيرية. إقامة المنطقة العازلة تسمح للمعارضة بالدفاع عن نفسها، وكذلك السلاح الثقيل أو المؤثر يتيح لها هذه الإمكان».

لم يصدق بعد داود أوغلو أن النظام في سورية باق رغم كل الضغوط الكونية، لسبب أساسي هو أن جانباً كبيراً ووازناً من الكتلة السنّية في سورية وقفت مع النظام أولاً وأخيراً، دفاعاً عن هوية سورية العروبية، سواء في الجيش أو في السلطة السياسية أو على الأرض.

تستمر الرؤية المذهبية للأمور لدى رئيس الحكومة التركية في اتجاه آخر، لكن هذه المرة مع التلاعب بالأرقام.



يقول إن «عدم إصغاء الغرب إلى تحذيراتنا بشأن الأسد والمالكي، أوصلهم إلى ما هم عليه اليوم، ولقد رأوا نتيجة إضعاف الجيش السوري الحر. الآن يوجد في سورية والعراق ٢٢ مليون سني، وإذا أضفنا اليهم لبنان يصبح المجموع ٢٥ مليون سني. ولهذا أعطى (داعش) اسمه «الدولة الإسلامية في العراق والشام». السنّة ليس لهم تأثير في أي موقع في أي مكان، هم في حالة تهميش واستبعاد. ولقد عملنا كي لا يُستبعدوا، أن يبقى طارق الهاشمي وأسامة النجيفي في بغداد».

وبمعزل من دقة عدد السنة في العراق وسورية معاً، وهو ٢٢ مليوناً، فإنه يعكس استمرار النظر إلى الأمور من زاوية مذهبية، ونحن لم نسمع حتى إدانة لتهجير المسيحيين وتدمير كنائسهم وصلبانهم، ولم نسمع أحداً من المسؤولين الأتراك يصف «داعش» بمنظمة إرهابية، ولا بالنسبة إلى جبهة «النصرة» كذلك، وكلاهما يتضمنهما قرار مجلس الأمن ٢١٧٠.

أما أن يضيف داود أوغلو لبنان إلى جبهة السنّة في المنطقة، فهذا غير مفهوم، وأن ينظر إلى لبنان على أنه كله سنّة، فهذا غير معقول، أما إذا كان يعتقد أن عدد السنة في لبنان ثلاثة ملايين فهذا غير صحيح إطلاقاً، فبالكاد عدد السنّة في لبنان مليون، ومثلهم عدد الشيعة، ومثلهم عدد المسيحيين مجتمعين، وبالتالي لا ندري من أين جاء بهذا الرقم الذي لا يوصف في الحد الأدنى إلا بأنه تلاعب غير بريء بالأرقام، يمكن أن ينطلي على المجتمع التركي أو بعضه، ولكن يُعتقد أن أحداً خارج تركيا لن يقرأه.

١٨ /٩/ ٢٠١٤

الدولة - الممر

عكست التطورات الأخيرة المتعلقة بمدينة عين العرب/ كوباني مدى التخبط في السياسة التركية تجاه مجمل الأوضاع الإقليمية، ولا سيما المسألة الكردية.

وكم كان فاضحاً ذلك التحول في السلوك التركي بين ليلة وضحاها تجاه ما يحدث في كوباني، وهذا ليس على قاعدة تحول في الموقف أو تخل عن العناوين التي رفعها المسؤولون الأتراك، بل على قاعدة «مكره أخاك لا بطل».

لقد أظهرت الأحداث أن الخلاف بين أنقرة وواشنطن كبير، ولا سيما في شأن المسألة الكردية، ففي حين كان رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان يضيف حزب «الاتحاد الديموقراطي» الكردي في سورية إلى لائحة التنظيمات الإرهابية، معتبراً أنه وحزب «العمال الكردستاني» واحد، كانت الناطقة باسم الخارجية الأميركية ماري هارف تكرر تأكيد أن حزب الاتحاد ليس منظمة إرهابية.

ومع رفض أنقرة فتح أي ممر مساعدة إلى كوباني، كانت الولايات المتحدة تلقي مساعدات من

الجو للمدافعين عن عين عرب قبل أن تضغط وتجبر أنقرة على فتح ممر عسكري هذه المرة عبر تركيا لوصول مساعدات وأسلحة ومقاتلين من البيشمركة الكردية في شمال العراق إلى كوباني. وبذلك كانت واشنطن «تمسح بالأرض» -كما يقال- كل طروحات حزب «العدالة والتنمية» حول كوباني وأكراد سورية.

وهذا لا شك يدخل أنقرة في حرج إضافي، يتمثل في أن تسهيل المساعدات لكوباني هو دعم غير مباشر لحزب «العمال الكردستاني»، على اعتبار أن حزب الاتحاد هو الشقيق السوري له.

كما أن مجرد مرور مقاتلين أكراد، ولو غير مسلحين، في طريقهم إلى كوباني عبر الأراضي التركية سوف يشكل مشهداً سوريةلياً يجعل مقولات «السيادة الوطنية» التركية، ولو بموافقة رسمية، مثار سخرية، وهذا لا شك سوف يقلل من اعتبار الدولة التركية بكل مقاماتها. غير أن وضع المؤسسة العسكرية هو الأصعب، خصوصاً أنها تعتبر حامية السيادة.

لقد أظهرت التطورات الأخيرة أن تركيا ولو وصلت خلافاتها مع الولايات المتحدة إلى الذروة، ليس أمامها سوى الرضوخ في نهاية المطاف أمام إصرار واشنطن على مطلب معين، وهو ما حصل في تطورات كوباني.

ومن نتائج هذه التطورات أن تركيا فقدت المبادرة في الموضوع الكردي، وبدلاً من أن تقدم المساعدة لكوباني ضد تنظيم إرهابي مثل داعش فتكسب قلوب أكراد تركيا وسورية معاً، فإنها فوتت هذه الفرصة التاريخية وأظهرت أقصى مقدار من الكراهية للأكراد، بضم حزب «الاتحاد الديموقراطي» إلى قائمة أعداء تركيا عبر وصفه بالإرهابي.

وفتح هذا الموقف أمام تحول استراتيجي في المنطقة، مع إظهار الولايات المتحدة الحاميَ للأكراد في العراق وفي سورية، وتلقائيا في تركيا. وسوف يذكر الأكراد أن أميركا هي التي أنقذت كوباني من خطر الإبادة الداعشية، وفي ذلك تكرار للسيناريو العراقي، عندما بادرت واشنطن إلى غارات جوية ترد داعش عن أبواب أربيل.

كما انتقلت صورة الحامي والمدافع عن الأكراد إلى دولة أخرى هي إيران، منافسة تركيا في

المنطقة، بعدما ساهمت إيران مباشرة في ردّ الهجوم الداعشي عن أربيل ومناطق كردية أخرى في شمال العراق، وبذلك تكون تركيا خسرت بالجملة لصالح خصومها بعدما كان بإمكانها إصابة عدة عصافير بحجر واحد.

ودفاع أميركا عن كوباني هو دفاع عن فكرة الحكم الذاتي وإصابة كبد النظرة التركية، التي اشترطت على أكراد كوباني التخلي عن فكرة الحكم الذاتي لتبادر إلى مساعدتهم.

يتقدم اللاعب الكردي من أربيل إلى كوباني، ليس فقط في الأحداث المتصلة بالمسألة الكردية بل أيضاً في لعبة رسم الخرائط الجديدة في الشرق الأوسط وبرعاية أميركية. ولعلها مفارقة أن يكون اللاعبان الرئيسيان الآن في أحداث المنطقة ليسا دولتين بل قوتان، هما «داعش» والأكراد. وليس تساؤلاً في غير محله ما إذا كان هذا مؤشراً على ملامح الكيانات (وليس بالضرورة الدول) الجديدة التي ستنشأ في المنطقة في مرحلة إعادة رسم الخرائط والحدود ولو بعد سنوات.

لقد حولت تركيا أراضيها على مدى ثلاث سنوات ممراً كبيراً وواسعاً لكل أنواع المسلحين من أنحاء العالم في طريقهم إلى سورية. وليس كثيراً عليها بالتالي أن تفتح ممراً ولو صغيراً للبيشمركة إلى كوباني. وباتت تركيا في أذهان الرأي العام «دولة ممر»، سواء بإرادتها أو رغماً عنها، وهذا كله ليس سوى نتاج السياسات الخاطئة لسلطة حزب «العدالة والتنمية» التي أرادت أن تتفرد في الهيمنة على سورية والمنطقة، فإذا بها غير قادرة على ممارسة سيادتها على أراضيها نفسها. إنه الإفلاس الكامل بعينه.

٢٣ /١٠/ ٢٠١٤

المطالب العلوية

قصد رئيس الحكومة أحمد داود أوغلو قبل أيام مدينة ديرسيم ذات الهوية المزدوجة العلوية- الكردية. وديرسيم ليس الاسم الحالي أو الرسمي، ففي العام ١٩٣٧-١٩٣٨ قام سكان المحافظة بانتفاضة على التمييز المذهبي- العرقي ضدهم، فكان نصيبهم من جانب مصطفى كمال أتاتورك القمع العنيف وارتكاب المجازر، التي ذهب ضحيتها الآلاف من السكان وتم في أثرها تغيير اسم المحافظة إلى تونجيلي، وهو الاسم المعتمد حالياً.

قدم داود أوغلو أثناء لقائه زعماء العلويين الدينيين مطالعة شاملة حول المجازر، بعدما كان قدم قبلها بأسبوع ما يشبه الاعتذار عن تلك المجازر. الحوار الذي دار بين داود أوغلو والمشايخ عكس هوة الخلاف الكبيرة بين الطرفين، فالنقاش انتهى إلى نتيجتين محددتين، هما تحويل الثكنة العسكرية التي ترمز إلى القمع هناك متحفاً، والثاني شق طرقات وتعبيدها إلى الأماكن الدينية التي يزورها العلويون، وكان داود أوغلو أعلن إطلاق اسم حاجي بكتاش على إحدى الجامعات.

غير أن هذه الاستجابة لم تلامس جوهر المطالب الأساسية العلوية، وانتهى النقاش إلى انتقادات علوية شديدة لداود أوغلو متهمين إياه بالتلاعب بالمشاعر العلوية.

وفي نظر المؤرخ نجدت سراتش، فإن ما يسمى بـ «مسألة علوية» ليس في الأساس «مسألة علوية» بل هو «مسألة سنّية»، لأنه ليس ثمة مشكلة من صنع العلويين، بل هي مشكلات من صنع نظام الهيمنة السني. أما الكاتب مليح عاشق، فيقول إنه عندما يجرب من يديرون البلاد (أي حزب «العدالة والتنمية») أن ينظروا بعض الشيء إلى المعتقد العلوي بنظّارة علوية ومن زاوية علمانية، يمكن حينها هذه المسألة أن تجد حلاً.

وأمل العلويون في نهاية لملف الخلاف مع السلطة السنّية لدى وصول حزب «العدالة والتنمية» وانفتاحه على هذه المشكلة، لكن العكس حصل، وخابت الآمال مع تصعيد الخطاب المذهبي لدى قادة «العدالة والتنمية» بفعل الأزمة السورية. وعلى رغم المؤتمرات المتعددة التي عقدها الحزب على امتداد السنوات الماضية لبحث حل المشكلة العلوية، غير أن النتيجة كانت المزيد من الإحباط، الذي وصل ذروته مع إطلاق الحكومة اسم السلطان سليم الأول على الجسر الثالث الذي بدأ العمل به على في الجهة الشمالية من مضيق البوسفور، وهو السلطان الذي ارتبط اسمه لدى العلويين بالمجازر ضدهم، بحيث لم يجد «العقل المذهبي» لنخب حزب «العدالة والتنمية» سوى هذا الاسم ليطلقوه على الجسر.

زيارة أحمد داود أوغلو إلى ديرسيم كانت مناسبة لتجديد عرض العلويين مطالبهم المزمنة التي بلغت اثني عشر مطلباً رفعها إليه زعماء ديرسيم وهي:

١- إنهاء مفهوم التمييز في الحقوق والمواطَنة المتساوية تجاه العلويين، فحتى اليوم ليس في المواقع الرسمية أي وزير ولا مدير عام ولا محافظ ولا قائمقام من العلويين.

٢- الاعتراف ببيوت الجمع، وهي مركز عبادة العلويين بشكل قانوني، وهذه البيوت مجمع عليها من العلويين على أنها مراكز عبادتهم، وبالتالي الاستفادة من المساعدات التي تقدمها الدولة لكل مراكز العبادة الأخرى لغير العلويين.

٣- إعداد دستور جديد مدني وديموقراطي يحل محل دستور الطغمة العسكرية لعام ١٩٨٢، والذي شكل أساساً لاضطهاد العلويين.

٤- إنشاء رئاسة شؤون دينية مستقلة وليست تابعة للدولة، تتمثل فيها بالتساوي جميع المعتقدات.

٥- إلغاء درس الدين الإجباري في المدارس وتحويله اختيارياً لمن يرغب.

٦- تسليم المقابر والزوايا الخاصة بالعلويين إلى العلويين، ولا سيما زاوية حاجي بكتاش ولي وغيره.

٧- فتح مدارس علوية في المرحلة المتوسطة (على غرار معاهد إمام خطيب-م. ن.) تدرس المعتقد العلوي، وكذلك إقامة أكاديميات جامعية علوية.

٨- وقف إنشاء جوامع في القرى العلوية، الذي بدأ مع انقلاب العسكر في العام ١٩٨٠ ولا يزال مستمراً، وسحب الموظفين المعينين في المراكز التي أنشئت، والتي يجب أن تتحول مراكز لخدمة ابناء القرى.

٩- إنهاء سياسة الصهر، وإعادة كتابة التاريخ بطريقة محايدة لا تلغي أصحاب الأفكار الأخرى.

١٠- إظهار الاحترام للأماكن المقدسة التابعة للعلويين وعدم إلحاق الأذى بها عند القيام بشق الطرقات وإنشاء الجسور وما إلى ذلك.

١١- إقرار يوم عاشوراء عطلة رسمية، فيوم عاشوراء ليس خاصاً بالعلويين فقط بل بكل الإنسانية.

١٢- تبديد الأحقاد القائمة منذ خمسمئة عام، فالسلطان سليم الأول والشاه إسماعيل هما شخصيتان مهمتان في التاريخ التركي والإسلامي، ويجب تجنب السلبيات في قراءة تاريخهما واستخراج الدروس من الأحداث، فإذا كان يراد إطلاق اسم السلطان سليم على جسر فيجب تغيير اسم «جسر البوسفور» الحالي (بوغازجي) وإطلاق اسم شاه اسماعيل (مؤسس الدولة الصفوية الشيعية لكنه قبل ذلك المرجع الروحي للعلويين

الأتراك وهو من أصل تركماني) عليه، وبذلك تمكن إزالة الحقد الذي لا معنى له بهذين الجسرين من الأخوة والسلام.

٢٨ /١١/ ٢٠١٤

«العثماقية» وعودة الـ«عثمانليجه»!

بلغة قاطعة قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: «سواء أرادوا أم لا فسوف يتم تعليم العثمانليجه». والعثمانليجه هي اللغة العثمانية التي كانت مستعملة رسمياً في العهد العثماني وكانت مكتوبة بالأبجدية العربية وبعض الفارسية، وبعد انهيار الدولة في العام ١٩١٨ وإعلان الجمهورية في العام ١٩٢٣، شرع مؤسس الجمهورية مصطفى كمال، الملقب لاحقاً بـ«أتاتورك»، في العديد من التدابير الإصلاحية الهادفة إلى انتشال الدولة والمجتمع من التخلف ونقلهما إلى دائرة أكثر تقدماً. غير أن العديد من هذه الإصلاحات اتخذ طابع تصفية المظاهر الإسلامية في المجتمع والدولة. ومن تلك الإصلاحات كانت «ثورة الحرف»، التي أقر البرلمان قانونها في الأول من تشرين الثاني من العام ١٩٢٨ على أن يبدأ تطبيقها في بداية العام ١٩٢٩، وهو ما حصل. أرادت هذه الثورة أن تكون اللغة جزءاً من حركة التتريك والتغريب في الوقت ذاته، إذ إن استبدال الأبجدية العربية بأبجدية لاتينية خليط من الفرنسية وبعض الألمانية، رافقه حملة واسعة لتطهير اللغة التركية من المفردات الأجنبية، وهي في غالبيتها الساحقة مفردات

عربية وشيء من الفارسية، والتي كانت تشكل مجتمعة أكثر من ٧٥ في المئة من القاموس اللغوي العثماني. غير أن التخلص من التأثيرات الأجنبية في اللغة لم يكن متيسراً بالكامل، بل يمكن القول إنه فشل، حيث لا يزال التأثير العربي قوياً جداً في اللغة التركية.

تغيير أتاتورك الأبجدية كان يستهدف ظاهراً تقليص نسبة الأمية في المجتمع التركي، والتي كادت تكون مئة في المئة. لكن الأمر كان أبعد من ذلك، إذ إن الأبجدية لم تكن يوماً عائقاً أمام التقدم ودخول الحداثة. وإذا كان البعض يستدل باللغة العربية، التي لا تزال حية وقوية بفضل أنها لغة القرآن الكريم ولها ظروفها الخاصة، فإن المثال الياباني والصيني خير مثال على عدم علاقة الأبجدية بمسألة التقدم، إذ إن اللغة اليابانية -كما الصينية- من أصعب اللغات في العالم، وغير متداولة سوى في بلد المنشأ، ومع ذلك وجدنا أن اليابان، ومن بعدها الصين باتتا أكثر الدول تقدماً في العلوم والتكنولوجيا، وبالتالي فإن تغيير الحرف لن يوصل إلى أي هدف.

هذا فضلاً عن أن تغيير الحرف في تركيا كاد يتحول إبادة للذاكرة والتراث المكتوب باللغة العثمانية، بحيث يتعذر على الجيل الذي تعلم اللغة بالأبجدية اللاتينية أن يطّلع على تراثه، وهو تراث غني وكبير جداً، سواء بكتبه ومخطوطاته أو بوثائقه الرسمية. ولقد حاولت إيران في الثلاثينيات أن تحاكي التجربة الأتاتوركية في تغيير الحرف الفارسي، لكنها تخلت عن ذلك بسبب معارضة المجتمع والنخب الثقافية.

دعوة أردوغان اليوم لاستبدال الأبجدية اللاتينية الحالية من جديد بالأبجدية العربية في اللغة، ليست فقط صعبة، بل مستحيلة، وهي دعوة إلى أن يتعلم الطلاب الأتراك اللغة العثمانية القديمة في المدارس بدءاً من المرحلة المتوسطة أو الثانوية، وتبعاً لما يتم الاتفاق عليه، لمدة ساعتين أو ثلاثة أو أكثر في الأسبوع.

وقد ووجه هذا الاقتراح، الذي يبدو أنه سيأخذ طريقه إلى التنفيذ، بتأييد فئات مختلفة من المجتمع والمثقفين واعتراضها، وبما أن الموضوع في الأساس لا يتعلق فقط بالجانب التربوي والعلمي، فقد اتخذت النقاشات أبعاداً سياسية.

المنطلق أن تغيير أتاتورك الحرف جاء في سياق برنامج سياسي شامل وجذري، أما أردوغان

اليوم، فلا يريد من هذا الاقتراح سوى أن يكون جزءاً من مشروعه السياسي وفي خدمته.

وإذا كان البعض يتساءل عن طبيعة هذا المشروع، فالجواب بات معروفاً للقاصي والداني، وهو أن أردوغان يريد إحياء النزعة العثمانية- السلجوقية لبسط الهيمنة التركية على المنطقة العربية والإسلامية. وهذا المشروع الذي يسمى العثمانية الجديدة، أو بالأحرى «العثماقية» (مزيج كلمتي العثمانية والسلجوقية)، انكشف بالكامل بعد ظهور ما يسمى «الربيع العربي» واعتراف أردوغان بنفسه، فضلاً عن عشرات المواقف الأخرى لأحمد داود أوغلو، بأن اهتمامه بالمنطقة ناتج من كونه حفيد العثمانيين والسلاجقة و«بقية الدولة العلية»، التي أوصته بهذه المنطقة وأوصته أن يصلي في الجامع الأموي (لا في المسجد الأقصى).

ربما لا يريد أردوغان أن يعود بالعثمانية اللغوية من جديد بديلاً للأبجدية اللاتينية، لكنه ليس بعيداً من هذا الحلم، فكما جاء تغيير الحرف عام ١٩٢٨ في سياق مشروع سياسي تغريبي، كذلك لا يمكن اليوم فصل اقتراح أردوغان اللغوي الجديد عن سياق مشروعه العثماقي في الهيمنة على المنطقة. وبعد انهيار مشروعه السياسي وتصفير علاقات أنقرة مع جميع الدول الإقليمية والدولية، أراد أردوغان أن يعيد إحياء مشروعه أو إبقاء جذوته مشتعلة من الداخل هذه المرة، باقتراح تعليم اللغة العثمانية في المدارس.

وبذلك يمكن، وفق التصور الأردوغاني، تنشئة جيل محارب بثقافة دينية يحل محل الجيل العلماني الذي أنشأه أتاتورك. وفي هذا السياق، لا بد من ذكر أنه على رغم أن تركيا بلد علماني، فإن النظام التعليمي بدأ تغييره فعلياً قبل سنوات، بتعزيز وضع المدارس الدينية المسماة «معاهد إمام خطيب»، والسماح بالانتساب إليها من عمر العاشرة، أي مباشرة بعد انتهاء المرحلة الابتدائية، بما يمكّن التلميذ من تشرُّب التربية الدينية صغيرَ السن، وكان الإقبال حتى الآن على التعلم في هذه المدارس هائلاً، بحيث تخطى عدد طلاب هذه المدارس اليوم المليون طالب بعدما كان قبل ثلاث سنوات لا يتعدى المئة ألف طالب، بل أقل، ولو كانت هناك مبان كافية لاستيعاب كل من يريد استكمال دراسته في معاهد إمام خطيب لكان الرقم أعلى من ذلك بكثير.

المشروع العثماقي في الواقع هو مشروع أيديولوجي بامتياز. لا يمكن السياسةَ أن تتقدم وحيدة



في حقول الهيمنة، بل هي بحاجة إلى روافد ثقافية ولغوية وفنية (المسلسلات التركية). وهو ما بدأه أردوغان- داود أوغلو حتى قبل الربيع العربي.

ولكن سيصطدم اقتراح أردوغان بعقبات كثيرة، على الأقل في مراحله الأولى، أولها عدم وجود مختصين باللغة العثمانية أو بمن يعرف الحرف العربي، إذ إن هذه اللغة القديمة موجودة الآن في الجامعات التركية، في أقسام التاريخ والآثار تحديداً، وهي تدرَّس لمن يمكن أن يختصّ لاحقاً في التاريخ العثماني ليتمكن من استخدام المخطوطات والوثائق. أما جدوى تدريسها للطلاب والعامة في المدارس أو مراكز اللغة الخاصة، فهو أمر من غير الممكن القطع بجدواه منذ الآن. صحيح أنه يمكن أن يتعلمها الطالب كلغة ثانية يستطيع من خلالها «فك الحرف» عن شواهد القبور والكتابات في الجوامع وغيرها من المعالم، لكنه لن يصل إلى مرحلة قراءة كتب التراث العثماني في وقت يستخدم الأبجدية اللاتينية في حياته العامة والعلمية وفي كل شيء، أي أن اللغة العثمانية التي يطمح أردوغان إلى تعميمها ستبقى لغة ثانية، بل في ظل الإنكليزية مثلاً ستبقى ثالثة ورابعة، ولن يستخدمها الفرد سوى في مناسبات محدودة جداً، هذا إذا استمر متذكراً إياها بعد انتهاء المرحلة الثانوية، فهي لغة باتت مكتوبة، كما اللاتينية، أي غير متداولة شفاهاً بين الناس. صحيح أن اللغة العثمانية فيها الكثير من المفردات المستخدمة حالياً في اللغة التركية الحديثة، كما الكثير من قواعد النحو والصرف، لكن الحقيقة أيضاً أن الكثير من قواعدها اللغوية، كما مفرداتها، باتت مهملة وأُسقطت من اللغة الحالية.

من جديد تتحول تركيا إلى مختبر للهوية جربته ثلاث مرات في أقل من قرن، وهذا يعد استخفافاً بشعب لم يعثر بعد على من يأخذ بيده إلى الطريق المستقيم ويخرجه من التلاعب بذهنيته وثقافته بعيداً من المغامرات ومشاريع الهيمنة المستحيلة والوهمية.

١٢ /١٢/ ٢٠١٤

عملية سليمان شاه:
رميم الرفات ورميم المشروع

غنية هي «عملية شاه فرات»، الاسم الذي أطلق على عملية إخلاء ضريح سليمان شاه، جد عثمان مؤسس الدولة العثمانية والواقع على بعد ٣٠ كيلومتراً داخل الأراضي السورية، من جنوده العشرين وموظفيه وخَدَمه العشرين ومن رفات سليمان نفسه ومن ثم تفجير الضريح وتسويته بالأرض.

غنية عملية شاه سليمان، ليس بالعنوان الأساسي الذي نفذت لأجل تحقيقه، بل بالجزئيات التي حفلت بها وبالدلالات الكثيرة التي حملتها وبالتفسيرات والتكهنات التي نظر إليها وبالتعليقات والتهكمات التي واكبتها، ولا تزال، في الإعلام التركي.

أولاً: في الأهداف

مما تجمّع من معطيات وتقارير، فإن التقارير المشفّرة التي وردت من حرس الضريح، أن احتمالات امتداد الصدام المسلح بين «داعش» وقوات الحماية الكردية إلى منطقة الضريح سيجعل الجنود

الموالجين حماية الضريح عرضة للأذى. وبما أن البلاد ذاهبة إلى انتخابات نيابية بعد ثلاثة أشهر فقط، فإن رئيس الحكومة لا يريد أن يتحمل مسؤولية أي نقطة دم تركية تراق هناك وتؤثر على مزاج الناخب التركي، فآثر أن يخلي الضريح من حراسه حتى من رفات سليمان شاه.

الهدف الثاني أنه في حال حصل صدام بين داعش وقوات الحماية الكردية وتمكن الأكراد من السيطرة على منطقة الضريح، فسيصبح الضريح تحت سيطرة مسلحين أكراد تعاديهم تركيا وتعتبرهم إرهابيين، وهو ما لا يمكن أن يتحمله حزب «العدالة والتنمية» الذي تعتريه فوبيا من كل ما هو كردي، فكيف أن يكون الضريح تحت سيطرة الأكراد، وهو ما دفع إلى الابتعاد من الشر والغناء له، بل يفسر أيضاً نقل الرفات وتدمير الضريح بالكامل.

الهدف الثالث هو التخوف من تقارير وردت حول قرب معركة الموصل وما يمكن أن يحدث من ردات فعل من بعض مجموعات داعش خارج سيطرة تحالف البغدادي- أردوغان تدفعها إلى الانتقام من تركيا بتدمير الضريح وقتل حراسه، فكان الخيار بعملية سليمان شاه.

ثانيا: في سقوط طروحات أردوغان وداود أوغلو

حفلت النظرة التركية إلى سورية تحديداً بالكثير من المواقف والثوابت التي ثابر حزب «العدالة والتنمية» في الحفاظ عليها، لكن أول ما يمكن أن يكون قد تصدع هو هيبة الدولة التركية.

ففي العام الماضي في مثل هذه الأيام، هدد تنظيم داعش بأنه سوف يفجر الضريح إذا لم تسحب تركيا جنودها من هناك وأعطاها مهلة أسبوع. لكن الأسبوع مر من دون أن يحدث ذلك. وفي تلك الأثناء تحدت تركيا، أولاً عبر رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، الذي قال في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٤ إن أي اعتداء من أي كان على الضريح سيعتبر اعتداء على تركيا وسيواجه بالرد المناسب، ثم عبر رئيس الأركان نجدت أوزيل، الذي وجه رسالة إلى الجنود الموالجين حماية الضريح جاء فيها حرفياً: «لا تنسوا أنكم لستم وحدكم هناك، ولا تنسوا أن خلفكم الأمة التركية العظيمة ومواطنيها الـ٧٦ مليوناً. عيوننا وآذاننا وقلوبنا كلها معكم، وأي خبر يأتي من عندكم ستجدون قواتنا المسلحة فوراً إلى جانبكم، وثقوا أنها ستحميكم

بشرف وفخر». وغالباً ما كان أردوغان وداود أوغلو يحذّران الآخرين من اختبار قدرة تركيا.

وفي الوقت ذاته، نشرت الصحف التركية ما وصفته بخطة حماية الضريح لدى أي طارئ، وكيف أن القوات التركية ستصل خلال ربع ساعة، والدبابات خلال نصف ساعة، اما الطائرات فستصل خلال أقل من خمس دقائق، وما إلى ذلك من تفاصيل تعكس صورة «الجيش السوبرمان» الذي لا يقهر.

كلام رئيس الأركان، كما الخطط التي نشرت، كان واضحاً أنها تعني النجدة الفورية لحماية الضريح وجنوده من أي أذى يمكن أن يلحق بهم نتيجة تعرضهم لأي اعتداء من أي طرف. ولم يكن يخطر في بال أحد أن تكون الترجمة العملية لهذه «العنتريات» هي المجيء ليلة السبت-الأحد ٢١-٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٥، إلى الضريح تحت جنح الظلام وحمل الجنود ومعهم صندوقة رفات سليمان شاه والعودة بهم خلال ساعات إلى تركيا، في أكبرعملية فرار لم تشهد تركيا ولا جيشها لها مثيلاً حتى في ذروة ضعفها بعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. وما يضاعف عمق انكسار هذه الهيبة، أنها تجيء في ذروة ادعاء تركيا القيام بأدوار إقليمية ودولية، فإذا بها تتخلى عن تهديداتها وتحذيراتها وتخطف سليمانها وجنودها تحت جنح الظلام، وهو ما يعني أن قادتها كانوا يكذبون على شعبهم ويضعونهم في دائرة من الأوهام والعنتريات التي بان مرجها بعدما ذاب ثلجها عند أول اختبار.

والعنوان الثاني الذي سقط بالضربة القاضية، هو فكرة إقامة منطقة عازلة ومنطقة حظر جوي داخل سورية، إذ منذ اندلاع الحرب في سورية وأردوغان وحزبه يضعان إسقاط النظام في سورية هدفا أساسياً، ولم يغيرا هذه النظرة. وكان أحد أساليب العمل للوصول إلى هذا الهدف، إقامة منطقة عازلة في شمال سورية ومن فوقها منطقة حظر جوي تكون مقرّاً للجماعات المسلحة المعارضة للانطلاق لمحاربة النظام. وكانت فكرة المنطقة العازلة تختفي فترة ثم تُبعث من جديد من جانب أنقرة، لكنها لم تبصر النور، لأن دونها معارضات إقليمية ودولية، ولم تكن تركيا تجرؤ على إقامة هذه المنطقة وحدها، وإن كانت تهدد بها أحياناً بمفردها أو تعمل على تغيير قواعد الاشتباك من جانب واحد وتحاول تطبيقها داخل الأراضي السورية.

عملية سليمان شاه أظهرت أنه إذا كانت تركيا عاجزة عن حماية مجرد ضريح لا تتعدى مساحته العشرة كيلومترات مربعة ويقع على بعد ٣٠ كيلومتراً فقط من الحدود التركية ولا توجد حوله قوات نظامية مدرعة ولا طائرات تابعة للنظام في سورية، بل مجرد مسلحين تابعين لداعش، فكيف لمثل هذه التركيا العاجزة أن تقيم منطقة عازلة على امتداد الحدود التركية مع سورية بعمق ٣٠ إلى ٥٠ كيلومتراً؟ إن عملية «الفرار الكبير» الذي نفذتها وحدة من الجيش التركي لم تحمل معها فقط رفات سليمان شاه، بل أيضاً رفات فكرة المنطقة العازلة والحظر الجوي.

وثالث العناوين التي سقطت، مقولة عدم شرعية النظام السوري ورئيسه بشار الأسد. لقد قال رئيس الحكومة أحمد داود أوغلو، ومن بعده إبراهيم قالين الناطق الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، إن أنقرة أبلغت حلفاءها، مثل الولايات المتحدة وأوروبا، بالعملية قبل وقوعها، كما أنها تركت إخباراً بالعملية لدى القنصلية السورية في إسطنبول. ودائماً ما كان أردوغان وداود أوغلو يرددان أن رأس النظام السوري بشار الأسد فقد شرعيته ولم يعد مخاطباً، وكان الاقتراح التركي لدى حلفائه (السابقين) في الجامعة العربية وراء استبعاد سورية من الجامعة وتنصيب بعض ممثلي المعارضة بدلاً منهم، وحتى بعد إتمام عملية سليمان شاه كرر أردوغان على لسان قالين أن النظام السوري فاقد للشرعية.

ونتساءل هنا: إذا كان النظام السوري فاقداً لهذه الشرعية فلماذا الاتصال بالقنصلية السورية في إسطنبول وإخبارها، ولو مجرد إخبار، بالعملية قبل وقوعها؟ ألم تكن تركيا قادرة على القيام بالعملية من دون ابلاغ القنصلية السورية بذلك؟

إن أنقرة تدرك تماماً أن مقولاتها وطروحاتها بعدم شرعية النظام السوري والأسد هي مجرد ترهات للاستهلاك والكذب على الشعب التركي، ولا تستقيم مع الواقع القانوني لوضع النظام والرئيس الأسد على الصعيد الدولي. وما يؤكد ذلك أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا يزالان يتعاطيان مع «نظام الأسد» على أنه الممثل الشرعي لسورية (أرضاً وشعباً ودولة)، ومن على منبرها يلقي وزير خارجية سورية وليد المعلم كلمة سورية، ويقود بشار الجعفري من على مقعد سورية في مجلس الأمن النقاشات المتعلقة بسورية والمنطقة، كذلك الأمر في المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى. أما ما فعلته الجامعة العربية فلم يكن يساوي الحبر الصحراوي

الذي كتب به، فإن مجرد الاتصال بالقنصلية السورية في إسطنبول، وكان لتركيا ألا تفعل ذلك، يُسقط مقولة عدم شرعية النظام في سورية، إذ عندما تحين لحظة الحقيقة تدرك تركيا تماماً أن لدخول قواتها الأراضي السورية في أمر يتعلق باتفاقية وقعت مع الانتداب الفرنسي وبقيت سارية مع حكومات ما بعد الاستقلال السوري، أبعاداً وتداعيات قانونية.

سوف تخرج تركيا غداً لتقول إنها لم تنتهك اتفاقية الضريح، بل أبلغت سورية بذلك، وهي بهذا الإبلاغ مثل المجرم الذي يقع ضحية مكائده وشرّه، فسقطت تركيا في عمى تخبطها، مُسقطةً من حيث لم تحتسب مقولةَ عدم شرعية النظام ورئيسه، وبات تكرار أردوغان، عبر إبراهيم قالين أو غيره، هذه المقولةَ سلعةً فاسدة انتهت صلاحيتها منذ وقت طويل وجاءت عملية سليمان شاه بمثابة تسطير عناصر دائرة حماية المستهلك من المواد الفاسدة والمغشوشة محضرَ ضبط بحقها. بعد أربع سنوات من الدعوات التركية لرحيل الأسد، كانت النتيجة أن الذي رحل من سورية ليس الأسد، بل سليمان شاه!

ثالثاً: في نقل الرفات وإعادة دفنها في منطقة سورية جديدة

أعلن الأتراك أنهم سيدفنون رفات سليمان شاه في أرض سورية على الحدود مع تركيا وتحت سيطرة القوات التركية إلى أن يعودوا لدفنها في مكانها الأصلي قرب قلعة جعبر.

يطرح هذا السلوك مسألة قانونية بامتياز يمكن سورية أن تستفيد منها مدخلاً لإعادة النظر في كل الاتفاقية.

فالاتفاقية في الأساس مشكوك في شرعيتها، لأنها وقعت في العام ١٩٢١ بين دولة محتلة هي فرنسا وفلول الدولة العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الأولى. وفرنسا لم يكن لها الحق في تقرير أمر يتعلق بالأرض السورية من دون موافقة أهلها بعد أن ينالوا استقلالهم. وهو ما ينطبق أيضاً على اتفاقية إعطاء الإسكندرون إلى تركيا في العام ١٩٣٨، والتي تعتبر غير شرعية أيضاً، حيث كانت سورية لا تزال تحت الاحتلال الفرنسي.

وإذا كانت الحكومات السورية بعد الاستقلال في العام ١٩٤٣ لم تغير واقع اتفاقية الانتداب

بشأن ضريح سليمان شاه، ومن ثم التعامل مع الاتفاقية على أنها واقع قانوني، فإن ما بادرت إليه أنقرة الآن من دفن رفات سليمان شاه في منطقة سورية أخرى على الحدود مع تركيا، أمر غير قانوني البتة، فالاتفاقية كانت تنص على إبقاء السيادة التركية على منطقة الضريح عندما كان في قلعة جعبر قبل إقامة سد الفرات، وعندما نقل الضريح في العام ١٩٧٣ إلى المنطقة الحالية في قرية قره قوزاق على ضفة الفرات، انها كان باتفاق مع الحكومة السورية. واليوم، إذا كان لا بد من بقاء الضريح داخل سورية، فهذا يكون بالاتفاق مع الحكومة السورية، إذ إن التراب السوري ليس مشاعاً وسائباً لتستبيحه تركيا كما تشاء ولتقطع منه ما تشاء وأينما تشاء. وإذا كانت هناك ظروف استثنائية تمر بها سورية، فهذا يوجب أن تدفن تركيا الرفات داخل تركيا إلى أن تمر الأزمة ويتم البحث من جديد عن أرض أخرى، وربما يعاد إلى المكان الذي كان فيه ذاته، قره قوزاق، وربما إلى مكان آخر، ولكن في جميع الأحوال لا يتم هذا إلا بالاتفاق مع الدولة السورية الشرعية حصراً، وليس بالمزاجية الكيدية التي تتعامل بها أنقرة الآن مع سورية. ومن هذه الزاوية، فإن المنطقة التي دفن فيها سليمان شاه في قرية أشمه تعتبر أرضاً محتلة بصورة رسمية ومغتصبة من جانب تركيا، وهذا لا يجيز لها شرعاً الدفن فيها. ومن مظاهر النفاق والمتاجرة بالدين في موضوع الدفن، أن الوحدة العسكرية التركية التي نفذت عملية سليمان شاه اصطحبت معها رجل دين لكي يتم نقل الرفات وفقاً للموجبات الدينية الإسلامية، فيما لم تؤخذ في عملية دفن سليمان شاه لاحقاً في أرض جديدة داخل سورية، موافقة مالكها الشخصي، فضلاً عن الدولة السورية، فكيف تحترم الأصول الدينية في حالة ولا تحترم في حالة أخرى؟

إن عملية «شاه فرات»، التي هي انتهاك واضح وصريح للسيادة السورية، وبالمعنى القانوني عدوان سافر لا يحتمل التأويل، تفتح أيضاً على مسألة أخلاقية، فلقد ورثت الحكومات السورية اتفاقية غير شرعية بشأن الضريح، ومع ذلك قبلت باستمرارها إجلالاً لحرمة الأموات، فيما نجد تركيا اليوم تطوف برفات سليمان شاه من مكان إلى آخر كما لو أنها تنظم له جولة سياحية، في توظيف رخيص جداً لحرمة الموت والأموات، وهي تلتقي في هذا مع «داعش»، الذي يمعن في الإساءة إلى النفس الإنسانية حرقاً ونحراً وتقطيعاً. القواسم المشتركة بين تركيا وداعش أكثر من أن تحصى، فليس نسف ضريح سليمان شاه، كما يفعل داعش في تفجير العشرات من

الجوامع والكنائس والمزارات والمقامات، سوى أحد مظاهرها، علماً أن الدول التي تحترم كبارها (وسليمان شاه ليس كبيراً في هذا المجال، بل هو مجرد جد مؤسس الدولة العثمانية) ورموزها تعمل على إعادة رفات من ماتوا في الخارج إلى أرض الوطن ليدفنوا فيه بين أهله ومحبيه وفي ترابه، لكن تركيا لم تفعل ذلك، وحتى لا تريد ذلك، لسبب بسيط للغاية هو أنها في ذروة انهيار مشروعها لم تجد سوى عظام رميم تتاجر بها بعدما لم يبق منه حتى العظام الرميم، في محاولة لتعويض الهزيمة واحتواء الانتقادات الداخلية التي اعتبرت أن تركيا تخلت عن أرض تابعة لها من دون حرب، وهو ما يرتفع إلى رتبة الخيانة. وإذا كان من نصيحة شخصية وصادقة وإنسانية، وحتى إيمانية وإسلامية لتركيا، فهي أن تُظهر الحد الأدنى من الاحترام للأموات، وتنهي تجوالها الصبياني لرفات سليمان شاه، بأن تدفنه إلى جانب حفيده عثمان في مدينة بورصة، فإن هذا وحده ما يجلب له الطمأنينة.

أما اتفاقية ١٩٢١، فقد حان الوقت برأينا لطيِّها، وما تفجير الأتراك بأنفسهم ضريح سليمان شاه من بعد مغادرة المكان، سوى عنوان بأنهم لا يريدون العودة إلى هناك، ولذلك فإن الفرصة مناسبة وتنسجم مع الشرعية الدولية لإلغاء هذه الاتفاقية واعتبارها غير شرعية، ولو لم توافق تركيا على ذلك.

لم يتوقف حزب «العدالة والتنمية» بكل رموزه عن التلاعب بمصائر الدول والكيانات، تفكيكاً وتحريضاً وتدميراً، من أجل مشروع انتهى منذ أن انقلب على أخلاقيات العلاقات مع دول الجوار ومكونات المنطقة، التي كانت فتحت له سابقاً القلوب قبل الأرض والبيوت. لقد فات الأوان اليوم حتى على محاولات إعادة تجديد العلاقة مع سلطة حزب «العدالة والتنمية»، التي يتوهم بعض الدول والقوى العربية والإقليمية بإمكان نجاحها، وبات أكثر من واجب تضافر كل الجهود لوضع حد للسلاطين الجدد الذين لم يحترموا حتى أجدادهم، فكيف لهم أن يحترموا جيرانهم؟ لقد أماتوا سليمان شاه أكثر من مرة بتنقيل عظامه، لكن المشروع التركي للهيمنة مات مرة واحدة، ولن ينجح رعاته في بعثه من جديد، لأنهم ببساطة لن يعثروا حتى على عظامه.

٢٠١٥/٢/٢٧

التغريبة الأرمنية: كي لا ننسى. كي نحاسب

ينقضي الأسبوع الطالع (في ٢٤ نيسان/ ابريل ٢٠١٥) بتذكار لمئوية «الإبادة الأرمنية». قبل قرن بالتمام حصلت إحدى المجازر الأكثر فظاعة في التاريخ الحديث، والتي تنطبق عليها المعايير القانونية التي تصلح لوصفها بالإبادة: أوامر رسمية من قبل وزير الداخلية طلعت باشا صدرت بترحيل كل أرمني (خصوصاً الذكور) يتواجد في الأناضول. ذلك الترحيل لم يحدث دفعة واحدة، وهو بلغ ذروته في ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩١٥، وانتهى خلال سنتين إلى أرقام أرمنية تقريبية بأن مليوناً ونصف المليون من الأرمن قتلتهم سلطة «الاتحاد والترقي» العثمانية مباشرة أو في طريق تغريبتهم إلى سورية، ومنها إلى لبنان فالشتات، أي ما يمثل ٩٠ في المئة من الأرمن الذين كانوا متواجدين في الأناضول قبل المجازر.

صراع الأرقام على أشده، لكن بعض الأتراك يعترفون ويقرون بأنه لا يقل عن نصف مليون. صراع الأرقام قد لا يفيد كثيراً أمام حقيقة أن أمر الترحيل المصحوب بالقتل والتهجير والطرد كان قراراً رسمياً.

وإذ اقترن الأمر بالفعل فإن فعل الإبادة تحول حقيقة أيضاً.

«التجزير» في الأرمن كان بذريعة واحدة: اتهامهم بالتعاون مع الجيش الروسي في الحرب العالمية الأولى. غير أن المسألة أبعد من ذلك بكثير، فهي كانت أمراً يتصل بذهنية إلغاء «الآخر»، كل «آخر»، وتغييبه روحاً وجسداً، وهو نهج عثماني بدأ مع مجازر السلطان سليم الأول وابنه «العظيم» و«القانوني»! سليمان ضد العلويين في الأناضول بعدما اتهموا بدعم الدولة الصفوية، واستمر مع «السلطان الأحمر» عبد الحميد الثاني، الذي كان السبّاق لافتتاح سلسلة تطهير الدولة العثمانية من الأرمن في تسعينيات القرن التاسع عشر.

المعايير التي انتهجها العقل السياسي التركي كانت مزيجاً من مركّبين: ديني- مذهبي وعرقي.

لم يختلف أتاتورك عمن قبله، عبد الحميد و«الاتحاد والترقي»، ولا عمن بعده، حزب «العدالة والتنمية»، في شعار «هنيئاً لمن يقول أنا تركي» الأتاتوركي، إلى شعار «ليس من قضية كردية في تركيا» الأردوغاني. النهج واحد: «الآخر» (الأرمني كما الكردي والعربي) خلق ليكون عبداً للتركي، الذي «وحده له الحق بأن يطالب بحقوق عرقية أو إتنية»، تبعاً لعصمت إينونو في العام ١٩٣٠!

أما المعيار الثاني، الديني- المذهبي، فقد استبق بقرون المعيار الإتني، فهو بدأ ضد العلويين في الأناضول في القرن السادس عشر، وعرّج على الوهابيين في مطلع القرن التاسع عشر وقذف بغضبه الأرمن في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وفي بداية القرن الواحد والعشرين كانت النظرة «الحديثة» للإسلاميين الجدد و«المعتدلين»، أن العلوية معتقد ضال لا يجب الاعتراف به!

الأرمني هنا «حظه يفلق الصخر»: كان ضحية النزعتين معاً، فهو غير تركي وغير مسلم، فنال عقبى الغضبين والبطشين والإبادتين.

بين ٥ و٧ تموز/ يوليو من العام ٢٠٠٩ وقعت في الصين صدامات مع فئة الأويغور ذات الأصل التركي في مقاطعة تسينغ يانغ (سنجان)، وأسفرت عن سقوط عشرات القتلى وصلوا في حدهم الأقصى إلى ١٩٧ قتيلاً، وكان هذا كافياً ليعتبر رئيس الحكومة التركية حينها رجب طيب أردوغان أن ما جرى «إبادة». ولم يكن ذلك أمراً رسمياً صينياً، بل مجرد صدام مع محتجين

يحدث في كل مكان وزمان. لكن المئتي قتيل كان عدداً كافياً ليعتبره أردوغان إبادة، في حين أن رقم مليون ونصف المليون (لنقل ٥٠٠ ألف وفق الاعتراف التركي) غير كاف لكي يعترف أردوغان بالإبادة، مضافا إليه وجود أمر رسمي بالقتل والترحيل (؟!!). يقول أردوغان إن «المسلم لا يرتكب إبادة» (٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩) بل حتى لا يقتل. نعم هذا صحيح، المسلم الحقيقي لا يقتل، وهذا دليل إضافي لكي نفهم كيف أن أردوغان وأحمد داود أوغلو لا يريان في «داعش» إرهاباً بل مجرد «ردة فعل شعبية ومفهومة» (آب/ اغسطس ٢٠١٤). هل من الصعوبة بمكان هنا تحديد من هو المسلم الحقيقي ومن هو المسلم المزيف والوهمي؟ لا يمكن هنا فهم رسالة البابا فرانسيس الأخيرة حول الاعتراف بالإبادة سوى أنها «رسالة» في زمن التطرف في وجه المبيدين الجدد أكثر منها بوجه المبيدين القدامى.

في العام ٢٠٠٨، تساءل وجدي غونيل وزير الدفاع في حكومة حزب «العدالة والتنمية»: «لو استمر اليونانيون والأرمن في العيش بالمناطق التي كانوا فيها، فهل كان للأمة التركية أن تكون على ما هي عليه الآن؟». تؤكد هذه النظرة عجز، بل عدم رغبة النخب التركية الحاكمة في أن تخلق نموذجها المعاصر في الاعتراف بالآخر والتعايش معه، لذا كان البديل التطهيرَ العرقي والديني والمذهبي. وبعد ذلك يخرجون عليك بالنموذج والمثال الذي لن يخطئ أحد اليوم في أنه ليس سوى النسخة الجديدة لعصابة «الاتحاد والترقي».

لقد أشاع حزب «العدالة والتنمية» بعد وصوله إلى السلطة مناخات تفاؤلية بشأن حل معظم مشكلات تركيا، من المسألة الكردية إلى المشكلة العلوية إلى القضية الأرمنية، بل انعقدت مؤتمرات في جامعات حول الأرمن لم تكن لتحدث من قبل. غير أن إطلاق الوعود ثم الانقلاب عليها كان أسوأ مما لو أنها لم تطلق في الأصل. كانت وعوداً «للتمسكن من أجل التمكن» كما يقال، لينطلق بعدها المشروع العثماني الجديد مع «فرصة» الربيع العربي، في محاولة الانقضاض على كل «الآخرين»، من عرب وفرس وكرد وشيعة وعلويين ووهابيين وأرمن وإيزيديين وأشوريين وبابليين.

وفي ذروة الأمل، اغتيل في وضح النهار ذات يوم شتوي من العام ٢٠٠٧ الكاتب والصحافي هرانت دينك، صوت النخبة الأرمنية في تركيا، في رسالة إلى أن الآخر هنا غير مرغوب به.

وحتى الآن لم يعثر على القاتل، بل عثر عليه ولم يحاسب. حتى الكاتب الأرمني المعروف إتيان محجوبيان، الذي أغراه منصب «كبير مستشاري رئيس الحكومة» الحالي، لم يستطع سوى القول إنها لا يمكن إلا أن تكون «إبادة».

كلام كثير سال وسيسيل حول اعتراف البابا بالإبادة، وكذلك البرلمان الأوروبي. لكل ذلك تداعيات كثيرة وكبيرة تصل إلى خلاصة واحدة، هي أن تركيا باتت أكثر عزلة من أي وقت مضى: فلا هي مقبولة في الغرب ولا هي موضع ثقة في الشرق.

ليست الإبادة مجرد حادثة تاريخية أو جزءاً من صراع سياسي أو عسكري بين بلدين أو طرفين، إنها أولاً وقبل كل شيء مسألة قيمية تتصل بالمعايير الإنسانية والأخلاقية. ووفق الأرمن، فإنهم لا يزالون، وسوف يبقون يوقظوننا بإشارة الإصبع إلى المجرم، الذي ستلاحقه عظام الجائعين والعراة والتائهين بين إسطنبول ودير الزور وبرج حمود ذات عام قبل مئة سنة... كي لا ننسى... وكي نحاسب أيضاً.

١٧ /٤/ ٢٠١٥

كلنا أرمن

لن تعترف تركيا بأن ما جرى في العام ١٩١٥ كان «إبادة». معظم القضايا المتنازع عليها بين طرفين في العالم لا تجد طريقاً للحسم المشترك، والمسألة الأرمنية ليست أن يجد الطرفان حلولاً مشتركة أو وسطية، أيْ تنازلٌ من هنا أو تنازل من هناك وتحل القضية، إذ إن الإبادة الأرمنية ليست من نوع الصراع بين طرفين، على غرار حرب فيتنام مثلاً، بل كانت في تدبير ممنهج من جانب سلطة هي «الاتحاد والترقي» العثمانية ضد فئة من الناس هم الأرمن المدنيون الذين كانوا يسكنون شرق الأناضول، موطنهم الأصلي منذ مئات، بل آلاف السنين.

الحلول الوسط إذاً هنا غير واردة، فإما اعتراف بما حدث أو إنكار.

الأتراك اختاروا طريق الإنكار. لا ينفرد هنا رجب طيب أردوغان بمفرده في رفض الحقائق، بل هي ذهنية واحدة للإلغاء والإبادة متواصلة منذ بدء جذور التاريخ التركي: بدءاً من هولاكو، مروراً بجنكيز خان وتيمورلنك، وصولاً إلى سليم الأول، جزار العلويين، واستكمالاً بعصابة «الاتحاد والترقي» وطفلها المدلل أتاتورك.

تجيد النخب السياسية التركية استحضار الأمثلة السيئة من التاريخ، فيمكن الإسلامي و«المعتدل» عبدالله غول أن يكون من يقترح، بالتكافل والتضامن مع أردوغان، إطلاق اسم السلطان سليم الأول على الجسر الثالث الذي بدئ بناؤه فوق البوسفور. عندما يكون «الأكثر اعتدالاً» هو من يقترح في مطلع القرن الحادي والعشرين الخيارَ الأكثر تطرفاً واشمئزازاً واستفزازاً، فما الذي يمكن توقعه حينها من المتطرفين والأكثر تطرفاً؟ وعندما يتساوى التركي العلماني واليساري والقومي والإسلامي في رفض الاعتراف بالإبادة، فهذا يعني أن القضية طويلة جداً، بل لا حل لها إلا في أطر استثنائية، تماماً كما هي الحلول الكبرى التي لا تبزغ إلا نتيجة الحروب الكبرى.

وفي استطلاع لـ«مركز أبحاث الاقتصاد والسياسة الخارجية» التركي نهاية العام المنصرم، أي قبل أربعة أشهر، حول ما الذي يجب أن تفعله تركيا مع اقتراب الذكرى المئوية لما جرى في العام ١٩١٥، قال ٩ في المئة إن على تركيا أن تعترف بأن ما جرى إبادة، وقال ٩ في المئة أيضاً إن على تركيا أن تعتذر فقط، وقال ١٢ في المئة إن على تركيا أن تبدي أسفها لا أن تعتذر، وقال ٢٣ في المئة إن على تركيا أن تعبر عن أسفها على كل الضحايا العثمانيين حينها لا الأرمن فقط، وقال ٢١ في المئة إنه يجب ألا تقدم تركيا على أي خطوة، فيما قال ٢٥ في المئة إنه لا جواب عندهم.

أي أن ٨٠ في المئة يقعون خارج دائرة الاعتراف بـ«الإبادة» أوالاعتذار.

يمكن التكهن بأن من قالوا بالإبادة غالبيتهم من غير الأتراك، أكراد أو عرب، وبعض من النخب الثقافية الليبرالية من الأتراك.

ما الذي يعنيه هذا؟ يعني أن الطريق للوصول إلى «نهاية ما» للمسألة لا يبدو في المتناول، وإلى أن الاستقطاب بين التركي وغير التركي يزداد. وحدهم الأكراد من يجرؤون منذ عدة سنوات، وخصوصا حزب «العمال الكردستاني»، على القول بحصول إبادة. وحدهم الضحايا يدركون معنى الاضطهاد، والجميع هنا بهذا المعنى «أرمن»، الفلسطيني أرمني، والكردي أينما كان أرمني، والعلوي في تركيا أرمني، وكل فرد من الشعوب المظلومة والمسحوقة أرمني.

يقدم الأرمن نموذجاً للشعب الصابر الذي لا ينحني، بينما بمجرد اشتداد القهر على الفلسطيني بادرت قيادته إلى التنازل عن حقوق عمرها قرون، بل آلاف السنين.

بإمكان تركيا أن تفعل الكثير للخروج من مأزقها، بإمكانها أن تعلن أنها مستعدة لإعادة كل الأملاك التي كانت للأرمن، من أراض وبيوت، إلى أحفاد أصحابها، وهذا حق مكتسب لهم. وبإمكانها أن تعوّض على من لا يريد العودة، فالتهجير كان قسرياً، والتعويض حق ثابت في القانون الدولي. إعادة الأراضي والتعويض خطوات قابلة للترجمة على أرض الواقع، وإذا كانت تركيا تنكر وجود أمر رسمي بإبادة الأرمن، فإنها لا تستطيع أن تنكر أن ترحيلاً قسرياً حدث، وأن من حق المرحَّل أن يعود إلى أرضه وبيته. يجب ألا ينتظر الأرمن من تركيا الاعتراف بالإبادة، فعلى رغم اعتراف فرنسا، بل تجريمها من ينكر الإبادة، لم يتوقف التعاون -بل التحالف- بين أنقرة وباريس بشأن عدد كبير من القضايا، ولا سيما في سورية. اعتراف ألمانيا وروسيا الآن لن يغير شيئاً من واقع العلاقات الوثيقة بين أنقرة وكل من برلين وموسكو. اعتراف أوباما أو عدم اعترافه بالإبادة لن يغير من واقع أن تركيا مركز ثقل في السياسات الغربية في المنطقة، على رغم الخلافات الظاهرة حالياً. لكن الاعتراف مسألة أخلاقية، وهو جزء من معركة قهر المعتدي ومعاقبة المجرم. كل المصالح الدولية في العلاقات بين الدول واضطرار بعضها إلى مراعاة تركيا، لن يغيرا حرفاً من الحقوق التاريخية لأرمن الأناضول، أرضاً ومنازل وكنائس وينابيع مياه ومغاور. يجب أن تعتاد الدول المعتدية أنها ستنال عقابها ولو بعد ألف سنة.

في الذكرى المئوية للإبادة، يحسن لأي ضمير أن يصرخ بصمت: كلنا أرمن.

٢٤/ ٤/ ٢٠١٥

انتخابات حافة الهاوية

غداً، في السابع من حزيران/ يونيو ٢٠١٥، يتوجه حوالى ٥٤ مليون ناخب إلى صناديق الاقتراع لانتخاب البرلمان الخامس والعشرين في تاريخ تركيا. ويخوض الانتخابات عشرون حزباً و١٦٥ مرشحاً مستقلاً. تبدأ عملية الانتخاب في الثامنة صباحاً وتستمر لغاية الخامسة مساء. ويحق لمن أتم الثامنة عشرة من عمره المشاركة في الانتخاب، وهناك مرشحون لثلاثة عشر حزباً في كل الدوائر الانتخابية.

وتنتهي الحملة الانتخابية وأي دعاية لها رسمياً مساء السبت السادسة مساء. أما استطلاعات الرأي، فيُمنع نشرها خلال الأيام العشرة التي تسبق تاريخ الانتخابات، لكن ذلك لا يمنع من تسريبات بشكل أو بآخر.

١- في النظام السياسي

للمرة الأولى تطرح الانتخابات النيابية مستقبل النظام السياسي بنسبة عالية من الجدية، ذلك أن رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان يريد تعديل الدستور لتغيير النظام من برلماني متعدد



إلى رئاسي يجعل الصلاحيات التنفيذية في البلاد بيد رئيس الجمهورية، فيما هي منذ العام ١٩٤٦ بيد رئيس الحكومة.

ولذلك، فإن التاريخ التركي الحديث لا يتذكر أسماء رؤساء الجمهورية، بل أسماء رؤساء الحكومات، وقد عرفت تركيا في عهد مصطفى كمال أتاتورك نظامَ الحزب الواحد مع انتخابات شكلية، واستمر ذلك حتى العام ١٩٤٥، عندما فرضت القوى الغربية على تركيا تغيير نظامها السياسي كي يكون في المستطاع قبول انتمائها إلى المؤسسات الغربية، في ضوء الاصطفافات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

وبالفعل، أقرت حكومة وبرلمان ١٩٤٥، وكان حزب «الشعب الجمهوري» هو الوحيد المسموح به، إقامة انتخابات تعددية وسمحت بتشكيل الأحزاب، وأجرت على الفور في العام التالي انتخابات أولى لم يتح فيها المجال للأحزاب الجديدة حتى للتعريف عن نفسها، ففاز الحزب الحاكم في تلك الانتخابات بأكثرية كاسحة. ولكن بعد أربع سنوات، عرفت انتخابات العام ١٩٥٠ انقلاباً سياسياً، بفوز «الحزب الديموقراطي» المعارض فوزاً عريضاً تكرر عامي ١٩٥٤ و١٩٥٧، وهو حزب علماني لكنه منفتح على الهوية الإسلامية، وانتهى عهده بانقلاب عسكري عام ١٩٦٠ وشُنق زعيمه عدنان مندريس مع آخرين.

وعلى رغم انقلابين عسكريين عامي ١٩٧١ و١٩٨٠، فإن البلاد كانت سرعان ما تعود إلى الانتخابات الديموقراطية تحت وصاية عسكرية وعلمانية متشددة، وهو ما يستدعي الإشارة إلى أن تركيا كانت على الدوام رمزاً لنفوذ «الدولة العميقة»، إذ كائناً من كان يفوز في الانتخابات كانت القرارات الاستراتيجية صنيعة غرفة عمليات «الدولة العميقة»، المشكَّلة من جنرالات وقضاة علمانيين متشددين ورجال أعمال وإعلاميين.

الثقل الأساسي في القرار السياسي رسمياً هو بيد رئيس الحكومة، فيما رئيس الجمهورية كان محدود الصلاحيات وإن كان يقدر على المشاغبة، أو حتى التلاعب به عبر الاجتهاد، بما يخدم طرفاً دون آخر. وكان البرلمان هو الذي ينتخب الرئيس. وقد تم تعديل ذلك في استفتاء شعبي في العام ٢٠٠٧ ليصبح انتخابه من الشعب مباشرة. وكان رجب طيب أردوغان أول رئيس

منتخب من الشعب مباشرة في آب من العام ٢٠١٤، أي قبل أقل من سنة. وهذا الانتخاب الشعبي استغله أردوغان ليقول إن صلاحيات من يُنتخب من الشعب لا يمكن أن تكون مثل صلاحيات من ينتخب من البرلمان، ودعا بالتالي للانتقال إلى نظام رئاسي. وكانت الغاية الرئيسية لأردوغان من هذا الطرح بالطبع، الاستمرار في أن يكون هو الرجل الأقوى والأول، واقعياً وقانونياً، وهذا ما يعطي الانتخابات غداً أهمية استثنائية جعلت أردوغان يصفها بأنها انتخابات استفتاء على النظام الرئاسي وليست انتخابات نيابية.

٢- في النظام الانتخابي

لم تكتسب أي انتخابات نيابية هذه الأهمية من قبل، من حيث ارتباطها وتأثيراتها على طبيعة النظام السياسي، فكان الصراع تقليدياً للوصول إلى السلطة لا إلى تغيير النظام، ولكن في الوقت ذاته فإن تغيير طبيعة النظام مرتبطة هذه المرة بشكل وثيق وحساس جداً بطبيعة النظام الانتخابي.

النظام الانتخابي في تركيا يعتمد النسبية، بحيث ينال كل حزب من مقاعد وفقاً للنسبة التي ينالها في الاقتراع الشعبي. لكن في العام ١٩٨٢ أعد الانقلابيون العسكريون دستوراً جديداً لا يزال معمولاً بمواد كثيرة منه حتى الآن، ويقضي بأن يدخل أيٌّ حزب البرلمان في حال نال نسبة عشرة في المئة على مستوى كل تركيا، وفي حال فشل فإنه يبقى خارج البرلمان كلية.

ووُضع هذا الشرط من أجل منع نجاح الأحزاب الإسلامية أو الكردية بمفردها، فكانت تضطر للجوء إلى التحالف مع أحزاب أخرى لتدخل البرلمان، ومن بعدها تفض التحالف وتعود لتعبر عن نفسها عبر أحزابها ولو كان عدد نواب حزب ما واحداً.

لكن الأهمية والمفارقة في هذه الحالة، أن النواب الذين كان يفترض أن يحصل عليهم أي حزب في الدوائر التي نجح فيها لكنه فشل في نيل نسبة عشرة في المئة على مستوى تركيا، يتوزعون على الأحزاب التي تلت ذلك الحزب ولكنها فازت على مستوى تركيا بالعشرة في المئة، وهذه الخاصية كانت تتيح للأحزاب الفائزة أن تضيف إليها عدداً من نواب ليسوا لها، وبالتالي فإنه

كلما كان عدد الأحزاب الفائزة التي تخطت عتبة العشرة في المئة يقلّ كلما كان التمثيل البرلماني لا يتناسب مع التمثيل الشعبي. مثال على ذلك انتخابات العام ٢٠٠٢، حيث نجح حزبان فقط في تخطي العشرة في المئة، وهما حزب «العدالة والتنمية» ونال ٣٤,٢٨ في المئة، وحزب «الشعب الجمهوري» ونال ١٩,٣٩ في المئة وشهدت تلك الانتخابات سقوطاً تاريخياً لأحزاب عريقة، مثل حزب «الوطن الأم»، الذي نال ٥,١٣ في المئة، و«الطريق المستقيم» ونال ٩,٥٤ في المئة، و«الحركة القومية» ونال ٨,٣٦ في المئة، والحزب الكردي ونال ٦,٢٢ في المئة.

ووفقاً لهذه الخريطة، فإنه لو لم يكن هناك شرط العشرة في المئة لنال كل حزب عدداً من المقاعد بما يناسب ما ناله من تأييد شعبي، ولكن وفقاً للقانون الانتخابي، توزعت مقاعد الأحزاب الخاسرة، ومجموعها ٤٥ في المئة، على حزبي «العدالة والتنمية» و«الشعب الجمهوري»، فبلغ عدد نواب الأول ٣٦٣ والثاني ١٧٨، أي أن حزب «العدالة والتنمية» نال مقاعد تعادل ٦٥ في المئة من مقاعد البرلمان، بينما هو نال في الانتخابات ٣٤ في المئة، أي نال تقريباً ما يقارب ضعف المقاعد التي كان يفترض أن يحصل عليها لو لم يكن هناك شرط العشرة في المئة.

ننتقل إلى ترجمة ذلك على احتمالات نتائج الانتخابات النيابية غداً.

يتيح النظام الانتخابي التركي الترشح بصفة مستقلة للأفراد، ويمكن أي مرشح مستقل أن ينجح في أي دائرة إذا نال عدداً من الأصوات يعادل عدد المقترعين في الدائرة مقسوماً على عدد نواب الدائرة. الفارق هنا هو أن الناخب في حال اختار مرشحاً مستقلاً لا يحق له أن يضع سوى اسم هذا المرشح، بينما يضع الناخب الذي يريد اختيار حزب بذاته إشارةً إلى جانب اسم الحزب في القائمة التي تتضمن أسماء ولوغو الأحزاب، أي أنه ينتخب اسم الحزب وليس أسماء المرشحين. ونشير هنا إلى أن الحزب يقدم لوائح مغلقة ومرتبة فيها أسماء مرشحيه في كل دائرة بالتدرج، من مرتبة أولى إلى ثانية إلى ثالثة... وهكذا، وتنجح بالتالي بالأفضلية الأسماء وفقاً لورودها من المرتبة الأولى وتالياً، فإذا كان يحق له ثلاثة نواب مثلاً، يفوز المرشحون الثلاثة الأوائل الواردة أسماؤهم في القائمة المغلقة.

غداً يخوض حزب «الشعوب الديموقراطي» الكردي المؤيد لعبدالله أوجالان، والذي يرأسه

صلاح الدين ديميرطاش، الانتخابات النيابية بصفة حزبية لا بمرشحين مستقلين. كان الترشح سابقاً على أساس مستقل، لأن الحزب لم تكن أصواته تتعدى الـ٦-٧ في المئة، فنجح بالتالي في إيصال من ٣٠ إلى ٣٥ نائباً إلى البرلمان في الدورة المنتهية بعدما ترشح نوابه مستقلين.

في خوضه الانتخابات غداً على أساس حزب، يُقْدِم حزب «الشعوب الديموقراطي» على مغامرة كبيرة جداً، وسبب هذا القرار أن ديميرطاش نال في انتخابات رئاسة الجمهورية ما يقل قليلاً عن العشرة في المئة (٩,٧٣ في المئة) في مواجهة أردوغان. بالطبع انتخابات رئاسة الجمهورية لا تشترط نسبة عشرة أو غير عشرة في المئة، لكن هذا الرقم الذي ناله ديميرطاش شجع الحزب على خوض المغامرة. وفي الواقع، فإن عوامل متعددة قد تعمل لمصلحة الحزب الكردي، وهي أن نسبة من الناخبين الأكراد المتدينين ممن كان يصوت لأردوغان لن يصوت له هذه المرة، إذ موقف أردوغان الداعم لسقوط كوباني بيد داعش وإنكاره من جديد وجود قضية كردية، أعاد من جديد شد العصب الكردي وتقديم الهوية الكردية على الإسلامية لدى الناخب الكردي الإسلامي، وإعلان العديد من العشائر الكردية تأييدها حزب «الشعوب الديموقراطي» بعدما كانت تصوت لحزب «العدالة والتنمية». كما أن التلاعب الأردوغاني بمسألة المفاوضات مع الأكراد وعدم تقديم أي شيء لهم، أثار استياء بعض من كانوا يصوتون له من الأكراد، ما سيحرمه بعض أصواتهم.

ولعل تخوف البعض من ترسيخ الاستبداد الحالي في حال تحويل النظام إلى رئاسي، يدفع بالعديد من القوى والناخبين إلى التصويت للحزب الكردي، ليس حبّاً به بل لتمكينه من تجاوز العشرة في المئة لمنع حصول حزب «العدالة والتنمية» على أكثرية تمكّنه من تعديل الدستور أو تحويل اقتراح التعديل استفتاء شعبياً.

وفي المعادلة التي ستنشأ مساء غد: إذا نال حزب «الشعوب الديموقراطي» عشرة في المئة أو أكثر، فإنه سيحصل على ٥٥-٦٠ نائباً، وإذا فشل سيخسر كل شيء ويبقى خارج البرلمان.

إذا ربح الحزب الكردي، وإذا بقيت أصوات حزبي «الشعب الجمهوري» و«الحركة القومية» في معدلها الحالي، أي ٢٦ في المئة للأول و١٧-١٨ في المئة للثاني، أو زادت قليلاً، فإن النتائج

ستكون مؤثرة جداً على حزب «العدالة والتنمية»، الذي يتوجب عليه أن ينال ٤٣-٤٤ في المئة على الأقل ليضمن حصوله على عدد من النواب يعادل النصف زائداً واحداً، ما يخوّله البقاء في السلطة منفرداً لكن من دون أن ينال ٣٦٧ نائباً (أي ثلثي المقاعد ليعدل الدستور في البرلمان) ولا ٣٣٠ نائباً الضرورية لتحويل أي مشروع لتعديل الدستور إلى الاستفتاء الشعبي. في هذه الحالة، يبقى حزب «العدالة والتنمية» في السلطة وحده، لكن ضعيفاً ومن دون تعديل للنظام السياسي، وبالتالي تكون أحلام أردوغان قد أُطيحت.

ولعل العديد من الإشارات يعكس اهتزازاً في وضع حزب «العدالة والتنمية» عما كان عليه سابقاً وسيفقده العديد من النقاط في انتخابات غد الأحد.

وفي هذا السياق أيضاً، فإن نسبة أخرى من الناخبين الذين كانوا يصوتون لحزب «العدالة والتنمية» يقدِّرها البعض بثمانية في المئة (أي ما يقارب المليون صوت) أصيبت بصدمة، نتيجة طريقة تعاطي أردوغان والحكومة مع قضايا الفساد والتغطية عليها، وقررت التصويت لحزب «الحركة القومية»، كما أن جانباً من قواعد الحزب شعر بصدمة أخلاقية أيضاً، نتيجة الكشف بالفيديو عن كميات الأسلحة التي كانت تحملها الشاحنات المتوجهة إلى سورية، ما يكذب بالكامل ما كان يقوله أردوغان وأحمد داود أوغلو من أن هذه الشاحنات كانت تحمل «مساعدات إنسانية»(!) لا أسلحة. بل إن بعض الطرق الدينية، مثل طريقة إسماعيل آغا، قررت أيضاً عدم التصويت هذه المرة لأردوغان نتيجة أكثر من عامل، منها منع كتب سعيد النورسي من الطبع والتوزيع نكاية بالموقف من غولين.

كما أن تصفية أردوغان كل شركائه في الحزب وخارجه، من فتح الله غولين إلى عبدالله غول وكل القيادات التي رافقته على امتداد الاثنتي عشرة سنة الماضية، بحجة منع الترشح لأكثر من ثلاث ولايات نيابية وتحويل الحزب إلى حزب فرد تمهيداً لتحويل السلطة سلطة فرد، قد تدفع ببعض القواعد إلى تغيير وجهة تصويتها بعدما انحرف أردوغان بالحزب من كونه حزباً للحالة الإسلامية إلى حزب الفرد المطلق.

إذا فشل حزب «العدالة والتنمية» في الوصول إلى ٤٣-٤٤ في المئة، فإننا سنكون أمام انقلاب

سياسي كبير هو عدم قدرة حزب «العدالة» على تشكيل حكومة بمفرده، وهنا يتوجب عليه الدخول في ائتلافات مع أحزاب أخرى قد تنجح وقد لا تنجح. وفي حال الائتلاف، فلن يستطيع حزب «العدالة والتنمية» الاستمرار بسياساته الحالية داخلياً وخارجياً (خصوصاً تجاه سورية ومصر ودعم التنظيمات المتشددة في المنطقة)، لأنه لو عارض الشريك الجديد، سواء كان حزب «الحركة القومية» أو الحزب الكردي أو حزب «الشعب الجمهوري»، عبر مواقفه وبرامجه المعلنةِ كلَّ هذه السياسات، وهو ما لا يناسب مشروع أردوغان الإقليمي، فإن الائتلاف سيكون أمراً صعباً، ما قد يفضي إلى احتمال آخر لهذا السيناريو، وهو الذهاب إلى انتخابات مبكرة خلال الخريف المقبل أو السنة المقبلة.

أما إذا فشل «حزب «الشعوب الديموقراطي» الكردي في تخطي عتبة العشرة في المئة، فهذا يعني أن حزب «العدالة والتنمية» تحديداً سيرث غالبية المقاعد في الدوائر التي نجح فيها الحزب الكردي، وسينال على الأقل خمسين نائباً من أصل الستين التي كانت لتؤول إلى الأكراد لو فاز حزبهم بالعشرة في المئة.

أقول إن حزب «العدالة والتنمية» سيستولي على غالبية هذه المقاعد، لأنه الوحيد الحاضر في المناطق الكردية، بينما حزب «الشعب الجمهوري» و«الحركة القومية» يكاد يكون حضورهما صفراً ولا يستطيعان سوى وراثة بعض المقاعد من الأكراد في إسطنبول أو غيرها.

لذا، في حال فشل الحزب الكردي فإن حزب «العدالة والتنمية» يحتاج إلى نسبة ٤٣-٤٤ لكي يصل عدد نوابه إلى ٣٣٠، الكافين لتحويل أي تعديل دستوري إلى الاستفتاء الشعبي، وإذا فاز بنسبة أكبر وتراجعت قليلاً أصوات حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية، فإن احتمال أن يحصل على مقاعد الثلثين (٣٦٧ نائباً) واردة، وحينها في حالتي الـ٣٣٠ أو ٣٦٧، فإن تركيا ستستمر تحت سلطة حزب «العدالة والتنمية»، وسيغيّر أردوغان النظام السياسي ليكون سلطانياً بالكامل، خصوصاً أنه أجرى يوم السبت الماضي (٣٠ أيار/ مايو) «بروفة» على ذلك في إسطنبول، عبر احتفال بالذكرى الـ٥٦٢ لاستيلاء السلطان محمد الفاتح على القسطنطينية، على رغم أن الفتح حصل في ٢٩ أيار/ مايو لا في ٣٠ منه.

لعلها الانتخابات الأكثر حساسية ودقة منذ وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى السلطة عام ٢٠٠٢، نظراً إلى احتدام الصراع على النقطة ونصف النقطة وعلى كل صوت ينزل في صندوقة الاقتراع.

٥ /٦/ ٢٠١٥

الانتخابات التركية:
انهيار «المنظومة الأردوغانية» في الداخل والخارج

عاقب ستون في المئة من الأتراك رجب طيب أردوغان أولاً وأحمد داود أوغلو ثانياً وحزب «العدالة والتنمية» ثالثاً، وبالتالي كل منظومة حزب «العدالة والتنمية» ومشروعه في الداخل التركي وفي الخارج.

عاقب ستون في المئة من الأتراك منظومة الفساد والسرقة التي أسسها أردوغان ورعاها وحماها.

عاقب ستون في المئة من الأتراك منظومة القمع وإرهاب الحريات والتسلط والاستئثار وتحويل تركيا سلطنة واختصار الحزب والدولة بشخص، والتي عمل لأجلها أردوغان ليلاً نهاراً.

عاقب ستون في المئة من الأتراك خطاب الفتنة المذهبية والعنصرية العرقية وإلغاء الآخر التي لم تفارق لسان أردوغان منذ أربع سنوات.

عاقب ستون في المئة من الأتراك سياسات التدخل في شؤون المنطقة والانحياز لطرف ضد آخر.

عاقب ستون في المئة من الأتراك منظومة دعم الإرهاب وتحويل تركيا مقراً وممراً لكل شذاذ الآفاق وحارقي الأجساد وأكلة الأكباد وتمرير شاحنات السلاح.

وفي المحصلة أسقط ستون في المئة من الأتراك مشروع الاستئثار في الداخل والعثمنة في الخارج.

في الأرقام

يصح القياس هنا على انتخابات العام ٢٠١١ النيابية دون غيرها. ارتفع عدد الناخبين من خمسين إلى ٥٤ مليوناً. لكن أردوغان الذي نال ٢١ مليوناً ونصف المليون في العام ٢٠١١، نال هذه المرة أقل من ١٩ مليوناً، أي أنه خسر مليونين ونصف المليونين من الكتلة التي صوتت له عام ٢٠١١، وهذه مفارقة كبرى.

وعلى صعيد النسبة الشعبية، تراجعت أصوات «العدالة والتنمية» من ٥٠ في المئة عام ٢٠١١ إلى ٤١ في المئة الآن، أي خسارة تسع نقاط على مستوى تركيا و ١٨ في المئة على المستوى الحزبي.

وعلى صعيد عدد النواب، تراجع عدد نواب الحزب من ٣٢٧ عام ٢٠١١ إلى ٢٥٨ الآن، أي بتراجع قارب السبعين نائباً.

الأهم أنه فشل في نيل حتى النصف زائد واحداً، أي ٢٧٦، وكان نيله ٢٥٨ مقعداً وبالتالي تراجعه بهذا الحجم، أكبر بكثير من التوقعات التي كانت تقدر أن يكون قريباً من حافة الهاوية، أي أقل بقليل من الـ٢٧٦ مقعداً، وبالتالي فقدانه القدرة للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٢ على التفرد بالسلطة، في الحكومة وفي البرلمان.

أردوغان أولاً

الهزيمة تحققت ولكنها تطاول أولاً رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان.

أردوغان لم ينظر إلى هذه الانتخابات على أنها نيابية، بل رئاسية يحقق من خلالها غالبية مريحة لتعديل الدستور للانتقال إلى نظام رئاسي مطلق. بدأ أردوغان الحملة الانتخابية بهدف تحصيل

أربعمئة نائب، ثم تراجعت طموحاته إلى الثلثين، أي ٣٦٧، ثم إلى ٣٣٠ نائباً، الضرورية للدعوة إلى استفتاء شعبي.

لكن كل هذه الحسابات لم تصح، بل لم ينجح حتى في احتفاظ «العدالة والتنمية» بالنصف زائد واحداً. باختصار هي هزيمة ساحقة لما وضعه أردوغان من أهداف، وتجعله النتائج بالتالي المهزوم الأكبر في الانتخابات.

داود أوغلو

وفشل أحمد داود أوغلو في أول اختبار له زعيماً للحزب ورئيساً للحكومة، ولم يستطع حتى الاحتفاظ منفرداً بالسلطة ولو بغالبية مقعد واحد.

سقوط صفة «الحزب الحاكم» عن العدالة والتنمية سيدفع أحد ثمنها. أردوغان لن يستقيل من رئاسة الجمهورية، داود أوغلو هو كبش المحرقة الأكثر مناسبة، لذا من غير الممكن أن يستمر داود أوغلو على رأس الحزب وسوف يتم قطع رأسه في أول مؤتمر للحزب، ربما نهاية هذا الصيف، ما لم تحدث مفاجآت.

لكن المشكلة لن تقف هنا، فما جرى كان زلزالاً ضد أردوغان وداود أوغلو وحزب «العدالة والتنمية». السيناريو الذي حذر منه كثيرون، وهو أن أردوغان سائر على طريق طورغوت أوزال، تحقق، فأوزال لرغبته في أن يكون رئيساً للجمهورية ترك زعامة حزب «الوطن الأم» عام ١٩٨٩ ليلديريم آق بولوت ومسعود يلماز، لينتهي حزبه خاسراً في انتخابات ١٩٩١، ومن بعدها كان الانهيار السريع والتلاشي. أردوغان فعل الشيء نفسه، لكن خطأ أردوغان كان أكبر، حيث عمل أيضاً على تصفية كل قيادات حزب «العدالة والتنمية» بمؤامرات متعددة الذرائع، من عبدالله غول إلى منع ترشح كل من مضى عليه ثلاث ولايات نيابية، فكانت الصورة أن الحزب أُفرغ من قياداته، من غول إلى بولنت أرينتش ومحمد علي شاهين وبشير أتالاي وعلي باباجان. وكم كانت الصورة تراجيدية عندما وقف داود أوغلو، «الدخيل» على الحزب من ست سنوات فقط، يخاطب جمهوره مساء الأحد من على شرفة

مبنى الحزب في أنقرة وخلفه أرينتش وشاهين وأتالاي وغيرهم من القيادات القوية في الحزب الممنوعين من الترشح.

ويتحمل أردوغان مسؤولية كبيرة في هزيمة الحزب أيضاً، بسبب طمعه غير المحدود في اختصار الحزب والدولة والنظام كله به، عبر السعي الحثيث إلى تحويله نظاماً رئاسياً، فشد بذلك عصب المعارضة أكثر لتصوت ضده وتمنعه من ذلك. بل إن أردوغان بنزوله شخصياً إلى الساحة منذ شهرين، كما لو أنه زعيم للحزب، وفي مهرجانات يومية تنتهك الدستور علناً، أثار ردة فعل معاكسة ضد تصرف زعيم لا يعترف بحدوده الدستورية ويلغي في الوقت ذاته وجود زعيم الحزب داود أوغلو، معطياً انطباعاً بعدم ثقته بقدرة الأخير على قيادة الحزب وهو الذي عينه زعيماً عليه، لا لشيء إلا لأنه تابع أمين له.

إن تداعيات الهزيمة على بنية حزب «العدالة والتنمية» لا مفر منها، وهذه ستأتي بالتدريج أو بالجملة، فلا مفر من اختفاء داود أوغلو ومن رفع أردوغان يده عن الحزب من الصورة، ومن رحيل كل القيادات السابقة. لا بد من حزب عدالة وتنمية جديد خارج الملايين المخبأة في صناديق الأحذية وخارج قمع الحريات وخارج خطاب الفتنة المذهبية وخارج اليد المغمسة حتى العظم بالدم السوري والمصري والعراقي والليبي. لقد صوَّت الأتراك ضد كل هذا، وإذا كان من اعتبار للقواعد الديموقراطية لتوجَّبَ على أردوغان نفسه الاستقالة، فهو الذي قاد الحملة الانتخابية وعليه أن يتحمل المسؤولية ويرحل. ومهما كانت سيناريوات المرحلة المقبلة، فأردوغان انتهى ولو أنه باقٍ أربع سنوات في مقام الرئاسة، علماً أن بداية العد العكسي لسلطته كانت بدأت مع انتفاضة «غيزي- تقسيم» في نهاية أيار وبداية حزيران ٢٠١٣، لكنه لم يقرأ الرسالة جيداً، تماماً مثلما لم يقرأ فشله في سورية ومصر.

أكراد فوق التوقعات

وبالنسبة إلى نتائج بقية الأحزاب، فلا شك في أن الدور الذي قام به حزب «الشعوب الديموقراطي» الكردي كان تاريخياً في إنهاء منظومة أردوغان، وفاق التوقعات، ليس بكسره حاجز العشرة في المئة بل بحصوله على ١٣ في المئة ونيفاً من الأصوات وستة ملايين

صوت (ضعف ما حصلوا عليه عام ٢٠١١) و٨٠ مقعداً نيابياً (أكثر بخمسين مقعداً). وهذه النسبة التي أمّنها تصويت قواعد يسارية كثيرة له، ولا سيما في إسطنبول وإزمير وأنقرة، تجعل منه ليس حزباً كردياً فحسب، بل يسارياً أيضاً، والأرجح أنها أصوات جاءت من قواعد حزب «الشعب الجمهوري»، الذي تراجع قليلاً في هذه المناطق، وهي أصوات ضد أردوغان أكثر منها دعماً للحزب الكردي. وجاء كسر حاجز العشرة في المئة ليعرّي «الملك» أردوغان في المناطق الكردية، ويعطي كل المقاعد هناك تقريباً للحزب الكردي، بعدما كان أردوغان يستفيد من فشل الأكراد في الوصول إلى العشرة في المئة ليسطو على مقاعدهم النيابية. ويجيء كسر حزب «الشعوب الديموقراطي» عتبة العشرة في المئة بنسبة عالية، أي وصوله إلى ١٣ في المئة ونيف، على رغم أن أي نسبة فوق العشرة في المئة هي غير ذات معنى في القانون، ليحمّله مسؤولية أن يكون أيضاً حزباً لغير الأكراد، حزباً يسارياً بكل معنى الكلمة. إن انتصار الحزب انتصار بالتأكيد لعبدالله أوجالان وصالح مسلم وكل الحركة الكردية في المنطقة.

والمنتصر الثاني في الانتخابات هو حزب «الحركة القومية»، الذي زاد عدد نوابه من ٥٥ إلى ٨٠ نائباً، ونسبة التأييد الشعبي من ١٣ إلى ١٦ في المئة، أي إلى سبعة ملايين ونصف المليون صوت، بزيادة مليونين ونصف المليون عن العام ٢٠١١. ولعل جزءاً من هذا التقدم جاء من قواعد حزب «العدالة والتنمية» المحتجة على سياسات أردوغان، كما أنها ردة فعل على اشتداد الاصطفاف القومي في مواجهة الصعود الكردي- اليساري.

أما حزب «الشعب الجمهوري»، فيمكن القول إنه حافظ على موقعه في عدد النواب تقريباً، فتراجع فقط ٣ نواب، من ١٣٥ إلى ١٣٢ نائباً، مع المحافظة على نسبة التأييد الشعبي، أي ٢٥ في المئة، بزيادة طفيفة قاربت الثلاثمئة ألف. وبالتالي يبقى الحزب الثاني في البلاد.

ويمكن تسجيل حصول حزب «السعادة» الإسلامي على اثنين في المئة، بزيادة أقل من نقطة عن انتخابات ٢٠١١، وهو أمر يعتبر إيجابياً بالنسبة إلى حزب «السعادة» ويأكل من درب حزب «العدالة والتنمية».

مهزومون في الخارج

وأياً سيكون شكل الحكومة الجديدة، فإن تغييراً جذرياً يفترض أن يُدخَل على سياسات تركيا الخارجية، في ظل عدم تفرد «العدالة والتنمية» بالسلطة من جهة، ووقوف أحزاب المعارضة بقوة في وجه سياسات أردوغان- داود أوغلو الخارجية، ولا سيما في سورية والعراق ومصر، واستعداد حتى حزب «الحركة القومية» للجلوس مع الرئيس السوري بشار الأسد، ورغبة الجميع في إغلاق حنفية دعم الإرهاب في سورية وإعادة اللاجئين إليها. إذا ما حدث ذلك، فإننا سنشهد تبدلاً في المشهد السوري، سوف يتمثل في قلق المعارضة السورية للنتائج من رفع الدعم عنها، وكذلك فإن التنظيمات الإرهابية مثل «داعش» و«النصرة» و«جيش الفتح» في سورية والميليشيات الموالية لتركيا في ليبيا وما شابه، ستجد نفسها محرومة من الدعم التركي الحالي، وبالتالي ستكون الأكثر تأثراً بالنتائج، وهو ما يفترض إدخال تغيير جذري على المعادلة العسكرية والسياسية في سورية والعراق، حيث إنه في حال رفع تركيا يدها عن الملف السوري مثلاً، فإن ٧٠ في المئة من الأزمة ستنتهي، وهذا التحول لا شك سيثير قلقاً لدى هذه المجموعات ورعاتها وداعميها السياسيين من قوى ودول.

وستكون مصر في مقدمة الرابحين من هزيمة أردوغان، الذي قال في عبدالفتاح السيسي ما لم يقله مالك في الخمرة، والذي تجرأ على إهانة شيخ الأزهر ووصفه بـ«الجاهل وغير المسلم». أما السعودية، فستكون قلقة من ضعف أردوغان في ما يتعلق بالتنسيق في الملف السوري أو العراقي، لكنها ستبدي فرحها (مع الإمارات ودول خليجية أخرى) بهزيمة أردوغان، إذ ستضعف منافسها الأول والأكثر قدرة وشحناً على منافَستها على زعامة العالم الإسلامي السني.

ولا شك في أن جماعات الإخوان المسلمين أينما وجدت ستكون في رأس قائمة الخاسرين، إذ ستحرم أيضاً من «بابها العالي» الذي بات منخفضا جداً.

انتصار الدم على السيف

أحدثت الانتخابات النيابية زلزالا بقوة ٦٠ درجة على مقياس الشعب التركي. قال الشعب

التركي كلمته، وأعرب عن رغبته في أن تكون تركيا أكثر عدالة وحرية وديموقراطية. لكن أفضل ختام هو في التذكير بما كان قاله أردوغان من على شرفة مركز حزب «العدالة والتنمية» مساء الأحد في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١ بعد انتصاره في الانتخابات النيابية. قال حرفياً: «بهذا الانتصار انتصرت آمال الشعوب في كل مكان. لقد انتصرت إسطنبول كما البوسنة والهرسك وإزمير وبيروت وأنقرة والشام وديار بكر ورام الله وجنين والضفة الغربية والقدس. وغزة انتصرت كذلك».

وبدورنا نقول الآن إن هزيمة أردوغان المدوية ومعه داود أوغلو وحزبه في انتخابات الأحد الماضي، هي الانتصار الحقيقي لكل الشعوب التي بلّ أردوغان يده في دمها، وانتصار لكل العواصم، من بيروت إلى حلب إلى دمشق وبغداد والقاهرة وتونس وقبلها إسطنبول وأنقرة وديار بكر وعين العرب/ كوباني، انتصار للقدس، التي فضل أردوغان الصلاة في المسجد الأموي في دمشق على الصلاة في مسجدها الأقصى، وانتصار لغزة نفسها، التي ترى بأم العين البواخر التركية وهي تنقل النفط المسروق من سورية والعراق وتفرغه في ميناء عسقلان.

٨ /٦/ ٢٠١٥

محنة الحركة الإسلامية في تركيا وخياراتها: نهاية حقبة

مرت تركيا يوم الأحد في السابع من حزيران/ يونيو ٢٠١٥ بواحدة من أهم التجارب في تاريخها الحديث، حيث أطاح فشل حزب «العدالة والتنمية» في أن يحصل على حد أدنى من النواب هو ٣٣٠ نائباً، أحلامَ رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان بأن يكون رئيساً سلطانياً. كما أطاح فشل الحزب في تحقيق الغالبية المطلقة استمرارَ المسار المعاكس الذي بدأه حزب «العدالة والتنمية» منذ العام ٢٠١١ في الداخل والخارج.

ويظهر في الداخل أن الغالبية العظمى من المجتمع التركي تنفست الصعداء. لقد وضعهم حزب «العدالة والتنمية» في مناخ من الرعب: من ليس معي مصيره الطرد من الوظيفة والمنع من الظهور على شاشات التلفزيون واستبعاده من المناقصات في المشاريع الاقتصادية، وفي النهاية فبركة التهم المختلفة ليكون مصيره السجن وصولاً إلى المؤبد.

مارس حزب «العدالة والتنمية» سياسات عززت الاستقطاب العرقي والمذهبي في بلد

متعدد الأعراق والأديان والمذاهب، ولم يُبْقِ لنفسه صديقاً بين كل الدول ومع الخارج.

هناك من يجب أن يتحمل مسؤولية الهزيمة المدوية للحزب ولأردوغان. لا يزال الحزب تحت وقع الصدمة. يكابر داود أوغلو بالقول إنه لا يزال الحزب الأول، لكنه لا يقول لماذا خسر عشرين في المئة من كتلته الناخبة المتدينة. قد يلزمه وقت للخروج من المكابرة، وقد يلزمه بعض الوقت للاعتراف بأن النزعة الإسلامية التي يزعم أنه يحملها تتعارض مع الفساد والرشوة والسرقة ومع إخفاء ملايين الدولارات في صناديق أحذية في منازل ابن أردوغان ووزرائه، ويلزمه وقت للاعتراف بأن القيم الإسلامية هي قيم حرية وعدالة لا كمّ أفواه، وأن الإسلام هو دين (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) وليس إنكار هويات ومعتقدات الآخرين، وأن الإسلام هو دين الأخوّة لا زرع الفتن المذهبية ورعاية قاطعي الرؤوس.

يحتاج حزب «العدالة والتنمية» إلى وقت ليستوعب زلزال انتخابات السابع من حزيران، وليدرك أنه لم يكن مجرد فشل عابر يمكنه أن يتجاوزه بسهولة. الوقت حان لكي تراجع الحركة الإسلامية -بنموذج حزب «العدالة والتنمية»- في تركيا كلَّ مسارها، بإيجابياته وسلبياته التي لم يتبق منها إيجابية تذكر حتى على الصعيد الاقتصادي.

لا مناص من النقد الذاتي. الإخوان المسلمون في مصر لم يفعلوا ما ندعو إليه فانتهوا ليكونوا في صف واحد مع بيريز «الصديق الوفي» ومع «شعب إسرائيل العظيم». هي النهاية الأكثر بؤساً مما يمكن أن يتصوره أحد، فكانت النتيجة الطبيعية أن يلفظهم التاريخ بمعزل عن ظروف الإقصاء.

أربعون في المئة نالها حزب «العدالة والتنمية» لا تعني شيئاً أمام معاقبة الناخبين لكل سلوكه. أمام الحزب خياران لا ثالث لهما:

الأول أنه إذا أراد أن يتجاوز محنته الحالية عليه أن يفتح مساءلة شاملة ومطلقة للأسباب التي وصل إليها، وهذا لا يكون من خلال استمرار المدرب الحالي رجب طيب أردوغان ومساعده الفني أحمد داود أوغلو على رأس الحزب، فالمطلوب تصحيح جذري يخرج منه حزب عدالة وتنمية جديد لا علاقة له البتة بحزب «العدالة والتنمية» الحالي، حزب عدالة

وتنمية جديد قيادةً وفلسفةً، والأفضل أن يختار اسماً جديداً حتى لا تبقى رواسب المرحلة الماضية من خلال الاسم وتنعكس سلباً على قواعده ومحبيه المخلصين، لأنه لم تعد هناك لا تنمية ولا عدالة في الأساس.

أما الخيار الثاني، فهو أنه إذا لم يقم الحزب بهذه المساءلة فيمكنه أن يستمر في الحياة السياسية ربما شريكاً في السلطة، لكنه سائر حتما إلى التحلل والتفكك والزوال، كما كان مصير حزب «الوطن الأم»، بل أسوأ، لأن حزب «الوطن الأم» لم يمارس كل هذا القمع والاستقطاب، ولم يغمس يديه في دم شعوب المنطقة كما فعل ولا يزال حزب «العدالة والتنمية»، لذا فإن العاقبة ستكون أسوأ بكثير.

أما الأتراك، فأمامهم طريق طويل لتنظيف الدولة والمجتمع والمؤسسات من التخريبات، والخطاب الفكري من السموم التي ألحقها وزرعها حزب «العدالة والتنمية»، ولكن يكفي أنهم وضعوا يوم الأحد الماضي اللبنة الأولى على طريق (طويل ووعر) لطي إحدى أكثر الصفحات قتامة في تاريخ تركيا الحديث داخلياً وخارجياً.

١٢ /٦/ ٢٠١٥

المؤلف

- من مواليد ١٩٥٤ ، خربة سلم- لبنان.
- متزوج وله ثلاثة أولاد.
- باحث متخصص في الشؤون التركية.
- دكتوراه في التاريخ العثماني ١٩٨٢ .
- استاذ التاريخ واللغة التركية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الفرع الأول، الجامعة اللبنانية منذ العام ١٩٨٥ .
- الرتبة: أستاذ.
- مستشار في لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان اللبناني.
- عضو اتحاد الكتّاب اللبنانيين.
- عضو في المؤتمر القومي العربي.
- عضو في المؤتمر القومي-الاسلامي.
- عضو في «مؤتمر الشرق»-اسطنبول.
- يعرف اللغات الفرنسية والتركية والعثمانية والبلغارية والروسية، مع إلمام بالإنكليزية.
- له دراسات ومقالات وترجمات في العديد من المجلات والصحف العربية والتركية والبلغارية والفرنسية.
- شارك في عدد كبير من المؤتمرات حول قضايا تركيا والعالم التركي.

له العديد من المؤلفات المطبوعة منها:

- هذا الموت لنا ؛ مجموعة شعرية؛ دار إقرأ. بيروت ١٩٨٥ .
- زبدة التواريخ ، أخبار الملوك والأمراء السلجوقية لصدر الدين علي بن ناصر الحسيني. (تحقيق). دار إقرأ ، بيروت ١٩٨٤ .
- الأدب التركي الحديث، ملامح ونماذج، الدار العالمية، بيروت ١٩٨٤ .

- تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات. دار رياض الريس للنشر، بيروت ١٩٩٧.
- قبعة وعمامة ، مدخل الى الحركات الإسلامية في تركيا. دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٨.
- تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية. مركز الدراسات الإستراتيجية في بيروت، ١٩٩٨.
- حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا. دار رياض الريس للنشر، بيروت، ٢٠٠١.
- تركيا:الصيغة والدور.رياض الريّس للنشر.بيروت(٢٠٠٨).
- الدور التركي في المحيط العربي،سلسلة اوراق عربية(١٤)،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠١٢
- وصف تركيا الكمالية ١٩٤٣-١٩٤٥ للسفير فؤاد حمزة،تقديم وتحقيق، دار الجديد، بيروت،٢٠١٣.

بالمشاركة مع آخرين:

- مقدمة ابن خلدون، ترجمة الى اللغة البلغارية بإشراف البروفسور يوردان بييف وبالإشتراك مع يوردان بييف وبيتيا براتوييفا، دار«ناووكا إي إيسكوستفو» ، صوفيا ١٩٨٤.
- العرب والأتراك في عالم متغير. (بالمشاركة مع آخرين). مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت ١٩٩٣.
- نساء لهنّ ماض. مسرحية بلغارية لديميتر ديموف (ترجمة الى العربية). وزارة الإعلام الكويتية . سلسلة من المسرح العالمي العدد: ٢٥٥. الكويت ١٩٩١.
- المقاومة في التعبير الأدبي. بالمشاركة مع أدباء آخرين. المجلس الثقافي للبنان الجنوبي. بيروت ١٩٨٥.
- العرب وتركيا ،تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مشاركة وتقديم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢ .

فهرس الأعلام

ت

ج

ح

خ

د

ق

ك

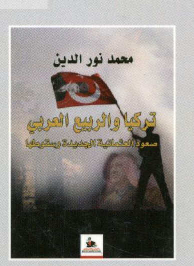
ل

م

فهرس الأماكن

أ

ب



محمد نورالدين

تركيا والربيع العربي

صعود العثمانية الجديدة وسقوطها

تستحق حكاية تركيا مع مرحلة ما سمي بـ«الربيع العربي،» الذي تحول خريفاً دمويا لا مثيل له في التاريخ العربي والإسلامي، التوثيق والقراءة وأخذ العبر.

وهو ما يحاول الكتاب أن يقدمه للقارئ العربي بشكل أساسي، وتالياً غير العربي، التركي تحديداً. إذا كانت النزعة العثمانية- السلجوقية الجديدة (العثماقية) في الهيمنة على المنطقة العربية الاسلامية قد سقطت ومعها سقط بشكل مأساوي مثال «النموذج التركي»، فإن أكثر ما أثار الانتباه في مرحلة «تركيا والربيع العربي،» انهيار نظرية أحمد داود أوغلو حول «العمق الاستراتيجي» بعد أقل من سبع سنوات على محاولة ترجمتها إلى حيز التنفيذ لتدخل في قائمة النظريات الأسرع انهيارا في التاريخ.

أردنا هذا الكتاب، بنصوصه المتفرقة والكثيرة والمتنوعة المستقاة من فترة أربع سنوات كاملة ونصف السنة، أن يكون مرآة صادقة لما كان يجري، وأقرب الى شريط سينمائي تتوالى مشاهده تارة متصلة وتارة متقطعة، يسترجع عبره القارئ بكل فئاته ما كان يعتمل في العقل السياسي التركي، وخصوصاً لدى نخبة حزب «العدالة والتنمية» وقادته، وما كان يدور من نقاشات وسجالات بين النخب التركية السياسية والفكرية والإعلامية،وليرسم الكتاب فسيفساء غنية ومادة توثيقية وفي الوقت نفسه تحليلية، لواحدة من أكثر مراحل التاريخ التركي حساسية واضطراباً ومغامرة.




ISBN 978-9953-21-617-1